

المؤسسات الإدارية

في الدولة العباسية







حسام الدين السامرائي




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المؤسسات الإدارية

في الدولة العباسية

خلال الفترة

٢٤٧-٣٣٤هـ / ٨٦١ - ٩٤٥ م

الدكتور حسام الدين السامرائي
رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة بغداد سابقا
وأستاذ النظم الإسلامية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة

قدّم له

الدكتور عبد العزيز الدوري

دار الفكر العربي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وصحابته والتابعين ومن دعى بدعوته واهتدى بهديه الى يوم الدين •

وبعد

تبدأ دراسة الادارة والفكر الاداري في مؤسساتنا التعليمية المعاصرة بالقرن التاسع عشر الميلادي ، باعتباره البداية لنشأة ونمو وتطور الفكر الاداري ، فيما عدا اشارات عابرة الى ممارسات ادارية في بعض الحضارات القديمة • ويتجاهل كتاب الادارة الفكر الاداري الاسلامي والمؤسسات الادارية الاسلامية ، فلا يشيرون الى ذلك أصلا • والحق ، فان الادارة العربية الاسلامية لم تدرس بصورة شاملة . كما أن هناك جوانب منها لم تبحث حتى الآن ، وأن كثيرا مما جرت دراسته يفتقر الى الالتزام بأساليب البحث العلمي ومقتضياته •

ان هذا الكتاب يمثل بدايات متواضعة في اطار دراسة الادارة العربية الاسلامية ، يهدف الى لفت الانتباه الى ضرورة الاعتناء بتراثنا ، وبخاصة ماله اتصال بالفكر الاداري والمؤسسات الادارية التي نشأت وتطورت خلال عصور تاريخنا وبيان أهميته وضرورة بحثه وتقويمه والافادة منه •

ان بناء مجتمع حديث يتطلب الاهتمام بالقيم والخبرات المتمثلة في التراث الحي ، كما يتطلب الاهتمام بالأفكار والنظم الحديثة • وذلك يبرز أهمية دراسة الادارة الاسلامية فكرا وممارسة •

ان الفكر الاسلامي الاداري يشكل مصدرا أساسيا ترفد منه

النظريات والمفاهيم الادارية التى تستهدف استيعاب واقع مجتمعاتنا الاسلامية واستشراف آمالها ، وسبيلا فى اغنـاء الفكر العالمى بأفكار ادارية رائدة وفريدة •

ولقـد كان لنفاذ الطبعة الأولى من الكتاب وما لقيته من تشجيع الزملاء المتخصصين واصرارهم على ضرورة اعادة طبعه ، ولإحساسى بحاجة أبنائنا الطلبة اليه أثر فى اعادة طبعه ثانيـة •

والله الموفق وهـو حسبنا ونعم النصير •••

حسام الدين السامرائى

مكة المكرمة غرة ربيع الأول ١٤٠٣ هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُقدّمَة

لا تزال بعض فترات تاريخنا مهملة ، لم تلق ما تستحقه من عناية أو بحث وقد تكون بعض هذه الفترات مهمة في تطوراتها وفي أثرها . ومن هذه الفترات ، الفترة التي تناولتها هذه الدراسة القيمة . مع أنها فترة انتقلت فيها الخلافة العباسية من كونها القوة الأولى فيما يسمى بالعصور الوسطية إلى مجموعة دويلات وامارات تتمتع بكيانات واضحة أو قلقة ، وإلى خضوع ما بقي من أرض الخلافة للسيطرة البويهية .

ولا يقتصر هذا التحول على الاطار السياسي ، بل حصلت تحولات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفي المؤسسات الرسمية والشعبية ، إضافة إلى التطور في وعي الشعوب والجماعات المختلفة في بلاد الخلافة . فجوانب الحياة العامة متشابكة تؤثر ببعضها وتتأثر وتفضي بحصيلها إلى الظواهر العامة من نمو وازدهار إلى تراجع وانحلال .

لنذكر أن الدولة العباسية استندت إلى قاعدة من دعوة قوية واسعة لم تنته بانتصار العباسيين بل استمرت بعد استلامهم السلطة ، وعلى التفاوت بين العرب والفرس ، وعلى اقامة جيش نظامي مدرب ، هذا مع انشاء عاصمة جديدة تمثل السلطان الجديد .

وحين ننظر للوقائع نرى أن العباسيين اعتمدوا على أنصارهم في الدعوة من الأشراف الفرس - خاصة في الوزارة والادارة - وعلى الخراسانيين (أنصار الدعوة) من فرس وعرب خاصة في الجيش ، دون أن يهملوا القبائل العربية التي استمر بعضها يستلم العطاء خلال العصر الأول . ولكن

نشاط أصحاب الديانات الفارسية المغلفة بغلاف الاسلام ، كالمزدكية الجديدة (الخرمية) والزردشتية الجديدة ألهب إيران بثورات متصلة طيلة العصر العباسي الأول ، ووراء هذا النشاط وعي اجتماعي سياسي ، في حين أن نشاط المانوية الجديدة (الزندقة) تحدى الأساس الفكري للمجتمع .

ثم إن الخلفاء لم يرتاحوا لطموح الأشراف الفرس ، مما أدى إلى التنكيل ببعضهم وإلى حصول تكتلات وجدت مجالاً في الظروف العامة وبلغت حداً خطيراً أحياناً كما في فترة الفتنة الأولى (الصراع بين الأمين والمأمون) . وفي اتخاذ المأمون مرو مركزاً لفترة تلت مقتل الأمين . وكانت عودة المأمون إلى بغداد تخلياً عن خطته في مرو في وقت كان انتصاره على أخيه بالقادة والجند الخراساني بالدرجة الأولى ، وقد تمثل ما في خراسان من وعي وخيبة لعودته إلى بغداد في قيام أول إمارة إيرانية ذات كيان منذ الفتح الاسلامي وهي الإمارة الطاهرية .

وكان تمزق الجند العباسي في بغداد خلال الفتنة ، وردود الفعل العربية لتسلط الفرس في أول فترة المأمون إضافة إلى نشاط الدعوة العلوية بين العرب ، وتهديد الخلافة بالثورات وخاصة ثورة بابك الخرمي التي أعجزت المأمون ، وما عرف عن الترك من شجاعة في القتال ـ وراء الالتفات إلى تكوين جند جديد من الأتراك ، وهو اتجاه بدأ به المأمون بنفسه بنطاق محدود ثم تبناه المعتصم سياسة ثابتة ، ورافق ذلك إيقاف العطاء والمساعدات للقبائل العربية .

ولا نستطيع اغفال الصلة بين انفصال خراسان وبين اللجوء إلى العناصر البشرية فيما وراء النهر وآسية الوسطى من الترك وجيرانهم ، ولكن الخطوة لم تكن مجرد إضافة عنصر جديد إلى الجيش بل عنت تحولاً رئيسياً ، هو الانتقال من جند نظامي من المواطنين (عربي ـ خراساني)

يمثل أسس الخلافة إلى جند من المرتزقة - جلهٔ رقيق - لا يرتبط بها فكرياً أو حضارياً ، حتى أن جماعات منه لم تكن تفهم العربية بعد فترة من الخدمة . وأطلقت على الجند الجديد صفة « الموالي » ، وإن كان هذا يشدهم إلى المعتصم كما نفهم من بعض صيحاتهم ، فانه لم يكن كذلك بالنسبة لمن بعده ، بل لم يكن يربطهم بالخلافة إلا المنافع المادية والطموح . وكان الاعتماد عليهم مثار خلاف مع الجند القدماء من جهة ومع أهل بغداد من جهة أخرى . مما فرض اتخاذ عاصمة جديدة (سامراء) التي هي في حقيقتها مركز الجند التركي .

بدأ الجند التركي في فترة الواثق يتولى الولايات ويتدخل في أمور الخلافة ، وحين قتل المتوكل ، تلت فترة فوضى مطلقة ، خربت فيها مفاهيم الخلافة وأسسها النظرية ، وتحكم الجند في تعيين الخلفاء وعزلهم حسب أهوائهم ، وشغل المركز بدوامة من القلق والاضطراب ، د فيها تنافس القادة الأتراك على السلطة والخلاف بين مصالح المتنفذين ، م وبين عامة الجند ، والاحتكاك بين الأتراك وبين الفصائل الأخرى من مغا بة وفرغانية ، واصيبت الخلافة بشلل شجع الاتجاهات الانفصالية ، فكان من آثار هذه الفترة قيام الإمارة الطولونية في مصر والشام ، والإمارة الصفارية في سجستان وجنوب ايران وحتى خراسان ، والإمارة السامانية فيما وراء النهر وخراسان ، والإمارة الزيدية في طبرستان والديلم ، ولم تنته هذه الفوضى التي كان مردها إلى التمزق الشديد بين الجند ، وفشلهم أمام الأخطار الجسيمة التي هددت الخلافة وبخاصة ثورة الزنج ، إلا في فترة المعتمد وبفضل جهود الموفق (المنصور الثاني والمعتضد) . فعاد للخلافة بعض كيانها وسلطانها ودام هذا إلى أن كانت خلافة المقتدر حيث عاد الجند التركي إلى التدخل مستغلاً ظروف الفتنة التي رافقت ثورة ابن المعتز ، والأزمة المالية ، وتنافس رجال الإدارة

المركزية وانقسامهم ، وضعف الخليفة ، وتدخل الحرم ، وانتهى ذلك إلى قتل المقتدر وفرض الجند سيطرته الكلية بقيادة أمير الأمراء (٣٢٤-٣٣٤) ه .

وفي هذه الفترة تمثلت فوضى الجند في التنافس بين القادة على منصب أمير الأمراء ، وفي طمس الادارة المدنية ، وفي المشكلة المالية الخانقة ، وفي انكماش ظل الخلافة ليقتصر على القسم الشمالي من السواد ، وانتهت الفترة بالغزو البويهي .

ورافق هذه الفترات تكرر الأزمة المالية للخلافة ، نتيجة أوضاعها ، وتلمح بوادرها في لجوء الواثق ثم المتوكل إلى المصادرة كوسيلة لتوفير مورد لبيت المال . وربما ارتبطت بدايات الأزمة باصطناع الجند الجديد ، وبالنفقات الطارئة الباهظة كبناء سامرا والمتوكلية . وحين تحكم الجند التركي كانت طلباته من الأرزاق والمخصصات لا تقف عند حد ، في حين أصبح بيت المال طعمة للمتنفذين من القادة وأعوانهم ، ولم يكتفوا بذلك بل كانوا يطلبون الاقطاعات التي لم تعد تقتصر على أرض الصوافي بل تعدتها أحياناً إلى أرض الخراج مما أدى إلى تقلص ملحوظ في موارد بيت المال . وتجاوز القادة الأتراك ذلك إلى الضياع والملكيات الخاصة فاستحوذوا على الكثير منها عن طريق الالجاء واستأثروا بخيراتها ، فلا عجب أن هاج الجند زمن المهتدي وطالبوا بابطال الاقطاعات والتلاجيء . وأدى تسلط القادة الأتراك على الادارة والولايات إلى التلاعب بالموارد وإلى ضعف الرقابة على العمال والجباة وإلى ظهور سلسلة من الرسوم والضرائب الاضافية فرضها العمال وأعوانهم على الفلاحين والزراع ، وذلك إضافة إلى الزيادات في الضرائب المعروفة بما فيها العشر ، هذا إضافة الى افتتاح الجباية قبل موعدها أو جمع الضرائب لسنة تالية مما كان يدفع الفلاحين الى الاستدانة بفوائد مالية عالية أو الجلاء . ويقابل ذلك تخفيف الضرائب أو الاعفاء منها بالنسبة للمتنفذين والرؤساء تحت أسماء مختلفة من ايغار ، إلى قبالة ممتازة ،

الى تسويغ ، إلى حطيطة إلى تركة . فأدى ذلك إلى ارهاق الفلاحين والزراع ، وأدى الظلم الى شيوع الالجاء (الاحتماء بالمتنفذين) والمرافق (الرشوات) بصورة ملموسة ، كما أدى الى تخلي الكثير من الفلاحين والزراع عن أراضيهم . وزاد الحالة سوءاً إهمال نظام الري في العراق خاصة ، ثم الاضطرابات والثورات التي كثيراً ما خربت السدود والجسور وكسرت القنوات ودمرت المزارع فأكثرت حركة الهجرة من الريف وزادت إهمال الأراضي الزراعية . وكان لتدهور نظام الري صلة بحدوث الفيضانات المدمرة وتكرارها ، وما كان يعقبها من غلاء ومجاعة . وحين انتعشت الخلافة بجهود الموفق والمعتضد والمكتفي ، حاولت أن تعالج المشاكل المالية . ولكننا لن ننسى ابتداءاً أنه كان انتعاشاً مقيداً ، إذ أن أجزاء مهمة من أراضيها السابقة كانت قد خرجت عن سيطرتها أو إشرافها المباشر . ومع ذلك فقد بذلت جهود جدية لمعالجة الوضع ، منها الاهتمام ببيت مال الخاصة وتعيين موارد له ليكون سنداً للخلافة واحتياطاً لبيت المال عند الضرورة . وحاولت الخلافة أن تضمن موارد لبيت المال في الوقت المناسب ، فأكثرت من اللجوء الى الضمان وبموجبه كان يحدد مايلزم دفعه عن الولاية أو المقاطعة ووقت دفعه ويترك للضامن جمع الضرائب باشراف فعلي أو اسمي للادارة . وحاولت أن تعنى من جديد بالري ، مع مساعدة الفلاحين والزراع أحياناً بالبذور والسلف ، وأصدرت بعض المناشير توصي بالرفق والعدل في الجباية ، وأعادت النظر في موعد افتتاح الجباية (النيروز المعتضدي) ليوافق موسم نضج الغلات ، فلا يضطر الفلاح إلى الاستدانة أو لدفع تخمينات ضريبية قد تتجاوز الواقع الذي يظهر في الموسم . وتجنبت الخلافة ـ وحتى عند حاجتها الملحة إلى المال ـ اسلوب جباية بعض الضرائب قبل موعدها ، ولجأت إلى عقد القروض من التجار لهذا الطلب ، ثم نظمت ذلك باقامة مصرف رسمي للدولة (في مطلع القرن الرابع) يمدها بالقروض والسلف المستعجلة ويتمتع

باسنادها الأدبي ، كما حاولت تنظيم الدخل والصرف بشيء من العناية ، مع اشراف دقيق على الشؤون المالية . ولكن تدهور الأوضاع وتقلص أراضي الخلافة إضافة الى التبذير وجشع الجند أوقع الخلافة في النصف الثاني من فترة المقتدر في أزمة مالية بلغت حداً عجزت معه عن مواجهة نفقاتها ، واضطرت أخيراً إلى اقامـة أمير الأمراء ليتولى الأمر ، ففقدت سلطتها وانحدرت بسرعة .

وترتبط الأزمة المالية بوضع الادارة المركزية ، ذلك أن الوزارة اصيبت بانتكاس جدي في فترة الفوضى التركية ، فقلت صلاحياتها وتضاءلت وكثر تغيير الوزراء نتيجة تغيير الخليفة وعبث الأتراك ، وهذا أضعف إشراف الادارة في الولايات فأضر بالموارد وبوضع الفلاحين على السواء ، وحين انتعشت الوزارة بانتعاش الخلافة أصبحت للادارة أهمية ملحوظة وعاد اليها اشرافها فأعادت تنظيم الدواوين لتلائم الظروف الجديدة . ولكن التكتلات بين الكتاب وما رافقها من تنافس وتدخل الجند والحرم بالشؤون العامة ، وضعف الخلفاء أدى إلى تدهور الوزارة، وإلى طمسها عملياً في فترة أمير الأمراء .

هذه التطورات كان لهـــا أثرها على الحياة الاجتماعية فقد ظهرت « العامة » قوة جديدة ، وان لم تكن منظمة ، منذ فتنة الأمين والمأمون وتكرر نشاطها في فترة الفوضى التركية وخاصة أثناء فتنة المستعين والمعتز . وصارت قوة يحسب حسابها ، وتتكرر الاشارة اليها زمن المعتضد وفي أوائل أيام المقتدر وفي أواخرها ، وفي فترة أمير الأمراء ، وتميز العيارون والشطار كحركة بين العامة لها تنظيماتها وشعائرها .

وقفت العامة مع الأمين أثناء حصار بغداد ، وبعد عودة المأمون من مرو اتخذ الاعتزال ، وهو مذهب فئات من المثقفين ، واضطهد من لا يقول بخلق القرآن وهذا شمل أهل الحديث وجماهير العامة ، وهكذا أكد الفجوة بين الخلافة وبين العامة واستمرت هذه السياسة في زمن خليفته ، واتسعت

الشقة وكانت فتنة ابن حنبل ، وحركة أحمد بن نصر الخزاعي مظاهر لهذه الأزمة . ولكن المتوكل في صراعه مع الأتراك وجد نفسه في شبه عزلة فتخلى عن الاعتزال وعاد إلى السنة والعامة ، فوقفت العامة في بعض أوقات الأزمات جنب الخلفاء .

وتكاثر العامة انما هو مظهر لنمو المدن السريع وتطور الحياة فيها . وكان جل العامة من أهل المهن والصناعات والبيوعات البسيطة ، وظهرت بينهم روابط مهنية وتكتلات في الأسواق تحت اشراف المحتسب وعرفائهم . وكانت مواردهم المعاشية بسيطة ومجال الكسب محدوداً وخاصة لعامة أهل الحرفة من المبتدئين والصناع ، ومما زاد وضعهم صعوبة ارتفاع الاسعار وزيادة تكاليف المعيشة ، في وقت لم يطرأ ارتفاع يذكر على الأجور خلال القرن الثالث الهجري . ولا بد وان وضعهم كان يتأزم خاصة في أوقات الفتن أو عند حصول الغلاء . وزاد من عدد العامة وكثرة عدد المعدمين بينهم ازدياد الهجرة من الريف نتيجة الحروب والثورات والارهاق والظلم في الجباية . وهنا ظهر العيارون حركة تتهم باللصوصية وقطع الطرق ، في حين أنها كانت حركة اجتماعية تتجه ضد السلطة وأصحاب المال لها قيمها واعتزازها بمفاهيم الفتوة . وانضم بعض العامة إلى الحركات الثورية الأخرى مثل حركة الاسماعيلية والقرامطة التي تظاهرت بالمناداة بالعدالة الاجتماعية ، وبوضع أفضل للصناع والفلاحين .

وهذا يأخذنا إلى ظاهرة أخرى وهي قيام دعوات تنادي بالثورة على الوضع القائم وتعمل على تغييره . وليس هذا مجال الحديث عنها ، ويكفي أن نذكر ثورة الزنج وحركة الاسماعيلية والقرامطة . ويعنينا هنا أن نلاحظ أن ثورة الزنج ، وإن كانت محدودة بتحرير السود دون أن تنادي بالغاء الرق ، فان ماوجدته من

عطف من بعض سكان القرى والقبائل المجاورة يدل على سوء وضع أهل الريف بسبب ما تعرضوا له من استغلال من الجباة أو أصحاب الاقطاع أو كليهما ، وهي بدورها ألحقت أفدح الأضرار بنظام الري وبالزراعة ، في المنطقة الخصبة بين واسط والبصرة والأهواز ، ودفعت جموعاً من الفلاحين إلى ترك قراهم وأراضيهم والهرب إلى المدن ، وكان هجرتها تمهيداً لحركة القرامطة .

واني ليسرني أن أقدم لهذه الدراسة . فأهمية موضوعها وما انتهت اليه يكشف عن جهد يستحق التقدير ، وقد قدمت لنا مادة مفيدة في موضوع جم الصعوبة والتعقيد ، وكشفت عن اتجاهات أساسية تحكمت في تاريخ فترات حافلة بالأحداث . وإني إذ أعرف أن الكاتب تابع دراساته الجادة للقرن الثالث الهجري ، لأرجو له كل توفيق في جهوده العلمية .

عبد العزيز الدوري

عمان — السادس من ذي الحجة ١٣٩٠ هـ
الأول من شباط ١٩٧١م



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر الله سبحانه وتعالى على ما تفضل به ، إنه نعم الموفق ، وأقدم جزيل شكري وتقديري إلى استاذي الفاضل الدكتور عبد العزيز الدوري الذي أسهم في بناء هذا البحث بما أبداه من ملاحظات قيمة وتوجيهات سديدة ، والذي لم يأل جهداً في رعايتي والأخذ بيدي وتوجيهي ، فكان خير عون لي في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى استاذي الدكتور صالح أحمد العلي ، الذي كان لمناقشاته المستمرة معي أثر كبير في استكمال جوانب البحث .

وأخيراً أرى لزاماً علي أن أشكر الاستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن لملاحظاته القيمة ، والدكتور عبد الرحمن أيوب لما بذله من جهد في قراءة مسودات الرسالة ، وابداء بعض الملاحظات عليها ، والمسؤولين في مكتبة معهد الدراسات الاسلامية العليا ، والظاهرية بدمشق ، والسليمانية وكوبريلي وأحمد الثالث والمتحف الوطني في استانبول ، لما قدموه من جهد في تسهيل مهمتي .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الاول

الخلافة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخلافة العباسية خلال الفترة

٢٤٧ – ٣٣٤ هـ / ٨٦١ – ٩٣٥ م

مقدمة :

لا بد لنا قبل أن ندخل في دراسة مؤسسة الخلافة في هذه الفترة أن نستعرض التطورات وبعض النقاط الحيوية التي حصلت خلال العصر العباسي الأول ، لربط ذلك بفترة بحثنا .[١]

يتساوى في حكومة الدولة الاسلامية الحاكم والمحكوم ، ويتولى الحاكم مسؤوليته بكفاءته وقابلياته على الحكم . كما إن هناك حقوقاً وواجبات متبادلة بين الحاكم والمحكوم .[٢]

قامت الدولة العباسية على إثر دعاية سرية اتخذت من حق بني هاشم الشرعي في الخلافة صيحتها السياسية ، ومن الوعد بتحسين أوضاع الموالي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ومساواتهم بالعرب برنامجها الاجتماعي ، ووعدت باتخاذ الكتاب والسنة أساساً للحكم .[٣]

لقد استند العباسيون في حكمهم إلى ثلاث مجموعات : **الدين ، الجيش ،**

---

(١) Gibb, H. Government of Islam Under The Early Abb. , P. 10

(٢) الدوري ـ دراسات ص / ١٠

(٣) Gibb, op. Cit. , P. 10

البيروقراطية ، إلا أنهم أدخلوا في كل منها بعض التعديلات . كما إنهم اهتموا بالشريعة بدلاً من التقاليد ، ووثقوا علاقتهم مع العلماء فضمنوا السيطرة على القـاعدة التي تقدم لهم الجند ، فكونوا جيشاً إمبراطورياً . واستهدفوا إحـلال التفاهم وخلق جو من التعاون بين العرب والموالي - وبخاصة الفرس - بدافع إيمانهم بأن الاستقرار لا يمكن أن يحصل الا بتعاون مختلف العناصر التي تتألف منها الامة الاسلامية .[1]

وعند دراسـة مدى النجاح الذي حققه العباسيون في وعودهم وآمالهم نجد أنهم قد أصيبوا بالفشل الناجم عن خطأ تقديرهم لحقيقة الأوضاع ، وعدم إستقامة سياستهم[2] ، والتيارات التي أثاروها . وكان الجيش والإدارة سببين أساسيين من أسباب ذلك الفشل[3] .

لقد أكد العباسيون على الجانب الديني واعتمدوه أساساً لتقوية الخلافة وحاولوا تنظيم المؤسسة الدينية . غير أنهم لم ينجحوا إلا في تنظيم القضاء ، ولذلك بقيت المنظمات الدينية خارج نطاق سيطرتهم فلم تقف في إسنادهم ، بل كان بإمكانها تهديدهم . ولعل من أسباب تقريب المأمون للعلماء أنه كان يرغب في إسناد المؤسسة الدينية للخلافة ، وعودة هيبة الخلافة ، غير أنه أخطأ في تقديره للأوضاع الدينية ، فأثار العلماء على الخلافة ، وبذلك أضعفها . وكانت هزة عنيفة لها عندما انتقلت العاصمة بعد ذلك من بغداد إلى سامراء ، فلما أعاد الموفق العاصمة الى بغداد لم ينجح في إرجاع العلاقة بين الخليفة والرعية[4] وهكذا أصبحت المؤسسـة الدينية تنمو مستقلة عن الخلافـــة .

---

(١) الدوري - دراسات ص/١٠ (٢) ن . م . ص/١٠

(٣) Gibb, op. Cit. , p. 40 (٤) ن . م . ص/١١

ولم ينجح العباسيون في تكوين جو من التفاهم والتعاون بين العرب والفرس ، فقد صعب على العرب تقريب الخلفاء للفرس ، وطمح الفرس في إحياء مجدهم متأثرين بما أثارته الدعوة العباسية من قوامهم المكبوتة الكامنة ، وقوي ميلهم في الوصول إلى الحكم ، فقد ظهرت بينهم حركة الزندقة التي أرادت نقض سلطان العرب وكيانهم بضرب الدين الإسلامي الذي هو سر مجدهم وقوتهم ، كما عبروا عن حقدهم على العرب ، ورغبتهم في تصغير شأنهم ، ووصمهم بكل رذيلة بحركة الشعوبية [1] ، التي حاولت السيطرة على ثقافة غرب آسيا ، مما أدى إلى توسيع الشقة بين عقلية الموظفين (البيروقراطية) والعقلية الاسلامية [2] .

إن ازدهار التجارة وما استتبع ذلك من توسع المدن التجارية في المشرق الاسلامي كان يتطلب من الحكومة العباسية إعادة تنظيم نفسها الانسجام مع الوضع الجديد [3] ، غير أن العباسيين لم يدركوا هذا التطور الكبير لينظموا أنفسهم على أساسه . فباستثناء الحسبة لم تكن في المدن تنظيمات وخدمات عامة تشمل كل الدولة . ولذلك فقد اعتمدت تلك المدن على رؤسائها وترتيباتهم الخاصة . وقد تعارضت البيروقراطية مع الاتجاه الجديد ، فلم تربط مصالح المدن بمصالح الدولة العامة ، بل توثقت علاقاتها مع الاقاليم ، واستتبع ذلك زيادة قوة الحكومات الاقليمية وشجعها على

---

(١) الدوري - دراسات ص/١٢ . وانظر الجذور التاريخية للشعوبية .

(٢) Gibb, op. Cit. , p. 41

(٣) فقد كانت الدولة في ظل الحكم الساساني ، وحكومة الاسلام الاولى تعتمد على الزراعة . وقد بدأ التطور الجديد خلال العصر الأموي واستمر بعد ذلك .

الانفصال . وهكذا أسهمت البيروقراطية في إضعاف الخلافة العباسية [١] .

وقد أشرك العباسيون ارستقراطية الفرس في الحكم ، فأدى ذلك إلى إبقاء الوضع الطبقي في إيران على ما كان عليه مما سبب في التذمر الذي استغلته المبادىء الخرَّمية ، حتى صارت رمز وعي العنصر الفارسي في صراعه للتخلص من الحكم العباسي . ولما فشلت الارستقراطية الفارسية في الحصول على مكاسبها عن طريق التعاون مع العباسيين ، اندفعت بالتعاون مع الجماهير الفارسية ضد الحكم العباسي ، فنشأت الإمارات الايرانية الأولى [٢] .

يمثل الجيش الأساس الثالث الذي اعتمد عليه العباسيون في حكمهم ، وهو خليط من عناصر خراسانية وعربية . وبذلك ظهر بشكل ينسجم مع مدلول « **الجيش الاسلامي** » مقابل « **جيش الشام** » الذي سيطر على الدولة في أواخر العصر الأموي . غير أن الصفة الامبراطورية للجيش بدأت تضعف ابتداءاً من عصر المأمون ، حيث أنشأ الخليفة فرقة جديدة اعتمد عليها [٣] فخيب أمل الخراسانيين . فهو بنكبته لبني سهل ، وبتركه لمرو ورجوعه إلى بغداد ، قد هدم صرح التعاون العباسي الإيراني [٤] والتف العرب بعد مقتل الأمين حول العباس ابن المأمون ضد المعتصم الذي نكل بزعمائهم بعد اعتلائه الخلافة . وقد تحرج وضع المعتصم بعد ذلك . فالدولة مهددة بشكل مباشر نتيجة استفحال ثورة بابك الخرمي ، وبخطر البيزنطيين على الحدود في نفس الوقت الذي عم فيه التذمر أهل الشام ومصر . هكذا فقد أصبح المعتصم بحاجة ـ بعد أن فقد الثقة بالعرب والفرس ـ

---

(١) Gibb; op. Cit. , p. 41 (٢) الدوري ـ دراسات ص/١١

(٣) Gibb, op. Cit. , p. 41 (٤) الدوري ـ دراسات ص/١٢ .

إلى عنصر عسكري جديد تعتمد عليه الدولة للقضاء على الأخطـــار التي تجابهها ، فالتجأ إلى الترك الذي أنشأ منهم جيشاً . وكان لهذا العمل نتائجه الوخيمة على الدولة ، إذ لم يكن هذا العنصر الجديد قادراً على فهم الأسس المعنوية التي قامت عليها الدولة العباسية ، ولا خبرة له بالإدارة ، فلا غرابة أن يكون ظهوره عاملاً مهماً من عوامل ضعف الدولة وزعزعة قواعد الخلافة [١] . وهكذا أصبح الأساس الثالث الذي أقام العباسيون دولتهم عليه ، عامل ضعف وانحلال لها .

إن الظروف التي مرت بها الدولة ، ونقل العاصمة إلى سامراء ، وتولي الواثق الخلافة وإثارته العامة ضد سياسته الدينية . قد أدت إلى أن يشعر الترك بأهميتهم وأن يستفحل أمرهم فتدخلوا في سياسة الدولة ، واستلموا المناصب الإدارية ، وتلاعبوا بمقدرات الخلافة . ولعل ضعف الواثق وقلة إدراكه مسؤولان عن خطأ خطير وقع فيه ، وهو عدم تعيينه ولي عهد بعده ، مما فتح المجال للترك في التدخل في أعلى مراحل السلطة ؛ وهو اختيار الخليفة . فلم يترددوا عن استغلال الفرصة ، بل كانت لهم اليد الطولى في المجيء بالمتوكل إلى الخلافة ، وهذه سنة سيئة ، جرّت الويلات على الحكم العباسي [٢] .

لقد توفي الواثق دون أن يعهد بالخلافة [٣] ، وكاد القاضي والوزير وزعماء الأتراك أن يبايعوا ابنه ، لولا تدخل وصيف الذي اعترض عليهم بقوله : « ألا تتقون الله ؟ أتولون مثل هذا الخلافة وهو لاتجوز معـــه الصلاة ؟ ! » [٤] . ثم لعب مع بقية قواد الأتراك دوراً مهماً في اختيار

(١) ن . م . ص/١٣ . (٢) الدوري ـ دراسات ص/١٣ .

(٣) اليعقوبي ـ تاريخ ٥٩٦/٢ .

(٤) الطبري ـ تاريخ ٢٧/١١ (ط . الحسينية) .

المتوكل ومبايعته[1] . غير أن اشتراك رجال الإدارة في هذا الاختيار قلل من خطر هذه التجربة[2] . ويرى بوون بأن نفوذهم قد استفحل إلى درجة كبيرة ؛ ابتداء من هذا الوقت في كل مؤسسات الدولة[3] . فبات اصطدامهم بخليفة قوي كالمتوكل أمراً منتظراً[4] . والواقع أن فترة خلافة المتوكل تمثل سلسلة من نزاع صامت بينه وبين الأتراك انتهت بفشله ومقتله[5] ، بيد جماعة منهم . ويبدو أن ذلك قد حصل باتفاقهم مع المنتصر[6] .

ويمكن أن نقسم بحثنا عن أوضاع الخلافة منذ مقتل المتوكل حتى دخول البويهيين بغداد إلى أربع فترات وهي كما يلي :

١ ـ فترة فوضى الأتراك .

٢ ـ فترة الاستقرار والهدوء النسبي .

٣ ـ فترة حكم المقتدر .

٤ ـ فترة أمراء الأمراء .

---

(١) الدوري ـ دراسات ص/٤١ . (٢) بوون ـ علي بن عيسى ص/٣ .

(٣) ن . م . ص/٣ . (٤) الدوري ـ دراسات ص/٤١ .

(٥) اليعقوبي ـ تاريخ ٢/٦٠٢ ، الخطيب ـ تاريخ بغداد ٢/١٢٠ ، وانظر المقدسي ـ البدء ٦/١٢٣ ، وقد قتل في ٤ شوال / ٢٤٧ هـ .

(٦) الطبري ٣/١٤٥٢ ـ ١٤٦٥ (طبعة لايدن) ١١/٦٠ وما بعدها (ط . الحسينية) اختصره ابن الأثير في الكامل ٧/٦٠ ـ ٦٤ ، وانظر المقدسي ـ البدء ٦/١٢٣ ، ابن العبري ـ مختصر ص/١٤٦ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - فترة فوضى الاتراك :

ابتدأت هذه الفترة بقتل المتوكل، واستمرت تسع سنوات (٢٤٧ - ٢٥٦ هـ . ٨٦١ - ٨٦٩ م) حكم فيها أربعة خلفاء هم : **المنتصر والمستعين والمعتز والمهتدي** . وهي فترة لها أهميتها في توضيح التطورات التي تلتها .[١]

لقد انحطت هيبة الخلافة نتيجة مقتل المتوكل، واقترف الأتراك شتى الفضائح، واستضعفوا الخلفاء « فكان الخليفة في أيديهم كالأسير إن شاءوا أبقوه، وإن شاءوا خلعوه، وإن شاءوا قتلوه »[٢] مما شجع أمراء الأطراف على الانفصال ولا سيما في ايران ومصر . ومع أن المنتصر قد جاء إلى الحكم بموجب عهد سابق من والده، فقد تسلط الأتراك في عهده، حتى إنه انقاد إلى إلحاح زعمائهم[٣]، ووافق على خلع أخويه المعتز والمؤيد، اللذين كان من المفروض أن يليا العهد بعده، وإن كنا نحس بأنه كان يكره أخاه المعتز كثيراً . وقد ثبّت لنا الطبري نص كتاب تنازل كل من المعتز والمؤيد الذي جاء فيه : « إن أمير المؤمنين المتوكل على الله قلدني هذا الأمر وأنا

---

(١) ابن الطقطقي - الفخري ص/٢٢٠ .

(٢) الدوري - دراسات ص/٥٩ .

(٣) وصيف وبغا ومقدم الاتراك اوتامش : انظر اليعقوبي - تاريخ ٢/٦٠٣

(٤) اليعقوبي - تاريخ ١ / ٦٠٣ : ابن الاثير - الكامل ٧ / ٣٨ . ابن تغري بردي - النجوم ٢ / ٣٢٦ : ابن العبري - مختصر ص / ١٤٦ . ابن خلدون - المقدمة ٣/٢٩٧ .

(٥) يشير المسعودي الى أن الفتح بن خاقان نديم المتوكل، وعبيد الله بن يحيى وزيره، كانا يشجعانه على تقريب المعتز وابعاد المنتصر (مروج ٣/٦٩) ويذكر الطبري في تاريخه ١١/٦٢ بأنها أشارا عليه بأن يفوض اليه إمامة الصلاة . وقد بلغ من كره المتوكل لابنه أنه خلعه في آخر ايامه عن العهد، وانظر الاصفهاني الاغاني ٢١/١٠٨ .

صغير من غير إرادتي ومحبتي ، فلما فهمت أمري وعلمت أني لا أقوم بما قلدني ولا أصلح لخلافة المسلمين ، فمن كانت بيعتي في عنقه فهو من نقضها في حِلّ ، وقد حللتكم منها وأبرأتكم من أيمانكم[1] ... » . ومع ما عرف عن المنتصر من القسوة وسفك الدماء[2] ، فانه بذل جهده في إشاعة العدل في الأحكام ، مما حببه إلى قلوب العامة[3] ، ويبدو أن علاقته بالأتراك كانت حسنة ، إذ لم يحاول أن يصطدم بهم ، فكانت السيطرة الإدارية والتصرف المالي بيد وزيره أحمد بن الخصيب أحد صنائعهم[4] .

لم تطل مدة حكم المنتصر ، فقد توفي وهو شاب بعد أن حكم قرابة ستة أشهر[5] ، ومن المحتمل أن تكون وفاته ناجمة عن دس السم له من قبل أعدائه[6] .

لقد وقع المنتصر في نفس الخطأ الذي وقع فيه الواثق من قبل ،

---

(١) الطبري - تاريخ ٧٧/١١ ط الحسينية .

(٢) ابن الطقطقي - الفخري ص/٢٣٩.

(٣) السيوطي - تاريخ ص/٣٥٧ : ومن الطبيعي أن يكون لمنصب الخلافة أثر في ذلك .

(٤) انظر الفصل الاول من المبحث الثاني من هذه الرسالة ، وقائمة الوزراء الملحقة .

(٥) توفي وعمره خمس وعشرون سنة ، وكانت وفاته في الخامس من ربيع الأخرة سنة ٢٤٨ هـ /٨٦٢ م انظر عنه الطبري - تاريخ ٦٤/١١ - ٦٦ : اليعقوبي - تاريخ ٦٠٣/٢ : ابن الاثير - الكامل ٦٩/٧ : ابن تغري بردي - النجوم ٣٢٧/٢ : ابن العماد - شذرات ١١٩/٢ : ابن العبري - مختصر ص/١٤٦ ؛ السيوطي - تاريخ ص/٣٥٧

(٦) المسعودي - مروج ٩١/٤ : وانظر بون - علي بن عيسى ص/٤

فإنه لم يعين أحداً لولاية العهد بعد أن خلع منه المعتز والمؤيد . وهكذا ترك المجال أمام زعماء الأتراك للتلاعب مجدداً في اختيار الخليفة .

وقد وصف لنا الطبري ذلك بقوله : إن زعماء الأتراك قد « استحلفوا قواد الأتراك والمغاربة والأشروسنية ، على أن يرضوا بمن رضي به بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش ، وذلك بتدبير أحمد بن الخصيب فحلف القوم[1] » . وقد وقع اختيار هؤلاء على أحمد بن محمد بن المعتصم ، ولقبوه بـ (المستعين بالله) . ولم يكن اختيار المستعين للخلافة بسبب كفاءته أو مقدرته ، فمن الطبيعي ألا يفكر الأتراك في ذلك ، وإنما وقع اختيارهم عليه لكي يضمنوا إبعاد أولاد المتوكل عن الخلافة ؛ خوفاً من أن يدرك هؤلاء ثأر أبيهم الذي قتل غيلة منهم[2] .

ولم يكن اختيار المستعين مرضياً للجميع فقد « أنكر بعض القواد البيعة » ، ووقع نزاع بين الأتراك والأبناء استمر ثلاثة أيام ، كانت نتيجته تغلب الأتراك ونجاحهم في إبقاء المستعين في الخلافة[3] .

ومع أن أثر الأتراك كان كبيراً في المجيء بالمستعين إلى الخلافة ، فإن الخليفة قد بذل جهداً كبيراً في محاولاته لاسترداد سلطته ، غير أن ضعف

---

(١) الطبري - تاريخ ١١/٨٢ (ط . الحسينية) وقد نقل ابن الأثير عنه هذا الخبر في الكامل ٧/٤٠ .

(٢) بوون - علي بن عيسى ص/٤ .

(٣) اليعقوبي - تاريخ ٢/٦٠٤ ، الخطيب - تاريخ بغداد ٥/٨٤ ، ابن قتيبة - المعارف ص/١٧٢ ، ابن كثير - البداية ١١/٢ ، ابن الطقطقي - الفخري ص/٢٤٠ ، ابن العماد - شذرات ٢/١١٩ ، ابن العبري - مختصر ص/١٤٦ ، وانظر بوون - علي بن عيسى ص/٤ .

شخصيته قد حال دون نجاحه ، فقد أطلق يد أوتامش وشاهك الخادم في بيوت الأموال ، وشاركتهم أم المستعين في ذلك ، فكانت معظم الأموال تنقل إلى هؤلاء الثلاثة ، غير أن السلطة الحقيقية انتقلت إلى أوتامش الذي فرض نفسه وزيراً للخليفة ، واستبد بالأمور وأقطع لنفسه أموالاً جليلة ، « وعمد إلى ما في بيوت الأموال فاكتسحه[1] » . فأخذ وصيف وبغا يتآمران مع من معهما من الأتراك ضده[2] . وفي الوقت نفسه نجحت محاولات المستعين بالله في الاستعانة بالجند الشاكرية[3] الذين كانوا متذمرين من استيلاء الأتراك على إدارة الدولة ، وتحكمهم في الخلفاء بقتل من أرادوا واستخلاف من أحبوا من غير ديانة ولا نظر في مصالح الأمة ، وإغرائه لهم بقتل أوتامش[4] . فكان ذلك إضافة إلى دسائس وصيف وبغا سبباً في ثورة الشاكرية والفراغنة وقسم كبير من الأتراك على أوتامش ومحاصرته . وقد لجأ أوتامش إلى الخليفة المستعين واستجار به ، فلم يُجره ، فقتله الجند[5] ، وقتلوا معه كاتبه شجاع بن القاسم[6] ، كما نهبت دورهما

---

(١) الطبري - تاريخ ٨٦/١١ (ط . الحسينية) .

(٢) ن . م . ٨٦/١١ ، اليعقوبي - تاريخ ٦٠٦/٢ .

(٣) لم أعثر في المصادر المتوفرة لدي على تفسير لهذه التسمية ، ولعلهم إحدى الفرق العسكرية المنسوبة إلى أحد القواد كاليانسيه والموفقية وغيرها ، ويبدو أنهم لم يكونوا من الأتراك .

(٤) ابن العبري - مختصر ص/١٤٦ .

(٥) كان ذلك في آخر ربيع الآخرة سنة ٢٤٩ هـ / ٨٦٣ م .

(٦) انظر تفصيل ذلك في الطبري - تاريخ ٨٢/١١ ، نقله ابن الأثير - الكامل ٤٠/٧ وانظر ديوان البحتري ٧٧/١ .

بموافقة المستعين الذي عمم منشوراً إلى الأطراف بلعنه[1] .

ولم يحصل المستعين على ما كان يطمح إليه من استرجاع لسلطـاته ، فقد حاول أن يستوزر برأيه عبد الله بن محمد بن يزداد ، فلم يرض الأتراك بذلك ، وعندما أصر الخليفة على استيزاره ، تعرض الوزير لغضب بغـا الصغير والأمراء الأتراك متذرعين بأنه ضيق عليهم الأموال ، فهرب إلى بغداد بعد أن هددوه بالقتل[2] . « واستوزروا له أحد صنـائعهم الذي بقي في الوزارة حتى خلع الخليفة[3] . وبالإضافة إلى ذلك فقد حل (باغر) محل أوتامش ، وكان هذا قوياً شريراً كما كان حذراً[4] . ولما أحس بمكائد وصيف وبغا ضده ، وبتعاون المستعين معهما للتخلص منه ، قـام بتهيئة جماعته ـ وبخاصة أولئك الذين كانوا قد بايعوه على قتل المتوكل في الماضي ـ واستعد لقتل المستعين ووصيف وبغـا ، والمجيء بعلي بن المعتصم أو بابن الواثق إلى الخلافة . وقد وافق أنصاره على خطته ، وبايعوه على تنفيذها كما يذكر الطبري[5] . وتخاذل الخليفة لدى سماعه الخبر ، وقال لوصيف وبغا : « ما طلبت إليكما أن تجعلاني خليفة ، وإنما جعلتماني وأصحابكما ،

---

(١) اليعقوبي ـ تاريخ ٢/٦٠٦ .

(٢) الطبري ـ تاريخ ١١/٨٦ ، ابن الطقطقي ـ الفخري ص/٢٤٢ .

(٣) وهو الجرجرائي ، انظر الطبري ـ تاريخ ١١/١٠٢ ـ ١٠٣ ، أما ابن الطقطقي فيذكر في الفخري ص/٢٤٢ بأن المستعين لم يستوزر أحداً بعد ابن يزداد وإنما استكتب له كتاباً .

(٤) الطبري ـ تاريخ ١١/٩٢ ـ ٩٥ (ط . الحسينية) .

(٥) ن . م . ص/٩٣ .

ثم تريدان أن تقتلاني[1] ؟ » . غير أن الكتلة المؤيدة لوصيف وبغا قد نجحت في قتل باغر .

وعندما ثار أصحاب باغر وتأزم الوضع في سامراء ، اضطر الخليفة ووصيف وبغا على الانحدار في دجلة[2] إلى بغداد ومعهم « جلّة العمال والكتاب وبني هاشم[3] » . ومع أن المسعودي يذكر بأن المستعين قد بقي « لا أمر له ، الأمر لبغا ووصيف[4] » فإن المرجح لديّ أن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء انتقال الخليفة إلى بغداد هو رغبته في الابتعاد عن مركز تجمع الأتراك استمراراً لمحاولاته في التخلص من تسلطهم على الخلافة ، واستبدادهم في أمور الدولة الإدارية والمالية . ولا يعني اصطحاب المستعين لبعض زعماء الأتراك اعتماده عليهم بقدر ما يعني رغبته في سلب قوتهم عن طريق عزلهم عن مصدر هذه القوة[5] ، والاحتفاظ بهم إلى جانبه في البيئة الجديدة التي لم يكن للأتراك فيها أثر كبير[6] .

وقد أحس الأتراك بحرج موقفهم بعد انتقال المستعين إلى بغداد ،

---

(١) ن . م . ص/٩٤ — ٩٥ .

(٢) ابن الأثير — الكامل ٤٧/٧ ، ابن كثير — البداية ٧/١١ .

(٣) الطبري — تاريخ ٩٧/١١ .

(٤) المسعودي — مروج ٩٠/٤ .

(٥) يذكر ابن الأثير — الكامل ٤٧/٧ بأن الأتراك قد منعوا من الانحدار إلى بغداد .

(٦) الخطيب — تاريخ ١٢٢/٢ ، ابن تغري بردي — النجوم ٣٣٢/٢ ، ابن كثير — البداية ٧/١١ ، ابن العماد — شذرات ١٢٥/٢ ، أبو الوليد — روضة ص/٧٥ .

إذ أن ذلك يعني خروج الخليفة عن نطاق تأثيرهم المباشر ، ويفقدهم كثيراً من الإمكانات والامتيازات التي كانت لهم ببقائه في سامراء ، فحاولوا استرجاع ما فقدوا بحكمة ، وأوفد زعماؤهم إلى الخليفة وفداً من وجوه الموالي ومعهم البرد والقضيب وبعض الخزائن ومائتا ألف دينار ... واعترفوا بذنوبهم وأقروا بخطأهم ، وضمنوا له أن لايعودوا ولا غيرهم من نظرائهم إلى شيء من ذلك مما أنكره عليهم[1] » . وقد أظهر الخليفة الرضى عنهم وقبول اعتذارهم ، إلا أنه امتنع عن إجابتهم إلى العودة إلى سامراء ، ووعدهم بإرسال أرزاقهم بانتظام من بغداد[2] .

اضطرب الأتراك والفراغنة وغيرهم من الموالي بسامراء بعد وصول خبر رفض المستعين العودة إلى سامراء ، لأن معنى ذلك فقدانهم الدور الرئيسي في الحكم واستعادة الخلافة إلى أهالي بغداد[3] . وقرر زعماء الأتراك في سامراء خلع المستعين من الخلافة ، فبادروا إلى السجن وكسروه وأخرجوا المعتز والمؤيد ومن معهما[4] ، وبايعوا المعتز بالخلافة ، بعد أن أعلنوا خلع المستعين . وركب المعتز بالله إلى دار العامة فبايعه الناس وعقد لنفسه اللواء[5] . وهكذا أدى تنازع الأتراك على السلطة إلى تعريض

(١) المسعودي - مروج ٩٦/٤ .

(٢) الطبري - تاريخ ٩٧/١١ - ٩٨ ، الخطيب - تاريخ بغداد ١٢٢/٢ - ١٢٣ ، ابن الأثير - الكامل ٤٩/٧ .

(٣) الدوري - دراسات ص/٦٣ .

(٤) حصل ذلك في ١٣ محرم سنة ٢٥١ هـ / ١٥ تشرين أول ٨٦٥ م .

(٥) الخطيب - تاريخ بغداد ١٢٢/٢ — ١٢٣ ، ابن الأثير - الكامل ٤٩/٧ — ٥٠ ، السيوطي - تاريخ ص/٣٥٨ ، وكان ذلك في اليوم التالي للهجوم على السجن أي في ١٤ محرم سنة ٢٥١ هـ / ١٦ تشرين أول ٨٦٥ م .

الدولة إلى حرب أهلية مرة ثانية ، فقد تطورت الأزمة وبدا البيت العباسي الحاكم منقسما على نفسه ، وأصبح للعالم الاسلامي خليفتان في وقت واحد. وقد التف أهالي بغداد حول المستعين ، وأخلصوا له البيعـــة مدفوعين بعوامل شتى من وفاء ، ونظرة إلى قدسية الخلافة ، ورغبة في التخلص من أذى الأتراك الذين كانت لهم معهم تجربة قاسية في الماضي ، وقـــد يكون لنقل العاصمة إلى بغداد أثر في بلورة موقفهم .

أما المعتز ، فإنه عقد لأخيه أبي أحمد بن المتوكل على إمارة الجيش وفوض إليه أمر حرب المستعين ومن معه ، وحصار بغداد ومطالبة أهلها بالبيعة التي كانت له في أعناقهم[1] .

استعد أهل بغداد للحصار ، وحصنت بغداد بتقوية أسوارها وحفر الخنادق حولها ، وبثقت المياه بطسوجي الأنبار وبادوريا لعرقلة تقدم الأتراك ، وعززت الحراسة على الأبواب بالرجال والعدد ، وأوكل المستعين أمر الدفاع عن بغداد إلى محمد بن عبد الله بن طاهر الذي جند كثيراً من أهالي بغداد واستعان ببعض الخراسانيين الذين صادف مرورهم ببغداد في طريقهم لأداء فريضة الحج ، كما استعان بقسم من العيارين بقيادة عرفائهم ، وهيأ لهم السلاح[2] . وأمر المستعين بقطع الميرة عن سامراء من جهتي الموصل وبغداد ، وكتب إلى ولاة الخراج في الأمصار أن يوجهوا الواردات إلى بغداد .

---

(١) اليعقوبي – تاريخ ٢/٦١٠ ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن المنتصر قد خضع لتأثيرات الأتراك في إبعاد المعتز والمؤيد عن ولاية العهد ، وأن الأخيرين قد وافقا على كتابة وثيقة التنازل خوفاً على حياتهما ، انظر الطبري – تاريخ ١١/٧٧ .

(٢) الطبري – تاريخ ١١/٩٧ – ٩٨

إن هذه التطورات أدت إلى إرباك الإدارة إلى درجة كبيرة وعرضت الدولة للتفكك والانقسام وإشاعة الفوضى : وساهمت إلى حد ما في إظهار الخلافة بمظهر العاجز ، وأكدت أن للجيش زمام التحكم والمبادأة . فقد كتب كل من الخليفتين إلى أمراء الأقاليم يدعوه لنفسه ويطلب مؤازرته بالفرق العسكرية المتوفرة لديه[1]. وقد انحاز موسى بن بغا إلى المعتز ، وكذلك فعل عبد الله بن بغا الصغير ، بعد أن كان قد انضم إلى المستعين في بداية الأمر ، وهذا أمر يشعر الباحث بأن الأتراك في الغالب بجانب المعتز أو مستعدين للانضمام إليه ، ويدل على شعورهم بأن سيادتهم متعلقة بنتيجة هذه الحرب[2]. أما الحسن بن الأفشين فقد توجه إلى بغداد وانضم إلى جانب المستعين[3].

تحركت قوات المعتز ، بعد أن تجمعت في سامراء[4] ، باتجاه بغداد حيث أحاطت بها من الجانبين وباشرت بمحاصرتها[5].

---

(١) ابن الأثير ـ الكامل ٧/٤٩ ـ ٥٠ : ابن خلدون ـ مقدمة ٣/٦٠٨

(٢) الدوري ـ دراسات ص/٦٤ (٣) ابن الأثير ـ الكامل ٧/٥٠

(٤) ابتدأت قوات المعتز بالحركة من سامراء يوم السبت ٢٢ محرم ٢٥١ هـ ٢٤ تشرين أول ٨٦٥ م ، وبدأ وصولها بغداد في الثامن من صفر (٩ تشرين الثاني) واستمرت حتى ربيع الأول .

(٥) تتضارب الروايات حول عدد قوات المعتز التي حاصرت بغداد . ففي الوقت الذي يقدر الطبري قوات الجانب الشرقي بسبعة آلاف جندي ، والجانب الغربي باثني عشر ألفاً (الطبري ـ تاريخ ١١/١١٧) : يورد اليعقوبي رواية مخالفة فيقدر عدد المشاركين في حصار بغداد من الأتراك والفراغنة فقط بخمسين ألفاً باستثناء المغاربة (اليعقوبي ـ تاريخ ٢/٦١٠) .

وقد تحملت بغداد عبء الحصار وويلاته ، وأبدى المدافعون شجاعة ومقدرة كبيرتين ، مما حقق لهم النصر في بداية الأمر . ولكن طول فترة الحصار التي استمرت أكثر من عشرة أشهر ، وما صاحبها من انقطاع الموارد الاقتصادية ، وقلة في مواد التغذية التي نجم عنها ارتفاع فاحش في الاسعار ، كل ذلك أدى إلى إضعاف معنويات جيش المستعين فارتفعت الأصوات مطالبة بالعمل على رفع الحصار وتوفير الطعام[1] .

وقد أحس محمد بن عبد الله بن طاهر بعدم جدوى الحرب ، وتقدم بطلب إجراء المفاوضات لتقرير شروط الصلح مع قائد جيش المعتز أبي أحمد بن المتوكل . وبعد مدة قصيرة توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي: « بأن يخلع المستعين نفسه من الخلافة على أن يبذل له خمسين الف دينار ، ويقطع له إقطاعاً بثلاثين الف دينار على أن يكون مقامه بالمدينة ، ويتردد منها إلى مكة . وأن يعطى بغا ولاية الحجاز جميعه . ويولى وصيف الجبل وما والاه[2] » . كما تضمن الاتفاق إبقاء محمد بن عبد الله بن طاهر أميراً على بغداد ، ووضعت أسس توزيع واردات الدولة[3] .

امتنع المستعين أول الأمر عن إقرار الاتفاق أو الإجابة إلى خلع نفسه من الخلافة ، اعتقاداً منه بأن وصيف وبغا سيقفان إلى جانبه . إلا أن الأخيرين وافقا على شروط الاتفاق ، خاصة وأنهما قد حصلا على أكثر مما كانا يتوقعان . وبذلك وُضع المستعين أمام الأمر الواقع ، وقد

---

(١) بلغ سعر القفيز الواحد من الحنطة (١٠٠ درهم) : اليعقوبي - تاريخ ٢/٦١٠

(٢) الطبري - تاريخ ١١/١٣٣-١٣٤ : المسعودي - مروج ٤/١٠٧ ، ابن الأثير - الكامل ٧/٥٥ - ٥٦

(٣) انظر عن ذلك ابن الأثير - الكامل ٧/٥٥ - ٥٧

خاطبه ابن طاهر بقوله : « لا بد لك من خلعها طائعاً أو مكرهاً » . وقد أجاب في نهاية الأمر مضطراً[1] .

ومع ما تحمل الناس في بغداد من ضيق وجوع الحصار ، فإنهم لم يكونوا على استعداد الموافقة على تنازل المستعين عن الخلافة . وعلى ذلك فقد أخبرهم ابن طاهر في أول الأمر ببقاء الخليفة في منصبه ، على أن يكون المعتز ولي عهده ، غير أنهم سرعان ما اكتشفوا الحقيقة ، فهجموا على داراً ابن طاهر وأحاطوا به ، وكادوا أن يقتلوه لولا تدخل المستعين[2] .

بعد أن كتبت شروط الاتفاق الآنف الذكر ، أمر ابن طاهر قواده بالخروج إلى المعتز بمصاحبة أبي أحمد بن المتوكل ، لكي يوقع على نسخة منه توكيداً له وإقراراً بلزوم تنفيذ ما جاء فيه . وقد وافق المعتز على بنود الاتفاق ، ووقع عليه بخطه وأشهد القواد على إقراره . ووجه معهم من يأخذ له البيعة من المستعين[3] . وعندما أخذت البيعة منه أمر المعتز بإبعاده إلى واسط حسب شروط الاتفاق على أن يسّير منها إلى مكة[4] . ثم صدر الأمر باستقدامه إلى سامراء[5] حيث كانت نهايته .

---

(١) الطبري - تاريخ ١٣٤/١١ - ١٣٦ ، ابن الأثير - الكامل ٥٦/٧ .
(٢) الطبري - تاريخ ١٣٦/١١ - ١٣٧ .
(٣) اليعقوبي - تاريخ ٦١٠/٢ ، ابن الأثير - الكامل ٥٥/٧ - ٥٦ ، ابن العماد - شذرات ١٢٥/٢ ، السيوطي - تاريخ ص/٣٥٨ - ٣٥٩ .
(٤) المسعودي - مروج ١٠٧/٤ . (٥) اليعقوبي - تاريخ ٦١٠/٢ .

فقد قتل في القادسية قرب سامراء في الثالث من شوال سنة ٢٥٢هـ/٨٦٦م[١].

بذل المعتز بالله[٢] جهداً كبيراً في محاولة منه للحد من استبداد الأتراك في شؤون الدولة[٣]. غير أن طبيعة الظروف التي أحاطت به عند توليه الخلافة، وما كان للأتراك من أثر بارز في إسناده في حروبه ضد المستعين، وفي بيعته، كل ذلك قد أعطى الأتراك زمام الأمر، وحال دون وصول المعتز إلى غايته.

حاول المعتز أن يدعم المغاربة والفرغانيين، الذين كانوا يكرهون الأتراك لاستئثارهم بالسلطة دونهم، وأن يوجد منهم قوة مقابلة للأتراك. غير أن الأتراك أحسوا بالأمر واختلفوا مع الخليفة بسبب ذلك.

والواقع أن المعتز لم يتمكن رغم محاولاته، من التخلص من استبداد

---

(١) الخطيب ـ تاريخ بغداد ٨٤/٥ ـ ٨٥ ، ابن قتيبة ـ المعارف ص/١٧٢ ، ابن خلدون ـ المقدمة ٦١٥/٣ ، ابن تغري بردي ـ النجوم ٣٣٤/٢ ، ابن الطقطقي ـ الفخري ص/٢٤٠ ـ ٢٤١ ، ابن العبري ـ مختصر ص ١٤٦ ـ ١٤٧ ، ابن العماد ـ شذرات ١٢٥/٢ ، السيوطي ـ تاريخ ص/٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٢) وهو محمد بن جعفر المتوكل (وقيل الزبير). توحدت الدولة تحت خلافته بعد توقيع المستعين على التنازل ، انظر عنه ابن قتيبة ـ المعارف ص/١٧٢ ، المقدسي ـ البدء ١٢٣/٦ ، وكذلك الخطيب ـ تاريخ بغداد ١٢١/٢ ـ ١٢٣ ، ابن كثير ـ البداية ١٠/١١ .

(٣) انعكست هذه المحاولة على نظرة الخليفة إلى نفسه إذ كان يردد :

توحدني الرحمن بالعز والعلا   وأصبحت فوق العالمين أميراً

أنظر الاصفهاني ـ الأغاني ٣٢٢/٩ (ط دار الكتب) .

الأتراك [1] فقد كان بايكباك (زعيم الأتراك) هو الغالب على الأمور ، يساعده في ذلك الحسن بن مخلد بن الجراح وأبو نوح عيسى بن إبراهيم [2].

أما وصيف وبغا فقد استبدا برأيهما مستندين إلى قوة أتباعهما من الأتراك وقد ضيق الأول على الخليفة [3] حتى إنه قبض على حاشية المعتز بحضوره ، ورفض إطلاق سراحهم عندما سأله الخليفة ذلك . أما الثاني فقد كان طاغية متمردا ، غالباً ما يتجاوز في سلوكه مع الخليفة حدود اللباقة والأدب ، وكان الخليفة يتوجس منه خيفة ، حتى إنه كان يردد لمن يثق بهم من حاشيته قوله : « والله لا أستلذ بحياة ما بقي بغا » . كما إنه وهب من قتله بعد ذلك عشرة آلاف دينار [4] . وقد انعكس حقد المعتز على الأتراك في أمره بحرق جثة بغا ومصادرة أمواله وإدرارات أملاكه [5] .

لقد أحس الأتراك بالخطر نتيجة إقدام المعتز على قتل رؤسائهم ، وبذله المحاولات للتخلص منهم ، واعتماده على المغاربة والفراغنة دونهم . ومما زاد الأمر تعقيداً ، خلوّ الخزينة من المال ، حتى إن الخليفة لم

---

(١) أورد صاحب الفخري (ص/٢٤٣) قصة عن أحد المنجمين ، ادعى معرفته بالزمن الذي سيحكمه المعتز بالله . وعندما سئل عن ذلك أجاب ساخراً بأنه سيبقى طالما أراد الأتراك ، مما أثار ضحك الحاشية ، وكانت قصته مادة للاستهزاء والتندر ، وهي تعكس مدى ما وصلت إليه الخلافة من الانحطاط بسبب سيطرة الأتراك .

(٢) اليعقوبي – تاريخ ٦١٦/٢ .

(٣) ابن تغري بردي – النجوم ٢٢/٣ .

(٤) الذهبي – العبر ٥/٢–٦ .

(٥) ابن كثير – البداية ١٤/١١ ، أبو الوليد – روضة ص/٧٦ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

يتمكن من دفع الرواتب بصورة منظمة . ولذلك فقد استقر رأيهم على خلعه [1] . وقبل ذلك ، فإن المعتز كان يقدر أن علاقته بالأتراك ستتوتر ولهذا فإنه أقدم على خلع أخيه المؤيد من ولاية العهد وسجنه ، وبعد أن بلغته بعض الوشايات عن احتمال إخراج الأتراك له من السجن وتولية الخلافة ، أمر بقتله [2] ، كما حبس أخاه أبا أحمد ، ثم نفاه إلى البصرة ، وكذلك نفى علي بن المعتصم إلى واسط [3] ومحمد بن الواثق إلى بغداد [4] . ومن المحتمل أن يكون لتصرفه هذا علاقة برغبته في تولية ابنه عبد الله ، وقد ورد ما يؤيد ذلك ، إذ أن المعتز أمر بضرب اسم ابنه على الدنانير ، كما نظم البحتري قصيدة في مدح المعتز طلب فيها منه تولية ابنه العهد بعده [5] . ويبدو أن الفرصة لم تسنح للمعتز لتنفيذ هذه الرغبة ، فقد استغل الأتراك الظروف واتفقوا مع المغاربة والفراغنة على الشغب مطالبين بأرزاقهم المتأخرة ، فاستعان المعتز بأمه ـ وكانت تملك أموالاً كثيرة ـ فأنكرت وجود الأموال عندها . وعندما عجز عن توفير الأموال ، دخل عليه جماعة من الأتراك وهو في مجلسه ، فسحبوه من رجله إلى باب المجلس وضربوه بالدبابيس وخرقوا قميصه ، وأقاموه في الشمس ، فكان يرفع رجلاً ويضع أخرى لشدة الحر ، وكان بعضهم يلطمه وهو يتقي بيده ، ثم

---

(١) ابن كثير ـ البداية ١١/١١ ، ابن العبري ـ مختصر ص/١٤٦ ، وكذلك ابن الأثير ـ الكامل ٧, ٦٠-٦٤ ، ابن تغري بردي ـ النجوم ٢/٣٣٥.

(٢) المسعودي ـ مروج ٤/١١٨ ، ١٢٠ .

(٣) وكان ذلك في نهاية سنة ٢٥٣ هـ/٨٦٧ م .

(٤) المسعودي ـ مروج ٤/١٢٥ .

(٥) الصولي ـ أخبار البحتري ص/١٠٧ .

أدخلوه حجرة ، وأحضروا القاضي وجماعة شهدوا على تنازله عن الخلافة بعد أن أمنوه على نفسه وماله وولده ، غير أنهم لم يفوا بذلك ، فقد سجنوه إلى أن مات [1] .

أحضر الأتراك محمد بن الواثق (المهتدي بالله) من بغداد[2] لمبايعته على الخلافة . وقد وردتنا روايتان متضاربتان عن ذلك أولاهما : ما أورده المسعودي ، والتي ذكر فيها أن محمد بن الواثق رفض قبول البيعة ، أو الجلوس على سرير الملك حتى يرى المعتز ، ويسمع بنفسه تنازله عن الخلافة بعد إقراره بالعجز [3] . أما الرواية الثانية فهي : ما أورده ابن الأثير والتي قال فيها : « ولم يقبل بيعته أحد » فأتي بالمعتز ، وخلع نفسه ، وأقر بالعجز عما أسند اليه ، وبالرغبة في تسليمها إلى ابن الواثق ، فبايعه الخاصة والعامة [4] » ، وربما يعكس إصرار المهتدي على سماع تنازل عمه المعتز ، رغبته في عدم اختراق حدود الشرع الاسلامي في قبول البيعة على الخلافة مع وجود خليفة شرعي ، له في رقاب الناس بيعة تلزمهم بطاعته ، ومن المحتمل أن يشير ذلك إلى رغبة الخليفة في الابتداء بالعمل من بداية صحيحة ،

---

(١) المسعودي - مروج ١٧٨/٤ . الطبري - تاريخ ١١/١٦٠ — ١٦٢ المقدسي - البدء ١٢٣/٦ . ابن قتيبة - المعارف ص/١٧٢ . ابن الأثير - الكامل ٦٨/٧ . ابن كثير - البداية ١٦/١١ . ابن الطقطقي - الفخري ص/٢٤٣ . ابن تغري بردي - النجوم ٢٢/٣ . ابن العماد - شذرات ١٣٠/٢ . ابن العبري - مختصر ص/١٤٧ . السيوطي - تاريخ ص/٣٦٠

(٢) وكان المعتز قد نفاه اليها كما ذكرنا ، انظر المسعودي - مروج ١٢٥/٤

(٣) المسعودي - مروج ١٨٧/٤ (٤) ابن الأثير - الكامل ٧٠/٧

في محاولة منه – كما حاول المنتصر والمستعين والمعتز قبله – للحد من سيطرة الاتراك وتسلطهم على الخلافة ، فلم يرد أن يجعل للأتراك فضلاً في الوصول به إلى الخلافة . ولعل ذلك ما دفع موسى بن بغا ، الذي كان في خراسان ، لمحاربة مساور الشاري ، إلى عدم الاعتراف بخلافة المهتدي[1] . ولعل في إلقاء نظرة سريعة إلى ما قام به المهتدي من أعمال – على قصر الفترة التي حكم فيها – كاف لتوضيح سلوكه في هذا الاتجاه .

كان المهتدي حازماً ، حسن السيرة ، شديداً في الحق ، بدأ عهده بفاتحة طيبة ؛ إذ أمر بإخراج القيان والمغنين من دار الخلافة ونفيهم[3] ، وأمر بقتل السباع التي كانت ملحقة بالدار ، وبطرد كلاب الصيد . وهذا يعني رغبته في إبعاد كل ما يشغله عن التفرغ لمباشرة اختصاصاته ، والارتفاع إلى مستوى الأحداث التي تمر بها الدولة . وقد ألزم نفسه بالجلوس للعامة ، وسماع ظلامات المظلومين والإجابة عنها ، كما كان شديد الإشراف على أمر الدواوين حيث كان يجلس للنظر في تصريف أمورها .

لم يشغل المهتدي انصرافه لتمشية شؤون الدولة ، عن خطر الأتراك ،

---

(١) المسعودي - مروج ٤/١٧٨ ، ١٧٩

(٢) الخطيب - تاريخ بغداد ٣/٣٤٧ – ٣٤٨ . ابن الطقطقي - الفخري ص/٢٤٦ ، ٢٤٧

(٣) الطبري - تاريخ ١١/١٧١ . المسعودي - مروج ٤/١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ ابن الأثير - الكامل ٧/٧١ ، ولا شك أن هذه الاجراءات قد أرضت العامة وزادت من حماستهم له .

وقد سلك معهم سياسة ذات حدين ، فهو من جهة بدأ بتقوية (الأبناء[1]) الاعتماد عليهم كقوة مقابلة للأتراك يحفظ عن طريقها التوازن معهم ، وتقرب من العامة والعلماء ممن رجال الدين وجمعهم حوله[2] . وهو من جهة أخرى حاول توسيع شقة الخلاف بين الأتراك وضرب بعضهم ببعض . فقد كاتب بايكباك ، وهو من قواد الأتراك الطموحين ، وأغراه بقتل موسى بن بغا ومفلح وغيرهما من زعماء الأتراك ، وأن يكون هو الأمير عليهم ، غير أن هذا القائد أحس بما ينطوي عليه ذلك من إضعاف لقوة الأتراك ، وشعر بضرورة الوقوف مع جماعته متحدين بوجه الخليفة . وبذلك أخذت علاقتهم بالخليفة تتخذ طابع العداء العلني ، فأظهروا الطعن عليه . وقد قابل الخليفة تصرفهم هذا بكل شدة وحزم ؛ إذ أحضر جماعة منهم وفيهم بايكباك فضرب أعناقهم ، وبلغ الخليفة أن الأتراك قد تشاوروا على خلعه وقتله[3] ، فخرج إلى الناس واستدعى موسى بن بغا وأصحابه وخاطبهم بقوله : « قد بلغني ما قد تم عليه من أمري ، وإني والله ما خرجت إليكم إلا وأنا متحنط ، وقد أوصيت أخي بولدي ، وهذا سيفي ، والله لأضربن به ما استمسك قائمه في يدي ، والله لئن سقط من شعري شعرة ليهلكن

---

(١) الابناء : اطلق هذا الاسم على الجيل الثاني من أبناء الفرس الذين امتزجوا بالعرب في اليمن قبيل ظهور الاسلام . ولم أجد ما يوضح هذه التسمية في هذه الفترة . ولعلهم احدى فرق الجيش العباسي الذين يرجعون إلى أصل فارسي . بدليل انهم استخدموا كقوة مقابلة للأتراك . انظر الدوري – بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب ص/١٠٤

(٢) المسعودي ـ مروج ٤/١٢٠ (٣) اليعقوبي – تاريخ ٢/٦١٩ .

بدلها منكم ، أو ليذهبن بها أكثركم . أما دين ؟ أما حياء ؟ أما تستحيون ؟ كم هذا الإقدام على الخلفاء والجرأة على الله عز وجل وأنتم لا تبصرون[1] ».

ورغم اعتذار الأتراك وإنكارهم ، فإنهم استمروا في تآمرهم على حياته ، فرأى ضرورة وضع نهاية لتماديهم ، فاستنفر العامة ، وخرج من دار الخلافة معلّقاً المصحف في عنقه شاهراً سيفه ، فأباح دماء الأتراك وأموالهم ، ونادى في تلك الساعة الحرجة « أنا أمير المؤمنين ! قاتلوا عن خليفتكم » ، و« يا معشر الناس أنصروا خليفتكم[2] » . غير أن عدم انتظام العامة وخوفهم من قوة الأتراك الذين تجمعوا لدرء الخطر عن أنفسهم ، أدى إلى تفرقهم عن الخليفة الذي سقط مثخناً بجراحه ، حيث حمله الأتراك وحاولوا أن يجبروه على خلع نفسه من الخلافة فأبى ، ومع ذلك فإنهم أعلنوا خلعه[3] ، واجتمعت كلمتهم على مبايعة أحمد بن المتوكل على الله (المعتمد على الله) . وهكذا ذهب المهتدي بالله ضحية محاولته إبعاد الأتراك عن مجال التحكم والسيطرة على الخلافة[4] ، بعد أن بذل ما أمكنه من جهد في سبيل ذلك الهدف .

إن محاولات الخلفاء المتكررة هذه ، والتي أودت بحياتهم بالتتابع ،

---

(١) ابن كثير — البداية ٢١/١١ .

(٢) الطبري — تاريخ ٢٠٤/١١ — ٢٠٦ (ط . الحسينية) .

(٣) الطبري — تاريخ ٢٠٣/١١ — ٢٠٤ ، وكان خلعه في يوم ١٤ رجب ٢٥٦ هـ/٨٧٠ م . وكانت وفاته بعد أربعة أيام أي في ١٨ رجب ، أما اليعقوبي فيذكر أن وفاته قد وقعت في ١٦ رجب — انظر اليعقوبي — تاريخ ٦١٩/٢ — ٦٢٠ .

(٤) الطبري — تاريخ ٢٠٤/١١ (ط . الحسينية) .

تدل دلالة قاطعة على أن اليأس لم يتطرق إلى همم الخلفاء ، وأن هناك تحسساً واقعياً لطبيعة الظروف الحرجة والخطورة التي تمر بها الدولة في هذه الفترة التي يمكن أن نصفها بأنها فترة امتحان عنيف لمدى رسوخ الدولة العباسية وصلابتها ، ومدى تمكنها من نفوس الناس وتعلقهم بها .

لقد اجتازت الدولة هذا الامتحان العسير ، وعلى الرغم مما قدمت من ضحايا في الخلفاء ، فإنها أثبتت حيوية ومقدرة في توقي الصدمات ، وخرجت من فترة فوضى الأتراك هذه وهي أشد صلابة وأقوى عوداً بفضل رسوخ دعوتها بين الناس ، فتمكنت من المحافظة على كيانها وشق طريقها رغم كل الصعوبات التي جابهتها .

٢ - فترة الاستقرار والهدوء النسبي :

كادت فترة الفوضى تنتهي بانتصار الأتراك . وأوشكت سلطة الخلفاء على الانهيار النهائي وسط تلك الفوضى ، غير أن قادة الأتراك توقفوا عن إثارة الاضطرابات بعد تولي المعتمد الخلافة . ويرى بوون (Bowen) أن السبب في ذلك يرجع إلى أن اختيار المعتمد للخلافة قد جرى حسب رأي موسى بن بغا ، الذي لم يكن بين قادة الأتراك من يساويه في القوة ، ولما كان الخليفة صنيعته فلم تعد بعد ذلك أية مناسبة للصراع في البلاط [١] ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أثرت على الأتراك جملة عوامل منها الانقسام الداخلي في صفوفهم ، كما أنهم شغلوا مع بقية الجند بحركات العصيان التي حدثت في جهات متعددة من الدولة ، وهي حركات قامت تحت رايات علوية [٢] . كما إن قيام صاحب الزنج بالثورة في القسم الجنوبي

---

(١) بوون - علي بن عيسى ص/٥ . (٢) بوون - علي بن عيسى ص/٥

من العراق[1] ، وتعاون بعض أهل قرى البصرة معه[2] ، وانضمام الجنود السود إليه[3] ، والانتصارات المتوالية التي أحرزها ، كل ذلك قد جعل الأتراك يحسون بخطورة الموقف ، وأدى إلى انقيادهم إلى أبي أحمد الموفق القائد القدير والسياسي المحنك[4] ، الذي تمكن من توجيه الجند إلى ما فيه مصلحة الخلافة ، بعد أن كانوا عامل ضعف وإرباك لها .

تشمل هذه الفترة عهود ثلاثة من الخلفاء هم **المعتمد والمعتضد والمكتفي** (٢٥٦ - ٢٩٥ هـ / ٨٦٩ - ٩٠٧ م) . وهي تمثل فترة انتعاش واستقرار لمؤسسة الخلافة ، تمكن فيها الخلفاء من إقصاء تدخل الجند في إدارة الدولة إلى حد كبير ، مع أن جزءاً كبيراً من هذه الفترة قد أمضوها في جهاد مستمر بوجه خطر ثورة الزنج التي هددت كيان الدولة بالزوال .

لقد حصر نشاط الجيش في نطاق درء الخطر الذي استشرى في جنوب العراق بالدرجة الاولى ، وبصفة خاصة منذ تولي المعتمد[5] الخلافة حتى مقتل صاحب الزنج[6] .

---

(١) يعتبر يوم الاثنين ٢٦ رمضان ٢٥٥ هـ / ٦ ايلول ٨٦٩ م ، تاريخ ابتداء تمرد صاحب الزنج . انظر الطبري ــ تاريخ ١١/١٧٦ ، ١٧٧

(٢) الطبري ــ تاريخ ١١/١٨٠ ، ١٨١ (ط . الحسينية) .

(٣) الدوري ــ دراسات ص / ٧٣ (٤) ن . م . ص / ١٨٧

(٥) بويع بالخلافة في اليوم الذي خلع فيه المهتدي : الثلاثاء ١٦ رجب ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م ، انظر المسعودي ــ مروج ٤/١٩٨ : اليعقوبي ــ تاريخ ٢/٦١٩ . الخطيب ــ تاريخ بغداد ٤/٦٢ : ابن قتيبة ــ المعارف ص / ١٧٢

(٦) المسعودي ــ مروج ٣ ، ٤/١٩٥ : القرماني ــ أخبار ٢/٨٣ ، ٨٤

وبالامكان تقسيم حرب الزنج إلى فترتين ؛ حقق الزنج في الفترة الأولى انتصارات متوالية على جيوش الخلافة ، وساعدهم في ذلك اضطراب شؤون الخلافـة العباسية وقلة خبرة جيوشها وضعف قيادتها . وتبدأ الفترة الثانية سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٤ م أي : بعد تعيين أبي أحمد الموفق للمرة الثانية لضرب تلك الحركة(١) . والواقع أن السلطة الحقيقة في الدولة قد انتقلت الى الموفق الذي أظهر من المقـدرة والكفاءة والمثابرة ما مكنه من استرجاع هيبة الخلافة وسلطتها في المقاطعات المركزية على الأقل (٢) . وفي السنة التالية لاستلام الموفق قيادة الجيش ، انشغل بخطر جديد إضافة إلى ثورة الزنج ؛ وهو خطر الصفاريين . فقد وطد يعقوب بن الليث نفوذه في سجستان ، وأخضع الخوارج ، ونشر الأمن والسلام في البـلاد لضمان المواصلات والاستقرار ، وفي سنة ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م فتح هيراة وبوشنج ، وفي سنة ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م استولى على كرمان ، وفي سنة ٢٥٧ هـ / ٨٧١ م أرسل وفداً إلى الخليفة مع بعض الهدايا للمفاوضة على بعض الولايات . وكان الموفق يود تشجيع يعقوب للتوسع إلى ناحية الشرق مستهدفاً إبعاده عن جواره ؛ غير أن نوايا يعقوب بن الليث التوسعية لم تقتصر على ذلك ، فعندما لاحظ ضعف الطاهريين فتح خراسان سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٣ م وأسر محمد بن طاهر . كما حاول فتح طبرستان(٣) .

---

(١) الدوري – دراسات ص/٨٤

(٢) ن . م . ص / ٨٨ : بوون – علي بن عيسى ص / ٩ ، ١٠

(٣) الدوري – دراسات ص / ١١٣ ، ١١٥

(٤) الطبري – تاريخ ١١/٢٣٦

في سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م تأزمت علاقة الخلافة بالصفاريين ، تحت تأثير نواياهم التوسعية من جهة وقوة نفوذ الطاهريين في بغداد من جهة ثانية . وقد أصدر الخليفة في هذه السنة منشوراً أعلن فيه بأن يعقوب بن الليث مغتصب وخارج على الدولة[١] .

وقد قابل يعقوب ذلك المنشور بالاستيلاء على فارس سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٥ م ثم تقدم الى الأهواز متجهاً إلى بغداد في الوقت الذي كانت أكثر جيوش الخلافة مشغولة في حربها ضد الزنج[٢] .

حاول الموفق تهدئة العلاقات المتأزمة بأن دعا تجار الولايات الشرقية وتلا عليهم عهد تولية يعقوب بن الليث على خراسان وطبرستان وجرجان والري وفارس وشرطة بغداد . وأرسل إليه سفارة[٣] . غير أن يعقوب ركب رأسه بعد أن فقد كل احترام للخليفة ، وأجاب بغطرسة بأنه سيقرر في بغداد نفسها ما يريد[٤] .

تعلق مصير الخلافة العباسية بقابليتها على اجتياز هذه الفترة الحرجة واضطر الموفق ، أمام الخطر الداهم الجديد إلى أن يسرع بالعودة إلى بغداد ، بعد أن أسند قيادة الجيش الواقف بوجه الزنج إلى أبي مسرور البلخي . وتقدم يعقوب في منطقة ميسان ، حيث التقى بجيش الخلافة بقيادة أبي أحمد الموفق عند دير العاقول[٥] ، وعندما تأزمت الحالة أسرع

---

(١) الطبري تاريخ ٢٣٦/١١ . (٢) بوون - علي بن عيسى ص/٩ .

(٣) الطبري - تاريخ ٢٢٧/١١ .

(٤) ن . م . ٢٣٨/١١ ، وانظر الدوري - دراسات ص/٩١، ١١٥ .

(٥) على بعد خمسين ميل من بغداد بين واسط وبغداد ، وقد حصل التصادم يوم الأحد ٢١ رجب سنة ٢٦٢ هـ/٨ نيسان سنة ٨٧٦ م .

أبو مسرور البلخي لنجدة جيش الخليفة . أخـيراً تم النصر للموفق وجيشه ، ومني يعقوب بن الليث بالفشل [١] . وقد حاول الموفق بعد ذلك التفاهم معه للتعاون في القضاء على خطر الزنـج ، ولكن يعقوب رفض ذلك ، وانسحب إلى جنديسابور حيث ثبت سلطانه في جنوب إيران فقط [٢] .

تحسن وضع الموفق بعد سنة ٢٦٥ هـ/٨٧٩ م ، إذ توفي يعقوب بن الليث وجنح خلفه عمرو إلى السلم مراعاة للظروف ، وتم الصلح بعد أن بذل الموفق في سبيل ذلك جهوداً كبيرة [٣] . وعند ذلك تفرغ للقضاء على ثورة الزنج التي استفلحت نتيجة انشغال جيش الخلافة في حربه ضد يعقوب ، فتوسعوا حتى دخلوا واسط وأحرقوها [٤] ، وتقدموا بعد ذلك حتى أصبحوا على مسافة قريبة من بغداد [٥] .

تفرغ الموفق لحرب الزنـج ، فحشد جيوشه ، وركز قواه لضربهم الضربة القاضية ، كما أن خبرته بحرب الزنـج ، والتجارب التي استفادها من فشل الجيوش العباسية المتكررة جعلته أكثر خبرة ممن تقدمه بحربهم [٦] . فأدرك ضرورة التأني والتروي . فبنى المعسكرات ، وأمن طرق المواصلات ، ونجح في ضمان استمرار التموين [٧] ، وأحكم الحصار الاقتصادي على الزنج [٨] .

---

(١) الطبري – تاريخ ١١/٢٣٦–٢٣٨ ، ابن الجوزي– المنتظم ج ٥ ق٢/٣٣ .
(٢) الدوري – دراسات ص/١١٥ . (٣) ابن الجوزي – المنتظم ٥/٤٥ .
(٤) الطبري – تاريخ ١١/٢٥٤ . (٥) الطبري ١١/٢٥٣– ٢٥٤ .
(٦) الدوري – دراسات ص/٩٢. (٧) الطبري – تاريخ ١١/٢٧٨–٢٧٩ .
(٨) ن . م . ١١/٢٨٠–٢٩١ .

وبعد جهاد عنيف مستمر تمكن الموفق في (٢ صفر ٢٧٠ هـ/١١ آب ٨٨٣ م) من تحطيم قوة آخر فلول الزنج [١] . وأصدر منشوراً عاماً إلى العالم الإسلامي أعلن فيه القضاء على الزنج ، وطلب إلى أهل السواد والأهواز العودة إلى أراضيهم [٢] .

إن الفضل في اندحار هاتين الحركتين العارمتين [٣] ، والقضاء على المخاطر التي هددت الخلافة العباسية يرجع بصورة رئيسية إلى شخصية الموفق القائد المحنك والسياسي القدير ، الذي أشركه المعتمد معه في الحكم في أول الأمر . والذي تمكن بعد ذلك من استقطاب مقاليد السلطة بيده ، فسيطر على تعينات الموظفين ، ووجه سياسة الدولة حسب رأيه [٤] . وقد تمكن من أن يزيح أخاه المعتمد تدريجياً عن أغلب المسؤوليات . والواقع أن المعتمد كان ضعيف الشخصية شغل نفسه بالترف واللهو . وقد وصفه صاحب الفخري بقوله : « ولقد كان مستضعفاً ، وكان وأخوه الموفق طلحة كالشريكين في الخلافة ، للمعتمد الخطبة والسكة والتسمي بإمرة المؤمنين ، ولأخيه طلحة الأمر والنهي ، وقود العساكر ، ومحاربة الاعداء ، ومرابطة الثغور ، وترتيب الأمراء والوزراء ... وكان المعتمد مشغولاً عن ذلك بلذاته [٥] » .

ويبدو أن الموفق قد أشرك في الدعاء مع المعتمد بعد خطبة الجمعة

---

(١) ن . م . ١١/٣٢٢-٣٢٦ .

(٢) ثبت الطبري هذا المنشور في تاريخه ١١/٣٢٦ .

(٣) ثورة الزنج ، وخطر يعقوب بن الليث الصفار .

(٤) بوون — علي بن عيسى ص/٩-١٠ .

(٥) ابن الطقطقي - الفخري ص/٢٥٠ .

والعيدين في المساجد الجامعة ، إذ كان الخطباء يقولون بعد الانتهاء من الدعاء المعتمد : « اللهم أصلح الأمير الناصر لدين الله أبا أحمد الموفق ولي عهد المسلمين ، أخا أمير المؤمنين [1] » .

إن أهم فشل تعرض له الموفق ، هو في سياسته مع ابن طولون الذي عين منذ سنة ٢٥٢ هـ/٨٦٦ م والياً على مصر بالنيابة ، والذي تمكن من تقوية مركزه بسرعة في البيئة الجديدة [2] . وقد فشل الموفق في إخضاعه بالقوة [3] . بل كانت النتيجة أن ضم ابن طولون سوريا إلى مصر بعد وفاة أميرها سنة ٢٦٤ هـ/٨٧٧ م .

وأخيراً اكتشف الموفق أن ابن طولون قد اتفق مع المعتمد ، بعد أن أحس بتذمره من سيطرة أخيه [4] ، على أن يغادر الخليفة العراق وينضم إلى ابن طولون في دمشق [5] . ومنذ ذلك الوقت انسلخت مصر وسورية عن جسم الدولة العباسية . واستمرت كذلك حتى سنة ٢٧٩ هـ/٨٩٢ م ، حين قدم خمارويه ولاءه للخليفة المعتضد بالله [6] .

---

(١) الخطيب - تاريخ بغداد ١٢٧/٢ .

(٢) بوون - علي بن عيسى ص/١٠ .

(٣) الكندي - الولاة ص/٢١٨ .

(٤) ابن الأثير - الكامل ١٦٣/٧ ، ابن العبري - مختصر ص/١٤٨ - ١٤٩ .

(٥) وقد رحل المعتمد عن سامراء متجها إلى سورية ، فلما وصل حديثه رده إسحاق بن كنداج وكتب إلى الموفق بذلك . انظر المسعودي - مروج ٢١١/٤ .

(٦) الكندي - الولاة ص/٢٣٨ ، ابن تغري بردي - النجوم ٢٧/٣ ، ٥١ ، وانظر بوون - علي بن عيسى ص/١٠ وسنستعرض هذا الموضوع بالتفصيل عند حديثنا عن المعتضد بالله .

ومن دلائل حنكة الموفق ، أنه لم يتوان عن تأديب ابنه أحمد عندما بدرت منـه ملامح التمرد على أوامره . فقـد أمره أن يسير إلى بعض المناطق ، غير أن الأخير رفض تنفيذ أمر والده ، وأصر على التوجه إلى الشام ، مبرراً ذلك بأنها : « الولاية التي ولاه فيها أمير المؤمنين » . والواقع أنه كان يعتمد على قوة الجند والقادة الذين كانوا تحت إمرته . وكان رد فعل الموفق أن فرض عليـه الإقامة الإجبارية في مسكنه ، وعندما أظهر القواد والجند من أصحاب ابنه التذمر ، وتجمعوا في الميدان بسلاحهم اضطرب أهل بغداد لرؤية الجند والسلاح ، وأظهر الموفق حكمة وسياسة في مجابهة الموقف . فقد ركب بنفسه إلى الميدان ، وعاتبهم بقوله : « أترون أنكم أشفق مني على ولدي وقـد احتجت إلى تقويمه[1] ؟! » . وبذلك هدأت العاصفة وسكن الجند وابتعد شبح الانقسام والتصادم . والواقع أن إدارة الدولة قد جرت وفق مشيئة الموفق ، ودون تأثير بارز للأتراك ، كما لاحظنا في فترة الفوضى ، فلم يكن باستطاعة أحد من القواد أن ينافسه سوى موسى بن بغا الذي لم يعترض على تسلط الموفق كما يبدو ، بل قام بخدمته طول حياته بولاء وإخلاص[2] .

أما عن ولاية العهد ، فقد عهد المعتمد بالخلافة بعده إلى ابنه جعفر المفوض ، ثم إلى أخيه أبي أحمد الموفق[3] . وبعـد أن توفي الموفق[4]

---

(١) الطبري ــ تاريخ ٣ ق ٢١١٥/٤ (ط . لايدن) ابن الأثير ـ الكامل ١٥٦/٧

(٢) بوون ــ علي بن عيسى ص/١٠ : الدوري ــ دراسات ص/١٨٧

(٣) المسعودي ـ مروج ٢١١/٤ : ابن الجوزي ــ المنتظم ٥ ق ٢٦/٢

(٤) وكانت وفاته يوم الأربعاء ٢٢ صفر ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م ، انظر الطبري ٣ ق ٢١٢٣/٤ ، الخطيب ـ تاريخ بغداد ١٢٧/٢ : ابن الأثير ـ الكامل ١٥٨/٧ : ابن كثير ـ البداية ٦٣/١١ . ابن تغري بردي ــ النجوم ٧٩/٣ : الكندي ــ الولاة ص/٢٤٠ .

وانتقل المعتمد الى بغداد ، أحس بأثر لتدخل الجيش في مسألة ولاية العهد ؛ فقد اجتمع القواد وأمراء الجيش على أخذ البيعة لأبي العباس أحمد ابن الموفق ، فبايع الخليفة المعتمد له بولاية العهد بعد ولده المفوض ، كما كان أبوه ، وأمر بأن يلقب بالمعتضد بالله[1] ، وأن يخطب له على المنابر ، وجعل له ما كان لأبيه من الولاية والعزل والتصرف[2] ، غير أن ذلك لم يرض طموح أحمد بن الموفق ، الذي كان يطمع في إزاحة جعفر المفوض عن طريقه من ولاية العهد ، لكي يتولى الخلافة بعد المعتمد مباشرة. وقد عمل في الأشهر التالية لوفاة والده على تحقيق هذا الهدف ، وساعده في ذلك قادة الجيش الذين أخلصوا له ، حتى أصبح صاحب الكلمة العليا في الدولة ، فأجبر عمه المعتمد على خلع ولده جعفر من ولاية العهد[3] . وأشهد القواد والقضاة ووجوه الناس على أن المفوض قد تبرأ من العهد . وأسقط اسمه من السكة والخطبة والطراز وغير ذلك من شارات الخلافة[4] وهكذا تحقق لأبي العباس بن الموفق ما يصبو اليه . ففي ٢١ محرم ٢٧٩ ه‍ ٢٥ نيسان ٨٩٢ م بويع بولاية العهد بعد عمه المعتمد ، إذ « أنفذت الكتب إلى العمال بأن أمير المؤمنين قد ولاه العهد ، وجعل إليه ما كان

(١) الطبري ـ تاريخ ٣ ق ٤/٢١٢٣ (ط . لايدن) .

(٢) الطبري ـ تاريخ ٣ ق ٤/٢١٢٣ : المسعودي ـ مروج ٤/٢١١ : المقدسي ـ البدء ٦/١٢٥ . الكندي ـ الولاة ص / ٢٤٠ . ابن تغري بردي ـ النجوم ٣/٧٩ ابن العبري ـ مختصر ص/١٤٨ : ابن كثير ـ البداية ١/٦٣ : الذهبي ٢ / ٥٩

(٣) الطبري ـ تاريخ ٣ ق ٤/٢١٢٣ (لايدن) ابن الأثير ـ الكامل ٧/١٦٢ : الذهبي ـ العبر ٢/٦٠ : ابن العماد ـ شذرات ٢/١٢٧

(٤) الطبري ـ تاريخ ٣ ق ٤/٢١٣١ : ابن الأثير ـ الكامل ٧/١٦٢ ، ١٦٣

الموفق يليه من الأمر والنهي والعزل والولاية[1] » . والواقع أن السلطان الفعلي في الدولة قد انتقل بعد وفاة الموفق إلى ابنه أبي العباس[2] ، وان كان المعتمد لم يستمر طويلا ، فقد توفي بعد ذلك بستة أشهر تقريباً[3] .

أتم المعتضد ما بدأ به والده في تقوية كيان الدولة العباسية[4] ، فقضى على الاضطرابات الداخلية ، إذ كانت أيامه « أيام فتوق وخوارج كثيرين[5] » . ففي سنة ٢٨٠ هـ / ٨٩٣ م قاد المعتضد جيشاً لقمع عصيان بني شيبان ، وقد نجح في إرهابهم ، « فالتمسوا منه الصفح ، وبذلوا له

---

(١) ابن الجوزي ـ المنتظم ٥ ق ٢/١٢٢ : وانظر ابن كثير ـ البداية ١١/٦٤.

(٢) الدوري ـ دراسات ص/١٨٨.

(٣) توفي المعتمد على الله يوم الاحد ١٩ رجب ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م : انظر الطبري ـ تاريخ ٣ ق ٤/٢١٣٣ : المقدسي ـ البدء ٦/١٢٥ ، ابن الجوزي ـ المنتظم ٥ ق ٢/١٣٩ : ابن الأثير ـ الكامل ٧/١٦٣ . ابن الطقطقي ـ الفخري ص/٢٥٠ ابن كثير ـ البداية ١١/٦٥ : الذهبي ـ العبر ٢/٦١ . وخوفاً من حدوث أية شكوك فقد احضر المعتضد القضاة وأعيان الناس ليتأكدوا من أن وفاة عمه كانت طبيعية . ثم أمر بحمله إلى سامراء حيث دفن هناك انظر ابن الأثير ـ الكامل ٧/١٦٣ .

(٤) المسعودي ـ مروج ٤/٢٣١ ، ابن تغري بردي ـ النجوم ٣/٨٠ ، ابن الطقطقي ـ الفخري ص/٢٥٦ . وقد وصف السيوطي (تاريخ ص/٣٦٨–٣٦٩) أيامه بأنها « كثيرة الأمن والرخاء . وكان يسمى بالسفاح الثاني لأنه جدد ملك بني العباس وكان قد كاد يزول » . ولعل ذلك ما عناه ابن الرومي بقوله :

هنيئاً بني العباس إن إمامكم إمام الهدى والباس والجود أحمد
كما بأبي العباس أنشيء ملككم كذا بأبي العباس أيضاً يجدد

انظر ديوان ابن الرومي ١/١٩٧ .

(٥) ابن الطقطقي الفخري ص/١٥٦ .

الرهائن[1] . وفي السنة التالية سار إلى ناحية الجبل ، ومر في طريقه إلى الموصل ، حيث عمل على تهدئة الحالة فيها ، بعد أن هزم حمدان بن حمدون ، الذي كان قد اتفق مع زعيم الخوارج في الجزيرة ، وخرج على الخلافة[2] .

وفي سنة ٢٨٣ هـ / ٨٩٦ م تمكن المعتضد من القضاء على ثورة الخوارج في الجزيرة بزعامة هارون الشاري[3] .

وعندما استفحل أمر القرامطة في سواد الكوفة ، وانضم إليهم الأعراب والموالي والأنباط[4] ، أنزل بهم المعتضد ضربات قوية حتى أخمد حركتهم[5] في نفس الوقت الذي حاول فيه القضاء على حركتهم في اليمامة والبحرين[6] .

اتبع المعتضد مع الأمراء المنفصلين عن الدولة سياسة المساومة واللين . واستفاد من الفرصة السانحة لإخضاعهم . فقد نجح في تحسين صلاته بالطولونيين ، إذ تصالح سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م مع خمارويه بن أحمد بن طولون وتزوج ابنته[7] . وجاءت الخطوة التالية من خمارويه الذي بدأ يفاوض

---

(١) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/٢١٣٧ ، وكان الأعراب قد دخلوا سامراء على ما يذكر ابن الأثير في الكامل ١٦٧/٧ فقتلوا ابن سيما .

(٢) ابن الأثير - الكامل ١٦٦/٧ - ١٦٧ .

(٣) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/٢١٤٩ (ط. لايدن) . ابن الأثير - الكامل ١٧٠/٧ .

(٤) الطبري - تاريخ ٣٦٧/١١ (ط . حسينية) .

(٥) المقدسي - البدء ١٢٦/٦ . ابن الأثير - الكامل ١٥٩/٧ ، ١٧٤ ، ١٨٢ .

(٦) ابن الجوزي - المنتظم ٢٤/٦ . ابن الأثير - الكامل ١٧٥/٧ .

(٧) ابن العماد - شذرات ١٧٧/٢ . وانظر مخطوطة (ترويح الأرواح ومفتاح السرور والأفراح) لجراب الدولة أبي العباس أحمد بن محمد ص/٤٦ ب ، المصورة عن نسخة الخزانة الوطنية في باريس برقم (٣٥٢٧ عربيات) والمحفوظة صورتها في خزانة مخطوطات معهد الدراسات الاسلامية ببغداد برقم (٥٧٣) مخطوطات .

المعتضد على الاعتراف بشرعية ولايته على مصر والشام مقابل اعترافه بسيادة الخليفة ، وأرسل لهذا الغرض وفداً الى بغداد سنة ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م[١] . وفي السنة التالية وافق المعتضد على الاعتراف بشرعية حكم خمارويه على الشام ومصر بعد أن تنازل عن أعمال قنسرين والعواصم (منطقة شمال سوريا) والتزم بارسال جزية سنوية مقدارها (٤٥٠) الف دينار[٢] .

واستغل المعتضد ، الخصومة القائمة بين آل أبي دلف الذين كانوا شبه مستقلين عن الدولة العباسية في منطقة الجبال ، فضم تلك المنطقة ثانية إلى الدولة العباسية[٣] . كما أنه استغل الخصومة بين الصفاريين والسامانيين[٤]، فتخلص من الصفاريين وجعل علاقته بالسامانيين ودية ، واعترف لهم بشرعية حكمهم مقابل اعترافهم بسيادته عليهم[٥] .

واهتم المعتضد باصلاح الوضع المالي ، فاعتنى بتحسين نظام الري وبحفر القنوات[٦] كما اعتنى بالمزارعين ، فمثلاً عندما تظلم أهل السارية (من منطقة بادوريا) إليه من تواطؤ العمال والمهندسين في قنطرة دمّا مع أصحاب الضياع التي تروى من الفرات ، أرسل الخليفة بدرا المعتضدي والوزير القاسم

(١) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/٢١٨٥ ، ٢١٨٦ (ط . لايدن) . ابن الأثير - الكامل ٧/١٧٥ .

(٢) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/٢١٨٦ ، ٢١٨٧

(٣) ابن الأثير - الكامل ٧/١٧٦ . وانظر الدوري - دراسات ص/١٨٨

(٤) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/٢١٣٣ . ابن الأثير - الكامل ٧/١٧٨ ، ١٨١

(٥) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/٢١٣٣ . ابن الجوزي - المنتظم ٥ ق ٢/١٣٨ . ابن الأثير - الكامل ٧/١٨٤ . الأصفهاني - مقاتل الطالبيين ص/٦٩٣ ، ٦٩٤

(٦) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/١٢٥٣ (ط . لايدن) .

ابن عبيد الله » ومن استنصحه من أصحاب الدواوين ومشايخ العمال والمهندسين وقضاة الحضرة » للقيام بدراسة موضعية للشكوى ، حيث قرر هؤلاء زيادة ذراعين إلى الباب الوسطي للقنطرة وإبقاء بقية الأبواب على رسمها [1] . كما حاول مساعدة الزراع بتسليفهم الأموال لشراء البذور والحيوانات [2] . وفي بداية سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م أمر المعتضد بتعميم منشور الى جميع عمال الخراج في الدولة « بترك افتتاح الخراج في ١ نيروز الذي هو نيروز العجم ، وتأخير ذلك الى اليوم الحادي عشر من حزيران [3] » ليتفق ذلك مع موعد نضج الزروع ، واهتم بحماية الزراع من عبث الجباة وغيرهم من عمال الخراج [4] ، ولضمان استقرار بيت المال على أسس ثابتة ، فقد ضمن منطقة السواد [5] لأحمد بن محمد الطائي مقابل (٢،٥٢٠،٠٠٠) دينـــار سنوياً تدفع بمعدل سبعة آلاف دينار يومياً ، وهي تكفي نفقاته اليومية [6] .

---

(١) الصابي - الوزراء ص/٢٧٩ - ٢٨٠

(٢) التنوخي - نشوار المحاضرة ٨/٦٦ . الصابي - الوزراء ص/٣٤٩

(٣) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/٢١٤٣ (ط . لايدن) ابن الجوزي - المنتظم ٥ ق ٢ ص ١٤٩ . ابن الأثير - الكامل ٧/١٦٧

(٤) مسكويه - تجارب ٥/٢٧ - ٢٨

(٥) وتشتمل هذه المنطقة على أعمال سقي الفرات ودجلة ، وجوخي ، وواسط ، وكسكر وطسا سيج نهر بوق ، والذيبين ، وكلواذي ، ونهر بين ، والراذانيين ، وطريق خراسان . انظر الصابي - الوزراء ص/١٥

(٦) الصابي - الوزراء ص/١٥ . الأنصاري - المسجد المسبوك (مخطوطة المجمع العلمي العراقي) ورقة رقم (١) و .

ويبدو أن للوئام بين القوة الإدارية والجيش أثراً يذكر في استرجاع الخلافة عزها[1]. غير أننا نحس بتوسع نفوذ بدر غلام المعتضد، إذ أخذ يصرف «أمور الخاصة والعامة من الناس والخراج والضياع والمعاون[2]» بل إن المسعودي[3] يصفه بأنه «صاحب المملكة والقيم بأمر الخلافة ... وإليه سائر المعاون[4] في جميع الآفاق واليه أمر الجيوش وسائر القواد»، غير أن بدراً المعتضدي هذا كان يخلص لسيده ولا يزج نفسه في مشاكل السياسة[5]، كما أن المعتضد كان يتحلى بالحزم والكفاية والعدل[6]، مما منع احتمال تدخل الجيش أو سيطرته.

(١) الدوري - دراسات ص/١٨٩ .

(٢) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/٢١٩٢ (ط . لايدن)

(٣) المسعودي - مروج ٤/٢٣٢ . وانظر فليب حتي - تاريخ ٢/٥٦٢ .

(٤) المعاون : جمع معونة . وصاحب المعونة هو الأمير دون الحاكم (الماوردي - الأحكام السلطانية ص/٢٦) فكأنه معين المظلوم على الظالم (مقامات الحريري ص/٢٢٧ فهو يخلص العوام من المحن والبلايا (الجرجاني - التعريفات ص/٣٣٤) وكان منصب صاحب المعونة يضم عادة إلى صاحب الجند والحرب، وكثيراً ما كان يطلب إلى أصحاب المعاون مساعدة القضاة والحكام معونتهم بما يقضي بلم شمل الأمة وتحقيق الصلاح في تنفيذ القضايا (القلقشندي - صبح الأعشى ١٠/١٥٠) وقد أصبح للمعاون في القرن الخامس الهجري وما بعده ديوان يضم الأمير وجملة من كتاب المعونة يسمى « دار المعونة » (ابن الوردي - تاريخ : حوادث سنة ٥٦٦ هـ : ج ٢/٧٩) . ولهم « حبس المعونة » (دوزي - تكملة المعجمات العربية ٢/١٩٢) وانظر الصابي - أقسام ضائعة - الذيل السابع ص/٧٨ .

(٥) الدوري - دراسات ص/١٨٩

(٦) وللدلالة على ذلك ما أشار اليه ابن الرومي في قصيدته التي قال فيها : —

أما عن ولاية العهد ، فلم يجابه الخليفة أية مشكلة في العهد لابنه علي ابن المعتضد [1] ، الذي لقب بالمكتفي بالله [2] .

تولى المكتفي الخلافة بعد وفاة والده [3] . ويبدو أنه اتبع سياسة أكثر لينا من والده ، فأمر بهدم السجون والمطامير التي أنشأها والده ، فاجتذب قلوب الناس [4] . ولكنه من جهة أخرى لم يكن له حزم والده ، فوقع تحت تأثير وزرائه والمقربين إليه ، وخاصة مولاه فاتك [5] .

– يا طالباً عنـد الإمام هوادة مهلاً وحسبك منذراً ششداء

حكم الإمام عليه بالحكم الذي قسم السواء فليس فيه عداء

وكان شغشداء هذا قائداً من قواد الأتراك قتل أحد غلمانه ، فأمر المعتضد أن يقاد به ومع أن الأتراك قد تشفعوا له ، فإن الخليفة أصر على تنفيذ الحكم . انظر ديوان ابن الرومي ٢/٣٠٣ .

(١) المسعودي – مروج ٤/٢٣١ . ابن تغري بردي – النجوم ٣/١٢٧ . ابن الطقطقي – الفخري ص/٢٥٦ . الذهبي – العبر ٢/٨٢ . ابن العماد – شذرات ٢/٢٠٠

(٢) وهو علي بن احمد بن الموفق ، اختار له هذا اللقب عبد الله بن عبد الله ابن طاهر في زمن والده المعتضد بالله حيث خاطبه بقصيدة قال فيها :

المكتفي بالله صاحب عهدنا فاجعله نحلته من الأسـاء

فلما ولي علي الخلافة ، قال قد سماني عبد الله بهذا الاسم ولا أريد غيره . انظر الصولي – أدب الكاتب ١/٤١

(٣) توفي المعتضد بالله في ٢٣ ربيع الآخر ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م ، وكان المكتفي حينئذ بالرقة . فكتب إليه الوزير بالأمر بعد أن أخذ له البيعة ببغداد . وقد بادر المكتفي إلى أخذ البيعة لنفسه على من معه ، ثم انحدر إلى بغداد . ابن الجوزي – المنتظم ٦/٣٢ ، الكندي – الولاة ص/٢٤٣ .

(٤) الطبري – تاريخ ٣ ق ٤/٢٢٨٠ .

(٥) الدوري – دراسات ص/١٨٩ .

لقد جابه المكتفي في السنة الأولى من خلافته مجموعة ثورات قام بها القرامطة في بادية الشام وسورية [1]. ومما زاد في خطورتها التحاق إسحاق الفرغاني أحد قادة الجيش بهم وإعلانه الخروج على طاعة الخلافة [2]. وقد عجز حاكم سورية التابع لهرون بن خمارويه عن القضاء عليهم [3]، ووصلت إلى المكتفي رسائل كثيرة من أهل الشام « يشكون ما يلقون من القرمطي من القتل والسبي وتخريب البلاد »، مما اضطره إلى تجهيز الجيوش وقيادتها بنفسه، حيث اتخذ من الرقة قاعدة له، سير منها الجيوش، فتمكن من القضاء على خطر القرامطة وأعاد سورية إلى جسم الدولة العباسية [4].

وفي سنة ٢٩٢ هـ/٩٠٤ م، خرج هرون بن خمارويه صاحب مصر على الاتفاق [5] الذي سبق أن عقده والده مع المعتضد [6]. غير أن المكتفي استطاع أن يقضي على حكم الطولونيين في مصر، فقد جهز جيشاً برياً أسنده بقطع من القوات البحرية، وساعدته ظروف اختلاف أمراء جيش هارون بن خمارويه، واقتتالهم فيما بينهم، وقد قتل هارون خطأ خلال ذلك، وتمكن جيش الخلافة من إرجاع مصر إلى سلطة الدولة [7].

---

(١) المسعودي - مروج ٢٨٠/٤، ابن كثير - البداية ٨٥/١١.

(٢) ابن الأثير - الكامل ١٨٧/٧.

(٣) ابن كثير - البداية ٨٥/١١ - ٨٦.

(٤) ابن الأثير - الكامل ١٨٧/٧.

(٥) الطبري - تاريخ ٣ ق ٢١٨٦/٤ - ٢١٨٧.

(٦) المسعودي - مروج ٢٨٦/٤، ابن العبري - تاريخ ص / ١٤٨، ابن العماد - شذرات ٢٠٩/٢.

(٧) ابن العبري - مختصر ص / ١٥٤، ابن العماد - شذرات ٢٠٩/٢، وكان ذلك في سنة ٢٩٤ هـ / ٩٠٦ م.

وخلال نفس الفترة وثق المكتفي علاقته بأمراء الأطراف ، وأكد سلطة الخلافة عليهم . ففي سنة ٢٩٠ هـ/٩٠٢م وجه إلى إسماعيل بن أحمد « بخلع وعقد له على الري [١] » . كما أنه « خلع على أبي العشائر أحمد ابن نصر ، وولاه طرسوس ، بعد أن عزل عنها مظفر بن حاج لشكاية أهل الثغور إياه [٢] » ، غير أنه عين الأخير في السنة التالية والياً على اليمن حيث استمر في ولايته حتى وفاته [٣] . كما عقد المكتفي لطاهر ابن محمد بن عمرو بن الليث على أعمال فارس بعد أن قوطع على أموالها [٤] .

أدت هذه الإجراءات إلى استعادة الخلافة لأمجادها ، واسترجاعها عزها ، كما وفرت كثيراً من الأموال للدولة . ويذكر أن مجموع ما أضيف إلى خزينة الدولة على عهد المكتفي قد بلغ أكثر من أربعة ملايين دينار ، إضافة إلى ما كان وفره المعتضد في السابق .

وأخيراً يمكن الإشارة إلى أن العلاقة بين المكتفي ووزرائه كانت تعبر عن ثقة متبادلة [٥] ، وهي تشير إلى ارتفاع شأن الوزارة وتدل على استقرار جدي لها .

كان المكتفي بالله يرغب في حفظ الخلافة في إخوته لأبيه ، وأكبرهم

---

(١) الطبري — تاريخ ٣ ق ٢٢٢١/٤ .

(٢) ن . م . ٣ ق ٢٢٢٢/٤ .

(٣) ن . م . ٣ ق ٢٢٦٧/٤ .

(٤) ن . م . ٣ ق ٢٢٢٣/٤ .

(٥) انظر مثلاً : الطبري — تاريخ ١١/٣٨٠ ، ٣٩٠ (ط . حسينية) ، الصابي — الوزراء ص / ١٦٢ .

جعفر (المقتدر بالله) ، إلا أن الوزير العباس بن الحسن [1] لم يكن يستحسن تولية المقتدر لصغر سنه [2] . فعمل على أن يرشح للخلافة محمد ابن المعتمد على الله أو أبا الحسين بن المتوكل [3] . وقد أثار الوزير بعمله هذا شكوك الخليفة ، ودفعه إلى أن يدعو القضاة وأن يسأل بحضورهم عن أخيه جعفر ، فلما صح عنده أنه بالغ لسن الرشد ، أشهدهم على نفسه بأنه قد فرض أمر الخلافة إليه من بعده ، ولقبه المقتدر بالله [4] .

ثم مرض المكتفي مرضه الذي مات فيه ، دون عهد صريح مدون فحصلت مشكلة العهد للوزير العباس بن الحسن الذي أخذ يستشير رؤساء الكتاب في الأمر [5] بعد أن عجز عن الاستقرار على مرشح معين ، فوجدهم مختلفين في الرأي [6] ؛ فمحمد بن داود ومحمد بن عبدون [7] كانا يرشحان عبد الله بن المعتز ، إذ بالإضافة إلى المنافع الشخصية ، فإنهما كانا

---

(١) انظر عنه : الذهبي ، العبر : ٢/٨٩ ، ابن الأبار ، إعتاب : ص / ١٨٧ ، وكذلك الفصل الأول من المبحث الثاني وقائمة الوزراء الملحقة من هذا الكتاب .

(٢) مسكويه – تجارب ٥/٣ .

(٣) ن . م . ٥/٤ ، عريب القرطبي – صلة ص / ٢١ .

(٤) مسكويه – تجارب ٥/٤ ، عريب القرطبي – صلة ص / ٢١ ، ابن الجوزي – المنتظم ٥/٦٨ ، ابن كثير – البداية ١١/١٠٥ .

(٥) مسكويه – تجارب ٥/٢ – ٣ ، وانظر الدوري – دراسات ص ١٩٤ .

(٦) سيرد تفصيل هذه المسألة عند البحث في علاقة الوزير بالخليفة ([illegible] الوزير) في المبحث الثاني من هذا الكتاب .

(٧) وردت ترجمته في ياقوت الحموي – الإرشاد ٥/٧٧ .

يعهدانه رجلاً قديراً مجرباً ، ويتوسمان فيه النجاح في السياسة والحرب[1] ، أما ابن الفرات ، فقد حذره منه لأنه « لقي الناس وعرف الأمور : وتحنك ، وحسب حساب نعم الناس[2] .... » ، وذكره بسوء معاملتهم لابن المعتز ، وإن أقل ما يتوقعونه منه متى أصبح خليفة هو الإهمال . وأشار بتولية جعفر بن المعتضد بسبب صغره لأن همه أن يعفى من دروسه ، فإذا كبر كان الوزير قد حبب إليه نفسه ، وسيطر على الأمور بحيث لا يستغني عنه[3] ، أما علي بن عيسى ، فإنه امتنع أول الأمر عن ترشيح شخص معين وقال : « ينبغي أن يتقي الله وينظر للدين[4] » .

وفي ليلة وفاة المكتفي جمع الوزير رؤساء الكتاب ليتفق معهم على من يولونه الخلافة ، وقد ضم علي بن عيسى في الأخير صوته إلى جانب ترشيح ابن المعتز لكبر سنه وتجربته . ومع أن الوزير استحسن رأي آل الجراح من قبل[5] ، إلا أنه مال إلى رأي ابن الفرات لأنه كان يكره ابن المعتز ويخافه خوفاً شديداً[6] . ولمجابهة احتمال ثورة الناس

---

(١) مسكويه ـ تجارب ٥/٢ ، الصابي ــ الوزراء ص/ ١٣٠ ، الدوري ــ دراسات ص/ ١٩٥ .

(٢) الصابي ـ الوزراء ص/١٣٠ ــ ١٣١ ، وكذلك مسكويه ــ تجارب ٥/٣ .

(٣) الصابي ــ الوزراء ص/ ١٣١ ، مسكويه ــ تجارب ٥/٣ ، وانظر الدوري ــ دراسات ص/ ١٩٦ .

(٤) الصابي ــ الوزراء ص/ ١٣١ ، مسكويه ــ تجارب ٥/٣ .

(٥) الصابي ــ الوزراء ص/ ١٣١ ، عريب القرطبي ــ صلة ص/ ٢١ .

(٦) عريب القرطبي ــ صلة ص/ ٢١ ــ ٢٢ .

بسبب صغر سن المقتدر [١] ، فقد أقدم الوزير - بناء على اقتراح ابن الفرات - على توزيع أرزاق إضافية للجند ، بعد أن أخذ عليهم البيعة للمقتدر [٢] .

انتهت بوفاة المكتفي بالله فترة الاستقرار والهدوء النسبي ، تلك الفترة التي عادت فيها إلى الدولة هيبة الخلافة ، واسترجعت فيها البيروقراطية الإدارية أهميتها وفعالياتها ، وتوقف الجيش عن التلاعب بسياستها العامة ، وحصل نوع من الوئام والتوازن بين مختلف العناصر ، وتحسن وضع بيت المال إلى حد كبير حتى بلغ مجموع ما في بيت مال الخاصة وحده أكثر من (١٤) مليون دينار [٣] .

٣ - فترة حكم المقتدر :

لقد شهد حكم المقتدر رجوع التصادم بين العناصر المتنفذة وتضعضع سلطان الخلافة ، حتى انتهى بخضوعها لحكم أجنبي .

وهناك ظروف متعددة قامت بدورها في تصديع كيان الدولة العباسية منها ضعف المقتدر نفسه ، ووقوعه تحت تأثير الحرم ، وانقسام البيروقراطية على نفسها ، وعودة الجيش إلى التدخل في السياسة ، وأخيراً فعاليات

---

(١) وكان عمره حينئذ ثلاث عشرة سنة .

(٢) الصابي - الوزراء ص / ١٣١ ، مسكويه - تجارب ٥/٣ - ٤ ، الهمداني - تكملة ٨/١ ، عريب القرطبي - صلة ص / ٢٥ - ٢٧ ، ابن الأثير - الكامل ٨/٣ - ٤ ، ابن العبري - مختصر ص / ١٥٥ ، ابن كثير - البداية ١٠٧/١١ .

(٣) مسكويه - تجارب ٢٣٨/٥ .

القرامطة[1] . ولهذا فإن عصر المقتدر جدير بالبحث بدقة وتفصيل ، لأنه يمثل المرحلة الأخيرة من مراحل انهيار أسس الخلافة العباسية[2] .

بويع المقتدر بالله[3] بعد وفاة أخيه المكتفي . وكان المقتدر أصغر من تولى منصب الخلافة إذ « لم يل الأمر قبله أصغر منه[4] » . وقد استصبى الوزير العباس بن الحسن[5] المقتدر بعد مبايعته ، وبعد أن كثر كلام الناس عنه ، ورغب في خلعه وتقليد محمد بن المعتمد الخلافة الذي كان معروفاً بحسن السيرة ، وقد راسله في ذلك فوافق[6] . ولما كان الوزير

---

(١) الدوري - دراسات ص / ١٩٣ .

(٢) بحث الأستاذ بوون هذا الموضوع في كتابه :

The Tife And Times of Ali Ibn Isa , The Good Vizier

معتمداً على كثير من المخطوطات والمطبوعات . كما قدم الدكتور عبد العزيز الدوري بحثاً وافياً عن عصر المقتدر في كتابه (دراسات في العصور العباسية المتأخرة) ص / ١٨٦ - ٢٣٦ .

(٣) أبو الفضل جعفر بن المعتضد بالله ، ولد سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م ، أنظر ابن الأثير - الكامل ٧/١٦٥ ، ٨/٤ وكذلك عريب القرطبي - ص / ٢٢ .

(٤) الطبري - تاريخ ٣ ق ٤/٢٢٨١ (ط . لايدن) ، ابن الجوزي - المنتظم ٦/٦٧ ، ابن كثير - البداية ١١/١٠٥ ، الذهبي - العبر ٢/١٠٢ ، ابن العماد - شذرات ٢/٢١٩ وانظر بوون - علي بن عيسى ص / ١٠٠ .

(٥) آخر وزراء المكتفي وأول وزراء المقتدر بالله قتل في فتنة ابن المعتز ، وسيرد الكلام عنه في مبحث الوزارة ، وانظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني .

(٦) الطبري - تاريخ ١١/٤٠٤ (ط . الحسينية) ، ابن الجوزي - المنتظم ٦/٦٩ .

يتوقع معارضة غلمان المعتضد لهذا الإجراء ، فقد أجل تنفيذه حتى يصل بارس الحاجب ورجاله [١] إلى بغداد ، فيستعين بهم على ذلك . غير أن تأخر وصول بارس ورجاله من جهة ، ووفاة الموشح للخلافة (ابن المعتمد) من جهة ثانية [٢] ، قد حال بين الوزير وبين ما اعتزم على تنفيذه .

لم يقلع الوزير عن فكرة استبدال المقتدر ، نتيجة وفاة ابن المعتضد ، بل إنه فكر في توجيه الخلافة إلى أحد أولاد المتوكل [٣] . غير أن الأخير توفي أيضاً ، وعند ذلك قرر الوزير العـــدول عن فكرته ، وبخاصة بعد أن لمس علو منزلته لدى المقتدر وحريته الواسعة في التصرف بالأمور [٤] . ولكن جماعة آل الجراح [٥] لم يرضوا بذلك ، وقرروا خلع المقتدر ومبايعة عبد الله بن المعتز ، وحاولوا اغتيال المقتدر ووزيره ، غير أنهم لم يتمكنوا إلا من الوزير وفاتك مولى المعتضد [٦] . واجتمع كثير

---

(١) غلام إسماعيل بن احمد الساماني ، صاحب خراسان ، وكان قـد أذن له في القدوم لهذا الغرض ، انظر ابن الأثير ـ الكامل ٨/٤ .

(٢) حصلت بين محمد بن المعتمد وبين ابن عمرويه صـاحب شرطة بغـداد منازعة على ضيعة مشتركة بينهما ، فأغلظ له ابن عمرويه كثيراً في القول ، حتى أغمي عليه ، وأصيب بالفالج ، ثم مات في اليوم التالي . انظر ابن الأثير ـ الكامل ٨/٤ .

(٣) أبو الحسين بن المتوكل ، انظر مسكويه ـ تجارب ٥/٥ .

(٤) الطبري ـ تاريخ ١١/٤٠٤ (ط . حسينية) مسكويه ـ تجارب ٥/٥ .

(٥) كان الكتاب منقسمين لأسباب شخصية ولاختلاف الآراء السياسية إلى كتلتين : جماعة آل الفرات وعلى رأسها علي بن الفرات ، وجماعة آل الجراح وعلى رأسها محمد بن داود . انظر الدوري ـ دراسات ص/ ١٩٥ .

(٦) ابن الجوزي ـ المنتظم ٦/٦٩ .

من الناس في بغداد على مبايعة ابن المعتز ، وكانت حجة المتآمرين في خلع المقتدر صغر سنه وقصره عن بلوغ الحكم[1].

وافق ابن المعتز على تولي الخلافة بعد أن أبلغ بأن جميع القواد والجند قد رضوا به ، وأنهم على استعداد للبيعة ، واشترط أن لا يجري بسبب ذلك سفك دماء . وقد تمت البيعة على القواد وأصحاب الدواوين وكثير من العامة[2].

وقد وجه ابن المعتز ، بعد ذلك ، كتاباً إلى المقتدر يأمره فيه بالانتقال الى دار ابن طاهر – حيث كان يقيم ابن المعتز – وإخلاء دار الخلافة لكي ينتقل إليها ، فأجاب المقتدر بالسمع والطاعة ، وطلب أن يمهل إلى الليل . والواقع أن المقتدر كان ينوي الانتقال فعلاً ، والتنازل عن الخلافة ، اعترافاً منه بالأمر الواقع . إلا أن حرسه الخاص وعلى رأسهم مؤنس الخادم ثبتوه وقووا عزيمته[3] ، وصمدوا أمام جماعة ابن المعتز ، وأجمعوا على أن يقاتلوا دفاعاً عن حق المقتدر والتزاماً بأيمان البيعة له ، إضافة إلى المصالح الشخصية لهم ، والتي هددت بالخطر[4].

قام أفراد حرس المقتدر وحاشيته بهجوم مفاجىء على مقر ابن المعتز ،

---

(١) ابن الأثير – الكامل ٨/٥ .

(٢) لم يمتنع عن حضور البيعة إلا علي بن عيسى وخواص المقتدر وغلمانه انظر المصدر السابق ٨/٥ ، وكذلك ابن الجوزي – المنتظم ٦/٨٠ .

(٣) الدوري – دراسات ص / ١٩٧ .

(٤) قال بعضهم لبعض : « لانسلم الخلافة من غير أن نبلي عذراً ونجتهد في منع ما أصابنا ، وأجمع رأيهم على أن يصدروا في الماء إلى الدار (التي فيها ابن المعتز بالمخرم) ليقاتلوه ، وقد قوي عزمهم بعد أن هرب الحسين بن حمدان بأهله وماله إلى الموصل » . انظر ابن الأثير – الكامل ٨/٦ .

فانهزم أصحابه عنه . وركب ابن المعتز مع وزيره وصاحبه ، قاصدين التوجه إلى سامراء لاتخاذها قاعدة يوجهون منها القوات للقضاء على مقاومة أصحاب المقتدر ، ولكن لم يتبعهم أحد من الجند الذين تفرقوا بسبب الاضطراب ، واضطر ابن المعتز إلى الاستتار في دار ابن الجصاص ، وقد أعقب ذلك حصول هياج عام في بغداد وانتشرت الفوضى ، وبذل أصحاب المقتدر جهداً كبيراً قبل استتباب الأمور[1] وعودة المقتدر إلى منصب الخلافة ، حيث بويع المرة الثانية[2] . وقبض على ابن المعتز ، ومن سعى في أمره من الأمراء والفقهاء والقضاة وسلموا إلى مؤنس الخازن ، فقتلوا إلا أربعة أشخاص ، منهم علي بن الفرات[3] .

كان المقتدر مبذراً متلافاً ، أنفق في سنين قليلة ، ما جمعه المعتضد والمكتفي ، وبذّر كنوز الدولة . وكان طوال حكمه يشكو من قلة المال[4] . والواقع أن أثر المقتدر في إدارة الدولة كان ضئيلاً خلال السنوات

---

(١) الخطيب - تاريخ بغداد ٩٨/١٠ .

(٢) ابن الجوزي - المنتظم ٦٩/٦ ، وكان ذلك في يوم الاثنين ٢٢ ربيع الأول ٢٩٦ ﻫ / ٩٠٨ م .

(٣) الخطيب - تاريخ بغداد ٩٨/١٠ ، مسكويه - تجارب ٧/٥ - ٨ ، ابن الجوزي - المنتظم ٦٩/٦ - ٧٠ ، ابن الأثير - الكامل ٥/٨ - ٦ ، ابن العبري - مختصر ص/ ١٥٥ ابن تغري بردي - النجوم ١٦٤/٣ ، الذهبي - العبر ١٠٤/٢ - ١٠٥ .

(٤) المسعودي - التنبيه ٣٢٨/٤ ، ابن الطقطقي - الفخري ص ٢٦٢ بوون - علي بن عيسى ص/١٠٠ ، ويذكر أنه أتلف خاتم هارون الرشيد الذي اشتري بـ ٣٠٠ ألف دينار ، والدرة اليتيمة التي أهداها إلى إحدى الجواري .

الأولى من حكمه ، وعلى الرغم من اتزانه ونضج عقله [1] ، فانه كان كثير الانهماك في الشرب حتى صار ذلك من الأمور الاعتيادية في البلاط العباسي [2].

ولعل تربية المقتدر وصغر سنه ، قد أوقعاه تماماً تحت تأثير الحرم ، وبالتحديد والدته شغب التي أصبحت تسمى « السيدة » ، وقهرماناتها وبخاصة أم موسى الهاشمية [3] . وكان تأثير السيدة بصورة عامة مضراً ، إذ أنها أفسدت ابنها بتشجيعه على الانهماك في الملاذ وعلى التبذير ، حتى أصبح يؤثر اللعب والانشغال بلذاته وشهواته ، وكثيراً ما شغل نفسه بالجلوس في مجالس الطرب إلى المغنين الذين كانوا يحضرون دار الخلافة باستمرار ، بدعوى أن الجواري يطالبن الخليفة باحضارهم ليأخذن عنهم ألواناً مبتكرة من الغناء [4] . وينبغي ألا يهمل الباحث أثر الحجاب في زيادة الإرباك والتأثير على المقتدر [5].

إن التيار الرئيسي في عصر المقتدر ، هو دور الوزراء والكتاب الذين تمكنوا من أن يلعبوا دوراً أساسياً في توجيه الدولة . ومع أن توليتهم

---

(١) يرى علي بن عيسى ، أن المقتدر كان عاقلاً متزناً ، أنظر بوون – علي بن عيسى ص/٩٨ وانظر الدوري – دراسات ص/١٩٧ .

(٢) التنوخي – نشوار المحاضرة ١/١٤٤ .

(٣) بوون – علي بن عيسى ص/١٠٠ وقد حاول إعطاء بعض مدلولات كلمة « القهرمانة » في حاشية هذه الصفحة . وانظر الدوري – دراسات ص ١٩٧ .

(٤) الأصبهاني – الأغاني ٥/٣٠ .

(٥) ذكر صاحب الأغاني (٥/٢٠) بأن المقتدر جعل على حجبته سته سوسن مولى المكتفي ثم مضر القشوري ، وأحمد بن نصر ، ثم ياقوت ، ثم محمد وإبراهيم ولداه ائق .

وعزلهم كان بيد الخليفة من الناحية النظرية على الأقل ، فإنهم قد غطوا على شخصيته الضعيفة . وإن نحن استثنينا الأمر الذي أصدره المقتدر سنة ٢٩٥ هـ / ٩٠٧ م الخاص بمنع تشغيل أهل الذمة في الوظائف الادارية أو المرافق العامة [١] ، فإننا لا نحس بأثر بارز له حتى سنة ٣٠١/٩١٣ م حين ظهر لأول مرة بموكب رسمي [٢] . وأصدر بعد ذلك أمره بأن يخلع على ولده أبي العباس ، وأن يضرب اسمه على النقود [٣] . وفيما عدا ذلك فقد كان الوزراء هم الذين يصرفون أمور الدولة مستمدين إرشاداتهم وتوجيهاتهم من السيدة الوالدة [٤] وخالة الخليفة وخاطف وبقية أفراد الحاشية والحرس [٥] ومع ذلك فقد كان الوزراء عرضـــة للتبدل والمصادرة لأسباب مختلفة سنستعرضها فيما بعد [٦] . كان من أهمها دسائسهم ، وحسد بعضهم للبعض

---

(١) ابن تغري بردي ـ النجوم ٣/١٦٥ ، وقد سمح لهم بالاشتغال بالطب والجهبذة انظر مادة جهبذة في دائرة المعارف الإسلامية .

(٢) ابن كثير ـ البداية ١١/١٢١ وهي أول مرة يظهر فيها للعامة .

(٣) نقل لنا بون في كتابه (علي بن عيسى ص/٩٩-١٠٠) صورا للدراهم والدنانير التي ضربت بعد هذا الحدث ، نقلها عن المتحف البريطاني .

(٤) ومما يشعر بأهميتها ومدى نفوذها ، أنها كانت تجلس للنظر في المظالم العامة والخاصة ويحضرها الوزير والكتاب والقضاة وأهل العلم ، أنظر المسعودي ـ التنبيه والإشراف ص/٣٢٩ .

(٥) مسكويه ـ تجارب ٥/٩٠ ، الذهبي ـ العبر ٢/١٣١ ، ابن العماد ـ شذرات ٢/٢٤٧ .

(٦) ناقشنا ذلك في موضوع علاقة الوزير بالخليفة ، واختيار الوزراء . انظر الفصلين الأول والثاني من المبحث الثاني في هذا الكتاب .

الآخر ، فكان ذلك عاملاً هاماً في تدمير قوتهم وفسح المجال للجيش بالتدخل ثانية في إدارة الدولة . وهكذا وقعت الخلافة العباسية مرة أخرى في براثن فوضى الجيش[1] .

كان وجود مؤنس ، والأزمة المالية التي عاشتها الدولة - ولعل بذخ المقتدر من الأسباب الأساسية لها - العاملين الرئيسيين في عودة الجيش إلى التدخل في سياسة الدولة العباسية . ولقد كان أثر مؤنس كبيراً في توجيه الإدارة إذ أخذ يفرض إرادته على الخليفة ، وقد وضح ذلك إلى حد كبير في اختيار الوزراء وعزلهم[2] .

أما الجيش فقد بدأ اعتباراً من بداية القرن الرابع الهجري بالمطالبة بالرواتب المتأخرة ، أو بأرزاق إضافية ، ففي سنة ٣٠٠هـ/٩١٢م مثلاً « طالب القواد الوزير الخاقاني باستحقاقاتهم[3] » ، وفي سنة ٣٠٣هـ/٩١٥م شغب الغلمان والرجالة على الوزير مطالبين بأرزاق إضافية ، فأحرقوا دار الوزير وذبحوا الدواب في إصطبله[4] . غير أن المتانة النسبية للإدارة ، واستلام أشخاص أقوياء منصب الوزارة في النصف الأول من خلافة المقتدر قلل من خطر الجيش آنئذ[5] .

---

(١) بوون - علي بن عيسى ص/٢٤٢-٢٤٩ .

(٢) انظر مثلاً : مسكويه - تجارب ٥/٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ٢٠٣ ، عريب القرطبي - صلة ص/٧٢ ، الهمداني - تكلة ١/١٩ ، ٥٦ ، ابن الأثير - الكامل ٨/٢٤ ، ٥١ وكذلك الصابي - الوزراء ص/٤٠ ، ٦٩ - ٧٠ .

(٣) الهمداني - تكلة ١/١٩ ، ابن الأثير - الكامل ٨/٢٤ .

(٤) القرطبي - صلة ص/٥٨ . (٥) الدوري - دراسات ص/٢٠٧ .

إن أول اصطدام علني بين الجيش والإدارة في عصر المقتدر قد عجل في نهاية وزارة ابن الفرات الثالثة، حيث عزل هذا الوزير نتيجة السخط العام الناجم عن قسوة ولده وجماعته، إضافة إلى أن مؤنس كان يبغضه كثيراً، ويكن له كل سوء[1]، وقد أشار الوزير الجديد (الخاقاني) على مؤنس ونصر باستخدام الجيش في القضاء على ابن الفرات، الخصم المشترك، فشغب الجند، وتطرفوا، إذ أنهم طالبوا الخليفة بقتل ابن الفرات وولده[2]، وهددوه بخلع الطاعة إن لم يأمر بذلك واضطروه إلى الأمر بقتلهما[3]. وهكذا فسح المجال مجدداً لتمرد الجيش وتدخله في إدارة الدولة وتحكمه في الوزارة[4]، فقد تضاءلت هيبة الوزراء اعتباراً من هذا التاريخ، وتسلط مؤنس - معتمداً على قوة الجيش - على الأمور فأخذ يصرفها حسب رأيه.

لم يقتصر تدخل الجيش على أمور الوزارة، بل شمل الخلافة، فكان الأمراء يطالبون بتنفيذ رغباتهم، مهددين بإثارة الفتنة عن طريق الجيش. فعند استيزار المقتدر لعلي بن عيسى وزارته الثانية شغب عليه الخيالة طوال

---

(١) الصابي - الوزراء ص/٦٠-٦١، مسكويه - تجارب ١٢١/٥، ١٣٥: الهمداني - تكمله ٥٧/١ ابن الأثير - الكامل ٥٠/٨ - ٥١، ابن كثير - البداية ١٥٠/١١.

(٢) الصابي - الوزراء ص/٦٩ - ٧١، مسكويه - تجارب ١٣٨/٥، ابن الأثير ٥٢/٨.

(٣) الهمداني - تكمله ص/٥٧-٥٨، ابن الأثير - الكامل ٥٢/٨.

(٤) الصابي - الوزراء ص/٦٠-٦١، مسكويه - تجارب ١٣٥/٥.

أسبوع مطالبين بالأرزاق [١] . بل لقد هجموا على دار الخلافة ونهبوا « قصر الثريا » [٢] ، ولم تهدأ الحالة إلا بعد أن نفذت مطاليبهم .

وفي سنة ٣١٦هـ / ٩٢٨م طالب الجند بزيادة أرزاقهم ، مكافأة لهم على صدهم لتقدم القرامطة في السواد ، ودفعهم الخطر عن العاصمة ، واضطروا المقتدر إلى الاستجابة لهم ، فوافق على زيادة دينار لكل جندي ، مما أدى إلى فشل خطة الوزير علي بن عيسى المالية المعتمدة على الاقتصاد في النفقات واضطره إلى تقديم الاستقالة [٣] .

وفي نفس السنة ازداد وضع الخليفة تأزماً بعد أن ساءت علاقته بمؤنس فقد أراد المقتدر إرسال مؤنس على رأس الجيش لرد عدوان قوات الدولة البيزنطية على حدود الدولة الاسلامية ، وهدمها المساجد في سميساط ، غير أن مؤنساً استشعر خوفاً من الخليفة ، بعد أن دس له أن الأخير قد أمر بحفر بئر في دار الخلافة ليرميه عند توديعه . فامتنع عن السفر ، كما رفض دخول دار الخلافة وحده ، بل اصطحب معه عدداً كبيراً من قواده وجنوده ، حيث « حلف له المقتدر على صفاء النية [٤] » . وأكد له إعزازه وتكريمه له . وهكذا تبدلت الأحوال ، فعوضاً عن أن يقسم القواد للخليفة يمين الطاعة والولاء ، أصبح الخليفة هو الذي يحلف لهم بصفاء النية ، مما يشعر

---

(١) مسكويه – تجارب ١٤٩/٥ ، القرطبي – صلة : ص/١٢٩ ، الهمداني – تكملة ٦٤/١ ابن الأثير – الكامل ٥٥/٨ ، ابن الجوزي – المنتظم ٢٠٢/٦ .

(٢) مسكويه – تجارب ١٥٩/٥ ، ١٦١ .

(٣) ن . م . ١٨٥/٥ .

(٤) ابن العبري – مختصر ص/١٥٧ .

الباحث بأن زمام الأمور قد خرج من يد الخليفة ، وأصبح في يد الجيش [1] .

وفي وزارة ابن مقلة سنة ٣١٧هـ / ٩٢٩م ، توترت العلاقة مجدداً بين الخليفة ومؤنس ، بعد أن أشيع بأن الخليفة يريد إقصاء مؤنس عن قيادة الجيش لكي يعهد بها إلى هرون بن غريب الحال . وقد غضب مؤنس لذلك ، وأظهر تنكراً للخليفة ، وأقدم على الانسحاب بالجيش إلى الشماسية ، بعد حصول بعض الاضطرابات ، وبعد أن حاول الجند الحجرية قتل الوزير ابن مقلة [2] .

اضطرب المقتدر نتيجة انسحاب مؤنس بالجيش إلى الشماسية ، وأظهر استعداداً لإجابة مطالب المتذمرين . وقد طلب هؤلاء طرد السيدة الوالدة ، وأختها وكل المحظيات من البلاط ، وأن يقلل الخليفة من تبذيره للأموال [3] وقد أجاب الخليفة عن هذه المطاليب برسالة وجهها إلى مؤنس ، استعرض فيها أحوال الدولة وعلاقته بقادة الجيش ، وبخاصة نازوك وعبد الله بن حمدان ثم طلب فيها منهم الرجوع إلى الهدوء والسكينة والمصالحة ، ووعد بتنفيذ مطاليبهم ، وختم رسالته بقوله :

« وإن أبيتم إلا مكاشفة ومخالفة وإثارة فتنة وتجديد محنة ، فقد وليتكم ما توليتم ، سيفي منكم ... ولا أخرج من منزلي ، ولن أسلم الحق الذي

(١) مسكويه – تجارب ٥/١٥٩ – ١٦٠ ، ١٦١ ، عريب القرطبي – صلة ص / ١٣٣ .

(٢) مسكويه – تجارب ٥/١٨٨ – ٢٠٠ ، الهمداني – تكملة ١/ ٧٨ – ٨٠ ، ابن الجوزي – المنتظم ٦/٢٢٢ ، ابن الأثير – الكامل ٨/٧٠ . حمزة الأصفهاني – تاريخ سني ص ١٥٥ – ١٥٦ : السيوطي – تاريخ ص / ٣٨٣ .

(٣) مسكويه – تجارب ٥/١٨٩ – ١٩٢ .

جعله الله لي إلا كما خرج عثمان بن عفان من داره ... وحسبي الله ونعم الوكيل[١] » . وبعد أن اطلع مؤنس ونازوك وأبو الهيجاء على رسالة المقتدر ، كتبوا إليه يطلبون إبعاد هرون بن غريب ، فأجابهم إلى ذلك ، وقلد هرون الثغور الشامية والجزرية ، حيث خرج في نفس اليوم متوجهاً إلى مقر عمله الجديد[٢] .

دخل مؤنس بالجيش إلى بغداد ، وكادت الأزمة تهدأ ، غير أن نازوك وأبا الهيجاء لم يقتنعا بذلك ، وأشيع بأنهما اتفقا مع مؤنس على استبدال المقتدر ، وعاد الشغب بعد يومين ، ثم خرج مؤنس مجدداً إلى باب الشماسية مع القواد والجنود حيث زحفوا من هناك على دار الخلافة[٣] فاحتلوها[٤] ونقل المقتدر ووالدته وخدامه وجواريه منها إلى دار مؤنس . ونهبت دار الخلافة[٥] .

وفي يوم السبت ١٥ محرم ٣١٧ هـ / ٢٨ شباط ٩٢٩ م اجتمع القواد والجند مع مؤنس وقرروا خلع المقتدر ، وطالبوه بأن يكتب رقعة بخطه ، يخلع فيها نفسه ويعترف بعجزه ، ففعل وأشهد على نفسه بذلك ، وسلم الكتاب إلى القاضي أبي عمر محمد بن يوسف[٦] . ويبدو أن الكلمة

---

(١) مسكويه ـ تجارب : ٥/١٨٩ ، ١٩٢ وقد نقل مسكويه نص الرسالة كاملا . وانظر عريب القرطبي ـ صلة ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٢) ن . م . ٥/١٩٢ .

(٣) مسكويه ـ تجارب ٥/١٩٢ ، ١٩٣ .

(٤) كان ذلك في يوم الجمعة ١٤ محرم ٣١٧ هـ / ٢٧ شباط ٩٢٩ م .

(٥) مسكويه ـ تجارب ٥/١٩٣ : عريب القرطبي ـ صلة ص/١٤٠ ، ١٤١ .

(٦) مسكويه ـ تجارب ٥/١٩٤ : ابن الجوزي ـ المنتظم ٦/٦٩ : ابن الأثير الكامل ٨/٦٨ ، ٦٩ : ابن العبري ـ مختصر ص/١٥٧ .

الأخيرة كانت لمؤنس قائد الجيش ، فهو الذي رشح القاهر وبايعه [1] ، كما أنه أخرج علي بن عيسى من الحبس في دار الخلافة ، وأطلعه إلى منزله ، وأحضر أبا علي ابن مقـــلة فقلده وزارة القاهر ، وقلد نازوك الحجابة بالإضافة إلى رئاسة الشرطة في العاصمة ، وأضاف إلى ما كان إلى أبي الهيجاء من أعمال [2] المعاون في بعض المناطق الشرقية من الدولة [3] .

لم يقدر لهذا العمل أن يستمر طويلاً ، فإن عدم ثقة نازوك بفرقة المصافية [4] ، أدى به إلى استبدالهم بثقاته لحراسة دار الخلافة . وفي يوم الاثنين ١٧ محرم ٣١٧ هـ / ٢ مارت ٩٢٩ حضر المصافية والحجرية إلى دار الخلافة « بالسلاح يطالبون بالبيعة ورزق سنة [5] » وضجوا بالصياح ، فأرسل القاهر نازوك لتهدئتهم [6] ، « وكان نازوك ثملاً كالسكران ، قد شرب طول ليلته » ، فلما رآهم بالسلاح خاف وهرب فأطمع الجند بنفسه ،

---

(١) بوون - علي بن عيسى ص/٢٨٤ .

(٢) كان يتولى طريق خراسان وحلوان والدينور ، وطريق سر من رأى ، وبزرج سـابور ، والراذانين ، ودقوقا ، والموصل . انظر مسكويه - تجارب ٥/١٩٣ .

(٣) أضيف اليه أعمال المعاون بهمذان ، ونهاوند ، والصيمرة ، والسيروان وماسبذان ، ومهرجانقذق ، وارزن . انظر مسكويه - تجارب ٥/١٩٣ .

(٤) فرقة من الحرس ، ولعلهم « المختارون » انظر عنهم ديوان الجيش - المبحث الثالث من هذا الكتاب .

(٥) مسكويه - تجارب ٥/١٩٥ . وانظر بوون - علي بن عيسى ص/٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٦) بوون - علي بن عيسى ص/٢٨٥ .

إذ أدركوه وقتلوه ، كما قتلوا أبا الهيجاء ، واختفى القاهر ، ولم يكن له في رقاب الناس بيعة [1] . وضج الجند خارج دار مؤنس بإرجاع المقتدر ، وقد طلب مؤنس من المقتدر الذهاب مع الجند ، غير أن المقتدر خاف أن يكون في الأمر حيلة عليه ، فامتنع ، « فحمل حملاً على رقاب الناس من دار مؤنس إلى الطيار ، ومن الطيار إلى الصحن التسعيني [2] » حيث جددت له البيعة . وقد أعفي القاهر ، وتمكن من تهدئة الأمور سلمياً .

لقد أدرك المقتدر بالله بعد هذا الحادث ، أنه لا يمكن التهاون بمطاليب الجيش ، وحاول جدياً جمع المال لهم [3] . وقد أحس الجيش بدلك ، ورأى بأن جميع مطاليبه قد نفذت ، فأصبح يتصرف بشكل لايطاق ، ويتدخل في أغلب مؤسسات الدولة ، فلقد نصب المصافية أنفسهم حماة للخليفة ، وخيموا في دار الخلافة ، وازداد عددهم كثيراً ، إذ رحبوا بالمنخرطين معهم ، وأضافوا عوائلهم ومعارفهم إلى الديوان [4] . وقد اتضح للمقتدر بأن الفوضى ستعم مجدداً إن استمرت الحالة على ما هي عليه ، وأن العواقب ستكون وخيمة . ولذلك فإنه عمل على إثارة بعض فرق الجيش ضد بعضها الآخر ، في محاولة منه لإضعاف قوة الطرفين ،

---

(١) مسكويه — تجارب ٥ / ١٩٦ ، ١٩٩ . عريب القرطبي — صلة ص/١٤١ . ابن الجوزي — المنتظم ٦٩/٦ . ابن الأثير — الكامل ٦٩/٨ . ابن العبري — مختصر ص/١٥٧ . وانظر بوون — علي بن عيسى ص/٢٨٤ ، ٢٨٥ . الدوري — دراسات ص/٢١٠ .

(٢) مسكويه — تجارب ١٩٨/٥ .

(٣) الدوري — دراسات ص/٢١١ .

(٤) مسكويه — تجارب ٢٠٢/٥ .

فعندما شغب الفرسان في أواخر سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، وطالبوا بأرزاقهم أخبرهم المقتدر « بأن المال منصرف إلى الرجالة[١] » فحاربوهم حتى طردوهم ، وهدموا دور عرفائهم ، وقبضت أملاك المصافية ، وهدمت دورهم[٢] . وعندما شغب السودان بباب عمار ضربهم الحجرية[٣] .

وقد أصبح شغب الجند وهياجهم وإحداثهم الفتن أمراً مألوفاً بعد ذلك ، حتى بلغت ذورتها في هذه الفترة سنة ٣١٩ هـ / ٩٣١ م ، حين سيطر مؤنس قائد الجيش على الامور وتحكم في الإدارة وفي اختيار الوزراء[٤] ، وكان ينتظر من الخليفة أن يستشيره في كل المسائل . وكان يراقب الخليفة باستمرار ، فبات من الضروري أن يجد الخليفة من يثق به ويعتمد عليه ضد مؤنس . وعند ذلك اعتمد على حاجبه الجديد ياقوت وابنه محمد بن ياقوت[٥] ، وأصبح النزاع بين الخليفة ومؤنس أمراً لامفر منه ، وكان أول صدام بينهما عندما عزل الخليفة ابني رائق ، اللذين عينهما مؤنس على الشرطة في العاصمة ، وعين محمد بن ياقوت على الشرطة وضم إليه الحسبة[٦] .

---

(١) مسكويه — تجارب ٢٠٢/٥ ، ٢٠٣ . القرطبي — صلة ص/١٤٨ .

(٢) مسكويه — تجارب ٢٠٣/٥ . ابن الأثير — ٦٥/٨ ، ٧٠ .

(٣) ن . م . ٢٠٣/٥ . حمزة الأصفهاني — تاريخ ص/١٣٣ .

(٤) عريب القرطبي — صلة ص / ١٥٦ . حمزة الأصفهاني — تاريخ ص/١٣٥ ، ١٣٦ .

(٥) مسكويه — تجارب ص ٢٠٩/٥ ، ٢١٠ . عريب القرطبي — صلة ص/١٣٣

(٦) مسكويه — تجارب ٢٠٩/٥ . عريب القرطبي — صلة ص/١٤٥ . ابن الأثير — الكامل ٧٦/٨ ، ٧٨ . الذهبي — العبر ١٧٤/٢ . ابن العماد — شذرات ٢٨٠/٢ .

غير أن مؤنساً قابل هذه التصرفات من جانب الخليفة بالاستنكار ، وانسحب بالجيش من العاصمة ، مغاضباً للخليفة [1] ، وثار الفرسان في أول جمادى الآخرة سنة ٣١٩ / تموز ٩٣١ م في بغداد لمدة اسبوعين . وعسكر مؤنس في باب الشماسية ، وقدم إلى الخليفة مطاليبه التي تضمنت عزل محمد ابن ياقوت عن الحسبة والشرطة ، وعزل ياقوت عن الحجبة . وقد وافق المقتدر على تنفيذ هذه المطاليب فهدأت الحالة [2] .

على أن الأمور تأزمت من جديد في وزارة سليمان بن الحسن ، عندما بلغ مؤنساً أن الوزير قد اجتمع « مع جماعة من القواد على التدبير عليه » [3] . فقد طلب مؤنس إقصاء الوزير ومصادرته ، إلا أن الخليفة وافق على عزله دون مصادرته ، فطالب مؤنس « بالقبض عليه ونفيه إلى عمان » فامتنع المقتدر عن تنفيذ رغبته ، وزاد الشغب والدسائس [4] الأمر تعقيداً ، حتى خرج مؤنس عن طاعة الخليفة ، وسار بجيشه إلى الموصل في محرم سنة ٣٢٠ هـ / نهاية كانون الثاني ٩٣١ م [5] . وقد ظهر موقفه بعد ذلك ضعيفاً ، غير أنه تمكن ببراعته وقوة أتباعه والظروف التي كانت موانية له ، من تقوية مركزه والاستقرار بالموصل حيث التحق به أنصاره وبعض فرق جيش الخلافة من الثغور [6] .

---

(١) مسكويه - تجارب ٥/٢٠٩ ، ٢١١ . الهمداني - تكملة ١/٨٣ .

(٢) مسكويه - تجارب ٥/٢١٠ ، ٢١١ . بوون - علي بن عيسى ص/٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٣) مسكويه - تجارب ٥/١٢٢ . (٤) ن . م . ٥/٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٥) ن . م . ٥/٢٣٣ ، ٢٣٥ . عريب القرطبي - صلة ص/١٦٥ ، ١٦٧ .

(٦) بوون - علي بن عيسى ص/٣١٤ ، ٣١٦ .

إن فوضى الجيش ، والاعتداءات المتكررة على مقاطعـــات الدولة المختلفة قد عملت على انقطاع الموارد المالية لبيت المال [1] ، مما تسبب عنه ، وعن كثرة اللاجئين ، ارتفـــاع الأسعار ، والوباء المريـع الذي ص بغداد [2] . ولعل هذه الأسباب هي التي دعت الوزير الفضـل بن جعفر إلى مراسلة مؤنس لاسترضائه . وقد تبين فيما بعد أن الوزير قد تصرف دون علم المقتدر ، إذ بادر الخليفة إلى حشد قواته وتهيئتها بعد أن بلغه انحدار مؤنس من الموصل . وقد فشلت المحاولات التي بذلها الوزير لمنع التصادم بين الجيشين ، إذ أن العاطفة طغت على المقتدر ، فأمر بمباشرة الحرب التي كانت حصيلتها مقتله [3] في ٢٦ شوال ٣٢٠ هـ / ٣٠ كانون أول ٩٣٢ م ، حيث طعنت الخلافة العباسية في الصميم ولم يلتئم جرحها بعد ذلك [4] .

---

(١) خروج مرداويج على الخلافة في إيران ، واعتداءات قوات البيزنطيين على حدود الدولة واحتلت بعض الثغور ، دون أن يصدها أحد ، لانشغال الخلافة بمشاكلها الداخلية ، كما أن القرامطة من جهة ومؤنساً من جهة أخرى قطعوا التموين عن بغداد .

(٢) عريب القرطبي ـ صلة ص/١٧٣ ، ١٧٤ . حمزة الأصفهاني ـ تاريخ ١٣٦ ، ١٣٧ . وانظر الدوري ـ دراسات ص/٢١٧ .

(٣) المسعودي ـ مروج ٢٩٢/٤ ـ ٣٠٦ . التنبيه ص/٣٢٧ . مسكويه ـ تجارب ٢٤١/٥ . ابن الجوزي ـ المنتظم ٢٤١/٦ ـ ٢٤٣ . عريب القرطبي ـ صلة ص/١٧٤ ، ١٨٠ .

(٤) الدوري ـ دراسات ص/٢١٨ .



٤ ـ فترة أمراء الأمراء :

كان مؤنس يشعر بأن سلطانه مرتبط ببقاء المقتدر ، ولذلك فقد شعر بالخطر الذي يواجهه نتيجة مقتل المقتدر [١] وعبر عن ذلك بقوله : « قتلتموه ، والله لنقتلن كلنا [٢] » .

أصبح مؤنس مسؤولاً عن حفظ النظام في العاصمة . وعن اختيار من يخلف المقتدر في منصب الخلافة . وارتأى تولية أبي العباس بن المقتدر لورعه وتقواه ونضج أفكاره ، ولأن علاقته به حسنة ، وقد برر ذلك لأصحابه بقوله : « فإنه تربيتي ، وإذا جلس في الخلافة سمحت نفس جدته والدة المقتدر وإخوته وغلمان أبيه بإخراج المال [٣] » . ولكن جماعته ثنوه عن هذا الرأي ، وقالوا : « بعد الكد استرحنا ممن له والدة وخالة وخدم ، نتعود إلى تلك الحالة [٤] ؟ » . وعندما عرض مؤنس الخلافة على محمد بن المكتفي ، رفض الأخير قبولها لإيمانه بأن عمه محمد ابن المعتضد أحق بها منه [٥] . وأخيراً وقع الاختيار على القاهر الذي استجاب للأمر ، فبايعه مؤنس وجماعته ، بعد أن توثقوا منه بالأيمان والعهود [٦] ، غير أن مؤنساً المظفر لم يكن مرتاحاً لهذا الاختيار ،

---

(١) بوون ـ علي بن عيسى ص/٣٢١ .

(٢) مسكويه ـ تجارب ٢٤١/٥ . ابن الجوزي ـ المنتظم ٢٤١/٦ .

(٣) مسكويه ـ تجارب ٢٤١/٥ ـ ٢٤٢ وانظر بوون ـ علي بن عيسى ص / ٣٢١ .

(٤) مسكويه ـ تجارب ٢٤٢/٥ . (٥) ن . م . ٢٤٢/٥ .

(٦) المسعودي ـ مروج ٣١٢/٤ . الخطيب ـ تاريخ بغداد ٣٤٠/١ . مسكويه ـ تجارب ٢٤٢/٥ . ابن الجوزي ـ المنتظم ٢٤١/٦ . ابن الطقطقي الفخري ص/٢٧٦ وانظر بوون ـ علي بن عيسى ص/٣٢٢ .

وبخاصة بعد أن عجز القاهر بسبب ضيق يده من تنفيذ ما اشترط مؤنس عليه بمنح أرزاق البيعة للجند كما هي العادة [1] ، ومع أنه كان ثابت الرأي فإن أخلاقه كانت تغاير أخلاق سلفه ، إذ كان شديد الطمع حقوداً ، قاسياً غداراً [2] . وكان يحس بسرور عظيم في تضييقه على أطفال المقتدر ، بل إنه تناسى أفضال « السيدة » والدة المقتدر عليه ، كما لم يلتفت إلى مصيبتها في ابنها ومرضها ، فأقدم على تعذيبها بقسوة متناهية ، لدرجة أنها توفيت بعد بضعة أسابيع [3]

أراد مؤنس أن يستوزر للقاهر علي بن عيسى ، آخذاً بنظر الاعتبار استقامته ، وسلامة مذهبه ودينه [4] . غير أن يلبق وابنه اعترضا على هذا الاختيار خوفاً من سياسة علي بن عيسى المالية المعتمدة على الاقتصاد في النفقات ، واحتجا بأن : « الحال الحاضرة لاتحمل أخلاق علي بن عيسى ، وإنه يحتاج إلى من هو أسمح منه كفاً وأوسع أخلاقاً [5] » . فأسندها إلى أبي علي بن مقلة ، وأمر بأن يستخلف له إلى أن يقدم من فارس أبو القاسم الكلوذاني [6] . ولعل في هذا دلالة على أن السلطة قد

(١) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٤٣ ، ٢٤٤ . عريب القرطبي ـ صلة ص/١٨٢ .

(٢) المسعودي ـ مروج ٤/٣١٢ ، ٣١٣ . ابن الطقطقي ـ الفخري ص/٢٨٦ وانظر بوون ـ علي بن عيسى ص/٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٣) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٤٣ . وانظر عريب القرطبي ـ صلة ص/١٨٣ ابن الجوزي ـ المنتظم ٦/٢٥٣ . بوون ـ علي بن عيسى ص/٣٢٣ . الدوري ـ دراسات ص/٢٣٠ .

(٤) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٤٢ .

(٥) ن . م . ٥/٢٤٢ .

(٦) ن . م . ٥/٢٤٢ .

أصبحت بيد الجيش الذي غدا يتدخل في كل صغيرة وكبيرة ، وأصبح صاحب الحول والطول [1] ، ويبدو أن مؤنساً كان سيد الموقف ، وأن مركزه كان أحسن حتى من مركز الخليفة ، فعندما شغب الجند بعد البيعة للقاهر مطالبين بالأموال وهجموا على مجلس الخليفة ، التجأ الأخير إلى دار مؤنس ، وشكا له ما جرى عليه من الجند ، وطلب من مؤنس إمهاله عشرة أيام لتدبير الأموال ، فوافق مؤنس [2] . وفي ذلك إشارة إلى أن مركز الخليفة قد تدهور وأنه فقد زمام الأمور بجانب تحكم الجيش ، وإلى أن الوضع ينذر بالشر .

كثرت المصادرات في وزارة ابن مقلة للقاهر بالله ، إذ اتبع هذا الوزير سياسة المصادرة على نطاق واسع ، في محاولة منه لجمع الأموال إرضاء للجيش ، وبالتالي المحافظة على مركزه [3] .

لم يكن القاهر غافلاً عما يجري حوله ، بل كان يشعر بضرورة إعادة هيبة الخلافة وهيمنتها ، والعمل على تركيز السلطة في يد الخليفة ، وعلى إبعاد الجيش عن مجال التحكم والسيطرة . وسرعان ما ساءت العلاقة بين الخليفة والزمرة المحيطة به . فقد تمكن محمد بن ياقوت من توثيق علاقته بالخليفة في محاولة منه لإزاحة مؤنس وأنصاره [4] . وقد أحس الأخير بالخطر بعد أن سمع إشاعات عن تآمر محتمل ضده من جانب الخليفة وابن

---

(١) الدوري - دراسات ص/٢٣٠ .

(٢) ابن تغري بردي - النجوم ٣/٢٣٨ .

(٣) مسكويه - تجارب ٥/٢٤٦ ، ٢٥٣ . عريب القرطبي - صلة ص/١٨٥ .

(٤) بوون - علي بن عيسى ص/٣٢٦ .

ياقوت . وقد هرب ابن ياقوت [1] فبقي القاهر سجين قصره ، بعد أن تكاتف مع مؤنس كل من الوزير ابن مقلة ، ويلبق وابنه [2] . وقد استغل هؤلاء تأزم علاقة الجند بالقاهر ، فشددوا الحراسة والمراقبة عليه ، وضيقوا عليه كثيراً حتى أخذ الموكل بذلك « يفتش كل من يدخل ويخرج من الرجال والنساء والخدم [3] » ، بل إنه كان يفتش الطعام الذي يقدم للقاهر ، وبلغ به الأمر أن « فتش لبنا حمل إلى القاهر فأدخل يده فيه لئلا يكون فيه رقعة [4] » . وازدادت الإهانات الموجهة إلى القاهر حدة ، فنقل علي بن يلبق السجناء السياسيين من قصر الخلافة إلى داره دون موافقة الخليفة [5] ، وامتنع الوزير عن دفع أرزاق خدم القاهر ، وأنقص كثيراً من مخصصات الخليفة ، وباع أكثر ضياعه وأملاكه ، ووزع أثمانها على الجند صلة للبيعة [6] .

ضاق القاهر ذرعاً بهذا الوضع ، وبدأ يخطط للتخلص منه . وحاول الإفادة من الخصومة الداخلية للجيش . فقد كان طريف السبكري

---

(1) مسكويه - تجارب ٥/٢٥٩ .

(2) ن . م . ٥/٢٥٩ ، ٢٦٠ . ابن تغري بردي - النجوم ٣/٢٣٨ .

(3) مسكويه - تجارب ٥ / ٢٥٩ . ابن تغري بردي - النجوم ٣/٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(4) مسكويه - تجارب ٥/٢٦٠ .

(5) ن . م . ٥/٢٦٠ ، ٢٦١ .

(6) يذكر مسكويه (٥/٢٦٠) بأن الوزير ابن مقلة قد باع من أملاك القاهر وضياعه ما بلغ ثمنه (٢,٤٠٠,٠٠٠) دينار إضافة إلى ما كان الكلوذاني قد باعه أيام خلافته للوزير قبل وصوله من شيراز حيث كان منفياً بها .

غاضباً على مؤنس المظفر لتقريبه يلبق وابنه ، كما إن الساجية أضمروا العداء لمؤنس بعد أن نكث وعده بزيادة رواتبهم [١] .

بدأت الخطوة الأولى من جانب جماعة مؤنس ، فقد اكتشف ابن مقلة أن القاهر قد قرر عزله عن الوزارة واستيزار محمد بن القاسم[٢] . ومقابل ذلك فقد تمكن ابن مقلة من إقناع أصحابه بالعمل على خلع القاهر وتولية محمد ابن المكتفي الخلافة [٣] ، وأقسم يلبق وابنه يمين البيعة لهذا المرشح سراً ، ودبرت خطة التنفيذ لإلقاء القبض على القاهر [٤] ، إلا أن الخليفة اكتشف المؤامرة ، ودعا الساجية إلى دار الخلافة سراً ، مما أحبط خطة المتآمرين [٥] . ثم تمكن القاهر من القبض على مؤنس ويلبق وابنه ، فأمر بقتلهم ، كما أمر بقتل رؤساء أعوانهم ، وبهذا فقد قضى على كل رؤساء الفتنة باستثناء ابن مقلة الذي اختفى وعجز القاهر عن القبض عليه [٦] .

استقامت الأمور في بغداد ، وتنفس القاهر الصعداء ، وأراد أن تكون سلطته حقيقية ، فاستوزر محمد بن القاسم [٧] ، وقتل ابن المكتفي

---

(١) مسكويه - تجارب ٥/٢٦١ . وانظر بوون - علي بن عيسى ٣٢٧ الدوري - دراسات ٢٣١ .

(٢) مسكويه - تجارب ٥/٢٦١ ، بوون - علي بن عيسى ص/ ٣٢٧ .

(٣) مسكويه - تجارب ٥/٢٦٢ ، ابن الأثير - الكامل ٨/٨٦ - ٨٧ ، بوون - علي بن عيسى ص/٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٤) بوون - علي بن عيسى ص/٣٢٨ .

(٥) مسكويه - تجارب ٥/٢٦٣ - ٢٦٤ ، ابن الاثير - الكامل ٨/٨٧ .

(٦) مسكويه - تجارب ٥/٢٦٤ ، عريب القرطبي - صلة ص/١٨٦ .

(٧) أبو جعفر محمد بن القاسم استوزره القاهر في مستهل شعبان ٣٢١ هـ/ ٩٣٣ م .

بقطاعة ولقب نفسه « المنتقم من أعداء دين الله » ، وأمر بإطلاق أرزاق الجند ، فهدأت الحالة وعظمت هيبة القاهر في النفوس [1] .

وعلى الرغم من سمات الاستقرار الظاهري ، وتركز الادارة بيد الخليفة ، والهيبة والأبهة التي تمتع بها القاهر ، فإن عوامل الهدم بدأت تعمل سراً للقضاء على حكم القاهر . ويظهر أن نشوة النصر المؤقت الذي حصل عليه القاهر قد أنسته الأخطار الباقية ، فقد كان الوزير السابق ابن مقلة يراسل أمراء وقواد الجند الساجية والحجرية ، وهو في مخبأه يخوفهم من بطشه ، ويسهل عليهم أمر الخلاص منه [2] . ويبدو أن سلوك القاهر وبطشه الشديد قد أخاف الجند ، إذ عامل طريف السبكري — وهو الذي ساعده على تقوية مركزه — ببرود ثم سجنه ، كما أهمل الساجية وعامل رؤساءهم بقسوة ، لكي يمنع تحكمهم في الخلافة من جديد [3] .

أثمرت تحريضات ابن مقلة ضد الخليفة القاهر ، وتذمر الساجية والحجرية من تصرفات الخليفة ، واتفقوا على التطويح بحكمه . وفي ٦ جمادى الأولى سنة ٣٢٢هـ / ٢٤ نيسان ٩٣٤ أحاط الجند بدار الخلافة فجأة ، وتمكنوا من أسر القاهر وأعلنوا خلعه . ثم سملت عيناه وأودع السجن [4] .

---

(١) مسكويه — تجارب ٥/٢٦٥ ، ابن الأثير — الكامل ٨/٨٧

(٢) مسكويه — تجارب ٥/٢٨٦ ، الهمداني — تكملة ١/١٠٩ ، ابن الجوزي المنتظم ٦/٢٦٥ ، ابن العماد — شذرات ٢/٢٩٢ .

(٣) الهمداني — تكملة ١/١٠٩ — ١١٠ ، ابن الجوزي — المنتظم ٦/٢٦٥ ، وانظر — مسكويه ٥/٢٨٨ .

(٤) المسعودي — مروج ٤/٣١٢ ، الخطيب — تاريخ بغداد ١/٣٤٠ ، الصولي — أخبار الراضي والمتقي ص / ١ ، الهمداني — تكملة ١/ ١٠٢ ، —

استدل غلمان الحجرية والساجية على موضع سجن أبي العباس بن المقتدر ، فأطلقوا سراحه ، وسلموا عليه بالخلافة [٢] . واختار لنفسه لقب الراضي بالله [١] . ومع أن الجند هم الذين أتوا بالراضي إلى منصب الخلافة ، فإن الأخبار تشير إلى أن بيعته كانت بيعة اختيار وإجماع دون سابق تدبير وتواطؤ [٣] .

* كان الراضي بالله آخر خليفة انفرد بتدبير الجيوش والأموال ، وكانت نفقته وجراياته وخزائنه وجوائزه وعطاياه ، ومجالسه وخدمه وحجابه يجرى ترتيبها على ترتيب الخلفاء المتقدمين [٤] . ومع ذلك فإن تحكم الجيش في الأمور قد أصبح أمراً مألوفاً .

بعد اعتذار علي بن عيسى عن قبول الوزارة ، استوزر الراضي ابن مقلة الذي تمكن من إغراء رؤساء الساجية بالأموال ، وتعهد بدفع نصف مليون دينار عطايا للبيعة [٥] .

وفي هذه الفترة استقل البويهيون في فارس ، والبريديون في

ـــ المقدسي ـ البدء ١٢٦/٦ ابن الأثير ـ الكامل ٩٧/٨ ، وانظر العسجد المسبوك ورق ٣ آ ، وكذلك ابن كثير ـ البداية ١٧٨/١١ ابن تغري بردي ـ النجوم ٢٤٥/٣ ، ابن الطقطقي ــ الفخري ص / ٢٧٦ ، الذهبي ٢ / ١٨٩ ، وانظر بوون ــ علي بن عيسى ص ٣٢٣ ـ ٣٣٢ .

(١) مسكويه ـ تجارب ٢٩٠/٥ ، ابن تغري بردي ــ النجوم ٢٤٥/٣ .

(٢) الصولي ــ أخبار الراضي والمتقي ص/ ١ ، ويذكر ابن الجوزي في المنتظم ٢٦٦/٦ بأن الصولي هو الذي اقترح على الخليفة هذا اللقب .

(٣) مسكويه ــ تجارب ٢٩٠/٥ .

(٤) الخطيب ـ تاريخ ١٤٣/٢ ، ابن الأثير ــ الكامل ١٢٩/٨ .

(٥) مسكويه ــ تجارب ٢٩٠/٥ - ٢٩١ .

خوزستان [1] ، كما ارتفعت أهمية ابن رائق فأسند إليه الوزير قيادة الجيش والشرطة بواسط [2] ، وأقدم الحسين بن أبي الهيجاء على قتل عمه سعيد والي الخليفة على الموصل ، وتمكن من إرشاء ابن مقلة الوزير الذي قاد جيش الخلافة إلى الموصل ، ونجح في الحصول على تولية له من الخليفة [3] .

لقد اشتدت الأزمة المالية نتيجة سوء الإدارة والتدبير ، وفشل الوزير ابن مقلة في الحصول على قروض من التجار ، وازدادت الأوضاع سوءاً من جراء تكاليف الحملة العسكرية إلى الموصل ، وقطع أموال البصرة وواسط من قبل ابن رائق الذي كان يطمع في تنحية ابن مقلة ليحل محله .

عزل ابن مقلة [4] ، ورفض علي بن عيسى استلام الوزارة ، واقترح أن يستوزر أخوه عبد الرحمن ، على أن يقوم هو بمعاونته [5] . غير أن الأزمة المالية أدت إلى انهيار تام في وضعية الخزينة ، إذ أن نفقات الامبراطورية لم تنقص في الوقت الذي انحصرت فيه سلطة الخليفة على بغداد وما جاورها ، وأصبح من المستحيل موازنة الدخل والصرف . وعندما طلب الوزير عبد الرحمن بن عيسى قرضاً من الخليفة في محاولة

(١) مسكويه - تجارب : ٥/٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٩ .

(٢) ابن الجوزي - المنتظم ٦/٢٩٦ ، ٣٠٠ .

(٣) مسكويه - تجارب ٥/٣٢٣ - ٣٢٧ ، ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٤) في ١٦ جمادى الاولى سنة ٣٢٤ هـ / ١١ نيسان سنة ٩٣٦ م .

(٥) مسكويه - تجارب ٥/٣٢٠ ، ٣٢٩ - ٣٣١ ، ٣٣٢ - ٣٣٦ ، ٣٣٧ وانظر الدوري - دراسات ص/٢٣٥ .

يائسة لإصلاح الوضع ، غضب الخليفة ، وأمر بسجنه مع أخيه علي وتمت مصادرتهما [1] .

لم يستطع الكرخي – وزير الراضي بعد عبد الرحمن بن عيسى – أن يدبر أمر الوزارة نتيجة اشتداد الأزمة المالية وانقطاع الوارد ، بل إنه عجز عن الاستفادة من الإمكانات المالية المتيسرة لديه [2] وحاول الراضي اصلاح الأوضاع عن طريق تبديل الوزير ، فاستوزر سليمان بن الحسن ، غير أن ذلك لم يؤثر على اتجاه إدارة الدولة وأحوالها المالية نحو التردي وازدياد احتمال شغب الجند بسبب تأخير أرزاقهم . ولهذا فقد اضطر الراضي إلى أن يراسل ابن رائق ويقلده « الإمارة ورياسة الجيش وجعله أمير الأمراء ، ورد إليه تدبير أعمال الخراج والضياع وأعمال المعاون في جميع النواحي ، وفوض إليه تدبير المملكة ، وأمر أن يخطب له على جميع المنابر في الممالك ، وأن يكنى ، وأنفذ إليه الخلع واللواء [3] . . . » . وكان من النتائج المترتبة عن تصرف الراضي هذا أن « بطل أمر الوزارة ، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ، ولا الدواوين ، ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة [4] » ، وصار بيد ابن رائق رئاسة الجيش وامتدت سلطته بصورة مباشرة إلى جباية الضرائب وإدارة

---

(١) الصولي – أخبار الراضي والمتقي ص/٨٣ . مسكويه – تجارب ٣٣٨/٥ . الهمداني – تكملة ١١٨/١ . ابن الأثير – الكامل ١٠٩/٨ . ابن كثير البداية ١٨٤/١١ ابن تغري بردي – النجوم ٢٥٨/٣ .

(٢) مسكويه – تجارب ٣٥٠/٥ . ابن الأثير – الكامل ١١٢/٨ .

(٣) مسكويه – تجارب ٣٥١/٥ .

(٤) ن . م . ٣٥٢/٥ . ابن الأثير – الكامل ١١٣/٨ .

الحكومة المركزية ، وغدا اسمه يذكر مع الخليفة في خطبة الجمعة على المنابر [1] . ويلاحظ أنه قد استمرت حالة الوزير على هذا الوضع حتى وفاة الراضي [2] .

وبعد استلام بجكم لمنصب أمير الأمراء ، فإنه تمتع بمنزلة عالية لدى الخليفة ، حتى إن الراضي أخذ يلتزم برأيه في كل كبيرة وصغيرة من أمور الدولة . وقد أحس الراضي بعدم ارتياح الرأي العام لتسلط بجكم ، إلا أنه برر ذلك بقوله عنه : « فرضيت ضرورة به . . . وكان الأجود أن يكون الأمر كله لي ، كما كان لمن مضى قبلي ، ولكن لم يجر القضاء بهذا لي [3] » .

ويبدو أن نفوذ أمير الأمراء في آخر عهد الراضي قد ازداد ، بحيث إنه طغى على شخصية الخليفة ، وسلب منه أخطر اختصاصاته ، وحتى ولاية العهد ، فإن الراضي قد اعترف ضمناً بأنها خاضعة لأمير الأمراء ، إذ أنه لما مرض وأحس بقرب نهايته أرسل الى أمير الأمراء بجكم وهو بواسط رسالة يعرفه شدة علته ، ويسأله أن يعقد ولاية العهد لابنه الأصغر أبا الفضل [4] .

لقد جرى اختيار المتقي لله للخلافة بطريقة غريبة ، فقد أهمل أمير الأمراء طلب الراضي بعقد ولاية العهد لأصغر أبنائه ، وبقي منصب الخلافة

---

(١) مسكويه ٥/٣٥١ . وانظر الدوري – دراسات ٢٣٦ .

(٢) الصولي – أخبار الراضي – ص/١٨٣ .

(٣) ن . م . ص/١٨٤ . مسكويه – تجارب ٥/٤١٩ .

(٤) ابن الجوزي – المنتظم ٦/٣١٦ .

شاغراً انتظاراً « لأمر بجكم فيمن ينصب للخلافة »[1] .

كتب بجكم من واسط إلى كاتبه الكوفي كتاباً أمره فيه بأن « يجتمع مع الوزير الذي كان يزر الراضي بالله ، وهو أبو القاسم سليمان بن الحسن ، وكل من تقلد الوزارة ، مع أصحاب الدواوين والقضاة والعدول والفقهاء والعلويين والعباسيين ووجوه البلد وأن يشاورهم فيمن ينصب للخلافة ممن يرتضى مذهبه وتحمد طرائقه . فمن وجدت فيه هذه الأحوال عقدت له الخلافة[2] » . وعندما اجتمع هؤلاء وقرىء عليهم كتاب بجكم ، استفسر أحد الهاشميين[3] عن المرشح للخلافة هل يشترط فيه أن يكون من ولد المقتدر ؟ فأجابه الكوفي كاتب بجكم : « من كانت فيه هذه الأوصاف نصب في الخلافة كائناً من كان[4] » . وبعد مداولات تم اختيار إبراهيم ابن المقتدر . وبعد مرور أربعة أيام على ذلك حصل اجتماع آخر تقرر فيه مبايعة المرشح . وربما كان سبب هذا التأخير هو الرجوع إلى رأي أمير الأمراء بجكم ثانية بشأن هذا المرشح ، ويبدو أن بجكم قد رجح أن يستشار علي بن عيسى في الأمر حيث أحضر الأخير مع المجتمعين وخاطبه الكوفي كاتب بجكم بقوله : « إن الأمير أعزه الله أمر أن يسمع

---

(١) مسكويه — تجارب ٢/٦ .

(٢) مسكويه — تجارب ٢/٦ .

(٣) وهو محمد بن الحسن بن عبد العزيز الهاشمي .

(٤) مسكويه — تجارب ٢/٦ . ويذكر الصولي (أخبار الراضي والمتقي ص/١٨٧) بأن بجكم قد أمر بأن يعقد الأمر إلى ابراهيم بن المقتدر ، بعد أن يجمع من ذكرنا « ليقع إجماعهم عليه ، ولا يكون هو المنفرد بهذا الرأي ولا المختار دونهم » .

منك ، وأن يقبل رأيك ، ونحن نعمل على هذا [١] » . وأخيراً أحضر إبراهيم بن المقتدر إلى دار بجكم ، حيث عقد له الأمر وحمل من هناك إلى دار الخلافة . ولما عرضت عليه الألقاب اختار لقب « المتقي لله » . وبايعه الناس « وأنفذ الخلعة واللواء إلى بجكم [٢] » مع أحد ثقاته حيث أخذ عليه البيعة « على طاعته ، ونصيحته ، وموالاة من والاه ، ومعاداة من عاداه [٣] » .

تمكن بنو حمدان في سنة ٣٣٠هـ/ ٩٤١ م من كسب ثقة المتقي ، وتوثيق العلاقات معه حتى خلع على الحسن بن عبد الله ، وطوقه وسوره بسوارين ، وسماه ناصر الدولة ، وخلع على أخيه ولقبه بسيف الدولة [٤] . غير أنه سرعان ما أصبح المتقي لله في وضع حرج ، إذا تأزمت علاقته بالحمدانيين ، فقد ضيق عليه ناصر الدولة في نفقاته ، بل إنه تجاوز ذلك إلى انتزاع ضياعه وضياع والدته [٥] . وقد أدى ذلك إلى الاستهانة بالخليفة ، حتى إن إقبالاً (أحد غلمان ابن شيرزاد الكاتب) أقدم سنة ٣٣٢هـ / ٩٤٣ م على نهب ما تبقى في خزائن الخليفة [٦] .

وأخيراً ظهرت على مسرح سياسة الدولة العباسية شخصية أمير الأمراء

---

(١) الصولي — أخبار الراضي والمتقي ص/١٨٧ ، ١٨٨ .
(٢) الصولي — أخبار الراضي والمتقي ص/١٩١ . مسكويه — تجارب ٢/٦ .
(٣) المسعودي — مروج ٣٣٩/٤ . الصولي — أخبار الراضي والمتقي ص/١٨٨ . المقدسي — البدء والتاريخ ١٢٦/٦ . ابن الطقطقي — الفخري ص/٣٨٤ .
(٤) أبو الوليد — روضة ص/٢٢٨ .
(٥) ابن الجوزي — المنتظم ٣٣٠/٦ .
(٦) الهمداني — تكملة ١٦٦/١ .

توزون ، الذي استطاع أن ينفرد بالسيطرة على مرافق الدولة ، حيث أخذ يصرف الأمور من مقره بواسط [1] ، وأصبح الخليفة ظلاً لوحدة الأمة ، يعتبر من الناحية النظرية رئيساً للدولة .

هرب المتقي لله إلى الموصل على أثر اصطدامه بأمير الأمراء توزون ، بعد محاولة منه لاسترداد بعض اختصاصاته التي يفرضها له احتلاله منصب الخلافة . وقد رحب به الحمدانيون بادىء الأمر ، غير أن طول فترة إقامته عندهم ، أدت إلى تثاقلهم منه ، فغادرهم إلى الرقة حيث وافاه أمير مصر الذي عرض عليه الانتقال إلى مصر ، وتحويل مقر الخلافة إليها ، وحذره من توزون وغدره ، ولكن الخليفة فضّل التوجه إلى بغداد ، بعد أن اتفق مع توزون على شرط الصلح ، إذ حلف له الأخير « بأيمان مغلظة بالطاعة وألا يناله مكروه من جهته » . غير أنه قبض عليه [2] وأعلن خلعه ثم سمل عينيه ، وأحضر عبد الله بن المكتفي ، حيث بويع له بأمر من توزون ، ولقب المستكفي بالله [3] .

ويبدو أن المستكفي كان ضعيفاً فقد خلع على أمير الأمراء توزون ، وفوض إليه تصريف شؤون الدولة ، وسيطرت القهرمانة علم على شؤونه الخاصة ، وهكذا فلم يكن للمستكفي منذ بداية خلافته حول ولا قوة ، إنما كان رمزاً لوحدة الدولة ، وظلا يحكم عن طريقه أمير الأمراء .

---

(١) يذكر ابن الجوزي — المنتظم ٣٣٩/٦ بأنه كان رئيس الجيش وأمير الأمراء وأنه تقلد شرطة بغداد .

(٢) تشير الروايات إلى أن توزون قد استقبل الخليفة المتقي لله ، عند قدومه من السندية ، على نهر عيسى ، وأنه لما رآه قبل الأرض بين يديه ، ثم قبل يديه وقال له : « ها قد وفيت أيماني لك » ن . م . ٣٣٩/٦ .

(٣) المسعودي — مروج ٣٣٩/٤ . ابن الجوزي — المنتظم ٣٣٩/٦ . ابن الطقطقي — الفخري ص/٢٨٤ .

بعد وفاة توزون أمير الأمراء تآمر عامل واسط مع أحمد بن بويه للتقدم إلى العاصمة واحتلالها ، حيث كانت تشكو الفوضى وسوء الإدارة والأزمة المالية [١] . ودخل البويهيون بغداد في ١١ جمادى الآخرة سنة ٣٣٤ هـ ١٧ كانون الثاني ٩٤٦ م [٢] .

إن وصول البويهيين إلى مقر الخلافة العباسية ، والتبدل الذي نجم عن ذلك ، يمكن اعتباره استمراراً لعصر أمراء الأمراء في اتجاهاته ، فقد بقي الخليفة شبحاً للسيادة ، وساد الاتجاه العسكري في مؤسسات الدولة ، وحل الأمراء الجدد محلّ القدامى [٣] . غير أن بعض الأوضاع الجديدة في العهد البويهي عملت على زيادة التردي في وضع الخلافة ، فقد جاء البويهيون على رأس جيش أجنبي وأنشأوا إمارة وراثية ، وانحط مركز الخليفة في عهدهم من سيء إلى أسوأ ، وفقد بعض الحرمة والنفوذ التي كانت له في تسيير دفة إدارة الدولة . ولعل السبب الرئيسي في ذلك أن البويهيين كانوا شيعة زيدية [٤] ، وهم لذلك لايعترفون بحق العباسيين في الخلافة [٥] ، ولم يوافقوا على إبقاء الخلافة في العائلة العباسية إلا لاعتبارات سياسية [٦] .

---

(١) الدوري — دراسات ص/٢٤٧ .
(٢) مسكويه — تجارب ٨٤/٦ ، ٨٥ .
(٣) ن . م . ٨٥/٦ . الدوري — دراسات ص/٢٤٧ ، ٢٤٨ .
(٤) ابن حسول — تفضيل الترك على سائر الأجناد ص/٣٢ . الدوري — دراسات ص/٢٤٨ .
(٥) ابن الأثير — الكامل ١٤٩/٧ .
(٦) الدوري — دراسات ص/٢٤٨ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الثاني

الوزارة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

اختيار الوزراء

لقد تضاءلت أهمية الوزارة منذ مقتل المتوكل ، واستبد الأتراك في إدارة الدولة[1] ، وأصبح منصب الوزارة تحت تأثيرهم ، واختيار المرشح يجري بحسب إشارتهم ، وهكذا عهدوا بالوزارة إلى أحمد بن الخصيب[2] الذي اشترك معهم في تغطية الجريمة التي ارتكبت بمقتل المتوكل ، « إذ أنه (ابن الخصيب) أحضر القواد والكتاب والجند وقرأ عليهم كتاباً من المنتصر يخبرهم فيه بأن الفتح بن خاقان قد قتل المتوكل ، وأنه قد قتله به[3] » . وبقي ابن الخصيب وزيراً طيلة حكم المنتصر ، واستمر على تعاونه مع زعماء الأتراك . وقد تفاوض هؤلاء معه « في شأن المعتز والمؤيد ... وحملوا المنتصر على خلعهما[4] » من ولاية العهد

(١) ابن الطقطقي ـ الفخري ص ٢٢٠ .

(٢) أحمد بن الخصيب وزر للمنتصر طيلة فترة حكمه ، وبالرغم مما اتهم به من تقصير في صناعة الكتابة (الفخري ٢٣٩) فانه كان يتمتع بأفق واسع (انظر ابن الأثير ـ الكامل ٧/٤٠ . ابن خلدون ـ مقدمة ٣/٥٩٩) وقد ذمه أبو العيناء (انظر زهرة الأدب ٣/٢٠٥) ترجم له الصولي في أخبار البحتري ص ١٠٣ ، والذهبي ـ العبر ٢/٢٩ ، ٣٠ . وابن العماد ـ شذرات ٢/١٤٩ .

(٣) الطبري تاريخ ٣/١٤٥٢ ، ١٤٦٥ . ابن الأثير ـ الكامل ٧/٣١ ، ٣٥ .

(٤) ابن خلدون ـ مقدمة ٣/٥٩٧ .

وعند وفاة المنتصر تمكن ابن الخصيب من تنفيذ رغبة قادة الأتراك في المجيء بالمستعين إلى الخلافة ، إذ « اجتمع الموالي ... وفيهم بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش ومن معهم ، فاستحلفوا قواد الأتراك والمغاربة والأشروسنية على أن يرضوا بمن رضي به بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش وذلك بتدبير أحمد بن الخصيب ، فحلف القوم [1] » . وقد أدت سيطرة الأتراك ، وضعف المستعين إلى تجاهل شروط الوزارة ، وتوليها من قبل أحدهم . وهكذا تولى أوتامش وزارة المستعين [2] ، حيث استبد بالأمور وأقطع لنفسه أموالاً جليلة ، « وعمـــد إلى ما في بيوت الأموال فاكتسحه [3] » . ولكن استبداد هذا الوزير بالدولة دون بقيــة رؤساء الاتراك قد عجل بنهايته [4] .

اختار المستعين لوزارته عبد الله بن محمـد بن يزداد الذي كان من الكتاب [5] ، فلم يرض عنه الأتراك لأنه لم يكن من صنائعهم ، وغضب

---

(١) الطبري ـ تاريخ ٨٢/١١ (ط . الحسينية) . ابن الأثير ـ الكامل ٤٠/٨ .

(٢) من رؤساء الأتراك ، استوزره المستعين على كره منه ، قتله الجند في آخر ربيع الآخرة سنة ٢٤٩ هـ ، بعد أن استجار بالخليفة فلم يجره ، وقتلوا معه كاتبه شجاع بن القاسم . عن تفصيل ذلك انظر الطبري ـ تاريخ ٨٢/١١ . ابن الأثير ـ الكامل ٤٠/٧ . ديوان البحتري ٧٧/١ . ومن المحتمل أن يكون قد جرى قتله بموافقة المستعين بالله وتدبيره . انظر اليعقوبي ـ تاريخ ٦٠٦/٢ .

(٣) الطبري ـ تاريخ ٨٦/١١ .

(٤) الطبري ـ تاريخ ٨٦/١١ . اليعقوبي ـ ٦٠٦/٢ .

(٥) ترجم له ابن النديم ـ الفهرست ١٢٤ . وانظر ابن الأبار ـ إعتاب ص/١٦٥ .

عليه بغا الصغير والأمراء الأتراك لأنه ضيق عليهم الأموال ، فهرب من سامراء إلى بغداد ، بعد أن هددوه بالقتل[1] . واستوزر المستعين بعد ذلك محمد بن الفضل الجرجرائي ، الذي بقي في الوزارة حتى خلع الخليفة[2] .

تولى المعتز بالله الخلافة واضطره الأتراك إلى استيزار أبي الفضل جعفر ابن محمود الإسكافي ، الذي كان يكرهه ، لأنه متهم بالتشيع . وقد حصل بسبب هذا الوزير فتنة بين الأتراك أدت إلى عزله . فاختار المعتز لوزارته عيسى بن فرخانشاه الكاتب ، الذي كان يتولى إدارة بعض الدواوين ، ولكن سرعان ما عزل بتأثير الأتراك[3] . فاستوزره أبا جعفر أحمد ابن اسرائيل الأنباري الذي كان « أحد الكتاب الحذاق الأذكياء[4] » ، وكان يتمتع بمنزلة عاليه لدى الخليفة ، فقد كان كاتباً له قبل الخلافة ، وهو الذي أشرف على تربيته . ولكن الأتراك لم يرق لهم ذلك ، فاستغلوا عدم صرف العطاء بسبب فراغ بيت المال ، وأقدم أحد رؤسائهم ، صالح بن وصيف ، على اعتقاله[5] . وفرض الأتراك أحد صنائعهم ، إذ « توجه قوم من الأتراك إلى إسكاف ليأتوا بجعفر بن محمود الإسكافي ؛ فقال المعتز : أما جعفر فلا أرب لي فيه ، ولا يعمل لي ... وبعث إلى أبي صالح

(١) الطبري - تاريخ ١١/٨٦ . ابن الطقطقي - الفخري ص/٢٤٢ .

(٢) الطبري - تاريخ ١١/١٠٢ ، ١٠٣ . أما صاحب الفخري فيذكر أنه لم يستوزر المستعين أحداً بعد ابن يزداد وإنما استكتب الجرجرائي وشجاع « ولم يتسم أحد منها بالوزارة » الفخري - ٢٤٢ .

(٣) ابن الطقطقي - الفخري ٢٤٤ .

(٤) ابن الطقطقي - الفخري ٢٤٤ .

(٥) الطبري - تاريخ ١١/١٦٠ . المسعودي - مروج ٤/١٦٩ .

عبد الله بن محمد بن يزداد ليصيّره وزيراً[١]» . وقد عجز المعتز بالله عن تحقيق رغبته في استيزار ابن يزداد ، وتم للأتراك ما أرادوا ، إذ فرضوا على المعتز استيزار جعفر بن محمود الإسكافي[٢] الذي اكتفى بحضور المواكب وكتابة رسائل الخليفة ، وترك تصريف أمور الدولة الأخرى بيد صالح ابن وصيف ، حيث كانت الكتب تصدر باسمه وكأنه هو الوزير[٣] ، وقد استمر الوضع على هذا المنوال حتى نهاية خلافة المعتز بالله[٤] .

على الرغم من قصر الفترة التي حكم فيها[٥] المهتدي بالله ، فإننا نلحظ تبدلاً سريعاً للوزراء في عهده[٦] ، وربما كان من بين الأسباب التي أدت إلى ذلك عدم كفاية البعض منه ، أو اتهامهم باتجاهات سياسية معارضة[٧] . ولكن السبب الرئيسي هو أن الخليفة لم يكن حراً في تصرفه ، بل كان واقعاً تحت تأثير الأتراك ، ومع ذلك فإن كون الوزراء من طبقة الكتاب هي الصفة التي توحدهم . فقد كان سليمان بن وهب «أحد كتاب الدنيا

---

(١) الطبري - تاريخ ١١/١٦١ .

(٢) الطبري - تاريخ ١١/١٦١ . ابن كثير البداية ١١/١٦٠ . ابن الطقطقي ٢٤٥ .

(٣) المسعودي - مروج ٤/١٦٩ .

(٤) كان ذلك في رجب سنة ٢٥٥ هـ / ٨٦٩ م .

(٥) حكم المهتدي خلال الفترة من رجب سنة ٢٥٥ هـ حتى رجب سنة ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ - ٨٧٠ م .

(٦) تتابع على وزارته جعفر بن محمد الإسكافي ، وعيسى بن فرخانشاه ، وسليمان بن وهب بن سعيد ، وعبد الله بن محمد بن يزداد ، أي أربعة وزراء خلال فترة تقارب السنة الواحدة . انظر الهامش (٧) أعلاه .

(٧) اتهم الإسكافي بالتشيع . انظر الأغاني ٢٠/٦٧ ، الفخري ٢٢٤ .

ورؤسائها فضلا وأدباً وكتابة في الدرج والدستور[1] » أما عيسى بن فرخانشاه فقد كان كاتباً يتولى الدواوين قبل أن يلي الوزارة[2]. وكذلك الأمر بالنسبة لعبد الله بن محمد بن يزداد الذي كان « عنده أدب وفضل وكانت توقيعاته وأجوبته من أحسن التوقيعات والأجوبة[3] ».

وفي خلافة المعتمد على الله[4] رشح الأتراك لوزارته عبيد الله بن يحيى ابن خاقان[5] الذي « كانت له معرفة واسعة بالحساب والاستيفاء[6] »، وعند وفاته[7] استوزر الخليفة الحسن بن مخلد[8] ويمثل استيزاره جانباً من محاولات الخلافة للتخلص من السيطرة التركية، إذ لم يكن هذا الوزير على علاقة طيبة معهم[9]. غير أن هذه المحاولة لم يقدر لها النجاح، إذ لم يكد يصل مقدم الأتراك موسى بن بغا من بغداد إلى العاصمة سامراء حتى « عزله واستوزر مكانه سليمان بن وهب[10] » ولم يكن ذلك يرضي

---

(١) ابن الطقطقي ـ الفخري /٢٤٧ .

(٢) المسعودي ـ مروج ١٨٣/٤ . ابن الطقطقي ـ الفخري ٢٤٤ . ولم يشر إليه زامباور .

(٣) ابن الطقطقي ـ الفخري ٢٤٢ . ابن النديم ـ الفهرست ١٢٤ .

(٤) بويع المعتمد على الله بالخلافة في ١٣ رجب سنة ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م انظر الطبري ـ تاريخ ١٠٣/١١ ـ ٢٠٥ . اليعقوبي ـ التاريخ ٦١٩/٢ .

(٥) ابن أخ الفتح بن خاقان وزير المتوكل . انظر بداية هذا الفصل .

(٦) اليعقوبي ـ التاريخ ٦١٩/٢ . ابن الأثير ـ الكامل ٨٤/٧ . الفخري/٢٣٨ .

(٧) توفي الوزير في رجب سنة ٢٦٣ هـ / ٨٧٦ م .

(٨) انظر الاشارة إليه في الفخري (٢٥١) حيث كان كاتباً الموفق .

(٩) الطبري ـ تاريخ ٢٤٦/١١ ، المسعودي ـ مروج ٤ / ١٩٩ ، ابن كثير ـ البداية ٣٦/١١ ، ابن الجوزي ـ المنتظم جـ ٥ ق ٤٥/٢ ، الصولي ـ أخبار البحتري ص ١٠٩ ، الفخري ٢٥١ .

(١٠) الطبري ـ تاريخ ٢٤٦/١١ ، ابن كثير ـ البداية ٣٦/١١ .

الخليفة بطبيعة الحال ، إذ ما إن توفي موسى بن بغا ، حتى أعلن الخليفة غضبه على هذا الوزير « وحبسه وقيده وانتهب داره وداري ابنيه ، وأعاد الحسن بن مخلد إلى الوزارة[1] » . ويبدو أن هذه المحاولة من جانب الخليفة لم يقدر لها النجاح أيضاً ، إذ اصطدمت رغبة المعتمد في استرجاع اختصاصاته وحريته في اختيار الوزير بعنصر جديد ، غير الأتراك ، وهو شخصية الموفق الذي تمكن من تركيز الأمور بيده ، بدافع الرغبة في إعادة القوة والاستقرار للخلافة ، فأصبح الحاكم الفعلي للدولة ، إذ رفض أن ينفرد المعتمد باختيار الوزير ، وتأزمت الامور بين الطرفين ، إذ سار الموفق على رأس جنده من بغداد إلى سامراء فاضطر المعتمد إلى الصلح معه ، وإعادة سليمان بن وهب إلى الوزارة[2] ، بعد إقصاء الحسن بن مخلد عنها[3] . وابتداء من هذا التاريخ لم يبق للخليفة المعتمد رأي في اختيار الوزراء ، إذ اختص بذلك الموفق حتى وفاته[4] . فقد نحى الموفق سليمان ابن وهب بعد ذلك لعدم انسجامه معه[5] ، واختار للوزارة اسماعيل بن بلبل « الكاتب الذي جمع له السيف والقلم[6] » ثم عزله بأحمد بن صالح ابن شيرزاد القطربلي الذي « كان كاتباً بليغاً فاضلاً عارفاً بما يلزم مثله معرفته ، مجيداً في النظم والنثر[7] » .

---

(١) الطبري – تاريخ ٢٥١/١١ ، ابن كثير – البداية ٣٦/١١ .

(٢) الطبري – تاريخ ٢٥١/١١ ، ابن كثير – البداية ٣٦/١١ ، ابن الأثير – الكامل ١١٢/٧ .

(٣) هرب الحسن بن مخلد مع بعض القادة الذين آزروه إلى الموصل خوفاً من الموفق.

(٤) توفي الموفق يوم الأربعاء لثمان بقين من صفر سنة ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م .

(٥) ابن الأثير – الكامل ١١٦/٧ .

(٦) الطبري – تاريخ ٢٥٣/١١ ، ابن الطقطقي – الفخري ٢٥٢ .

(٧) ابن الطقطقي – الفخري ٢٥٤ .

لقد تمكن الخليفة المعتمد بعد وفاة أخيه الموفق ، ولأول مرة ، من التصرف بحرية في اختيار الوزير ؛ إذ أنه عهد إلى عبيد الله بن سليمان بن وهب بالوزارة[1] ، وكان هذا الوزير من مشايخ الكتاب[2] . وقد استمر عبيد الله بن سليمان في الوزارة حتى وفاة المعتمد[3] . ثم أقره الخليفة الجديد - المعتضد بالله - على وزارته[4] . وبقي فيها حتى وفاته[5] ، فرغب الخليفة في استيزار أحمد بن محمد بن الفرات « فعدل به بدر صاحب الشرطة عنه ، وأشار عليه بالقاسم بن عبيد الله ، فسفه رأيه ، فألح عليه ، فولاه وبعث إليه يعزيه في أبيه ويهنيه بالوزارة[6] » . وكان القاسم هذا من

---

(١) الطبري - تاريخ ٣٣٧/١١ ، ابن الطقطقي - الفخري ٢٥٤ .

(٢) المسعودي - مروج ١٦٩/٨ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ابن الأبار - إعتاب ١٧٥ ، ابن الطقطقي - الفخري ٢٥٤ وانظر ترجمته في : الزركلي - الأعلام ٣٤٩/٤ .

(٣) توفي المعتمد في ١٨ رجب سنة ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م وتولى الخلافة بعده أبو العباس أحمد بن طلحة الموفق بن المتوكل على الله .

(٤) الطبري - تاريخ ٣٤١/١١ ، المسعودي - مروج ٤/ ٢٣٣ ، ابن كثير - البداية ٦٦/١١ ، ابن الأثير - الكامل ١٦٣/٧ ، ابن الجوزي - المنتظم جـ ٥ ق ١٢٣/٢ .

(٥) ابن الأثير - الكامل ١٨٢/٧ ، ابن الجوزي - المنتظم جـ ٥ ق ١٣٤/٢ - ١٣٥ وكانت وفاة عبيد الله بن سليمان في ربيع الآخرة سنة ٢٨٨ هـ / ٩٠٠ م .

(٦) الصولي - أدب ١٥٠/٢ ، المسعودي - مروج ٢٣٣/٤ ، ابن كثير - البداية ٩١/١١ .

« الكتاب الشعراء[١] » وبقي في الوزارة حتى وفاة المعتضد[٢] ، حيث أخذ البيعة المكتفي وكتب إليه بذلك لأنه كان بالرقة[٣] .

عند وصول المكتفي إلى بغداد واستلامه مقاليد الخلافة ، أقر القاسم ابن عبيد الله على الوزارة[٤] حيث وليها حتى وفاته[٥] . ولما أدركته الوفاة « أشار على المكتفي بالعباس بن الحسن الجرجرائي[٦] » ، وقد أخذ الخليفة بهذه المشورة ، وكان العباس هذا آخر وزراء المكتفى[٧] ،

---

(١) المرزباني – معجم الشعراء ٣٣٧ ، الزركلي – الأعلام ٦/١١ .

(٢) توفي المعتضد في سنة ٢٨٩ هـ/٩٠١ م .

(٣) الطبري – تاريخ ١١/٣٧٣ ، المسعودي – مروج ٤/٢٧٥ ابن الأثير – الكامل ٧/١٨٣–١٨٤ ، ابن العبري – مختصر ٢٥٣ ، ابن الطقطقي – الفخري /٢٥٨ السيوطي – تاريخ ٣٧٦ .

(٤) الطبري – تاريخ ١١ /٣٧٣ ، ابن الطقطقي – الفخري / ٢٥٨ .

(٥) ابن كثير – البداية ١١/ ٩٨ ، الذهبي – العبر ٢ / ٨٩ وقد توفي من نهاية سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م ولكن يظهر اسمه أيضاً على نقود من سنتي ٢٩٢ – ٢٩٣ هـ / ٩٠٥ – ٩٠٤ م ضربت بعد وفاته (زامباور – معجم ص ٧) .

(٦) الذهبي – العبر ٢/٨٩ ، ابن الأبار – إعتاب ١٨٧ .

(٧) ابن الأثير – الكامل ٨/٣–٤ ومسكويه – تجارب ٥/٣–٤ ، الصابي الوزراء ٣٩٠ ، الهمداني – تكملة ١/٨–٩ ، ابن الطقطقي – الفخري ٢٦٥ وقد انفرد القرطبي برواية خاصة ؛ إذ أورد مايشير إلى أن محمد بن داود بن الجراح كان يلي الوزارة المكتفي بعد وفاة القاسم وخلال الحرب مع القرامطة إذ يقول : « وندب السلطان محمد بن داود بن الجراح الوزير للخروج إلى الكوفة والمقام بها ، وإنفاذ الجيوش إلى القرمطي » صلة ص ١٦ .

إذ احتفظ بمنصبه حتى وفاة المكتفي . وقد أقره المقتدر على الوزارة عند خلافته [1] .

وبعد أن انتهت فتنة ابن المعتز [2] ، استوزر المقتدر بالله أبا الحسن علي بن الفرات بتأثير الحرم فقد كانت السيدة والدة المقتدر تؤكد لابنها فضل ابن الفرات عليه ونصرته له ، وتطلب منه أن يثق به ويستوزره [3] وكان هذا كاتباً حسن الكتابة ظاهر الكفاية خبيراً بالحساب والأعمال متقدماً على أهل زمانه في هذه الأحوال [4] ، كما وقع المقتدر تحت تأثير الحرم في استيزاره لمحمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان . وكان هذا « قد ضمن لأم ولد ثانية للمعتضد بالله مائة الف دينار حتى سعت في ولايته [5] » . وقد شاور المقتدر مؤنساً الخادم في رد أبي علي بن الفرات بعد ذلك إلى الوزارة . وكان مؤنس مستوحشاً منه ، فصرف رأي الخليفة عنه إلى علي بن عيسى بن الجراح ووصفه « بالثقة والأمانة والديانة والنزاهة والصيانة والصناعة [6] » وقد ساءت علاقة هذا الوزير بالحرم والحاشية ،

---

(١) المسعودي — مروج ٤/٢٩٣ ، القرطبي — صلة ٢٣ ، ابن الطقطقي الفخري ٢٦٥ ، تولى المقتدر الخلافة ٢٩٥ هـ/٩٠٧ م .

(٢) المسعودي — مروج ٤/٣٠٤ ، مسكويه — تجارب ٥/٥ القرطبي صلة ٢٦ ، ابن تغري بردي — النجوم ٣/١٦٥ ، ابن الطقطقي — الفخري ٢٦٥ ، وقد بدأت الفتنة يوم الأربعاء الرابع من ذي الحجة سنة ٢٩٦ هـ/٩٠٨ م .

(٣) الصابي — الوزراء /١٩٣ ، ٢٨٤ — ٢٨٥ ، ابن الأثير — الكامل ٨/٦ ، مسكويه — تجارب ٥/٨ — ١٣ ، الذهبي — العبر : ٢/١٠٥ .

(٤) الصابي — الوزراء /١٢ .

(٥) ابن كثير — البداية ١١/١١٦ ، ابن الجوزي المنتظم ٦/١٠٦ ، وانظر ابن الأثير — الكامل ٨/٢٢ .

(٦) مسكويه — تجارب ٥/٢٥ — ٢٦ .

وتمكنت أم موسى القهرمانة من إقناع المقتدر والسيدة والدته بعزله بعد أن تخوصت عليه[1]. واستوزر ابن الفرات للمرة الثانية، بعد أن تعهد بدفع ألف وخسمائة دينار يومياً إلى المقتدر ووالدته وأولاده[2].

ثم استشير علي بن عيسى فيمن يصلح للوزارة وأرسلت له قائمة بأسماء الكتاب المرشحين، فكتب أمام كل اسم رأيه فيه «فأجمع رأي المقتدر ومن كان يشاوره على تقليد حامد بن العباس الوزارة[3]». ثم سعى مفلح الأسود[4] مع المحسن بن أبي الحسن بن الفرات عند المقتدر ووالدته لإقصاء حامد واستيزار أبي الحسن بن الفرات، وتعهدا بدفع أموال جليلة[5].. ويبدو أن ابن الفرات قد أحس بعد وزارته هذه بأثر الحاشية في إقصاء الوزراء واستيزارهم، فحاول إبعادهم، فأبعد مؤنساً إلى الرقة[6] وسعى بنصر القشوري وشفيع المقتدري حتى أضعف أمرهما لدى الخليفة[7].

واستوزر أبو القاسم عبيد الله بن محمد الخاقاني على كره من الخليفة بعد أن تضمن أموال سلفه ابن الفرات[8]، وكان مؤنس قد أشار على

---

(١) ابن كثير – البداية ١٢٦/١١، مسكويه ـ تجارب ٤٠/٥.

(٢) مسكويه ـ تجارب ٤٢/٥، وكان منها المقتدر في كل يوم ألف دينار وللسيدة في كل يوم ٣٣٣ دينار وثلث، وللأميرين أبي العباس وهارون ابني المقتدر في كل يوم ١٣٦ دينار وثلث، وانظر الهمداني – تكملة ٢٦/١.

(٣) القرطبي ـ صلة ٧٢ — ٧٣.

(٤) وكان هذا أميراً للشرطة.

(٥) ابن الأثير ـ الكامل ٤٨/٧، الهمداني ـ تكملة ٤٣/١، ابن تغري بردي ـ النجوم ٢٠٧/٣.

(٦) الهمداني — تكملة ٥٦/١.

(٧) ن. م. ص ٥٦/١.

(٨) ابن الأثير ـ الكامل ٥١/٨. مسكويه ـ تجارب ١٣٦/٥.

الخليفة بـه ، وساعده في ذلك نصر الحاجب وهارون بن غريب وثمل القهرمانة [1] . ثم استوزر أحمد بن عبيد الله الخصيبي بتأثير القهرمانة التي أشارت به على الخليفة لأنه « كان يكتب لأم المقتـدر [2] » .

وساعدتها في ذلك أم المقتدر وخـالته ونصر الحاجب [3] ، ثم أشار مؤنس بعزله وتولية علي بن عيسى فاستجاب الخليفة لذلك [4] . ولكن الظروف التي كانت تمر بها الدولة من اشتداد أمر القرامطة ، وانقطاع الموارد - مما زاد في اشتداد الأزمة المالية [5] - وعدم تعاون الحاشية مع الوزير ، كل ذلك جعل علي بن عيسى يطلب الاستعفاء من الوزارة ، فشاور الخليفة كلًا من مؤنس الخادم ونصـر الحاجب فيمن يرشحون [6] له ، وعرض عليهم أسماء ثلاثة من الكتاب وهم محمد بن خلف النيرماني - الذي عرض تحصيل مليون دينار من مال النواحي في مدة أربعة أشهر - والفضل بن جعفر ، وأبو علي بن مقلة . وقد أشار نصر في البداية باستيزار النيرماني . وقال : « أما الفضل فما يدفع عن محل وصناعة ، ولكنك قتلت عمه بالأمس ، وبنو الفرات كلهم يدينون بالرفض ، ويميلون إلى

---

(١) القرطبي - صلة ١٢٠ ، مسكويه - تجارب ١٢٧/٥ ، ابن الطقطقي الفخري ٢٦٩ .
(٢) القرطبي - صلة ١٢٦ .

(٣) مسكويه - تجارب ١٤٣/٥ ، الهمداني - تكملة ٦١/١-٦٢ .

(٤) ابن الأثير - الكامل ٥٥/٨ ، ابن كثير - البداية ١٥٤/١١ ، مسكويه تجارب ١٤٩/٥ ، القرطبي - صلة ١٢٩ ، ابن الجوزي - المنتظم ٢٠٢/٦ ، الهمداني - تكملة ٦٤/١ .

(٥) انظر الفصل الخاص بمسؤوليات الوزير المالية في هذا المبحث .

(٦) الصابي - الوزراء ٣٤٣ ، ابن الجوزي - المنتظم ٢١٦/٦ ، مسكويه تجارب ١٨٥/٥ .

القرمطي ، وابن مقلة فلا هيبة له [1] » . غير أن مؤنساً الخادم وهارون بن غريب نفوا المقتدر منه . وأشار مؤنس باستيزار أبي زنبور المادرائي الكاتب فكرهه نصر ، وأشار بتقليد ابن مقلة وقال : « يقلد فإن استقل بما ندب إليه ، وإلا صرف واستبدل به [2] » . واضطر المقتدر إلى استيزاره [3] .

وكان ابن مقلة من مشاهير الكتاب ، وهو صاحب الخط الحسن المشهور وله اليد الطولى في الكتابة والإنشاء . وكان في ابتداء أمره يخدم في بعض الدواوين ، وتوقيعاته غير مذمومة ، كما كان ينظم الشعر [4] . وبالرغم من أن القاهر قد استبقاه في الوزارة خلال اليوم الذي حكم فيه [5]، فإن المقتدر لم يعزله [6] . ولعل ذلك كان بتأثير من مؤنس الخادم الذي كان واسع النفوذ قوي التأثير على الخليفة [7] ، إذ ما إن خرج مؤنس

---

(١) الصابي - الوزراء ٣٤٣ . (٢) ن . م . ٣٤٣ .

(٣) الصابي - الوزراء ٣٤٣ ، ابن الجوزي - المنتظم ٢١٦/٦ ، مسكويه - تجارب ١٨٥/٥ .

(٤) ابن الطقطقي - الفخري ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٥) تولى القاهر منصب الخلافة ليوم واحد ، ثم أعيد المقتدر إلى الخلافة ، وكان ذلك في سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م انظر ابن الأثير - الكامل ٦٩/٨ ، ابن كثير البداية ١٥٩/١١ ، مسكويه - تجارب ١٩٣/٥ ، ابن الجوزي - المنتظم ٢٢٢/٦ ، ابن تغري بردي - النجوم ٢٢٣/٣ .

(٦) ابن الأثير - الكامل ٧٠/٨ ، القرطبي - صلة ١٤٤ ، الهمداني - تكملة ٧٨/١ .

(٧) ابن الأثير - الكامل ٧٤/٨ ، ابن كثير - البداية ١١/ ١٦٤ ، ابن الجوزي - المنتظم ٢٣١/٦ ، القرطبي - صلة /١٥٠ .

من بغداد [١] حتى أمر المقتـدر بالقبض على ابن مقلة [٢] ، وكشف عن رغبته في استيزار الحسين بن القاسم . فلما بلغ ذلك مؤنساً أسرع بالعودة وقد ، غلظ عليه أن يتفرد المقتدر بهذا التدبير [٣] ، وطلب من الخليفة إعادة ابن مقلة فلم يوافق ، فطلب منه ألا يستوزر الحسين ابن القاسم ، فاضطر إلى تركه ، واستوزر سليمان بن الحسن [٤] بمشورة علي بن عيسى [٥]. ثم اصطدمت رغبة المقتدر في استيزار الحسين بن القاسم مرة ثانية بمعارضة مؤنس الذي اضطره إلى استيزار الكلوذاني . ولم تطل أيام وزارته [٦] ، إذ عزله الخليفة ، واستوزر الحسين بن القاسم ، الذي كان من كبـار الكتاب [٧] . وقد تعهد هـذا بسد نفقـات الدولة إضافة إلى مليون دينار يدفعها للخليفة سنوياً [٨] ، ورفض مؤنس قبول هـذا التصرف من

---

(١) مسكويه - تجارب ٢٠٣/٥ وكان خروجه في نزهة إلى منطقة أوانا .

(٢) ابن الأثير - الكامل ٧٤/٨ ، ابن كثير - البداية ١٦٤/١١ ، مسكويه تجارب ٢١٣/٥ ، ابن الجوزي - المنتظم ٢٣١/٦ ، القرطبي - صلة /١٥٠ .

(٣) مسكويه - تجارب ٢٠٤/٥ .

(٤) أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد من الكتاب تولى هو وأبوه الوزارة كانت وزارته للمقتدر في ٣٠ جمادى الأولى سنة ٣١٨ هـ / ٩٣٠ م .

(٥) المسعودي - مروج ٣٠٥/٤ ، القرطبي - صلة /١٥٠ ، مسكويه - تجارب ٢٠٥/٥ ابن الطقطقي - الفخري /٢٧٣ .

(٦) كانت وزارته هذه لمدة شهرين .

(٧) عميد الدولة الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ولي الوزارة في ١٩ رمضان سنة ٣١٩ هـ / ٩٢١ م وكان عريقاً في الوزارة ، انظر ابن الأثير الكامل ٨٧/٨ ، ابن كثير - البداية ١٦٦/١١ ، مسكويه - تجارب ٢١٤/٥ .

(٨) ابن تغري بردي - النجوم ٢٢٩/٣ .

جانب الخليفة المقتدر ، وطلب منه عزل هذا الوزير ومصادرته ، فوافق المقتدر على عزله دون المصادرة ، ولما رفض مؤنس ذلك أبقاه المقتدر في الوزارة[1] ، فحاول مؤنس القبض عليه ، وعندئذ لجأ الوزير إلى دار الخلافة حيث أقام فيه[2] . وبعد أن ظهر عجزه أقصاه المقتدر[3] ، واستوزر أبا الفتح الفضل بن جعفر الفرات الذي استمر في وزارته حتى مقتل الخليفة المقتدر بالله[4] .

عند اعتلاء القاهر الخلافة استوزر أبا علي بن مقلة بمشورة حاجبه الذي حبذ له ذلك بحجة أن الأوضاع « تحتاج إلى سمح الكف[5] » . وبعد فشل محاولة إقصاء القاهر وهرب الوزير ، سأل الخليفة عمن يصلح للوزارة ، فأشير عليه بأبي جعفر محمد بن القاسم ، وكان من الكتاب فاستوزره[6]. ومن الطريف أن نذكر بأن القاهر قد استدعى بعد ذلك عدة كتاب ليوليهم الوزارة والدواوين ، لكنه قبض عليهم وسجنهم[7] . وأخيراً استوزر

---

(١) ابن الأثير - الكامل ٧٦/٨ - ٧٩ ، مسكويه - تجارب ٢٢٢/٥ ، الذهبي - العبر ١٧٤/٢ ، الهمداني - تكملة ٨٣/١ .

(٢) القرطبي - صلة ١٦٤ ، مسكويه - تجارب ٢٢١/٥ ، الهمداني - تكملة ٨٣/١ .

(٣) مسكويه - تجارب ٢٢٨/٥ .

(٤) ابن الأثير - الكامل ٧٤/٨ ، ابن كثير - البداية ١٦٤/١١ ، ابن الجوزي - المنتظم ٢٣١/٦ ، القرطبي صلة / ١٥٠ .

(٥) ابن الأثير - الكامل ٨٣/٨ ، ابن كثير - البداية ١٧٠/١١ ، الهمداني - تكملة ٩٠/١ ، ابن العبري - مختصر : ١٥٨ - ١٥٩ ، وقد تم استيزاره في ٩ شوال سنة ٣٢٠ هـ / ٩٣٢ م واستخلف له الكلوذاني لأنه كان منفياً في فارس .

(٦) مسكويه - تجارب ٢٦٥/٥ .

(٧) مسكويه - تجارب ٢٧٢/٥ - ٢٧٣ ، الهمداني - تكملة ١٠١/١ .

أحمد بن عبيـــد الله بن سليمان الخصيبي الذي بقي في الوزارة حتى خلـع القاهر [1] .

وفي خلافة الراضي بالله [2] ، امتنع علي بن عيسى عن استلام الوزارة معتذراً بعجزه وكبر سنه وضعفه ، وأشار باستيزار ابن مقلة [3] الذي كان قد بذل « خمسمائة ألف دينار حتى استوزره الراضي [4] » ، وكان للجيش أثر في هذا الاختيار [5] .

ولقد حصل تطور خطير في اختيـار الوزراء خلال هذه الفترة ، إذ شغب الجند على ابن مقلة ، وقبضوا عليه ، وأقصوه عن الوزارة ، وطلبوا من الخليفة استيزار غيره [6] « فوجه إليهم يستصوب فعلهم . . . ورد الخيار إليهم فيمن يستوزره [8] » . وقد رشح الجند علي بن عيسى الذي امتنع عن قبول الوزارة رغم إلحاحهم ، وأشار عليهم بأخيه عبد الرحمن

---

(١) مسكويه — تجارب ٥/٢٧٣ . الهمداني — تكملة ١/١٠١ .

(٢) خلع القاهر وتولى الراضي الخلافة يوم السبت لست خلون من جمادى الأولى سنة ٣٢٢ هـ .

(٣) ابن الأثير — الكامل ٨/٩٧ ، مسكويه — تجارب ٥/٢٩٢ ، ابن الجوزي — المنتظم ٦/٢٦٦ ، ومن الغريب أن الصولي يذكر في أخبار الراضي ص ٤ بأن علي بن عيسى قد أقرها لأخيه ، والراجح أن عبد الرحمن قد استوزر بعد ابن مقلة .

(٤) ابن الطقطقي — الفخري/٢٨٠ . (٥) مسكويه — تجارب ٥/٢٩٢ .

(٦) ابن الأثير — الكامل ٨/١٠٩ ، ابن كثير — البداية ١١/١٨٤ ، ابن الجوزي — المنتظم ٦/٢٨١ ، الصولي — أخبار / ٨١ ، الذهبي — العبر ٢/٢٠٠ ، ابن العماد — شذرات ٢/٣٠٠ ، ابن تغري بردي ٣/٢٧٥ .

(٧) مسكويه — تجارب ٥/٣٣٦ .

ابن عيسى فاستوزره [1] . ثم تعاقب على الوزارة بعده أبو جعفر الكرخي ، وسليمان بن الحسن بن مخلد ، وكانا من طبقة الكتاب اختارهما الراضي برأيه [2] .

وعندما وجد الراضي بالله أن أحداً من هؤلاء الوزراء لم يستطع مجابهة الأزمات التي تعرضت لها الدولة [3] ، اضطر إلى مراسلة ابن رائق [4] بتقليده « الإمارة » بشرط أن « يقوم بالنفقات وإزاحة علة الجيش والحشم [5] » فوافق ابن رائق على ذلك ، وعندئذ سلم الخليفة « الأمور إليه ، ورتبه أمير الأمراء وكلفه تدبير المملكة ... ورد الحكم في جميع الأمور إلى نظره ، ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولاتدبير [6] » . ومع هذا فقد كان لأمير الأمراء رأي في اختيار الوزير ، فحين عزل الراضي سليمان بن الحسن عن وزارته [7] ، أشار عليه ابن رائق باستيزار

---

(١) الصولي - أخبار / ٨١ ، مسكويه - تجارب ٥/٣٣٦ ، الهمداني / تكملة ١/١١٧ ، ابن الطقطقي - الفخري / ٢٨١ ، وكانت وزارة عبد الرحمن ابن عيسى هذه خمسين يوماً .

(٢) الصولي - أخبار الراضي ٨١ - ٨٢ ، ابن الطقطقي - الفخري / ٢٨١ .

(٣) انظر الفصل الخاص بمسؤوليات الوزير المالية في هذا المبحث .

(٤) كان ابن رائق هذا هو المتغلب على البصرة وواسط .

(٥) ابن الأثير - الكامل ٨/١١٢ . مسكويه - تجارب ٥/٣٥٠ - ٣٥١ ، الهمداني - تكملة ١/١٢٢ - ١٢٣ ، ابن العماد - شذرات ٢/٣٠١ ، ابن العبري - مختصر / ١٦٣ ، أبو الوليد - روضة / ١١٢ - ١١٣ .

(٦) مسكويه - تجارب ٥/٣٥٢ ، ابن الطقطقي - الفخري / ٢٨٢ .

(٧) الهمداني - تكملة ١/١٢٧ .

الفضل بن جعفر بن الفرات ، أملاً في الحصول على الأموال [١] ، فاستوزره [٢].

وفي سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٧ م ، اختص « قاضي القضاة [٣] بالخليفة الراضي بالله ، « حتى حل محل الوزراء ، وصار الراضي يشاوره في الأمور ويدخله في التدبير ولا ينفذ أمراً إلا بعد مشورته [٤] » ، وهذا أمر يختلف كثيراً عن موقف المقتدر في هذا المجال [٥] . ثم استوزر الراضي بالله « البريدي » بمشورة أبي جعفر بن شيرزاد ، وتوسط قاضي القضاة ، ومن الطريف أن نذكر بأن البريدي هذا قد امتنع في البداية عن قبول الوزارة ، ثم وافق بعد أن شرط لنفسه شروطاً على الخليفة [٦] الذي ألجأته الضرورة إلى قبول تلك الشروط [٧] . وقد تعهد البريدي في مقابل ذلك بدفع عطاء الجيش ونفقات الخليفة ، وعندما لم يف بتعهده عزم الخليفة على محاربته ، فأشير عليه بخلعه من الوزارة قبل أن يفعل ذلك [٨] ، فعزله بسليمان بن الحسن بن مخلد [٩] ، الذي احتفظ بمنصبه حتى وفاة

---

(١) ابن الأثير ـ الكامل ٨/١١٤ ، الصولي ـ أخبار الراضي / ١٠١ ، الهمذاني ـ تكلة ١/١٣٥ ، وكان الفضل يتولى الخراج بمصر والشام .

(٢) يقول ابن الأثير ـ الكامل ٨/١١٤ بأنه تولى وزارة الخليفة ووزارة ابن رائق » .

(٣) وقاضي القضاة هذا هو أبو الحسين عمر بن محمد .

(٤) مسكويه ـ تجارب ٥/٤٠٤ .

(٥) الصابي ـ الوزراء /٣٤٨ .

(٦) الصولي ـ أخبار / ١٣٤ ، مسكويه ٥/٤٠٩ ، ابن تغري بردي ـ النجوم ٣/٢٦٤ ، الذهبي ـ العبر ٢/٢٠٨ ، ابن العماد ـ شذرات ٢/٣٠٨ .

(٧) الصولي ـ أخبار / ١٣٥ .

(٨) يذكر الصولي في أخبار الراضي / ١٤٤ في هذا الصدد : « فقالوا له : كيف تقاتل من له اسم الوزارة ؟ » .

(٩) ولم يكن لهذا الوزير إلا الاسم ، لأن كتاب أمير الأمراء كانوا يتصرفون وكأنهم هم الوزراء .

الراضي بالله [1] .

أقر المتقي بالله عند خلافته سليمان بن الحسن على الوزارة [2] ، ثم عزله بأبي الحسين أحمد بن محمد بن ميمون [3] . وعند عودة البريدي [4] خاطبه الوزير بن ميمون بالوزارة [5] . فكان كل منهما يخاطب صاحبه بالوزارة ، ويخاطبه الناس بها ، ثم تنازل ابن ميمون عن التسمية وانفرد بها البريدي [6] .

ومع أن كثيرين قد تتابعوا على منصب الوزارة [7] ، فلم يكن للخليفة في هذه الفترة أثر كبير في اختيارهم ، إنما كان أمير الأمراء [8] - وهو الحاكم الفعلي للدولة - هو الذي يختارهم ، وإن كان « التقليد » يجري من قبل الخليفة .

---

(١) كانت وفاة الراضي وخلافة المتقي في سنة ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م .

(٢) الصولي - أخبار الراضي / ١٩١ ، ابن الأثير - الكامل ٨/١٣٠ ، الذهبي - العبر ٢/٢١٦ ، ابن العماد - شذرات ٢/٣١٨ ، ابن العبري - مختصر ١٦٤ ، أبو الوليد - روضة / ١١٥ .

(٣) انظر المصادر في الحاشية (٢) أعلاه ، وانظر المسعودي مروج ٤/٣٤٠ ، وقد ذكر زامباور أن كنيته « أبا الخير » والراجح أنها « أبا الحسين » كما دونت في أغلب المصادر المعتمدة .

(٤) دخل البريدي بغداد للمرة الثانية في ٢ رمضان ٣١٩ هـ / ٩٤٠ م .

(٥) ابن الأثير - الكامل ٨/١٣١ ، مسكويه - تجارب ٦/١٥ ، ابن تغري بردي - النجوم ٣/٢٧١ .

(٦) كان من دلائل تنازل ابن ميمون عن الوزارة للبريدي أنه لبس الزراعة بدلاً من السواد ، وهو اللباس الرسمي للوزير ، وقد تم ذلك في السادس من رمضان ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م ولعل ذلك قد حصل بمواطأة الخليفة .

(٧) تولى الوزارة بعد البريدي كل من القراريطي ، والأصفهاني ، وابن مقلة .

(٨) تولى منصب « أمير الأمراء » ثمانية أشخاص خلال الفترة من سنة ٣١٧ - ٣٣٤ هـ / ٩٢٩ - ٩٤٥ م ، انظر زامباور - معجم ص / ١١ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

مسؤوليات الوزير

١ – علاقة الوزير بالخليفة :

كان الخليفة العباسي مصدر السلطات : إلا أنه كان مقيداً ، ولو من الناحية النظرية ، بأحكام الشريعة الإسلامية [١] . وكان يساعد الخليفة في تدبير أمور الدولة وزيره . وكانت سلطة الوزراء تتأثر بمدى قوة الخليفة أو ضعفه ، وبموقف الأتراك منه . وعلى أي حال فإن تعيين الوزير وتفويض السلطة إليه كان من صلاحيات الخليفة ، ولم يحاول أحد أن ينكر ذلك عليه ، ولو من الناحية الشكلية . ومع أن بعض الوزراء قد فرضوا على الخليفة ، فاستوزرهم على كره منه تحت ضغط الأتراك ، أو قادة الجيش ، وحتى الجند ، فإن مراسيم الاستيزار كانت تصدر باسم الخليفة [٢] .

وفي فترة تسع السنوات التي أعقبت مقتل المتوكل على الله ، استبد الأتراك ؛ وكان طبيعياً أن يستضعفوا الوزراء ؛ وأن يتدخلوا في تعيينهم ، وأن

---

(١) الدوري – دراسات ١٩٠ . (٢) متز – الحضارة ١/١٥٠ .

تتأثر علاقة الوزير بالخليفة بموقف الأتراك منهم [١] .

لقد أسهم الوزير أحمد بن الخصيب [٢] مع الأتراك في تغطية الجريمة التي ارتكبت بمقتل المتوكل على الله ، ولذلك فقد احتفظ بمنصب الوزارة حتى وفاة المنتصر ، وكانت علاقته به حسنة [٣] . كما كان له دور كبير في المجيء بالمستعين إلى الخلافة [٤] .

ومع ذلك فإن الخليفة المستعين بالله لم يبقه في وزارته ، إذ أقصاه واستوزر أوتامش [٥] أحد زعماء الأتراك ، الذي استغل ضعف المستعين وعلاقته الوثيقة به [٦] ، فاستبد بالأمور دون الخليفة ، وأقطع لنفسه أموالاً جليلة ، وأسرف في تبذير الأموال [٧] . ويبدو أن تصرفاته هذه قد أغاظت الخليفة ، بدليل أنه امتنع عن تقديم أية مساعدة له ، عندما استجار به ليخلصه من الجند المحاصرين له في الجوسق ، حيث كانت نهايته [٨] . بل إن اليعقوبي يعقب على مقتل أوتامش بقوله : « فوقع ذلك بموافقة

---

(١) ابن الطقطقي — الفخري ٢٢٠ .

(٢) انظر ترجمته في الفصل الأول من هذا المبحث .

(٣) الطبري — تاريخ ١٤٥٢/٣ — ١٤٦٥ ، ابن الأثير — الكامل ٣١/٧ — ٣٥ .

(٤) الطبري — تاريخ ٨٢/١١ (ط حسينية) ابن الأثير — الكامل ٤٠/٧ .

(٥) أحد زعماء الاتراك . ترجمته في الفصل الأول من هذا المبحث .

(٦) يذكر ابن كثير — البداية ٣/١١ بأن أوتامش كان أخص من عند الخليفة .

(٧) الطبري — تاريخ ٨٢/١١ .

(٨) الطبري — تاريخ ٨٦/١١ . ابن الأثير — الكامل ٤٠/٧ .

المستعين وكتب إلى الآفاق بلعنه [١] » .

كانت علاقة المستعين بوزيره عبد الله بن محمد بن يزداد حسنة ، وقد سار هذا الوزير على سياسة التقشف بغية توفير الأموال ، ولذلك فقد ألغى الزيادات التي استحدثت في أرزاق الجند ، فهدده زعماء الأتراك بالقتل ، مما اضطره إلى ترك العاصمة سامراء والهرب إلى بغـــداد [٢] ، فاستوزر المستعين عند ذلك محمـد بن الفضل الجرجرائي الذي بقي في الوزارة حتى خلع المستعين [٣] . ويبدو أن الخليفة لم يكن يعتمد عليه كثيراً ، ففي حصار بغداد [٤] جعل المستعين تصريف الأمور فيها بيد محمد بن عبد الله ابن طاهر الذي لم يكن يشغل منصب الوزارة ، في الوقت الذي لانحس بأثر للوزير الجرجرائي [٥] .

جاء المعتز إلى الحكم ، ولم يكن على وفاق مع أول وزرائه جعفر ابن محمود الإسكافي ، فقد كان يكرهه ، لأنه متهم بالتشيع للعلويين ،

---

(١) اليعقوبي — تاريخ ٢/٦٠٦ ، ومما يؤيد هذه الرواية ، ماذكره الصولي في كتابه « أخبار البحتري » من أن المستعين قد أبدى ارتياحه لقصيدة البحتري التي هنأه فيها بالنصر على أوتامش والتي مطلعها :

لقد نصر الإمام على الأعادي ... وأضحى الملك موطود العماد
وعرفت الليالي في شجاع ... وتامش كيف عاقبة الفســاد

(٢) الطبري تاريخ ١١/٨٦ ، ابن الطقطقي — الفخري / ٢٤٢ .

(٣) الطبري — تاريخ ١١/١٠٢ — ١٠٣ ، وقد خالف ذلك صاحب الفخري (٢٤٢) إذ انه ذكر « ولم يتسم أحد (بعد ابن يزداد) بالوزارة » .

(٤) سنة ٢٥١ هـ / ٨٦٥ م . في حصار المعتز بالله لمدينة بغداد .

(٥) ابن الأثير — الكامل ٧/٥٥ — ٥٦ .

ولكنه اضطر إلى استيزاره بتأثير الأتراك [1] . وقد عزل هذا الوزير ، كما عزل خلفه عيسى بن فرخانشاه بسبب فتنة الأتراك وانقسامهم بسببها [2] . واختار المعتز لوزارته بعد ذلك أحمد بن إسرائيل الأنباري الذي كان وثيق الصلة به ، وازدادت منزلته عنده ، حتى ألبسه تاجاً [3] ، ولكن نفوذ صالح بن وصيف وقوته ورغبته في السيطرة التامة أدت إلى سلب الوزير اختصاصاته ، إذ لم يدع بيده من الأعمال إلا كتابة بعض الرسائل للخليفة والمشاركة في الاحتفالات [4] ، بل لقد تجاوز صالح بن وصيف ذلك حتى إنه قبض على الوزير وكتابه ، وعذبهم بغير رضى من الخليفة ، ثم صادر أموالهم وضياعهم [5] .

لقد ساد الانسجام والوفاق علاقة الخليفة المهتدي بوزرائه ، ولعل ذلك يعود لإشرافه المباشر على أعمال الوزراء وتوجيهه لهم ، فالأوامر التي كانت تصدر عن الوزير سليمان بن وهب مثلاً ، كانت تصدر بحضر من الخليفة [6] . ومن المحتمل أن يكون ذلك قد حصل بسبب قوة شخصية الخليفة من جهة ، ورغبة الوزراء في تجنيب أنفسهم ما ينجم عن غضب الخليفة من عزل ومصادرة . ولعل ذلك هو ما عناه المسعودي عند حديثه عن وزراء المهتدي بقوله : « إنهم سلموا منه من قتل وغيره [7] » .

وفي خلافة المعتضد بالله ، ازدادت مكانة الوزير عبيد الله بن سليمان وقوي تأثيره ، فقد تمكن من صرف الخليفة عن لعن معاوية بن أبي سفيان

---

(١) ابن الطقطقي ــ الفخري ٢٢٤ . ، (٢) ن . م . ص ٢٤٤ .
(٣) ابن الاثير ــ الكامل ٥٩/٧ . ابن كثير ــ البداية ١٠/١١ .
(٤) المسعودي ــ مروج ١٦٩/٤ . (٥) ابن كثير ــ البداية ١٦/١١ .
(٦) الأصفهاني ــ الأغاني ٦٩/٢٠ . (٧) المسعودي ــ مروج ١٨٣/٤ .

من على منابر المساجد الجامعة سنة ٢٨٤ هـ / ٨٩٧ م ؛ إذ كان الخليفة مصراً على ذلك ، فتمكن من إبطال ما عزم عليه ، وكان قد أمره بإنشاء كتاب رسمي في ذلك[١] . ولعل ارتفاع منزلة الوزراء في عهد المعتضد كان بسبب قوة الخليفة وحزمه ويقظته ، إذ كان يجلس لسماع شكايات الرعية من الأطراف ضد عمالهم ، أو ضد عمال الدواوين ، بحضور الوزير والكتّاب ، حيث يقوم الخليفة بتصريف أمورهم وإجابة شكاواهم[٢] .

لقد جرت العادة على أن يقر الخليفة الجديد آخر وزراء سلفه في منصب الوزارة . وقد حصل ذلك بعد وفاة المعتضد بالله ، إذ استطاع وزيره القاسم بن عبيد الله أن يصرف أمور الدولة ، ويأخذ البيعة للمكتفي – وكان آنذاك بالرقة – ثم بعث إليه يعزيه بوفاة أبيه ، ويهنئه بالخلافة ، ويعلمه بأنه قد أخذ البيعة له على من عنده من الجند ، وطلب منه التوجه إلى بغداد بعد أخذ البيعة لنفسه على من معه من الجند والقادة[٣] . وعند وصول المكتفي إلى بغداد أقره في وزارته . ومن الغريب أن هذا الوزير أراد في البداية أن يبعد المكتفي وبقية أولاد المعتضد عن الخلافة ، فقد بدأ بمفاوضات حول هذا الموضوع لكنه وجد معارضة شديدة من غلمان المعتضد ، وبخاصة بدر المعتضدي ، وقد أحس الوزير بالخطر الذي يتهدد مستقبله نتيجة محاولته هذه ، فأسرع بأخذ البيعة المكتفي ، في الوقت

---

(١) الطبري – تاريخ ١١/٣٥٤ – ٣٦٠ ، ابن كثير – البداية ١١/٩١ ، ابن الأثير – الكامل ٧/١٧٣ .

(٢) المسعودي – مروج ٤/٢٣٨ .

(٣) الطبري – تاريخ ١١/٣٧٣ ، المسعودي – مروج ٤/٢٧٥ ، ابن الاثير – الكامل ٧/١٨٣ – ١٨٤ ، ابن العبري – مختصر / ١٥٣ ، السيوطي – تاريخ ٣٧٦ .

الذي تمكن من الإيقاع ببدر المعتضدي ، والقضاء عليه ، ليضمن عدم تسرب أخبار محاولته هذه إلى المكتفي [1] . ثم أخذ يتصرف على أساس الموقف الجديد ، فدفع للجند عطاء البيعة ، وتمكن من تهدئتهم ، لأنهم كانوا قد تحركوا قبل وصول المكتفي [2] . كما أمر بالقبض على عبد الله ابن المعتز ، وقصي بن المؤيد ، وعبد العزيز بن المعتمد ، على أساس احتمال منافستهم للمكتفي لكي يثبت له إخلاصه [3] . إن عمل الوزير هذا لا يمكن تفسيره إلا بأنه إجراء احتياطي لحفظ الخلافة للمكتفي من خطر المنافسين ، وحفظ الأمن حتى وصول الخليفة [4] . كما أن هذا الوزير قد تمكن من التخلص من عمرو بن الليث ، الذي كان سجيناً لديه منذ وزارته المعتضد ، وكان المعتضد في أواخر أيامه قد أمر صافياً الحرمي بقتله بالإيماء والاشارة ، بعد أن عجز عن الكلام ، « فوضع يده على رقبته وعلى عينه ، أراد ذبح الأعور – وكان عمرو أعور – فلم يفعل ذلك صافي لعلمه بحال المعتضد وقرب وفاته ، وكره قتل عمرو [5] » . وقد سر المكتفي عندما علم بسلامة عمرو بن الليث ، لأنه كان على علاقة طيبة معه ، فقد كان « يهدي إليه كثيراً ويبره أيام مقامه بالري [6] » فأراد مكافأته والاحسان إليه . وقد كره الوزير ذلك وخشي أن يقع بين

---

(١) ابن كثير – البداية ١١/٩٥ .

(٢) الخطيب – تاريخ ١١/٢١٧ رقم ٦١٢١ .

(٣) ن . م : ١٠/٩٥ – ٩٨ رقم ٥٢١٧ .

(٤) دخل المكتفي بغداد يوم الثلاثاء الثالث من جمادى الاولى سنة ٢٨٩هـ/٩٠١م.

(٥) الطبري – تاريخ ١١/٣٧٣ ط الحسينية . (٦) ن . م . ١١/٣٧٣ .

يديه ، فيكون عرضة لانتقامه ، فدس له من قتله ، وهو في السجن[1] .
ولم يكن من اليسير على المكتفي أن يتبين الحقيقة الكاملة لموقف الوزير القاسم بن عبيد الله من مسألتي توليه الخلافة ، ومقتل عمرو بن الليث ، خاصة بعد تلك الاجراءات الاحتياطية التي اتخذها الوزير ، والتي أظهرته بمظهر المخلص للمكتفي ، الحريص على مصلحة الخلافة ، إضافة إلى ما عرف عن هذا الوزير من القسوة المتناهية في معاملة خصومه ، فلا غرابة من أن ترتفع منزلته لدى المكتفي[2] ، حيث أخذ يتصرف بتوجيه إدارة الدولة حسب رأيه[3] ، وأصبح الغالب على الأمور ، حتى إنه تمكن من أن يصرف الخليفة عن فكرة الانتقال بالعاصمة من بغداد إلى سامراء[4] ، بعد أن كان مصراً على ذلك . ومع أن بعض عبارات النقد بحق هذا الوزير كانت تصل مسامع الخليفة أحياناً[5] ، فإن ذلك لم يؤثر على منزلته عنده ، ولعل في تزويج الخليفة لابنه محمد[6] من ابنة وزيره القاسم ، وإبقائه في منصب الوزارة حتى وفاته ، خير دليل على ذلك[7] .

---

(١) الطبري ــ تاريخ ٣٧٣/١١ ، الكرديزي ، أبو سعيد عبد الحي بن الضحاك ــ زين الاخبار ص/١٩ ، (مطبعــة إيرانشهر ــ برلين ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م) ، ابن الجوزي ــ المنتظم ٣٧/٦ ، ابن الأثير ــ الكامل ١٨٤/٧ ، ابن خلكان ــ وفيات : ٤٧٣/٥ .

(٢) المسعودي ــ مروج ٢٧٦/٤ ، ابن كثير ــ البداية ٩٥/١١ ، ابن تغري بردي ــ النجوم ١٢٨/٣ .

(٣) المسعودي ــ مروج ٢٧٦/٤ .

(٤) الطبري ــ تاريخ ٣٨٠/١١ .

(٥) أورد الصابي في الوزراء /١٦٢ أن خفيفاً السمرقندي الحاجب قال للمكتفي: « الخليفة الماضي لم يستغن عن ابني الفرات ووزيره عبد الله بن سليمان ، كيف تستغني أنت عنهما ووزيرك القاسم ؟ » .

(٦) هو أحمد محمد بن المكتفي .

(٧) الطبري ــ تاريخ ٣٩٠/١١ .

إن هذه التطورات مهمة في دلالتها ، فهي تشير إلى ارتفاع شأن الوزارة ، كما أن بقاء أغلب وزراء هذه الفترة في مناصبهم حتى وفاتهم ، أو وفاة الخليفة دليل على استقرار جدي لهذه المؤسسة الهامة .

لقد لعب الوزير العباس بن الحسن دوراً كبيراً في اختيار ولي العهد ، بعد أن ثقل مرض المكتفي ، فقد فكر فيمن يتولى الخلافة ، غير أنه لم يستقر على شخص معين [١] ، فاستشار الكتاب الأربعة الذين يتولون الدواوين في وزارته ؛ واحداً بعد الآخر [٢] ، فأشار محمد بن داود الكاتب بأبي العباس عبد الله بن المعتز ، غير أن علي بن الفرات حذره منه وقال : « اتق الله ولا تنصب في هذا الأمر من قد عرف دار هذا ، ونعمة هذا ، وبستان هذا ، وجارية هذا ، وضيعة هذا ، وفرس هذا ، ومن لقي الناس ، وعرف الأمور ، وتحنك ، وحسب حساب نعم الناس ، فكيف يتم لنا معه أمر ! إن حمّل كبيراً على صغير ، وقاس جليلاً على دقيق [٣] ؟ ! » وأشار بتولية جعفر بن المعتضد . وعندما أبدى الوزير ملاحظته على صغر سنه ، أجاب ابن الفرات : « إلا أنه ابن المعتضد ، ولِمَ تجيء برجل يأمر وينهى ، ويعرف ما لنا ، ويمن يباشر التدبير بنفسه ، ويرى أنه مستقل؟ ولِمَ لاتسلم هذا الأمر إلى من يدعك تدبره أنت [٤] ؟!» .

---

(١) مسكويه ـ تجارب ٥/٢ ، إذ يقول عنه : «وترجح رأيه فيمن يقلده الخلافة».

(٢) وهم محمد بن داود بن الجراح ، ومحمد بن عبدون ، وعلي بن الفرات ، وعلي بن عيسى ، أنظر الصابي ـ الوزراء / ١٣٠ .

(٣) الصابي ـ الوزراء ١٣٠/١٣١ ، مسكويه ـ تجارب ٣/٥ .

(٤) مسكويه ـ تجارب ٣/٥ .

أما علي بن عيسى فقد امتنع عن ترشيح أحد أو الإشارة إلى أحد وقال : « لا أشير بأحد ، ولكن ينبغي أن يتقي الله وينظر للدين [1] » .

لقد مالت نفس الوزير إلى رأي ابن الفرات ، وساعد على ذلك عهد المكتفي لأخيه جعفر بالخلافة ، فلما مات المكتفي أرسل الوزير في طلب جعفر بن المعتضد ، ونصبه خليفة ، وأطلق للجند أرزاق البيعة ، بعد أن أخذ البيعة عليهم [2] . غير أن الوزير استصبى المقتدر [3] بعد مبايعته ، وبعد أن كثر كلام الناس حوله رغب في خلعه وتقليد محمد بن المعتمد الخلافة ، ولما كان ينتظر معارضة غلمان المعتضد لمثل هذا الإجراء ، فإنه أجل تنفيذ ذلك ، حتى يصل « **بارس الحاجب** » غلام إسماعيل بن أحمد الساماني صاحب خراسان مع رجاله ، ليستعين به عليهم . ولكن وفاة ابن المعتمد أدت إلى أن يفكر الوزير بتوجيه الخلافة إلى أحد أولاد المتوكل [4] ، ولكن الأخير مات أيضاً ، وعند ذلك قرر الوزير العدول عن خلع المقتدر ، وبخاصة بعد أن رأى علو منزلته لديه، وحريته المطلقة في التصرف بالأمور [5] . غير أن **جماعة آل الجراح** لم

---

(١) الصابي ـ الوزراء /١٣١ ، مسكويه ـ تجارب ٣/٥ .

(٢) الصابي ـ الوزراء /١٣١ ،مسكويه ـ تجارب ٥/٣-٤ ، الهمداني ـ تكلة ١/٨- القرطبي ـ صلة / ٢٥ ـ ٢٧ ،ابن الاثير ـ الكامل ٨/٣ ـ ٤ ، ابن العبري ـ مختصر ١٥٥ ابن كثير ـ البداية ١٠٧/١١ ، السيوطي ـ تاريخ ٣٧٨ .

(٣) الطبري ـ تاريخ ٤٠٤/١١ ط الحسينية .

(٤) وهو أبو الحسين بن المتوكل ، انظر مسكويه ـ تجارب ٥/٥ .

(٥) الطبري ـ تاريخ ٤٠٤/١١ ، مسكويه ـ تجارب ٥/٥ .

ترض بذلك ، وقررت مبايعة ابن المعتز الذي قبل البيعة ، واشترط ألا تسفك الدماء[1] . وقد اعتقد هؤلاء لأن العامة ستؤيدهم ، وبخاصة بعد أن أسخط الوزير أهل بغداد بعدم سماعه مظالمهم ، والحاشية والقوات بكبريائه . وقد ذهب الوزير ضحية هذه المؤامرة ، حيث كان قتله بداية التنفيذ ، إذ حوصر الخليفة بعد ذلك . وأعلن خلعه ومبايعة ابن المعتز خليفة جديداً[2] .

إن الدور الكبير الذي قام به الوزير العباس بن الحسن في إيصال المقتدر بالله إلى الخلافة له دلالته في ارتفاع أهمية الوزارة واستقرارها ، كما أن مقتله يعكس العلاقة الوثيقة بينه وبين الخليفة ، ومدى الترابط بين الاثنين .

ولما انتهت فتنة ابن المعتز إلى الفشل ، وعاد المقتدر بالله إلى الخلافة ، استوزر أبا الحسن علي بن الفرات الكاتب الوحيد الذي لم يشترك في الفتنة[3] ، والذي أظهر اعتدلا في سياسته ، إذ أخفى على الخليفة المقتدر كثيراً من المعلومات المتصلة بالمشاركين في الفتنة وأخبره بأنه : « متى عاقب جميع من دخل في أمر ابن المعتز ، فسدت النيات ، وكثر الخوارج

---

(١) الطبري — تاريخ ١١/٤٠٤ .

(٢) الطبري — تاريخ ١١/٤٠٤ — ٤٠٥ ، الخطيب - تاريخ ٧/٢١٣ - ٢١٤ ، ابن الاثير — الكامل ٨/٥ — ٦ ، الذهبي — العبر ٢/١٠٤ ، ابن العماد — شذرات ٢/٢٢١ .

(٣) الصابي - الوزراء /٢٨ مسكويه - تجارب ٥/٥ ، ابن الأثير - الكامل جـ ٨/٧ .

ممن يخشى على نفسه ، فيطلبون الحيل للخلاص بإفساد المملكة [1] ، وأشار عليه بإحراق جميع القوائم التي وجد فيها أسماء المبايعين لابن المعتز ، فاستجاب الخليفة لذلك [2] . كما أنه استصدر من الخليفة أمراً بالعفو عمن خروج عن طاعته ، وإلحاقهم بالصلة بمن لم تكن له جناية [3] ، ثم عمم منشوراً إلى جميع العمال أمر فيه : « بإضافة العدل في الرعية ، وإزالة الرسوم الجائرة عنهم [4] » . ونتيجة لهذه السياسة فقد هدأت الفتنة ، وأخذت الأحوال تتجه نحو الاستقرار .

لقد فوض الخليفة المقتدر بالله تصريف أمور الدولة إلى وزيره ابن الفرات الذي أصبح يتمتع بمنزلة عالية لديه ، ولدى أمه السيدة ، التي كانت تعترف بفضله على ولدها ، وقد خاطبته مرة ، وهي تشير إلى المقتدر ، بقولها : « هذا يا أبا الحسن ولدك وأنت قلدته أولاً وثانياً [5] » تشير بذلك إلى مشورته للوزير العباس بن الحسن عند وفاة المكتفي ، ثم مساعدته له في تسيير دفة الحكم ، واستقرار الأحوال في أعقاب فتنة ابن المعتز . وعلى الرغم من عدم احتياج ابن الفرات إلى الأموال ، ومع كونه من الأغنياء ، فقد اتهم بالسعي لجمع الأموال لنفسه [6] على حساب

---

(١) مسكويه – تجارب ١٣/٥ .

(٢) مسكويه – تجارب ١٣/٥ ، ابن الأثير الكامل ٧/٨ .

(٣) مسكويه – تجارب ١٤/٥ . (٤) ن . م . ١٤/٥ .

(٥) الصابي – الوزراء /٣٣ – ٣٤ ، ابن تغري بردي – النجوم ١٦٥/٣ .

(٦) الصابي – الوزراء ٣٤/٣٥ حيث يقول عند حديثه عن القبض على ابن الفرات في وزارته هذه : « صح له مامقداره ألف ألف دينار عينا وستمائة ألف دينار ، سوى الأثاث والرحل والجمال » .

مصلحة الخلافة والدولة مستغلاً وظيفته ، وبمنح أقاربه وأصحابه أحسن الوظائف في الدواوين وغيرها في العاصمة والأطراف ، مع أن ذلك قد أصبح عادة ، سار الوزراء عليها بانتظام [١] . وكانت أم موسى القهرمانة هي التي تقوم بإيصال رسائل الخليفة وأمه إلى الوزير والرجوع بأجوبته إليها [٢] .

لقد كانت الأزمة المالية سبباً في انهيار وزارة ابن الفرات الأولى هذه ، إضافة إلى عداء مؤنس له ، ودسائس الخاقاني الذي أوهم الخليفة بأن ابن الفرات يسعى لخلعه . فأقصي عن الوزارة ، وقبض عليه ، وهتكت حرمه ووكل بداره ، « وتسرع الجند والعوام إلى دور أولاده وأهله فنهبوها » وصودرت جميع أملاكه [٣] .

لم يكن الخاقاني – وقد ولي الوزارة بعد ابن الفرات – قديراً في إدارة الدولة ، بل كان خبيثاً [٤] ، وجه اهتمامه إلى رعاية الحاشية على أمل الاحتفاظ بمنصبه ، ولم يقدر الظروف التي تمر بها الدولة . وترك تصريف الأعمال وإدارة الدولة لابنه عبد الله الذي كان سكيراً ، ولم تكن له القدرة على الإدارة [٥] . فلم يباشر هذا الاطلاع على ما يرد

---

(١) الدوري – دراسات ص/١٩٢ .

(٢) مسكويه – تجارب ٥/٢٠ ، ابن الأثير – الكامل ٨/٢٢ .

(٣) الطبري – تاريخ ١١/٤٠٧ ، المسعودي – مروج ٤/٣٠٥ ، الصابي – الوزراء /٣٤ الهمداني – تكملة ١/١٧ – ١٨ ، القرطبي – صلة /٣٦ – ٣٧ ، ابن الأثير – الكامل ٨/٢٢ ، ابن كثير – البداية ١١/١١٦ ، ابن تغري بردي – النجوم ٣/١٧٧ الذهبي – العبر ٢/١١٢ ، ابن العماد – شذرات ٢/٢٣١ .

(٤) الدوري – دراسات /٢٠٠ .

(٥) ذكر مسكويه في تجارب الامم ٥/٢٢ بان أم موسى القهرمانة قد تنكرت للوزير الخاقاني فخافها ، وأشفق أن تفسد عليه أمره ، أرضاها بأن قلد أخويها أعمال الضياع والخراج بأصبهان والصلح والمبارك فيها .

أو يصدر من الكتب ، بل ترك ذلك للكتاب ، على أن تعرض عليه وعلى أبيه خلاصات بالأعمال ، وحتى هذه الخلاصات لم يكن يطلع عليها أحد منهما ، « إلا بعد فوات الأمر الذي وردت فيه الكتب ، وتبقى الكتب بالحمول والسفاتج [1] في خزانتيهما لاتفض ، ولايعرف حال مافيها [2] » ، وهكذا تكدست الأشغال وتوقفت آلـــة الإدارة . وقد استغل الخاقاني وابنه مركزهما في الحصول على منافع مادية خاصة ، فكانت الوظائف تباع إلى الراغبين فيها دون النظر إلى مقدرتهم وكفاءتهم ، وحتى الوظائف المشغولة يمكن الحصول عليها ، إذا تقدم الراغب بكمية إضافية من المال . ومن الطريف أن نذكر بأن هذا الوزير قد عهد إلى سبعة أشخاص بوظيفة واحدة خلال عشرين يوماً ، اجتمعوا كلهم في الطريق إليها ، واتفقوا على أن يشغل الوظيفة آخر من صدر إليه الأمر ، وعاد الباقون إلى الوزير يطالبونه بوظائف جديدة ، ولعل ذلك يعكس مدى التسيب الذي بلغته الإدارة في عهد هذا الوزير ، كما « توصل الأشرار إلى كتب الرقاع على يد أم موسى القهرمانة إلى المقتدر بالله ، يخطبون الأعمـال ، ويتضمنون الأموال ، فخرج الأمر إلى الوزير الخاقاني بتقليدهم ذلك ، فانتشر أمره ، وشاركه الأشرار في النظر ، واستخرجوا الأموال من كل وجـه بكل

---

(١) السفاتج : أم أداة المعاملات المستندة إلى الائتمان ، ووسيلة لتحويل الأموال ـــ تشبه صكوك المسافرين ـ ويقصد بها « أن يعطي مالا لآخر ، وللآخذ مال في بلد المعطي ، فيوفيه إياه » انظر لسان العرب ١٢٣/٣ ، تاج العروس ٥٨/٢ القاموس المحيط ١٩٤/١ ، معجم البحرين ، ١٥٥ ، وانظر الدوري ـ تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ص /١٧٣ وما بعدها .

(٢) الهمداني ـ تكملة ١٨/١ ، وانظر ياقوت ـ معجم ٣٢٢/٥ .

عسف [1] » . وقد أدى ذلك إلى ارتباك إداري شديد ، فقد الخليفة معه ثقته بالوزير الخاقاني ، وأحس بالحاجة إلى من يثق به لتمشية إدارة الدولة ، فأحضر ابن الفرات من سجنه وأسكنه في دار الخلافة ، وأحسن إليه ، وأخذ يشاوره في الأمور ويقرئه كتب الوزير والكتاب ، ويصرف الأمور برأيه [2] . وقد عزم الخليفة على إعادة ابن الفرات إلى الوزارة لولا معارضة مؤنس الذي برر ذلك بقوله : « متى أعدته ظن الناس أنك إنما قبضت عليه شرهاً في ماله ، والمصلحة أن تستدعي علي بن عيسى من مكة وتجعله وزيراً فهو الكافي الثقة الصحيح العمل ، المتين الدين [3] » . فأمر المقتدر بإحضاره ليستوزره . ورغبة في عدم زيادة الإرباك ، أظهر الخليفة لوزيره الخاقاني بأنه إنما أرسل في طلب علي بن عيسى ، لكي يستخلفه لابنه عبد الله على الدواوين [4] .

استلم علي بن عيسى الوزارة بعد وصوله في ١٠ محرم سنة ٣٠١ هـ ٩١٣ م ، فوجد الأمور مرتبكة والخزينة خاوية ، فأخذ يشتغل بجد من الفجر حتى صلاة العشاء يومياً [5] . وبالرغم من أنه قد سار على الطريقة

---

(١) مسكويه - تجارب ٥/٢٥ .

(٢) مسكويه تجارب ٥/٢٣ ، ابن الأثير الكامل ٨/٢٣ .

(٣) وهذا ماذكره مسكويه في تجاربه ٥/٢٦ أيضاً إذ قال بأن مؤنساً أخبر الخليفة بأنه « يقبح أن يعلم أصحاب الأطراف أن السلطان صرف وزيره ، ثم اضطر إليه بعد شهور من صرفه .. ثم لاينسبون ذلك إلا إلى الطمع في ماله . وهو ماذهب إليه الهمداني في التكملة ١/١٩ ، وانظر ابن الأثير - الكامل ٧/٢٤ .

(٤) الهمداني - تكملة ١/١٩ .

(٥) المسعودي - مروج ٤/٣٠٥ ، القرطبي - صلة ص/٤١ .

المألوفة في تعيين أصحابه ، فإنه اختار الكفوئين منهم [١] . وقد جابه الوزير الجديد مشكلة شاذة ؛ إذ كثرت التزويرات على الوزير السابق بعد عزله « بخطوط عن مسامحات وإدارات ، فنظر علي بن عيسى في تلك الخطوط فأنكرها وأراد إسقاطها ، فخاف ذم الناس ، ورأى أن ينفذهـا إلى الخاقاني ليميز الصحيح من المزور ، فيكون الذم له » ، فلما عرضت عليه قال : « هذه جميعها خطي وأنا أمرت بها [٢] » .

لقد تمكن علي بن عيسى من تسيير دفة الحكم ومن إصلاح الوضع بشكل واضح . ولكنه لم يستبد في تصريف أمور الدولة برأيه دون استشارة الخليفة وموافقته ، وبخاصة فيما يتعلق بمسؤوليته في تعيين العمال ، أو الأمور الهامة الأخرى ، فعندما تظلم أهل البصرة مثلاً من عاملهم محمد ابن إسحاق بن كنداج ، وشكوه إلى الوزير « عزله عنهم بعد أن استأمر فيه المقتدر [٣] » . ولقد سار هـذا الوزير على نفس الطريقة عندما جابهته مشكلة القرامطة [٤] الذين قطعوا طريق الحج ، وعاثوا في الحجاز ، إذ شاوره المقتدر بالله في أمرهم ، فأشار بمكاتبة رئيسهم بن بهرام الجنابي ، فأمره بمكاتبته ، وخوله إرسال الكتاب مع من يشاء [٥] .

إن إسقاط علي بن عيسى للزيادات التي أحدثت قبله على رواتب الحاشية

---

(١) القرطبي – صلة ص/٤٢ ، وانظر الدوري – دراسات ص/٢٠٠–٢٠١ ،
Bowen H., The Life and Times of ALI IBN ISA, PP. 174 - 177
(٢) ابن الأثير – الكامل ٨/٢٤ . (٣) القرطبي – صلة ص/٤٢ .
(٤) مسكويه – تجارب ٥/٣٤ .
(٥) مسكويه – تجارب ٥/٣٤ . ابن كثير – البداية ١١/١٢١ .

والخاصة والعامة ، تلك الزيادات التي أصبحت كالأصول ، وإلغاؤه النفقات التي تؤدي إلى الإسراف والتبذير في بيت المال عند محاولته حل الأزمة المالية [1] . جعله شخصاً مكروهاً من قبل الحاشية التي أضرتها تدابيره المالية ، وثقلت وطأته على الناس ، وكرهوا أيامه ، وبخاصة بعد الدعايات المغرضة التي بدأت الحاشية تطلقها بقصد التشنيع عليه وثلبه . كما تعرض المقتـــدر لضغط شديد من الحرم والحاشية والقواد من أجل صرفه عن الوزارة [2] ، لكنه امتنع عن ذلك بعد أن تأكد لديه سلامة التدابير التي اتخذها الوزير ، والتي حققت توفيراً كبيراً في النفقات لصالح بيت المال . غير أن الوزير استعفى عن الوزارة بعد أن ضجر من سوء أدب الحاشية [3] ، وبعد أن تأكد لديه بأنه قد سعي لابن الفرات في الوزارة ، وامتنع المقتدر عن إعفائه [4] ، غير أن أم موسى القهرمانـة تخوصت على الوزير بعد ذلك عند المقتدر وأمه ، وتقولت عليه ، وأغرت المقتدر به ، فعزله دون أن يأمر بمصادرته ، كما جرت العادة عند عزل الوزراء في هـــذه الفترة ، بل اكتفى باعتقاله عند زيدان القهرمانة . ولعل في النهج الذي سلكه علي بن عيسى من استشارته للخليفة فيما يعرض له من أمور مهمة ، وفي عفته عن اقتناء الأموال لنفسه في وزارته هذه ما يبرر هذه

---

(١) انظر المسؤوليات المالية للوزير في هذا المبحث .

(٢) مسكويه - تجارب ٣٢/٥ ، وكان ذلك سنة ٣٠١ هـ/٩١٣ م .

(٣) الصابي - الوزراء / ٣١٠ ، ابن الأثير - الكامل ٣٤/٨ ، ابن تغري بردي - النجوم ١٩١/٣ .

(٤) مسكويه - تجارب ٣٩/٥ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المعاملة تجاهه [1] .

عاد ابن الفرات ثانية إلى الوزارة [2] ، ولكنه لم يحاول السير على الخطة المالية التي انتهجها سلفه . فاسرف في تبذير الأموال وزيادة الرواتب والمخصصات [3] ، في الوقت الذي استنفذت ثورة ابن أبي الساج ؛ عامل أرمينيا وأذربيجان ؛ كثيراً من الجهد والمال ، مما أدى إلى حصول أزمة مالية جديدة عجز معها عن دفع أرزاق الفرسان [4] ، كما أن الوزير أوجد له كثيراً من الأعداء بسبب استرجاعه لضياعه وأملاكه التي صودرت بعد وزارته الأولى ، كان جلهم من حاشية الخليفة والقواد الذين وزعت تلك الضياع عليهم [5] ، وقد انضم إليهم ابن مقلة الذي دس على الخليفة بأن الوزير قد أخفى عنه بعض الاموال [6] ، وصادف « أن هزم ابن أبي الساج مؤنساً الخادم ، فأرجف الناس بالوزير ابن الفرات ، وأكثروا الطعن عليه ، ونسبوا كل ماحدث إلى تضييعه ، وانكفأ عليه أعداؤه ومن كان إلى جانبه وأغروا الخليفة به [7] » . وكان الوزير قد اقترح إرسال الحسين بن حمدان ضد ابن أبي الساج ، ولكن نصراً الحاجب وشى إلى المقتدر بأن معنى ذلك ثورة الحسين واتفاقه مع ابن أبي الساج بتشجيع

---

(١) الصابي ـ الوزراء /٣١٠ ، مسكويه ـ تجارب ٥/٤٠ ، المسعودي ـ مروج ٤/٣٠٥ ، ابن الأثير ـ الكامل ٨/٣٤ ، ابن تغري بردي ـ النجوم ٣/١٩١ .

(٢) وكان ذلك في ٨ ذي الحجة سنة ٣٠٤ هـ/٩١٦ م وانظر المصادر السابقة .

(٣) الصابي — الوزراء ص/٣٧ . (٤) مسكويه — تجارب ٥/٥٦ .

(٥) الصابي — الوزراء ص/٣٦ — ٣٧ .

(٦) ن . م . ص/٣٩ . (٧) القرطبي — صلة ص/٧٢ .

ابن الفرات ، فرعب المقتدر ، وأنفذ نصراً الحاجب وشفيعاً المقتدري ، فقبضا عليه وعلى ابنه المحسن وكتابه [1] .

أرسل المقتدر إلى علي بن عيسى ، وهو في السجن ، قائمة بأسماء المرشحين للوزارة من الكتاب والعمال « ليقول رأيه فيهم ، وليستوزر من يشير به منهم ، وكان من ضمن القائمة إبراهيم بن عيسى فوقع تحته : شره لايصلح ، ووقع تحت اسم ابن بسطام : كاتب سفاك للدماء ، ووقع تحت اسم ابن أبي البغل : ظالم لا دين له ، وتحت اسم الحسين بن أحمد الماذرائي : لا علم لي به ، وقد كفي ما في ناحيته ، ووقع تحت اسم أحمد بن خاقان : أحمق متهور ، وتحت اسم سليمان بن الحسن بن مخلد : كاتب حدث ، وتحت اسم ابن أبي الحواري : لا إله إلا الله ... » فأجمع رأي المقتدر ومن كان يشاوره على تقليد حامد بن العباس الوزارة [2] ، وأمر بإحضاره من واسط حيث كان ضامناً لها [3] . غير أن فترة ثلاثة أيام - وهي الفترة التي قضاها بعد قدومه في دار الخلافة - كانت كافية لأن تظهر عدم كفايته ، فقد بان جهله بأمور الوزارة . وأخذ يبذل جهوده في تملق الناس ومضاحكتهم ومسامرتهم ، كما ظهر كبره وضعفه [4] . وقد أشير

---

(١) الصابي - الوزراء ص/٣٩ ، مسكويه - تجارب ٥/٥٨ . القرطبي - صلة ص/٧٣ .

(٢) القرطبي - صلة ص/٧٣ .

(٣) الصابي - الوزراء ص/٤٠ وكان دخوله بغداد في الثاني من جمادى الأولى سنة ٣٠٦ هـ/٩١٨ م .

(٤) مسكويه - تجارب ٥/٥٨ ، القرطبي - صلة ٧٣ . ابن الأثير - الكامل ٨/٣٨ .

على الخليفة عند ذلك بإطلاق سراح علي بن عيسى والاستعانة به في تسيير دفة الحكم مع حامد ، فرفض المقتـــدر أن يعمل ذلك دون أن يأتي الطلب من جانب الوزير ، وقد حصل هذا ، إذ تقدم حامد بن العباس بطلب إلى الخليفة لإطلاق سراح علي بن عيسى والإذن له في استخلافه على الدواوين والأعمال ، فوافق الخليفة على ذلك بعد أن أبدى شكه في إمكانية رضى علي بن عيسى بذلك وقال : « ما أحسب علياً يجيب إلى ذلك ، ولا يرضى أن يكون تابعاً بعد أن كان متبوعاً رئيساً[(١)] » غير أن توقعات الخليفة هذه لم تتحقق ؛ إذ وافق علي بن عيسى على ذلك ، وباشر بتصريف الأعمال والإشراف على الدواوين بمشاورة الوزير ، وكان يحضر إلى دار الوزير مرتين يومياً لهذا الغرض . ثم حصل بينهما خلاف أدى إلى انقطاعه عن الوزير ، فكان لايحضر إلا مرة واحدة في الاسبوع ، مما أربك أعمال الوزير حامد ، وأسقط مكانته عند الخليفة الذي تبين له ألا فائدة ترجى من الاعتماد عليه . وعند ذلك « تفرد علي بن عيسى بتدبير سائر أمور المملكة ، وأبطل حامداً ، فصار لايأمر في شيء[(٢)] »

---

(١) مسكويه ـ تجارب ٥/٨٥ ، الهمداني ـ تكملة ١/٢٩ وهذا خلاف ما أورده القرطبي في الصلة ص/٧٣ ، وابن الأثير ـ الكامل ٣٨/٨ والذي أشارا فيه بأن الخليفة قد أطلق سراح علي بن عيسى وأنفذ معه إلى الوزير كتاباً ذكر فيه بأنه لم يعزله لخيانة ، وإنما لأنه واصل الاستعفاء . وطلب فيه من الوزير أن « يوليه على الدواوين ويستخلفه . وأن حامداً قد أجاب بالحمد والقبول والشكر » ولكن ماذكرته في المتن أقرب إلى القبول .

(٢) مسكويه ـ تجارب ٥/٥٩ ، وانظر ابن الأثير ـ الكامل ٣٨/٨ ، ابن كثير ـ البداية ١٢٩/١١ وقد قيل في وصف حال حامد مع علي بن عيسى :

هذا وزير بلا سواد وذا سواد بلا وزير

بل لقد كان خطاب الخليفة كله مع علي بن عيسى بحضور الوزير الذي لم يدخل في شيء من التدبير [1] ، ولهذا فقد أحس الوزير بعدم جدوى بقائه في بغداد وشرع بمفاوضة علي بن عيسى لضمان أعمال الخراج والضياع الخاصة والعامة والمستحدثة والعباسية والفراتية بالسواد والأهواز وأصبهان ، وترددت بينهما في ذلك مناظرات بحضر من الخليفة [2] . وقد عارض علي ابن عيسى إعطاء حامد الضمان ، وحذر الخليفة من ظلمه وتعسفه ، وذلك لإيمانه بأن استقرار البلد وانتعاش الحالة الاقتصادية يقتضي فرض ضرائب معتدلة خصوصاً على الزراعة ، وهذا يتعارض مع ما عرف عن حامد من جشع واستغلال ظالم ، غير أن رغبة المقتدر في جمع الأموال وتوفيرها بسرعة كانت أقوى أثراً من سياسة علي بن عيسى عليه ، فأمر بعقد الضمان على حامد [3] . وعندما اشتدت مطالبة علي بن عيسى لحامد بن العباس الوزير بدفع الضمان بعد ذلك ، استأذن حامد الخليفة في الرجوع إلى واسط ليدبر أمر ضمانه من هناك فأذن له ، وأقام حامد بواسط ، وله اسم الوزارة فقط ، بينما كان علي بن عيسى يقوم بمهام الوزير دون تسمية بالوزارة [4] . وقد تمكن حامد بن العباس من إرسال قسط من الضمان إظهاراً لحرصه على مصلحة الدولة ، وأنه لم يضمن تلك المقاطعات إلا بقصد إظهار كفايته المالية وعجز علي بن عيسى . وعند ذلك أمر الخليفة أن

---

(١) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٩ . ابن الطقطقي ـ الفخري ص/٢٤٣ .

(٢) مسكويه ـ تجارب ٥/٥٩ ـ ٦٠

(٣) ن . م : ٥/٦٠

(٤) مسكويه ـ تجارب ٥/٦٠ . الهمداني ـ تكملة ١/٣٠ . ابن الأثير ـ الكامل ٨/٣٨ . ابن كثير ـ البداية ١١/١٢٩ .

يترك أمر الجباية والتصرف بمالية الدولة بيد الوزير حامد ، في الوقت الذي أبقى لعلي بن عيسى الرقابة على النفقات فقط[1] .

أراد حامد بن العباس ، بعد أن ترك له أمر التصرف بالجباية ، أن يفي بمبلغ الضمان ، وأن يعوض نفسه الزيادة فيه ، فعمل على رفع أسعار الحبوب في بغداد بأن منع استيرادها من المقاطعات ، فحصلت أزمة خانقة ارتفعت فيها الأسعار ببغداد ، وكثر الشغب حتى عجز حامد عن السيطرة ، وتأثر الجند بروح التذمر ، وأحس الخليفة بالخطر ، فأمر بفتح مخازن الحبوب الخاصة بوالدته السيدة ، وحامد ، وبعض الأمراء ، وأن تباع الحبوب فيها بسعر محدد ، وفرض ذلك على تجار الحبوب ، وأمر بفسخ الضمان عن حامد بناء على طلبه[2] ، وأن يمنع عقد الضمان بعد ذلك على رجال الجيش والسياسة[3] .

عاد حامد إلى بغداد ، ولم يبق بيده عمل ، سوى اسم الوزارة فأراد الخليفة إنهاء ذلك الوضع الشاذ بإقصائه واستيزار علي بن عيسى الذي كان يقوم بأعباء الوزارة من الناحية العملية ، ولكن الأخير استعفى من ذلك ،

---

(١) الصابي - الوزراء ص/٣٩ - ٤٠ . القرطبي - صلة ص/٧٩ . وانظر الدوري - دراسات ص/٢٠٢ - ٢٠٣ . و :

BoWen, op . Cit . , pp · 174 · 177.

(٢) القرطبي - صلة ص/٨٤ - ٨٥ .

(٣) الصابي - الوزراء ص/١٠٨ - ١١٠ . مسكويه - تجارب ٥/٧٣ - ٧٥ . القرطبي - صلة ص ٨٤ - ٨٥ . حمزة الأصفهاني - تاريخ ص/١٣٠ . وانظر فصل المسؤوليات المالية للوزير في هذا المبحث .

في الوقت الذي استمر فيه بمواصلة عمله حتى عزل حامد [1] .

وخلال الفترة الأخيرة من وزارة حامد ، وبعد الاضطرابات التي أعقبت ارتفاع الأسعار سنة ٣٠٨ هـ/٩١٩ م ، أخذ الخليفة المقتدر بالله يستدعي ابن الفرات من السجن ، ويشاوره في أمور الادارة وتصريفها ويستعين برأيه [2] ، وقد ساعدت الظروف على إرجاع ابن الفرات إلى الوزارة للمرة الثالثة ؛ فقد « ضجر المقتدر من استغاثة الأولاد والحرم والخدم والحاشية والجند من تأخير أرزاقهم ، فإن علي بن عيسى كان يؤخرها [3] » ، كما ان حامد بن العباس قد « ضجر من المقام ببغداد دون عمل ، وليس له من الأمر شيء غير لبس السواد [4] » ، في الوقت الذي سعى فيه المحسن بن علي بن الفرات بمساعدة مفلح الأسود أمير الشرطة ، عند الخليفة ووالدته ، بالوزارة لأبي الحسن بن الفرات ، وضمنا لذلك أموالاً جليلة [5] .

لم يصادر حامد بن العباس عند اقصائه واستيزار علي بن الفرات [6] ،

---

(١) القرطبي - صلة /٨٥ ، وقد تم عزل حامد عن الوزارة في ١٣ ربيع الثاني سنة ٣١١ هـ/٩٢٣ م .

(٢) الهمداني — تكملة ٤٢/١ .

(٣) ابن الأثير — الكامل ٤٧/٨ ، الهمداني — تكملة ٤٢/١ ، ابن كثير — البداية ١٢٨/١١ ، ابن تغري بردي - النجوم ٢٠٧/٣ .

(٤) ابن الأثير — الكامل ٤٧/٨ .

(٥) ابن الأثير — الكامل ٤٨/٧ ، الهمداني تكملة ٤٣/١ .

(٦) استوزر يوم الخميس ٢١ ربيع الآخرة سنة ٣١١ هـ/٩١٣ م انظر الصابي الوزراء / ٣٩ .

كما جرت به العادة، وذلك لأنه شرط على المقتدر عند استيزاره ألا يسلمه لمكروه أو مصادرة، على ألا يأخذ لقاء وزارته أجراً، وقد وفى المقتدر بشرطه فكتب كتاباً بذلك إلى ابن الفرات الذي اضطر عندئذ إلى إقراره على واسط [1]، حتى استطاع أن يعمل الحيلة للقبض عليه ومصادرته، بعد أن ناظره بمحضر من القضاة والكتاب [2]. ومع أن ابن الفرات قد أظهر ألمه وجزعه من التعذيب الذي نال علي بن عيسى بأمر ولده المحسن، وبالرغم من أنه كتب إلى الخليفة يشفع له « لأنه من مشايخ الكتاب خدم أمير المؤمنين [3] » لكنه زعم أنه خائن، فصادره ونفاه إلى اليمن، وحاول تدبير اغتياله، وهو في الطريق إلى منفاه. ثم حاول إبعاد كافة المنافسين أو القادة الذين بإمكانهم التأثير على الخليفة، فأبعد مؤنساً إلى الرقة [4]، وسعى بنصر الحاجب وشفيع المقتدري، حتى أضعف تأثيرهما على الخليفة [5].

اتبع ابن الفرات سياسة الشدة، وكان يرى بأن اعتداله في السابق هو المسؤول عما حصل له من إقصاء ومصادرة وإهانة في وزارته الثانية [6].

---

(١) الصابي – الوزراء ص/٤٠ مسكويه – تجارب ٥/٩١ الهمداني - تكملة ١/٤٣ ابن الجوزي – المنتظم ٦/١٨٣، غير أن ابن تغري بردي يذكر في النجوم ٣/٢٠٧ بأن حامد العباس قد استلم راتب سنة واحدة فقط.

(٢) الصابي – الوزراء ص ٤١/٤٤، مسكويه – تجارب ٥/٩٤، ابن الجوزي – المنتظم ٦/١٨٣.

(٣) مسكويه – تجارب ٥/١١١.

(٤) الهمداني – تكملة ١/٥٦.

(٥) الهمداني – تكملة ١/٥٦، القرطبي – صلة ص/١١٣.

(٦) الصابي – الوزراء ص/١٠٥، وانظر الدوري – دراسات ص/٢٠٤.

وقد قام ولده المحسن بإرهاب خصومه وإيذائهم مما يحمله مسؤولية ذلك ، وإن كان اشتراك المحسن في الوزارة دون رضى أبيه الوزير[1].

وعلى الرغم من أن كسب تأييد الرأي العام لم يكن من مستلزمات بقاء الوزير في منصبه ، فإن ذلك ؛ إضافة إلى ما نجم عن قسوة عصبته ، وموقف الحاشية ومؤنس ؛ كانت العوامل التي وضعت خاتمة وزارة ابن الفرات ، فلقد حدث هياج عام في بغداد بسبب المذبحة التي أوقعها الهجري بالحجاج « فخرجت النساء منثرات الشعور ، مسودات الوجوه إلى الجانبين ، وانضاف اليهن حرم الذين نكبهم ابن الفرات[2] » : مما أربك العاصمة ، وأصبح الوزير عاجزاً عن التصرف أو السيطرة ، فاستشار الخليفة ، وطلب رأيه بحضور نصر الحاجب الذي استغل الظرف ، فبسط لسانه على الوزير ، واتهمه بالعمل على إضعاف الدولة عن طريق إبعاد المخلصين للخلافة[3].

إن ذلك الهياج قد وضع الخاتمة لوزارة ابن الفرات الثالثة والأخيرة ، فقبض عليه وعلى ولده المحسن وحملا إلى دار الوزارة بالمخرم ، ونوظر الوزير فلم تثبت عليه خيانة ، ولكنه أفشى خلال مناظرته بعض أسرار المقتدر دفاعاً عن نفسه من مسؤولية إبعاد مؤنس ، فأبرز رقعة موجهة له من المقتدر يشكو فيها أفعال مؤنس وآثاره القبيحة » ويأمر بإخراجه إلى الرقة

---

(١) الدوري — دراسات ص/٢٠٤ (٢) ابن الأثير — الكامل ٨/٥٠-٥١ .

(٣) الصابي — الوزراء ص/٦٠ – ٦١ ، مسكويه — تجارب ٥/١٢١ ، الهمداني — تكملة ١/٥٧ ، ابن الأثير — الكامل ٨/٥٠ – ٥١ ، ابن كثير — البداية ١١/١٥٠ .

والتوكيل به ، حتى يخرج[١] . وقد أغاظ هذا العمل الخليفة ، فأمر بأن يضرب ابن الفرات بالسوط[٢] . غير أن التعذيب الشديد لم يؤثر في ابن الفرات وولده المحسن إذ امتنعا عن الإقرار بشيء أو الموافقة على مصادرتهما بأي مبلغ . ورأى المقتدر أن يغير سياسة العنف إزاءهما ، وأن يعود الى اللطف ثانية بهما ، لعل ذلك يسهل حصوله على أموالهما ، فأمر بحملهما الى دار الخلافة[٣] . ولكن الوزير الجديد : أبو القاسم الخاقاني[٤] خاف على مركزه ، وأشار على مؤنس ونصر بأن « يجتمع القواد ويتحالفوا على أنه : متى نقل ابن الفرات وابنه إلى دار الخلافة خلعوا الطاعة[٥] » . وأعقب ذلك حصول شغب بين الجند ، وتطرفوا إلى المطالبة بقتلهما[٦] . واضطر الخليفة إلى ذلك : فوقع إلى نازوك بأن يركب إلى موضعها

---

(١) مسكويه — تجارب ١٣٥/٥ .

(٢) الصابي — الوزراء ص/٦٨ ، مسكويه — تجارب ١٣٥/٥ ، ابن الأثير — الكامل ٥٢/٨ .

(٣) الصابي — الوزراء ص/٦٩ ، مسكويه — تجارب ١٣٦/٥ ، ابن الأثير — الكامل ٥٢/٨ .

(٤) تم اختياره بمشورة مؤنس الخادم وسعي نصر الحاجب وهارون بن غريب ، عن تفصيل ذلك لاحظ الفصل الأول من هذا المبحث (اختيار الوزراء) وانظر ابن الأثير — الكامل ٥١/٨ .

(٥) الصابي — الوزراء ص/٦٩ — ٧٠ ، مسكويه — تجارب ١٣٧/٥ .

(٦) الصابي — الوزراء ص/٧١ ، مسكويه — تجارب ١٣٨/٥ ، ابن الأثير — الكامل ٥٢/٨ .

ويضرب أعناقهما ويحمل رأسيهما اليه[1] » ، وقد استعظم نازوك الأمر ، وشك في صحته ؛ إذا لم يكن يتوقع أن تصل العلاقة بين الخليفة وأحد وزرائه الى هذا المستوى ، فامتنع من تنفيذ الأمر وقال : « هـذا أمر لايجوز أن أعمل فيه بتوقيـع[2] » مخافة أن يكون في الأمر خدعة واشترط لتنفيذه مشافهة الخليفة له : وقد تم ذلك ، ونفذ الأمر فقتلا و « أغرق رأساهما في الفرات ، وطرحت جثتاهما في دجلة[3] » .

إن هذا الذي ارتكب بحق الوزير : لا يمكن إلا أن يعبر عن مدى تدخل الجند والحاشية الجشعة والحرَم ، ومدى الانحلال في علاقة الخليفة بالوزير ، والانحطاط الذي وصل إليه منصب الوزارة ، ومدى الاستهانة به ، وإن كان من الممكن اعتباره من نتائج أعمال المحسن بن الوزير وشريكه في منصبه ، تلك الأعمـال الطائشة التي ولدت الحقـد في قلوب الحاشية والقادة وحتى الخليفة نفسه[4] .

لم تكن علاقة الخليفة المقتدر بوزيره الخاقاني[5] حسنة منذ البداية ، فلم يكن يميل إلى استيزاره أصلاً ، وكان يقول : « أبوه خرب الدنيا ، وهو شر من أبيه[6] » ، لكنه اضطر إلى ذلك بتأثـير مؤنس والحرم

---

(١) الصابي ـ الوزراء ص/٧١ ، مسكويه ـ تجارب ٥/١٣٨ ، ابن الأثير ـ الكامل ٨/٩٢ .

(٢) نفس المصادر السابقة .

(٣) الصابي ـ الوزراء ص/٧١ ، الهمداني ـ تكملة ص/٥٧ ـ ٥٨ ، ابن الأثير ـ الكامل ٨/٥٢ ، ابن كثير ـ البداية ١١/١٥١ ، ابو الوليد ـ روضة ص/١٠٣ .

(٤) مسكويه ـ تجارب ٥/١٣٨ .

(٥) ولي الوزارة في ٩ ربيع الأول سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م .

(٦) مسكويه ـ تجارب ٥/١٢٧ .

والحاشية[1] . وقد ازدادت هذه العلاقة تأزماً عندما عجز الوزير عن تصريف شؤون الدولة وأدت أعماله إلى « ضياع الأمور وفساد التدبير[2] » إذ أنه عجز عن دفع رواتب الجيش « فأشرفت بغداد على فتنة عظيمة[3] » اضطر الخليفة معها إلى دفع الرواتب من ماله الخاص ، واعتمد في توزيعها على ياقوت وليس على الوزير كما هي العادة ، وهذا أمر له دلالته في انحطاط مكانة الوزير الخاقاني عند الخليفة[4] فعزله[5] ، وسلمه إلى الخصيبي ، وزيره الجديد ، الذي تشدد بمصادرته ومصادرة كتابه بأمر من المقتدر[6] .

لم يقدر للخصيبي ، أن تكون علاقته بالخليفة أحسن من سلفه ؛ إذ كان « يواصل شرب النبيذ ليلاً ، والنوم بالنهار في أيام وزارته كلها ، وإذا انتبه يكون مخموراً لا فضل فيه لعمل[7] » فزاد ذلك في إرباك إدارة الدولة مع اشتداد الأزمة المالية ، حتى أشار مؤنس بعزله واستيزار علي بن عيسى ، فتم ذلك وقبض عليه[8] .

---

(١) مسكويه - تجارب ٥/١٢٧ ، القرطبي - صلة ص/١٢٠ ، ابن الأثير - الكامل ٨/٥١ ، ابن الطقطقي - الفخري ص/٢٦٩ .

(٢) مسكويه - تجارب ٥/١٤٢ . (٣) ن . م . ٥/١٤٢ .

(٤) مسكويه - تجارب ٥/١٤٢ ، ابن الأثير - الكامل ٨/٥٤ .

(٥) ابن كثير - البداية ١١/١٥٣ ، ابن الجوزي - المنتظم ٦/١٩٦ ، ابن تغري بردي - النجوم ٣/٢١٣ ، وكانت مدة وزارته سنة وستة أشهر .

(٦) مسكويه - تجارب ٥/١٤٢-١٤٥ ، ابن تغري بردي - النجوم ٣/٢١٣ .

(٧) مسكويه - تجارب ٥/١٤٣ ، ابن الأثير - الكامل ٨/٥٥ .

(٨) وكانت وزارته سنة وشهرين انظر مسكويه - تجارب ٥/١٤٩ ، القرطبي - صلة ص/١٢٩ ، ابن الأثير - الكامل ٨/٥٥ ، ابن كثير - البداية ١١/١٥٤ .

تمكن علي بن عيسى[1] بنشاطه وكفايته واستخدامه للقديرين من الكتاب والعمال من معالجة القضايا المالية وتسيير دفة الحكم بجدارة ، وكانت علاقته بالخليفة حسنة ، فعندما أحس الوزير بضغط الحاشية على الخليفة لعزله بسبب تدابيره المالية ، استعفى من الوزارة لكن المقتدر رفض ذلك وقال له : « أنت عندي بمنزلة المعتضد بالله ، ولا بد من أن تصبر وتتحمل[2] » ، وعندما امتنع الوزير عن استلام راتب الوزارة وضياع إقطاع الوزراء ، واكتفى بما يرده من ضيعته « كتب إليه المقتدر بالشكر ، وأنه لا بد من أن يقبض الرزق على الرسم ، فحلف علي بن عيسى أنه لا يقبض رزقاً لهذه الخدمة ، لأن مذهبه ترك التنعم[3] » . إلا أن هذا الوزير القدير اضطر إلى الاستقالة[4] بعد أن أربك الخليفة تدابيره المالية ، حين منع للجند أرزاقاً إضافية[5] .

كانت علاقة الخليفة بوزيره الجديد أبي علي بن مقلة[6] حسنة ، وقد استمرت هذه العلاقة على وضعها بالرغم من بقاء ابن مقلة في منصبه بعد

---

(١) استلم الوزارة في ٥ صفر سنة ٣١٥ هـ / ١١ نيسان ٩٢٧ م .

(٢) الصابي ـ الوزراء ص/٣٤٠ ، وانظر ابن الأثير ـ الكامل ٨/٦٢ .

(٣) مسكويه تجارب ٥/١٥٩ .

(٤) كان ذلك في ١١ ربيع الأول سنة ٣١٦هـ/٦ مايس ٩٢٥ م انظر مسكويه ـ تجارب ٥/١٨٥ ، الهمداني ـ تكملة ١/٧٢ ، الصابي ـ الوزراء ص/٣٤٢ .

(٥) منحهم المقتدر في ذلك ٢٤٠ ألف دينار في السنة مع زيادة النفقات وأرزاق الخدم ، انظر ابن الأثير ـ الكامل ٨/٦٢ .

(٦) تولى الوزارة في ١٥ ربيع الأول ٣١٦ هـ / ٨ مايس ٩٢٥ م انظر القرطبي ـ صلة ١٣٤ .

خلع المقتدر وبيعة القاهر سنة ٩٢٦/٣١٧ ، وذلك لأن الوزير لم يحدث خلال هذه الفترة أمراً يمكن أن يفسر بمعاداته للمقتدر[1] . وبعد عودة المقتدر إلى الحكم ، خلع عليه وعلى ولديه اللذين قلدهما الدواوين ، ثم خلع عليه خلعة ثانية ، وكناه ، وكتب بذلك إلى الأطراف[2] . غير أن هذه العلاقة الحسنة لم تستمر بعد أن ارتبكت الإدارة ، نتيجة عزل المقتدر وإعادته ، إذ تطلب الوضع مبالغ كبيرة للبيعة الجديدة ، ولأرزاق الجند ، ولما لم تف أموال الخلافة بذلك أمر المقتدر بارتجاع ما كان أقطعه للناس من الأموال والضياع والمستغلات ، وأفرد لها ديواناً خاصاً[3] ، فسبب ذلك ازدياد خصوم الوزير والواشين به من أولئك الذين أصابهم الضرر من جراء هذا التصرف . كما أن الخليفة أخذ يشك في إخلاص وزيره وولائه له ، فكان يتهمه بالميل إلى مؤنس الذي كان مستوحشاً منه[4] ، فبادر إلى إقصائه من الوزارة عند أول فرصة سنحت له تحرر فيها من تأثير مؤنس[5] ، بل إنه كاد أن يقتله ، عندما طلب منه مؤنس إعادته إلى الوزارة ، لولا

---

(١) مسكويه - تجارب ص ١٩٩/٥ ، القرطبي - صلة ص / ١٤٤ ، ابن الأثير - الكامل ٧٠/٨ .

(٢) القرطبي - صلة ص/١٤٤ ، الهمداني - تكملة ٧٨/١ - ٧٩ .

(٣) انظر ديوان المرتجعة في المبحث الثالث من هذه الرسالة .

(٤) مسكويه - تجارب ٢٠٣/٥ ، القرطبي - صلة ص/١٥٠ ، ابن الجوزي - المنتظم ٢٣١/٦ ، ابن الأثير - الكامل ٧٤/٨ ، ابن كثير - البداية ١٦٤/١١ .

(٥) كان مؤنس قد خرج في نزهة الى منطقة أوانا قرب بغداد ، وصادف انحدار الوزير بن مقلة لدار الخلافة فأمر الخليفة بالقبض عليه . انظر مسكويه - تجارب ٢٠٣/٥ ، القرطبي - صلة ص/١٥٠ ، ابن الجوزي - المنتظم ٢٣١/٦ ، ابن الأثير - الكامل ٧٤/٨ ، ابن كثير - البداية ١٦٤/١١ .

وساطة علي بن عيسى الذي قال للخليفة : ماذنب وزيرك في شفاعة مؤنس له[1] ؟ » .

لقد حصل تطور مهم في علاقة الخليفة بوزرائه في هذه الفترة، فبالرغم من أنه لم يخضع تماما لتأثيرات الحرم والحاشية والجيش في اختياره لوزرائه، فإنه كثيراً مايضطر إلى استيزار أشخاص لارغبة له فيهم ، ولذلك نجده يعمد إلى تعيين أشخاص بجانب الوزير يسلبون منه اختصاصاته ولا يبقون له كبير أثر في الإدارة ، أو شؤون المال . ومثال ذلك : ماحصل في وزارة سليمان بن الحسن[2] ؛ إذ أصدر الخليفة أمره إلى علي بن عيسى « الإشراف على سائر الأمور من الأعمال والدواوين[3] » . وقد نفذ الأخير أمر الخليفة ، فصار يصل مع سليمان إلى المقتدر ولا يقلد سليمان أحداً ، ولا يصرفه ، ولا يعمل شيئاً إلا بموافقة علي بن عيسى[4] » . وتكرر ذلك في وزارة الكلوذاني[5] إذ قلص الخليفة صلاحياته كثيراً . وذلك بأن أمر الخليفة علي بن عيسى بحضره « بأن يجري على عادته في الإشراف على الأمور والحضور معه ، وعرفه أنه قد أفرده بالنظر في المظالم دون الكلوذاني[6] » .

---

(١) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٠٤ .

(٢) أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد ، وتولى هو وأبوه الوزارة ، وتولى هذه الوزارة في ٣٠ جمادى الأولى سنة ٣١٨ هـ / ٩٢٧ م .

(٣) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٠٥ . (٤) ن٠م : ٥/٢٠٥ .

(٥) أبو القاسم عبد الله بن محمد الكلوذاني تولى الوزارة في ٢٧ رجب ٣١٩ هـ / ٩٢٨ م ، انظر ابن الأثير ـ الكامل ٨/٧٦ .

(٦) يشير مسكويه إلى أن كثيراً من الأموال كانت تصل الوزير من أرزاق قوم لايحضرون ، وتسبيبات بأسماء قوم لم يخلقوا ، وما كان يسبب للغلمان والوكلاء في الدار برسم الفقهاء والكتاب ، وما كان يستطلق له من الورق والقراطيس » . انظر تجارب ٥/٢١٢ ـ ٢١٣ ، ابن الأثير ـ الكامل ٨/٧٧ ، ابن تغري بردي النجوم ٣/٢٩٩ .

وهكذا انقطعت موارد الوزير إضافة إلى ضعف أثره في توجيه الإدارة ، كل ذلك كان بسبب كره الخليفة له ولأنه فرض عليه من قبل مؤنس ، ولم تمض مدة شهرين على ذلك حتى أقصاه الخليفة عن الوزارة[1] » .

وعندما تمكن المقتدر من تنفيذ رغبته باستيزار الحسين بن القاسم[2] ، نجد أن علاقته به أصبحت وثيقة ، فقد وافق الخليفة على شروطه لقبول الوزارة وهي : أن يستلم جميع اختصاصات الوزير ، و « ألا ينظر علي بن عيسى في شيء من الأمور ، ولا يجلس للمظالم[3] » بل لقد تأزمت علاقة الخليفة بمؤنس عندما شكا الأخير دسائس الوزير هذا ، وطلب من الخليفة عزله عن الوزارة فرفض . ومن جهة ثانية فقد تصرف الوزير وفق رغبة الخليفة عندما خرج مؤنس من بغداد إلى الموصل مغاضباً له ، إذ أصدر أوامره بقبض أملاك مؤنس ومن معه ، وأفرد لذلك ديواناً خاصاً[4] ، فازدادت مكانته لدى المقتدر ، وأمر أن يكنى ، ولقب « عميد الدولة » تشريفاً له ، وبأن « يضرب لقبه على الدنانير والدراهم »[5]. وهذا يدل على

---

(١) ابن تغري بردي ـ النجوم ٣/٢٢٩ .

(٢) عميد الدولة الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ، ولي الوزارة للمقتدر بالله في ٢٩ رمضان سنة ٣١٩ هـ / ٦ تشرين أول ٩٣١ م ، وانظر مسكويه ـ تجارب ٥/٢١٤ ، ابن تغري بردي ـ النجوم ٣/٢٢٩ . ابن الأثير ـ الكامل ٨/٨٧ ابن كثير ـ البداية ١١/١٦٦ .

(٣) مسكويه ـ تجارب ٥/٢١٩ .

(٤) انظر المبحث الثالث من هذه الرسالة : وكذلك مسكويه ـ تجارب ٥/٢٢٢ الهمداني ـ تكملة ١/٨٣ . ابن العبري ـ مختصر ص /١٥٧ .

(٥) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٢٣ . وانظر ابن الجوزي ـ المنتظم ٦/٢٤٣ . ابن الأثير الكامل ٨/٨١ . وبالامكان استيفاء بقية المعلومات من : الهمداني ـ تكملة ١/٨٣ . الذهبي ـ العبر ٢/١٧٤ ، ابن العماد ـ شذرات ٢/٢٨٠ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكن الله الفردوس
www.moswarat.com

تحسين جدّي في مركز الوزير وعلاقته بالخليفة ، غير أن هذه الصلة الوثيقة بين المقتدر ووزيره الحسين بن القاسم لم يقدر لها الاستمرار طويلاً ، إذ أن تصرف الوزير في مناقشته للخصيبي بحضر الخليفة أظهر ركاكته وسوء أدبه مما سبب غضب الخليفة عليه وإقصاءه عن الوزارة [١] .

ليس في علاقة الفضل بن جعفر [٢] ، آخر الوزراء بالمقتدر مايستحق البحث سوى أنه ظهر له من ضعفه ماجعله يفكر بعزله واستيزار ابن مقلة ، لولا تدخل الحاشية [٣] .

لقد حاول الوزير أن يمنع اصطدام جيش الخليفة بجيش مؤنس عند انحداره من الموصل ، وكان يميل إلى الصلح وحل الخلاف عن طريق المفاوضات ، ومع ذلك فلم يؤخذ برأيه هذا ، مما يشير إلى ضعف تأثيره على الخليفة الذي سيطرت عليه العاطفة ، وتحدى مؤنساً فأمر بالحرب ، وكانت نتيجتها مقتله في ٢٦ شوال ٣٢٠/٣٠ كانون أول ٩٣٢ [٤] .

كانت علاقة القاهر بأول وزرائه ، أبي علي بن مقلة ، حسنة ، فقد أكرمه وخلع عليه خلعتين ، بعد أن هدأت الفوضى التي أعقبت مقتل

---

(١) الهمداني — تكملة ٨٤/٢ ، ابن الأثير — الكامل ٨١/٨ ، وكانت وزارته سبعة أشهر .

(٢) هو أبو الفتح الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات .

(٣) مسكويه — تجارب ٢٢٩/٥ .

(٤) المسعودي — مروج ٣٠٦/٤ ، مسكويه — تجارب ٢٤١/٥ ، القرطبي — صلة ١٧٤ — ١٨٠ ، ابن الجوزي — المنتظم ٢٤٣/٦ ، ابن الأثير — الكامل ٨١/٨ ، ابن العبري — مختصر ص/ ١٥٧ ، الذهبي — العبر ١٨٠/١ .

المقتدر ، واستقامت الأمور [١] ، ومع ذلك فلم يقدر لتلك العلاقة أن تستمر طويلا ، فقد بدأ الوزير يشك في نوايا الخليفة وحسن سريرته ، وشاركه في ذلك قادة الجيش - وهم الموجهون لسياسة الوزير في هذه الفترة [٢] - وأخذوا يضيقون على القاهر ، حتى جعلوا على باب دار الخلافة من يفتش « كل من يدخل ويخرج من الرجال والنساء والخدم ، ويفتش كل مايدخل إلى القاهر [٣] » وقد اشتدت الرقابة على القاهر حتى إن الموكل بالتفتيش « فتش لبنا حمل إلى القاهر وأدخل يده فيه لئلا يكون فيه رقعة [٤] » . وقد حاول ابن مقلة أن ينهي الوضع الشاذ ، ويتخلص من خطر القاهر بخلعه من الخلافة والمجيء بأبي أحمد بن المكتفي ، وتشاور مع قادة الجيش في ذلك ، فاتفقت كلمتهم معه وبايعوا المرشح الجديد [٥] ، ولكن ذلك بلغ القاهر ، فبادر إلى القبض على رؤوس المؤامرة في الجيش وقتلهم، غير أن الوزير تمكن من الهرب والاختفاء ، فأحرقت داره بعد أن نهبت ، ووقع الهياج والنهب في بغداد [٦]، واختار القاهر لوزارته عند ذلك محمد ابن القاسم [٧] ، لكنه لم يطلق يده بالتصرف في أمور الدولة ، بل حدد

---

(١) ابن الجوزي - المنتظم ٢٤٩/٦ .

(٢) انظر « علاقة الوزير بالجيش » في هذا الفصل .

(٣) مسكويه - تجارب ٢٥٩/٥ .

(٤) مسكويه - تجارب ٢٥٩/٥ - ٢٦٠ ، ابن الأثير - الكامل ٨٥/٨ .

(٥) مسكويه - تجارب ٢٦٥/٥ .

(٦) مسكويه - تجارب ٢٦٥/٥ ، ابن الأثير - الكامل ٨٧/٨ وزر لمدة تسعة أشهر .

(٧) أبو جعفر محمد بن القاسم ، استوزره القاهر مستهل شعبان سنة ٣٢١ هـ / ٩٣٣ م .

صلاحياته ، فمنعه مثلا « من النظر في أعمال واسط وسقي الفرات[١] » . وعهد بذلك إلى علي بن عيسى ، حيث اعتمد عليه في تدبير المعاون فيها ، وأصدر بذلك توقيعاً بخطه[٢] ، ويبدو أن تصرف الخليفة هذا كان نتيجة ضعف شخصية الوزير ورغبة الخليفة في تركيز الأمور بيده ، ولعل في اتجاه القاهر هذا مايبرر إقدامه على إقصاء وزيره هذا بعد فترة قصيرة ، حيث اعتقله حتى وفاته[٣] ، وأعقب ذلك ارتباكاً في علاقة القاهر بالمرشحين لمنصب الوزارة ، إذ أرسل إلى إسحاق بن علي القناني ، وعبد الوهاب بن عبد الله الخاقاني ، على أن يولي أحدهما الوزارة ، والآخر الدواوين ، فلما حضرا واستقبلهما القواد أصدر القاهر أمره بالقبض عليهما ، « وإدخالهما الحبوس الغامضة[٤] » ، وكذلك كان الحال مع سليمان بن وهب . وقد تمكن الفضل بن جعفر من الإستتار عندما أرسل الخليفة في طلبه ليستوزره .

كان الخصيبي[٥] آخر من وزر للقاهر . ويبدو أنه كان يتمتع بثقة الخليفة إذ أعطاه حرية إختيار وتقليد من يعتقد صلاحه من الكتاب لإدارة الدواوين ، كما أنه ناظر برأيه بعض الناس وصادرهم[٦] .

إن خلع القاهر من الخلافة يمثل انتصاراً لمحاولات وزيره الأول ابن

---

(١) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٧١ .
(٢) بقي في الوزارة ثلاثة أشهر ونصف تقريباً .
(٣) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٦٥ ، الهمداني ـ تكملة /٩٩ ، ابن الجوزي ـ المنتظم ٦/٢٥٠ ، ابن تغري بردي ـ النجوم ٣/٢٣٩ ، ابن الأثير ـ الكامل ٨/٩٠ ، ابن كثير ١١/١٧٢ . (٤) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٧٢ .
(٥) أبو العباس أحمد بن عبد الله بن سليمان الخصيبي .
(٦) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٧٢ ـ ٢٧٣ ، الهمداني ـ تكملة : ١/١٠١ .

مقلة الذي كان يراسل قادة الجيش والأمراء، وهو في استتارة، ليحرضهم على القاهر ويخوفهم منه[1] ، كما ان سلوك القاهر وبطشه قد أخافا الجند فأثمرت تحريضات ابن مقلة ، إذ هجم الجند على دار الخلافة وقبضوا على القاهر وأعلنوا خلعه، وتمكن وزيره الخصيبي، وكان في دار الخلافة عند الهجوم عليها ، من الخروج من الدار بعد أن أبدل زيه بأن لبس ملابس النساء[2] .

وعند مبايعة الراضي بالخلافة[3] . أمر بإحضار علي بن عيسى لاستيزاره . ولكن علياً اعتذر بعجزه وكبر سنه وضعفه ، وأشار بابن مقلة[4] فاستوزره ، وجعل علي بن عيسى ناظراً معه ، في الوقت الذي عين الوزير، أبا الفتح الفضل بن جعفر ، خليفة له على سائر الأعمال[5] . وهكذا أصبح للوزير شريك في اختصاصاته ونائب يخلفه في أعماله . غير أن ذلك لم يستمر بسبب ازدياد نفوذ محمد بن ياقوت الذي وضع نهاية لسلطة الوزير حين اضطره إلى « إطباق دواته وترك النظر في شيء البتة[6] » .

(١) مسكويه — تجارب ٥ / ٢٨٦ ، الهمداني — تكلة ١ /١٠٦ ، ابن الجوزي — المنتظم : ٢٦٥/٦ ، ابن العماد — شذرات : ٢٩٢/٢ ، السيوطي — تاريخ : ٣٨٨ .

(٢) مسكويه — تجارب : ٢٨٨/٥ ، ابن الجوزي — المنتظم : ٢٦٥/٦ وانظر المصادر السابقة في الهامش (٣) أعلاه .

(٣) في السادس من جمادى الأولى عام ٣٢٢ هـ / ٩٣٣ م .

(٤) مسكويه — تجارب : ٢٩٢/٥ ، ابن الأثير — الكامل : ٩٧/٨ .

(٥) الهمداني — تكلة : ١٠٣/١ ، ابن كثير — البداية : ١٧٨/١١ ، ابن الجوزي المنتظم : ٢٥٦/٦ .

(٦) الصولي — أخبار الراضي ص/٣١ .

غير أن الخليفة بعد أن لاحظ استبداد ابن ياقوت بالأمر اتفق مع وزيره ابن مقلة ، حتى قبض عليـه ، وتمكن الوزير عنـد ذلك من مباشرة اختصاصاته وتوجيه الإدارة وتسيير جهاز الدولة [1] . ومن الطريف أن نذكر هنا ان شخصاً ثانياً أطلق عليه اسم « الوزير » خلال هذه الفترة ، وهو ابن الوزير ، فقد خرج توقيـع الراضي بالله بتلقيب أبي الحسن علي ابن الوزير أبي علي بن مقلة [2] بالوزير ، « كما انه أمره » بأن يكون الناظر في الأمور صغيرها وكبيرها ، وخلع عليه خلع الوزارة ، وطرح له مصلى في مجلس أبيه [3] » . ولعل في ذلك مايشير إلى ازدياد ثقـة الخليفة بوزيره وإكرامه وإعزازه له في تشريف ابنه ، إذ كان أبو علي ابن مقلة الوزير هو الذي يصرف إدارة الدولة ، بدليل أن أمور الوزارة قد أصابها الخلل واضطراب عند غيابه ، حينما أصعد للموصل بأمر الخليفة لمحاربة بني حمدان ، واستخلف ابنه في العاصمة ، إذا اضطر إلى الرجوع في محاولة منه لإصلاحها [4] ، ولقد ساءت علاقة الراضي بوزيره بعد ذلك إذ حمله مسؤوليـة تردي الأوضاع وقلة الموارد ، وعندما حاصر الجنـد دار الوزير ، وقبضوا عليه ، وطلبوا من الخليفة استيزار غيره ، امتدح عملهم ورد الاختيار اليهم [5] .

---

(١) ابن تغري بردي ــ النجوم : ٣/١٤٩ .

(٢) الهمداني ــ تكملة : ١/١١٣ .

(٣) ن . م : ١/١١٣ . (٤) ن . م : ١/١١٤ .

(٥) الصولي ـ أخبار الراضي : ص/٨١ ، مسكويه ـ تجارب : ٥/٣٣٦ ، الهمداني ـ تكملة : ١/١١٧ ، ابن الاثير ــ الكامل : ٨/١٠٩ ، ابن كثير ـ البداية : ١١/١٨٤ ، ابن الجوزي ـ المنتظم : ٦/٢٨١ ، ابن تغري بردي ـ النجوم : ٣/٢٧٥ ، ابن الطقطقي ـ الفخري : ٢٨١ ، الذهبي ــ العبر : ٢/٢٠٠ ، ابن العماد ــ شذرات : ٢/٣٠٠ ، وانظر الدوري ــ دراسات ص/٢٣٥ .

وقد استوزر الراضي بعده عبد الرحمن بن عيسى[١] ، بعد أن اعتذر علي بن عيسى عن قبولها ، ومع ذلك فإن تصريف الأمور كان يجري على يد علي ، الذي سرعان ما تمكن من الأمر ، وغلب على التدابير[٢] ، غير أنهما لم يستطيعا أن يصرفا إدارة الدولة كما يجب بسبب انقطاع الموارد[٣] ، فشغبت الحاشية ضدهما[٤] حتى عزلا ، وقبض عليهما ، وتمت مصادرتهما[٥] . ولم يستطع الكرخي[٦] أن يدبر الأمور ، إذ تأزم وضع الخلافة بتقلص ظلها وانقطاع مواردها من واسط والبصرة بتغلب

---

(١) استوزره الراضي بالله يوم الاثنين - ٦ جمادى الأولى سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٥م وقبض عليه في ٦ رجب سنة ٣٢٤ هـ ، انظر الصولي - أخبار ص/٨١ ، مسكويه : ٣٣٦/٥ .

(٢) الصولي - أخبار : ٨١ ، مسكويه - تجارب : ٣٢٦/٥ ، الهمداني - تكملة : ١١٧/١ .

(٣) مسكويه - تجارب ٥ / ٣٣٨ ، الهمداني - تكملة : ١١٨/١ ابن الأثير - الكامل : ١٠٩/٨ ، ابن تغري بردي - النجوم : ٢٥٨/٣ .

(٤) ذكر الصولي (أخبار / ٨٣) بأن سعيد بن عمر بن سنكلا طلب عند أبي الحسن ابن الفرات وعند أخيه ما كان يجده عند غيرهما ، فعز ذلك عليه ، ولم يستحلا أن يمدا أيديهما إلى أموال الناس ، فحمل الراضي على عزلهما . أما ابن الأثير فيشير صراحة إلى أن عزلهما كان من عمل الغلمان والترك (الكامل ١٠٩/٨) وهذا ما ذهب إليه ابن كثير في البداية : ١٨٤/١١ .

(٥) ابن الأثير - الكامل : ١٠٩/٨ ، ابن كثير في البداية : ١٨٤/١١ .

(٦) أبو جعفر محمد بن القاسم الكرخي ، وزر للراضي في مستهل جمادى الآخرة سنة ٩٣٥/٣٢٣ ولمدة شهرين ونصف ، ثم وزر للمتقي في ٢٥ ذي القعدة سنة ٣٢٩ هـ .

ابن رائق ، « كما قطع البريدي حمل الأهواز وأعمالها ، وكان ابن بويه قد تغلب على فارس[1] » ، فاضطر الوزير إلى ترك الوزارة والاستتار خوفاً من الفتنة . فاستوزر الراضي سليمان بن الحسن[2] على أمل تحسن الأحوال ، غير أن ذلك لم يمنع من سير إدارة الدولة وأحوالها المالية نحو التردي ، بل انها ازدادت سوءاً ، وأنذرت باحتمال شغب الجند بسبب تأخر أرزاقهم ، لذلك فقد اضطر الراضي إلى مراسلة ابن رائق[3] الذي « تضمن القيام بالنفقات ، وإزاحة علة الجيش والحشم[4] » ثم أرسل له رسولاً من حاشيته عرّفه أنه قد « قلده الإمارة ورئاسة الجيش ، وجعله أمير الأمراء ، ورد إليه تدبير أعمال الخراج والضياع وأعمال المعاون في جميع النواحي ، وفوض اليه تدبير المملكة ، وأمر أن يخطب له على جميع المنابر في الممالك ، وبأن يكنى ، وأنفذ اليه الخلع واللواء ... وانحدر اليه أصحاب الدواوين كلهم وجميع قواد الساجية[5] » ، وحينما وصل ابن رائق إلى بغداد[6] « رتب فوق الوزير ، وخلع عليه ، وركب الى مضربه في الحلبة ، وحمل

(١) مسكويه - تجارب : ٥/٣٥٠ ، ابن الأثير - الكامل ٨/١١٢ .

(٢) كان استتار الكرخي يوم الاثنين ٨ شوال سنة ٣٢٤ هـ/٩٣٥ م ، واستيزار سليمان بن الحسن بن مخلد في العاشر من شوال منها ، وهذا ينفي ما ذهب إليه زامباور في معجمه ، إذ اعتبر تاريخ وزارته خطأ في ١٥ رجب ، مسكوية : ٥/٣٥٠ .

(٣) أبو بكر محمد بن رائق تولى إمارة الأمراء مرتين ، الأولى في سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٥ م والثانية في ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م ، وكان قد تزوج من ابنة أبي الفتح بن الفرات .

(٤) مسكويه - تجارب : ٥/٣٥٠ ، ابن العماد - شذرات : ٢/٢٠١ ، ابن العبري : ١٦٣ .

(٥) مسكويه - تجارب : ٥/٣٥١ .

(٦) وصل بغداد في ٢٠ ذي الحجة ٣٢٤ هـ .

اليه من دار السلطان الطعام والشراب والفواكه عدة أيام وخدمه في ذلك خدم السلطان[1] ».

كان من نتائج عمل الراضي هـذا أن « بطل أمر الوزارة فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط ، وأن يحضر في أيام المواكب دار السلطان بسواد وسيف ومنطقة ، ويقف ساكتاً ، وصار ابن رائق وكاتبه ينظران في الأمر كله[2] » .

ومع ما تقدم ، فإن منصب الوزير قد استمر ، من الناحية الشكلية على الأقل حتى بعـد أن تسلط أمير الأمراء . فعندما عزل سليمان بن الحسن عن الوزارة[3] أشـار أمير الأمراء على الخليفة باستيزار الفضل بن جعفر[4] ، الذي كان يتولى الخراج بمصر والشام ، أملاً في الحصول على أمواله[5] فاستوزره[6] . غير أن هذا الوزير أحس بحرج موقفه بعـد استلامه الوزارة بفترة قصيرة « ورأى لنفسه التروح خوفاً من فتنة ابن رائق فاطمعه في تحصيل الأموال من الشام[7] » . وقـد وافق الخليفة وأمير

---

(١) مسكويه ـ تجارب : ٣٥١/٥ .

(٢) مسكويه ـ تجارب : ٣٥٢/٥ ، ابن الأثير ـ الكامل : ١١٣/٨ ، أما صاحب التكملة فيذكر بأن مدبر أمور ابن رائق هو النوبختي « فاعتل بعد مصاحبته بثلاثة أشهر ، فاستكتب مكانه أبا عبد الله الكوفي » : ١٢٦/٩ .

(٣) الهمداني ـ تكملة ١٢٧١ .

(٤) ابن الفرات الثاني (ابن حنزابه) .

(٥) الصولي ـ أخبار ص/١٠١ .

(٦) ذكر ابن الأثير في الكامل ١١٤/٨ بأنه تولى « وزارة الخليفه ووزارة ابن رائق » .

(٧) ابن العماد ـ شذرات : ٢٠٩/٢ .

الأمراء على اقتراح الوزير الذي ترك بغداد[1] بعد أن استخلف له نائباً يقوم مقامه عند الخليفة[2] ، ولكن نائب الوزير هذا لم يستطع التصرف بشيء دون مشورة قاضي القضاة ، الذي اختص بالخليفة حتى حل محل الوزراء[3] . ومن المرجح أن يكون قد ناب عن الوزير الفضل بن جعفر بعد سفره إلى الشام نائبان . فقد ذكر الصولي ذلك عند حديثه عن محاربة الراضي لبني حمدان إذ أمر الخليفة « أن يكون عبد الله بن علي البغوي خليفة الوزير الفضل بن جعفر خارجاً معه ، وأن يكون عبيد الله بن محمد الكلوذاني خليفة الوزير على الأعمال والأموال مقيماً ببغداد[4] » .

ومع أن الراضي قد عرض الوزارة بعد وفاة الوزير الفضل بن جعفر على ابنه ، فأنفذ اليه كتاباً طلب منه أن يدبر ما كان يدبره أبوه[5] ، « فإنه عرضها على أبي عبد الله البريدي الذي امتنع عن قبولها أول الأمر ، ثم وافق على توليها بعد أن شرط لنفسه شروطاً ، ولم يجعل مقره ببغداد[6] » . وقد برر الراضي قبوله لتلك الشروط بقوله : « إن الوزارة قطعة من الخلافة ، ووهنها وهن الخلافة ، وكنت استكتبت الفضل بن جعفر ... فلما مات

---

(١) غادر ابن الفرات الثاني بغداد في ٣ ربيع الآخرة سنة ٣٢٦ هـ/٩٣٧ م .
(٢) الصولي ـ أخبار ص ١٠١ ، الهمداني ـ تكملة : ١٣٥/١ .
(٣) مسكويه ـ تجارب : ٤٠٣/٥ ولمقارنة هذا الموقف بموقف المقتدر ، انظر الصابي الوزراء : ٣٤٨ .
(٤) الصولي ـ أخبار ص/١٠٨ .
(٥) ن . م . ص/١٣٤ ، وانظر ابن الأثير ـ الكامل : ١٢٥/٨ ، الذهبي ـ العبر : ٢٠٨/٢ .
(٦) الصولي ـ أخبار ص/١٣٤ ـ ١٣٥ ، مسكويه ـ تجارب : ٤٠٩/٥ ، ابن تغري بردي ـ النجوم : ٣ / ٢٦٤ ، الذهبي ـ العبر : ٢ / ٢٠٨ ، ابن العماد ـ شذرات : ٣٠٨/٢ .

نظرت الى من بالحضرة ، فإذا هم من عرفت ، وإن علقت هذا الاسم بواحد منهم لما مضى عليه اسبوع حتى يسأل ما لا يقدر عليه ، ويمتهن كل الامتهان ، فلم أجد غير البريدي[1] » ، إلا أن ذلك لم يحقق للراضي ما كان يصبو اليه ، فقد استبطأ حمل الأموال التي تعهد بها البريدي ، وعند ذلك عزم على محاربته ، فنصح بخلعه من الوزارة قبل المباشرة بحربه[2] . وعند ذلك استوزر سليمان بن الحسن[3] ؛ مما هيأ لأمير الأمراء بجكم الفرصة لأن ينحدر بالجيش إلى واسط لحرب البريدي ، حيث تمكن من دخولها والاستقرار بها[4] ، ثم أرسل كتّابه إلى بغداد لينوبوا عنه في التصرف ، حيث لم يبق للوزير حتى وفاة الراضي أثر يذكر فيما عدا التسمية[5] ، بل لقد منع الوزير والكتّاب من دخول الدواوين وبيوت الأموال أو تصريف أمورها عند وفاة الراضي انتظاراً لرأي أمير الأمراء بجكم في واسط ، الذي أمر بأن يشترك الوزير سليمان بن الحسن مع من تقلد الوزارة في الماضي وأصحاب الدواوين ومشايخ العباسيين والعلويين والقضاة ووجوه البلد في التشاور لاختيار الخليفة ، حيث تم اختيار المتقي لله[6]

(١) الصولي - أخبار ص /١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) يذكر الصولي (أخبار /١٤٤) قول الحاشية للراضي : « كيف تقالل من له اسم الوزارة » .

(٣) الصولي - أخبار ص/١٤٤ ، الهمداني - تكملة : ١/١٤٤ ، ابن تغري بردي النجوم : ٣/٢٦٦ ، الذهبي - العبر : ٢/٢١٠.

(٤) الصولي - أخبار ص/١٤٥ ، نصحه ابن شيزاد البريدي بتجنب الحرب والانحدار عن واسط فأخذ البريدي بنصيحته .

(٦) الهمداني - تكملة : ١/١٤٧ ، ابن الأثير - الكامل : ٨/١٣٠ .

الذي أقر سليمان بن الحسن آخر وزراء الراضي على وزارته على ما جرت عليه العادة ، وإن كانت جميع مسؤوليات الوزير قد سلبت منه ، وتركزت بيد الكوفي كاتب بجكم [١] ، وكذلك كان الحال مع الوزير أحمد بن محمد بن ميمون الذي ولي الوزارة بعده [٢] . وقد سبق أن ذكرنا أن كلا من البريدي والوزير ابن ميمون قد خاطب صاحبه بالوزارة ، كما أن الناس خاطبوا الاثنين بها ، ثم تنازل ابن ميمون عن التسمية وانفرد بها البريدي ، ولعل ذلك قد حصل بمواطأة الخليفة [٣] .

تحكم البريدي بأمور الدولة منفرداً في تدبيرها برأيه ، معتمداً في ذلك على قوة الجيش وليس على قوة الوزارة ، وألزم الخليفة بدفع أربعمائة ألف دينار بحجة صرفها على رجاله [٤] ، ثم وكل بالوزير السابق ، وأمر بمحاسبته ، فوجد أنه قد « اختان وضيّع ، فصالحه على خمسين ألف دينار بحساب وموافقة [٥] » ، ثم حاول أن يحسن علاقته بالخليفة ، فزوج ابنته من عبد الواحد بن المتقي لله [٦] ، ولعله قام بذلك لتثبيت مركزه عن طريق الارتباط العائلي بالخلافة العباسية ، ثم عزم على زيارة الخليفة في

---

(١) الصولي - أخبار ص/١٩١ ، ابن الأثير - الكامل : ٨/١٣٠ .

(٢) المسعودي - مروج : ٤/٣٤٠ ، مسكويه - تجارب : ٦/١٢ ، الهمداني - تكملة : ١/١٥١ ، ابن تغري بردي - النجوم : ٣/٢٧١ ، الذهبي - العبر : ٢/٢١٦ .

(٣) الصولي - أخبار ص /١٩٩ - ٢٠٠ ، مسكويه - تجارب : ٦/١٥ .

(٤) الصولي - أخبار ص /٢٠٠ - ٢٠١ .

(٥) الصولي - أخبار ص/٢٠١ ، مسكويه - تجارب : ٦/١٥ - ١٦ .

(٦) الصولي - أخبار ص /٢٠١ .

عيد الفطر ، إذ لم يكن قد زاره منذ دخوله بغداد [1] فأشيع بأن الديلم قد تواطئوا على قتله عند قيامه بتلك الزيارة ، مما أدى به إلى إلغائها ، وخاف الديلم أن يوقع بهم بسبب ذلك ، فشغبوا عليه ، وأعانهم العامة فهرب الوزير البريدي منحدراً بدجلة إلى واسط ، وشغر عندئذ منصب الوزارة [2] .

طلب المتقي من علي بن عيسى أن يتولى الوزارة ، فامتنع عن ذلك كما منع أخاه عبد الرحمن ، لكنهما قاما بمهام الوزير ليعطيا للخليفة فرصة اختيار وزير مناسب ، حتى لا ترتبك الإدارة لعدم وجود من يصرف الأمور ، فكان علي بن عيسى « يصل إلى حضرة المتقي [3] » . وكان أخوه عبد الرحمن « يدبر الأمر من غير تسمية بالوزارة [4] » ويبدو أن مشكلة إيجاد وزير استمرت فترة ، مما أشغل الناس . وذكر الصولي : أنه « كثرت مطالبة العامة الخليفة بأن يستوزر ابنه أبا منصور ، ولكنه لم يوافق على ذلك [5] » . وربما كانت عدم موافقته ناجمة عن حكمة ، وبعد نظر بقصد إبعاد الشغب عن بيت الخلافة . واستمرت الوزارة

---

(١) مسكويه ـ تجارب : ٦/١٦ ، الهمداني ـ تكملة : ١/١٥٢ ، ابن كثير ـ البداية : ١١/١٩٨ ـ ١٩٩ .

(٢) الصولي ـ أخبار ص / ٢٠٣ ، ويذكر الهمداني في التكملة : ١ / ١٥٢ بأن البريدي كان يأمر عسكره بالتشغيب على الخليفة ، فرجعت المكيدة عليه حين شغبوا .

(٣) الصابي ـ الوزراء ص / ٣٤٤ .

(٤) الصابي ـ الوزراء ص / ٣٠٣ ، ٣٤٤ ، وانظر مسكويه ـ تجارب: ٦/٧-١٨ ، ابن الأثير ـ الكامل : ٨/١٣٢ ، ابن كثير ـ البداية : ١١/١٩٩ .

(٥) الصولي ـ أخبار الراضي ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

شاغورة تسعة أيام حيث عهد بعدها إلى أبي إسحاق القراريطي [١] الذي أشار إلى الخليفة أن ينصب أميراً يكفيه أمر الجيش ، وتكون معاملتهم معه ، فخلع على كورتكين الديلمي بالإمارة [٢] ، ولكن هذا سلب من الوزير سلطاته ، ثم قبض عليه [٣] فاستوزر المتقي محله محمد بن القاسم الكرخي الذي بقي في منصبه حتى دخول ابن رائق بغداد واعتلائه منصب أمير الأمراء ، حيث عزله [٤] ، واستكتب أحمد بن علي الكوفي « من غير تسمية بالوزارة » لامتناعه عن قبولها مع قيامه بعمل الوزير [٥] . وبعد أن تمت المصالحة بين ابن رائق والبريديين [٦] أعيد أبو عبد الله البريدي إلى الوزارة ، حيث استقر بواسط واستخلف له في بغداد « على خدمة السلطان وتدبير الطساسيج أبو جعفر محمد بن يحيى بن شيرزاد ، وحملت له خلع إلى واسط » [٧] وقد كان المدبر لأمور الدولة والقائم بأعمال

---

(١) ن.م. ص/٢٠٤ ، مسكويه ـ تجارب : ١٨/٦ ، الهمداني ـ تكملة : ١٥٣/١

(٢) الصولي ـ أخبار الراضي ص/٢٠٤ .

(٣) وكان ذلك في ٢٥ ذي الحجة ٣٢٩ هـ/٩٤٠ م ، انظر الصولي ـ أخبار الراضي ص/٢٠٥ ، مسكويه ـ تجارب ٢٠/٦ .

(٤) الصولي ـ أخبار الراضي ص/٢٠٥ ، مسكويه ـ تجارب ٢٠/٦ ، ابن الأثير الكامل : ١٣٣/٨ ، ابن الجوزي ـ المنتظم : ٣١٩/٦ ، الذهبي ـ العبر : ٢١٦/٢ .

(٥) مسكويه ـ تجارب ٢٢/٦ . (٨) الصولي ـ أخبار ص/٢١٩ ، مسكويه ٢٢/٦ .

(٦) وكان ذلك في الخميس ١٥ ربيع الآخرة سنة ٣٣٠ هـ/٩٤١ م انظر الصولي ـ أخبار الراضي ص/٢١٩ .

(٧) الصولي ـ أخبار الراضي ص/٢١٩ ـ ٢٢٠ ، وقد أنشده الصولي قصيدته التي قال فيها :

هنيئاً للوزير قضاه دين به أضحى الزمان قرير عين

الوزارة كلها هو أبو عبد الله الكوفي كاتب أمير الأمراء [1] ، ويبدو أن أمير الأمراء أراد أن يضمن عن طريق منح البريدي اسم الوزارة الاستقرار واستمرار الموارد المالية ، ولم يكن يعني منحه اختصاصات الوزير ومسؤولياته من الناحية العملية بدليل أنه عندما عزم البريدي على التوجه الى بغداد أسرع ابن رائق بازالة اسم الوزارة عنه ، وصرف خليفته ابن شيرزاد ، وخلع على القراريطي [2] للوزارة . غير أن ذلك لم يؤثر في عزيمة البريدي الذي قوي جانبه بانحياز كثير من الجند الأتراك الى جانبه لعجز ابن رائق عن دفع أرزاقهم ، فصمم على الاستيلاء على بغداد [3] وقد تم له ما أراد ، بعد أن انهزم ابن رائق الى الموصل مستصحباً معه الخليفة والحاشية ومن تبعهم من الجند [4] . أما الوزير القراريطي فقد استتر ولم يظهر الا بعد عودة الخليفة ، حيث خلع عليه ، وأعاده الى الوزارة [5] ، ومع ذلك فلم يكن الوزير أمر مع « ناصر الدولة » ابن حمدان [6] الذي انفرد بتعيين العمال ، والذي استطاع بتشديده على قطاع الطرق واللصوص وقسوته في ايقاع الأحكام عليهم من انهاء فترة الفوضى

---

(١) مسكويه ـ تجارب : ٦/٢٣ ، الهمداني ـ تكملة : ١/١٥٦ ، ابن كثير ـ البداية : ١١/٢٠٢ ، ابن تغري بردي ـ النجوم : ٣/٢٧٣ .

(٢) الصولي ـ أخبار الراضي ص/٢٢٢ ، مسكويه ـ تجارب : ٦/٢٤ ، الهمداني ـ تكملة : ١/١٥٦ ، ابن الأثير ـ الكامل : ٨/١٣٤ ، ابن تغري بردي ـ النجوم : ٣/٢٧٤ .

(٣) ابن كثير ـ البداية : ١١/٢٠٤ .

(٤) خرج الخليفة من بغداد يوم السبت ٢٣ جادى الآخرة سنة ٣٣٠ هـ/٩٤١ م ، وعاد اليها يوم الاثنين ٢٣ شوال من نفس السنة .

(٥) الصولي ـ أخبار ص/٢٢٣، ٢٢٦ . وانظر مسكويه ـ تجارب : ٦/٢٥ .

(٦) الحسن بن عبد الله بن حمدان أمير الأمراء .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وتهدئة الحالة في بغداد . كما أنه عمل على منع الصيارف من الربا . وتهددهم ، وضرب دنانير بعيار اختاره ، ووفر المال على المحاربين بإسقاط أرزاق المولدين من المرتزقة [1] ، بل لقـــد ازداد نفوذه حتى تمكن من اقصاء الوزير ، ولعل في مصاهرة الخليفة لبني حمدان أثراً في ذلك [2] .

ضمن ابن مقلة مالاً عظيما لناصر الدولة وراسله في أن يستوزره للخليفة ، وقد رغب ناصر الدولة في استيزاره لكنه أجل ذلك [3] ، « وجعل اسم الوزارة علي أبي العباس أحمد بن عبد الله الأصفهاني [4] » ولم يكن لهذا الوزير الا لبس القباء والسيف والمنطقة في أيام المواكب والأعياد ، في الوقت الذي كان يباشر فيه الكوفي كاتب ناصر الدولة « تصريف الأعمال والتصرف بالأموال [5] » .

تأزمت علاقة ناصر الدولة بالخليفة بعد أن قبض على الوزير السابق القراريطي ، وعلى كاتبه وخليفته [6] ، وصادرهما دون موافقة الخليفة [7] ، وازدادت علاقتها سوءاً بعدما انتزع من الخليفة ضياعه وضياع والدته ،

---

(١) الصولي - أخبار الراضي ص/٢٣١ ، ٢٣٣ .

(٢) وقد تم ذلك في ربيع الأول سنة ٣٣١ هـ/٩٤٢ م .

(٣) الصولي - أخبار الراضي ص/٢٣٤ ، الهمداني - تكملة ١/١٦١ .

(٤) مسكويه - تجارب : ٦/٣٨ ، الهمداني — تكملة : ١/١٦٢ .

(٥) الصولي — أخبار ص/٢٣٥ ، مسكويه — تجارب . ٦/٣٨ ، الهمداني تكملة : ١/١٦٢ .

(٦) كاتبه ابن جبرويه وخليفته المادرائي ، انظر الصولي — أخبار ص/٢٣٨ ، ٢٣٩ ، مسكويه تجارب : ٦/٣٨ ، الهمداني تكملة : ١/١٦١ — ١٦٢ .

(٧) الصولي — أخبار الراضي ص/٢٣٩ .

وبدأ يضيق عليه في نفقاته ، غير أن ذلك أثار العامة فاشتدت الاضطرابات حتى اضطر ناصر الدولة الى الخروج عن بغداد ، وضبط الأتراك بغداد دار السلطان، وسير الأمور بالحضرة أبو إسحاق القواريطي من غير تسمية الوزارة [1] ، وقد استوزر المتقي بعد هدوء الحالة علي بن محمد بن مقلة [2] الذي استمر في وزارته حتى خلع المتقي [3] .

استوزر المستكفي عند مبايعته أبا الفرج السامري ، ولم يكن يتمتع بأي سلطة بجانب توزون أمير الأمراء ، ومع ذلك فقد قبض عليه بعد فترة قصيرة ، ولم يسمح للخليفة المستكفي بعد ذلك أن يستوزر أحداً ، واكتفى بأن سمح له أن يستكتب من يدير له أمر صرفه وضياعه فقط [4] .

ومن كل ما تقدم يمكن أن نستخلص بأن سلطة الوزارة كانت تتأثر بمدى قوة الخليفة أو ضعفه ، وبموقف الأتراك والحاشية منه ، وبطبيعة الأزمات المالية أو الإدارية التي كانت تجابه الدولة في عهد كل منهم . ولقد لاحظنا من خلال دراستنا في هذا الفصل بأن سلطة الوزير خلال فترة السنوات التسع التي أعقبت مقتل المتوكل كانت خاضعة لمشيئة الأتراك ، إذ أنهم استضعفوا الوزراء ، نتيجة سيطرتهم المباشرة على جميع مؤسسات الدولة .

---

(١) مسكويه — تجارب: ٤١/٦ .
(٢) مسكويه — تجارب : ٤٣/٦ ، ابن الاثير — الكامل : ١٤٣/٨ .
(٣) الصولي — أخبار ص/٢٤٨ ، الهمداني تكملة : ١٧٣/١ ابن الاثير — الكامل : ١٤٩/٨ .
(٤) مسكويه — تجارب : ٨٧/٦ ، الهمداني — تكملة : ٧٦/١ ، ابن الاثير الكامل : ١٥٠/٨ ، ابن كثير — البداية : ٢١٠/١١ .

لقد حصل تطور جديد في علاقة الوزير بالخليفة ابتداءاً من خلافة المهتدي بالله ، فمنذ هذا التاريخ ارتفعت مكانة الوزراء وساد الانسجام والوفاق بينهم وبين الخليفة ، ولعل ذلك يعود إلى إشرافه المباشر على أعمال الوزراء وتوجيهه لهم ، وقوة شخصية الخليفة من جهة أخرى ، ثم رغبة الوزراء في تجنيب أنفسهم ما ينجم عن تأزم علاقتهم بالخليفة من عزل ومصادرة .

وفي عهد المكتفي استمرت علاقة الخليفة بالوزير بالتحسن ، فقد سمح لوزيره القاسم بن عبيد الله ، أن يصرف أمور الدولة بحسب رأيه ، وأصبح الغالب على توجيه الإدارة والمال . كما أن أغلب وزراء هذه الفترة قد أبقوا في مناصبهم حتى وفاتهم أو وفاة الخليفة . وهذه تطورات لها دلالتها ، وهي تشير إلى ارتفاع شأن الوزارة ، كما تعتبر دليل استقرار جدي لهذه المؤسسة الإدارية الخطيرة . وبعد وفاة المكتفي لعب الوزير العباس بن الحسن ، دوراً كبيراً في المجيء بالمقتدر إلى منصب الخلافة . وبعد انتهاء فتنة ابن المعتز تمتع ابن الفرات بمنزلة عالية لدى الخليفة المقتدر وأمه ، فاستقل بتصريف أمور الدولة ؛ ولعل ذلك يعكس مدى ارتفاع مكانة الوزارة .

ويعتبر عصر المقتدر مهماً في بحث طبيعة العلاقات بين الخليفة والوزراء لا لأهمية الخليفة ، بل لضعفه ، وللظروف التي كانت محيطة بالخلافة ، والنتائج التي ترتبت عن ذلك ، إذ أن المنافسة بين الكتاب ، وظهور كتاب قديرين من بين آل الفرات ، وآل الجراح أديا إلى تكوين حزبين متنافسين من الكتاب ، يصطرعان من أجل الوصول إلى الحكم[1] ، كما أن تدخل الحرم كان واضحاً في هذا العصر[2] .

---

(١) الدوري — دراسات ص/١٩٢ .

(٢) انظر الفصل الأول من هذا المبحث .

إن التيار الرئيسي الموجه لهذه الفترة هو **دور الوزراء والكتاب الذين صدّعوا كيان الدولة بدسائسهم ، وحطموا الجهاز الاداري** بتخاصمهم ، وهم ، وإن كان عزلهم وتوليتهم بيد الخليفة ، فإنهم **غطوا على** شخصيته الضعيفة ، وقاموا بدور أساسي ، حتى حطمتهم أخيراً **قوة الجيش وعداؤه** لهم[1] ؛ تلك القوة التي بذل المقتدر جهده بشتى الأساليب في محاولة السيطرة عليها ففشل ، والتي كان من نتائجها أن أصبح الهياج والفتنة أمرين مألوفين . وأخيراً عندما حاول المقتدر إسناد وزيره الحسين بن القاسم تأزمت علاقته بمؤنس ، وكان من مضاعفات ذلك مقتل الخليفة المقتدر[2] ، وخلال الفترة التي سبقت ذلك ، بالإمكان ملاحظة تطور مهم في علاقة الخليفة بوزرائه ، فبالرغم من أنه لم يخضع تماماً لتأثيرات الحرم والحاشية والجيش في اختياره للوزراء ، فإنه كثيراً ما كان يضطر إلى استيزار أشخاص لا رغبة له فيهم ، ولذلك نجده يعمد إلى تعيين أشخاص بجانب الوزير يسلبون منه اختصاصاته ، ولا يبقون له أثراً كبيراً في الإدارة ، كما حصل في وزارة سليمان بن الحسن[3] ، والكلوذاني[4] .

لقد تميزت فترة حكم القاهر باستبداد الخليفة ، وبخاصة بعد أن فشلت محاولة وزيره ابن مقلة لخلعه ، فقد ركز القاهر الأمور بيده ، واعتقل كثيراً من الكتاب المرشحين للوزارة ، غير أنه وضع ثقته في النهاية بالوزير الخصيبي ، آخر وزرائه ، الذي تمتع بحريته في اختيار وتقليد من يعتقد

---

(١) الدوري — دراسات ص/١٩٩ .

(٢) Bowen, op. Cit. , PP. 297 – 298

(٣) في وزارته بتاريخ ٣٠ جمادى الأولى سنة ٣١٨ هـ/٩٢٧ م .

(٤) مسكويه - تجارب ٥/٢١٢ — ٢١٣ .

صلاحه من الكتاب لإدارة الدواوين [1] ، ويمثل خلع القاهر انتصاراً لمحاولات أول وزرائه ابن مقلة الذي أصبح وزيراً للخليفة الجديد . واعتباراً من هذا التاريخ تضاءلت أهمية الوزير نظراً لتعاظم منصب « أمير الأمراء » الذي سلب من الوزراء اختصاصاتهم [2] ، وقد استمر هذا الوضع حتى الفترة البويهية ، إذ اضطرت ظروف الدولة الخليفة الراضي بالله إلى تقليد ابن رائق هذا المنصب ، وأوكل اليه تصريف أمور الدولة الإدارية والمالية بأجمعها ، وجعل منصبه فوق منصب الوزارة [3] . وكان من نتائج ذلك إبطال عمل الوزير والاكتفاء ببقائه في المنصب من الناحية الشكلية فقط [4] ، ومع ذلك فإن اختيار المرشحين كان يخضع لرأي « أمير الأمراء [5] » . وفي النهاية أقدم أمير الأمراء « توزون » على منع الخليفة المستكفي بالله من تعيين أي شخص بمنصب الوزارة ، بما يشير إلى الغاء هذا المنصب ، وسمح له أن يستكتب من يدبر له أمر صرفه وضياعه [6] ، ولعل ذلك يعكس مدى تسلط أمير الأمراء واستبداده ، كما يشير إلى تدهور منصب الوزارة .

٢ ـ علاقة الوزير بالجيش :

لقد لعب الأتراك ، وهم عماد الجيش في هذه الفترة ، دوراً كبيراً في إدارة الدولة العباسية ، وتركز دورهم بخاصة خلال فترة التسع السنوات التي تلت مقتل المتوكل [7] (٢٤٧ - ٢٥٦ هـ / ٨٦١ - ٣٤٢ م) حيث استبدوا

(١) ن.م. ٥/٢٧٢ - ٢٧٣ . (٢) الصولي ـ أخبار الراضي ص/٣١.
(٣) مسكويه ـ تجارب ٥/٣٥١ . (٤) ن.م. ٥/٣٥٢ .
(٥) الصولي ـ أخبار الراضي ص/١٠١ .
(٦) مسكويه ـ تجارب : ٦/٧٨ ، الهمداني ـ تكملة : ١/٧٦ .
(٧) قتل المتوكل في ٤ شوال ٢٤٧ هـ/١١ كانون الأول ٨٦١ م .

بالسلطة مسوقين بدوافع أطماعهم الخاصة وحبهم للسيطرة ، لا بضوء مبدأ أو مثل ، لذلك اختاروا من توسموا فيهم الخضوع والانقياد لرغباتهم[١] ؛ فأحمد بن الخصيب الذي كان صنيعة لهم تولى وزارة المنتصر[٢] ، ثم تعاون معهم في تولية المستعين الخلافة[٣] . وعندما تولى أوتامش[٤] وزارة المستعين استبد بالأمر ، وأسرف في التصرف بأموال الدولة دون بقية الأمراء ، لذا فإنهم أثاروا عليه الجند ، حيث كانت نهايته[٥] ، وعندئذ استوزر المستعين محمد بن يزداد الذي ضبط الأموال ، فصعب ذلك على الأمراء والجند ، « وكان قد ضيق عليهم فتهددوه بالقتل فهرب[٦] » .

ويبدو أن سيطرة صالح بن وصيف ، وقوة شخصيته ، لم تدع بيد وزراء المعتز ما يعملونه سوى كتابة رسائل الخليفة ، والاشتراك ببعض المراسيم ، أما العمل الأساسي للوزير فقد كان يجري على يد صالح ، إذ « كانت الكتب تخرج باسمه وكأنه هو الوزير[٧] » ، بل تجاوز ذلك إلى القبض على أحد الوزراء دون رضى الخليفة[٨] .

ويمكن القول بأن أهم أسباب التبدل السريع في وزراء المهتدي كان تدخل الجيش في الإدارة ، بالرغم من الجهود التي بذلها لإبعاد الجيش عن

---

(١) الدوري — دراسات ص / ١٥ .

(٢) الطبري — تاريخ ١١/ ٦٩ — ٧٩ (ط . حسينية) ، ابن الأثير — الكامل : ٧/ ٦٠ — ٦٤ ابن العبري — مختصر ص/١٤٦ .

(٣) ابن خلدون — المقدمة : ٣/٥٩٩ . (٤) الطبري — تاريخ : ١١/ ٨٢ .

(٥) اليعقوبي — التاريخ ٢/ ٦٠٦ .

(٦) ابن الطقطقي — الفخري ص / ٦٠٦ .

(٧) المسعودي — مروج : ٤/١٦٩ . (٨) ابن كثير — البداية : ١١/ ١٦ .

ذلك ، تلك الجهود التي تمثلت في محاولة تقسيم الجيش على نفسه بتحريك المغاربة والفراغنة ضد الأتراك المستبدين ، أو بتحريض الجيل الجديد من الترك (أبناء الأتراك[1]) ضد الجيل السابق المتنفذ ، وبإثارة الزعماء بعضهم ضد البعض الآخر ، وأخيراً باللجوء إلى العامة والاستعانة بهم ضد الجيش[2] .

وفي خلافة المعتمد ، تحكم موسى بن بغا في الوزارة مستنداً إلى قوة الجيش وولائه له[3] ، واضطر الخليفة إلى استيزار أحد صنائعه[4] .

ومع ذلك فقد أثبتت الخلافة ، بعد نهاية فترة التسع السنوات ، أنها كانت لا تزال تنطوي على حيوية قوية كامنة ، فالأتراك الذين لم يكونوا مدفوعين بهدف معين ، غير الأنانية ، أنهكهم التنافس فيما بينهم والنضال مع الخليفة[5] ، لذلك فقد خفت صوتهم ، ولكنهم بقوا عماد الجيش وكانوا على استعداد للتدخل في السياسة متى سنحت لهم الفرصة[6] . وكان لكفاح الخلفاء المستمر ، والوئام الحاصل بين القوة الإدارية والجيش أكبر الأثر في انتعاش الهيئة الادارية وعودة هيبة الوزراء وتمكنهم من توجيه السياسة العامة للدولة ، ومع أن قائد الجيش - الموفق - قد تحكم في

---

(١) الدوري - دراسات ص/١٥ .

(٢) ابن الأثير - الكامل : ٨١/٧ - ٨٢ ابن الطقطقي - الفخري ص/٢٤٧ ، وانظر الدوري - دراسات ص/١٥ .

(٣) ابن الجوزي - المنتظم ج ٥/ق ٢/ ص ٤٤ ، ابن كثير - البداية : ٣٦/١١ .

(٤) هو سليمان بن وهب ، انظر ابن الأثير - الكامل : ١١٢/٧ ، ابن كثير - البداية : ٢٦/١١ ، وكذلك ابن الجوزي - المنتظم ج ٥ /ق٢/ ٤٥ ، ابن الطقطقي - الفخري : ٢٥٠ .

(٥) الدوري - دراسات ص /٢٨ . (٦) ن.م. ص/٢٩ .

الخليفة [١] حتى وفاته [٢]، فإن ذلك لا يعني إلا أنه كان حريصاً على الخلافة، مهتماً بها، راغباً في إعادة القوة والاستقرار لها، وإن أكبر تغيير يسترعي النظر في إدارة الدولة، وفي علاقة الوزير بالجيش وقادته، أننا نجد الوزير قد أصبح منذ خلافة المعتضد [٣] مقدماً على جميع القواد، وهو أمر يوحي بعودة الأمور إلى طبيعتها ؛ فالوزير كان يمثل أعلى سلطة في الدولة بعد الخليفة نفسه، كما أنه قد عهدت إليه رئاسة الجيش في أواخر العصر العباسي الأول.

إن ما حصل الآن هو إعادة السلطة إلى الوزراء، وإعادة الإدارة إلى الكتاب، ووضع حد لسيطرة الجيش المباشرة تماماً كما حصل بعد مقتل المتوكل، ولم يعد الوزير يقتصر في عمله على الإشراف على الدواوين، وتولية العمال، والنظر في المظالم، بل امتد إلى قيادة الجيش والإشراف عليه، والقيام بقمع حركات العصيان، فقد أمر المعتضد وزيره عبيد الله بن سليمان [٤] بالتوجه مع الجيش إلى الري لمساعدة ابنه أبي محمد في حملته التأديبية هناك ففعل [٥]، ثم أمره بعد ذلك بمحاربة عمر بن عبد العزيز

---

(١) ابن الجوزي ـ المنتظم : ٥/٥٤، ابن الأثير ـ الكامل : ١١٢/٧.

(٢) التنوخي ـ نشوار : ٥٥/٨، ابن الأثير ـ الكامل : ١١٦/٧.

(٣) هو ابو العباس أحمد بن طلحة الموفق . تولى الخلافة بعد عمه المعتمد في ١٨ رجب ٢٧٩ هـ / ٩٠١ م.

(٤) الطبري ـ تاريخ : ٣٤١/١١، ابن الجوزي ـ المنتظم : ١٢٣/٥، ابن الأثير ـ الكامل : ١٦٣/٧، ابن كثير ـ البداية : ٦٦/١١.

(٥) الطبري ـ تاريخ : ٣٤٦/١١، ابن الأثير ـ الكامل : ١٦٩/٧، ويرى آدم متز ـ الحضارة ١٥٠/١ بأن الوزير ليس إلا رئيساً للكتاب، وأن الدولة قامت في الأصل على أساس حربي، وأن هذا الوضع الجديد هو إحياء لنظام التدرج في المناصب إلى أن تنتهي برئيس أعلى، « وهو النظام القوي الذي كان موجوداً في تاريخ الشرق القديم »، وهذا الرأي لا يستند إلى دليل مقبول، والصحيح ما أثبته في المتن.

ابن أبي دلف الذي خرج على الطاعة في منطقة الجبال ، فتوجه الوزير بالجيش لمحاربته فطلب الأمان ورجع به إلى الخليفة[1] .

ومع إعطاء هذه السلطة للوزير فإن بدراً المعتضدي[2] ، أخذ يتصرف بالأمور دون مراجعة الوزير ، إذ كان يستغل علاقته القوية بالخليفة فيحصل على موافقته على ما يريد مباشرة ، وليس عن طريق الوزير كما تقتضي الأصول ، حتى إن الخليفة كان يظهر التضجر من هذا التصرف أحياناً[3] .

وقد تدخل بدر المعتضدي في اختيار الوزير بعد وفاة عبيد الله بن سليمان ، إذ صرف المعتضد عن أحمد بن محمد بن الفرات ، وألح عليه في استيزار القاسم بن عبيد الله[4] فاستوزره ، حيث بقي في وزارته حتى وفاة المعتضد ، فأخذ البيعة للمكتفي على الجند ، فازدادت مكانته ، وأصبح مقدماً لديه على الجميع[5] ، حتى إنه سمح له أن يسايره في الموكب دون

---

(١) ابن كثير ــ البداية : ٧٤/١١ ، وانظر الدوري ــ دراسات ص/١٨٨ .

(٢) كان بدر هذا غلاماً للمعتضد لله قبل خلافته ، ولاه الإمارة يوم ولي الخلافة ، واشترك مع الوزير عبد الله بن سليمان في حملته إلى الجبل لإخضاع عمر ابن عبد العزيز بن أبي دلف ، ثم ولاه فارس ، انظر ابن الأثير ــ الكامل : ٣١٧/٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ وقد قتله المكتفي في سنة ٢٨٩هـ/٩٠١م بتدبير من الوزير القاسم . الطبري ــ تاريخ : ٣٧٤/١١ ــ ٣٠٦ .

(٣) انظر ما رواه الأصفهاني في الأغاني ٦٨/١٠ ط : دار الكتب عن مكانته عند المعتضد ومناقشة الخليفة الوزير بشأنه ومدى تأثيره عليه واستشهاد الخليفة لذلك بقول الشاعر :

في وجهه شافع يمحو إساءته ... من القلوب مطاع حيثما شفعا
مستقبل بالذي يهوى وإن كثرت ... منه الإساءه مغفور لما صنعا

(٤) المسعودي ــ مروج : ٢٣٣/٤ ، ابن كثير ــ البداية : ٩١/١١ .

(٥) المسعودي ــ مروج : ٢٧٦/٤ ، ابن كثير ــ البداية : ٩٥/١١ .

بقية القواد[١] ، مما يشير الى ارتفاع منزلته عليهم ، بل واحتلاله للمنصب الأول المتنفذ بعد الخليفة . ثم عهد المكتفي للوزير محمد بن داود بن الجراح بكسر شوكة القرامطة ، وسيّر معه الجيوش ، وقد اتخذ هذا الوزير مدينة الكوفة قاعدة له لتنفيذ هذه المهمة[٢] .

وفي عصر المقتدر ، جاء الخليفة ليحكم مملكة عادت اليها هيبة الخلافة ، واسترجعت فيها « البيروقراطية » الإدارية أهميتها وفعالياتها ، وتوقف الجيش عن التلاعب بسياستها العامة ، وحصل نوع من الوئام والتوازن بين مختلف العناصر ؛ إلا أن هذا العصر شهد رجوع الانقسام والتصادم بين العناصر المتنفذة[٣] .

لقد عاد الجيش إلى التدخل في الإدارة ، إذ اشترك بعض قادته في التآمر مع آل الجراح لخلع المقتدر من الخلافة ومبايعة ابن المعتز ، ومهدوا لذلك بقتل وزيره العباس بن الحسن[٤] ، ولكن بعد فشل الخطة وعودة المقتدر ، أظهرت الأمور وكأنها عادت إلى سابق عهدها ، وعادت للوزير سلطاته في الإشراف على الجيوش ، ففي سنة ٢٩٨ هـ / ٩١٠ م افتتح أبو الحسن بن الفرات الوزير فارس بأن أمر مؤنساً بالتوجه اليها ومحاربة سبكري المتغلب عليها[٥] ; ثم عزز ذلك بإرسال وصيف مع عدة من القادة لمساعدته[٦] ، وكان يرسل تعليماته إلى الجيش تباعاً[٧] ، ولكن ابتداءاً

---

(١) ابن تغري بردي ــ النجوم : ١٢٨/٣ .
(٢) انفرد القرطبي في الصلة ص/١٦ ، ١٩ وما بعدها في هذه الرواية .
(٣) الدوري ــ دراسات ص/١٩٣ .
(٤) الطبري ــ تاريخ : ١١ / ٤٠٤ ــ ٤٠٥ ، الخطيب ــ تاريخ : ٢١٣/٧ ، مسكويه ــ تجارب : ٦/٥/٥ ، الهمداني ــ تكملة : ٩/١ ، ابن الأثير ــ الكامل : ٥/٨ ــ ٦ .
(٥) مسكويه ــ تجارب ١٨/٥ .
(٦) ن.م : ١٩/٥ ، وانظر التنوخي ــ نشوار : ٦٩/٨ .
(٧) مسكويه ــ تجارب : ١٩/٥ .

من نهاية القرن الثالث الهجري ، نحسُ بشيء من التحديد لتلك السلطات التي كان يمارسها الوزير ، كما نحس بارتفاع شأن بعض قادة الجيش ، وقيامهم بالتدخل في أمور الدولة ، ومنها شؤون الوزارة ، ففي سنة ٢٩٩هـ/٩١١م « قلد البريد بمدينة السلام والإشراف على الوزير ، وعلى الجيش ، وأصحاب الدواوين ، والقضاة ، وأصحاب الشرط ، شفيع اللؤلؤي[١] »..

وفي سنة ٣٠٠هـ/٩١٢م « طالب القواد (الوزير) الخاقاني باستحقاقاتهم[٢] » ، كما تدخل مؤنس بعد ذلك في المجيء بعلي بن عيسى إلى الوزارة[٣] .

إن وصول علي بن عيسى إلى الوزارة ، قد أعاد الأمور إلى طبيعتها ، وأعاد للوزارة هيمنتها وسلطانها على الجيش فقد « ركب معه عند تقليده مؤنس الخادم وغريب « الخال » وسائر القواد والغلمان[٤] » ، ثم سار بالجيش إلى طرسوس لغزو الصائفة[٥] ، ثم جهز في سنة ٣٠٣هـ/ ٩١٥م جيشاً عهد بقيادته إلى رائق الكبير لمحاربة الحسين بن حمدان ، الذي خرج على طاعة الخليفة ، وتحكم في الجزيرة ، وكتب إلى مؤنس « الذي كان غائباً في مصر لمحاربة عسكر المهدي العلوي صاحب إفريقية » يأمره بالمسير إلى ديار الجزيرة بعد فراغه من قتال أصحاب العلوي[٦] .

ومع هذا التحسن الذي أصاب علاقة الوزير بالجيش ، فلم تخل هذه العلاقات من أمور تلفت النظر ، ففي السنة نفسها (٣٠٣هـ/ ٩١٥م)

---

(١) ن . م : ٥/٢٤ .
(٢) الهمداني ـ تكملة : ١/١٩ ، ابن الأثير ـ الكامل : ٨/٢٤ .
(٣) الهمداني ـ تكملة : ١/١٩ .
(٤) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٧ . (٥) ابن الأثير ـ الكامل : ٨/٣٠ .
(٦) ن . م : ٨/٣٢ ، وانظر ابن العبري ـ مختصر ص/١٥٥ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شغب الغلمان والرجّالة على الوزير يطلبون الزيادة في أرزاقهم ، ومضوا « إلى داره فأحرقوا بابه ، وذبحوا في اصطبله دوابه[1] » . ولما عاد مؤنس المظفر إلى بغداد سنة ٣١٢هـ/٩٢٤م ركب الوزير طياره للسلام عليه ، وانهنئته بمقدمه ، وهذا ما لم تجر به عادة الوزير ، وما لم يفعل مثله وزير من قبل ، حتى إن الوزير لما خرج لينصرف خرج معه مؤنس إلى أن نزل في طياره وقبّل يده[2] . وقد عزل ابن الفرات عن الوزارة نتيجة السخط العام من قسوة ولده وجماعته ، ولأنه أثار عداء نصر القشوري وأغضب مؤنساً المظفر[3] ، فأشار الخاقاني الوزير على مؤنس ونصر استخدام الجيش في القضاء على خصمهم المشترك ابن الفرات وابنه ، فشغب الجند ، ثم تطرفوا إذ أنهم طالبوا بقتل ا نين[4] . وهكذا عمل هذا الوزير بدافع خبثه وقصر نظره وجهله على تد قوة الوزارة ، وأفسح المجال لتمرد الجيش وتدخله في إدارة الدولة ، وتحكمه في الوزارة[5] . وقد تضاءلت هيبة الوزراء اعتباراً من هذا الحدث ، ولم يبق فيمن ولي الوزارة من يستطيع صد طغيان الجيش ، أو الوقوف بوجه مؤنس – أمير الجيش – الذي تسلط على

---

(١) القرطبي – صلة ص/٥٨ .

(٢) الصابي – الوزراء ص/٥٨ ، مسكويه – تجارب : ١٢٢/٥ – ١٢٣ وانظر آدم متز – الحضارة : ١٥١/١ .

(٣) الدوري – دراسات ص/٢٠٥ .

(٤) الصابي – الوزراء ص/٧١ ، مسكويه – تجارب : ١٢٧/٥ ، وانظر الدوري – دراسات ص٢٠٥ .

(٥) الصابي – الوزراء ص/٦٠ – ٦٥ مسكويه – تجارب : ١٢٧/٥ ، الهمداني – تكملة : ٥٧/١ – ٥٩ ، ابن الأثير – الكامل : ٥١/٨ – ٥٢ ، الذهبي – العبر : ١٥٠/٢ – ١٥٢ .

الأمور فأخذ يتصرف فيها كما يشاء . ولم يقتصر تطاول رؤساء الجيش على الوزير فقط ، بل شمل حتى الخليفة ، فكانوا يطالبون بتنفيذ مطاليبهم مهددين بإثارة الفتنة عن طريق الجيش (١) ، ففي وزارة علي بن عيسى الثانية شغب عليه الخيالة لمدة أسبوع كامل مطالبين بالأرزاق (٢) ، وعمت الفوضى ، ونهبت بعض قصور الخلافة ، ولم تهدأ الحالة إلا بعد تنفيذ مطاليبهم (٣).

وفي سنة ٣١٦هـ / ٩٢٨م طالب الجند بزيادة أرزاقهم مكافأة لهم على قيامهم بصد تقدم القرامطة إلى بغداد ودفعوا المقتدر على الاستجابة لمطاليبهم ، مما أفسد خطة علي بن عيسى المالية المعتمدة على الاقتصاد في النفقات ، واضطره إلى الاستقالة (٤) . وفي سنة ٣١٧هـ / ٩٢٩م ، وخلال تأزم العلاقات بين الخليفة ومؤنس ، أقدم الجند الحجرية على محاولة قتل الوزير أبي علي بن مقلة ، فضربوه بالدبابيس ، ولكنه استطاع أن يفلت من أيديهم (٥) .

أحس الجيش بعد عودة المقتدر إلى الخلافة عقب خلعه سنة ٣١٧هـ ،

---

(١) الدوري — دراسات ص/٢٠٨ .
(٢) مسكويه — تجارب : ١٤٩/٤ ، القرطبي — صلة ص/١٢٩ ، الهمداني — تكملة : ٦٤/١ ، ابن الأثير — الكامل : ٥٥/٨ ، ابن الجوزي — المنتظم : ٢٠٢/٦ .
(٣) مسكويه — تجارب : ٥ / ١٥٩ ، وانظر (نهب قصر الثريا) ١٦٦/٥ ن . م .
(٤) مسكويه — تجارب ١٨٥/٥ .
(٥) مسكويه — تجارب : ١٨٨/٥ — ١٩٢ ، الهمداني — تكملة : ٧٨/١-٨٠ ، ابن الأثير — الكامل : ٧٠/٨ ، ابن كثير — البداية : ١٦٠/١١ ، ابن الجوزي — المنتظم : ٦ / ٢٢٢ ، حمزة الأصفهاني — تاريخ ص/١٥٥ — ١٥٦ : السيوطي — تاريخ ص/٣٨٣ .

بأن جميع مطاليبه قد نفذت ، فأصبح يتصرف بشكل لايطاق من إعاقة لسير العدالة ، وتساهل في الجرائم ، وتأخير لتنفيذ الأحكام ، وأصبح في مقدور رؤسائه الدخول إلى الخليفة أو الوزير متى أرادوا ، وبذلك فقد أصبحت جميع مؤسسات الدولة ، وبضمنها الوزارة ، تحت سيطرة الجيش [1].

وفي مفتتح سنة ٣١٨هـ/ ٩٣٠م شغبت المصافية ، وهي إحدى فرق الجيش ، واشتدت شوكتهم فضربوا دار الوزير وانتهبوا ما فيها من الأموال [2] ، ثم حصل اعتداء على شخص الوزير إذ هجموا على مجلسه ، وأخذوا دواته من بين يديه ، فانسل من بينهم ، وهرب بلا حذاء ولا رداء حتى وقع في طياره الشدود في فناء داره ووقف في وسط دجلة [3] حيث رجمه الجند بالسهام مطالبين بأرزاقهم [4].

وقد أصبح هياج الجند وإحداثهم الفتن أمراً مألوفاً بعد ذلك ، فاستمرت الاضطرابات حتى بلغت ذروتها في عام ٣١٩هـ/ ٩٣١م إذ سيطر مؤنس قائد الجيش نهائياً على الأمور ، وتحكم في الإدارة وفي اختيار الوزراء [5] ، فقد تم استيزار الكلوذاني نتيجة الحاجة [6]. وعندما استوزر المقتدر الحسين بن القاسم ، كان ذلك بموافقته . ومن الغريب أننا نجد أنه بالرغم من إعلان مؤنس رغبته في إبقاء علي بن عيسى على ديوان المظالم ، فإن الوزير

---

(١) الدوري – دراسات ص / ٢١١ .
(٢) حمزة الأصفهاني – تاريخ : ص/١٥١ .
(٣) ن . م . ص/١٥٧ . (٤) الهمداني – تكملة : ٨١/١ .
(٥) القرطبي - صلة ص/١٥٦ ، حمزة الأصفهاني - تاريخ ص/١٣٥ - ١٣٦ .
(٦) مسكويه - تجارب : ٢١١/٥ – ٢١٢ .

أصر على إقصائه عنه ، وتمكن من نفيه إلى ديرقني [١] ، ولعل ذلك كان محاولة من الوزير لتأكيد مركزه أمام تسلط الجيش ممثلاً في قيادته ، قابلها مؤنس بالطلب إلى الخليفة عزل هذا الوزير ومصادرته ونفيه ، وقد وافق الخليفة على إقصائه دون مصادرة أو نفي ، ولكن ذلك لم يرض طموح مؤنس وغروره ، إذ أصر على موقفه [٢]، وقد حاول مؤنس القبض على هذا الوزير ، ولكن الوزير احتاط لنفسه كثيراً ، ولما تكررت المحاولات وجد الوزير في دار الخلافة خير ملجأ له فأقام فيها [٣] .

لقد فشل مؤنس في محاولته إقصاء الوزير ومصادرته ، كما فشل في القبض عليه ، ووجد أنه اكتسب تأييد بعض فرق الجيش [٤] ، لذا فقد خرج من بغداد مغاضباً ، فكان ذلك نصراً للوزير وزيادة في مكانته ، إذ أصدر أوامره بمصادرة أملاك مؤنس ومن خرج معه من القواد والجند ، واستحدث لذلك ديواناً خاصاً أسماه : « ديوان المخالفين [٥] » وعندما انحدر مؤنس من الموصل إلى بغداد ، ووقف جيشه مقابل جيش الخليفة ، لم يكن

---

(١) مسكويه - تجارب ٢٢١/٥ ، القرطبي - صلة ص/ ١٦٥ ؛ وانظر الدوري - دراسات ٢١٥ .

(٢) مسكويه - تجارب : ٢٢١/٥ ، الهمداني - تكملة : ٨٣/١ ، ابن الأثير - الكامل : ٧٦/٨ - ٧٩ ، الذهبي - العبر : ١٧٤/٢ ، ابن العماد - شذرات : ٢٨٠/٢ .

(٣) مسكويه - تجارب : ٢٢١/٥ ، الهمداني - تكملة : ٨٣/١ ، الذهبي العبر : ١٧٤/٢ .

(٤) وهم فرقة « الرَّجَّالة » .

(٥) انظر المبحث الثالث من هذه الرسالة . « ديوان المخالفين » ، الهمداني - تكملة : ٨٣/١ .

الوزير رأي مسموع ، إذ أنه كان حـذراً يخشى نتيجة الحرب ويميل إلى المفاوضات ، غير أن تحذيراته لم يلتفت إليها ، إذ نشبت الحرب وكانت نتيجتها مقتل الخليفة [1] .

بعد تولي القاهر الخلافة ، رشح مؤنس علياً بن عيسى لوزارته ، ولكن يلبق صرفه عن ذلك ، لأن سياسة علي المالية كانت تعتمد على الاقتصاد في النفقات ، وهي سياسة لا يمكن للجيش أن يقبلها ، وأشار بأبي علي بن مقلة لأن « الأوضاع تحتاج إلى سمح الكف [2] » ، وهكذا أصبح اختيار الوزراء خاضعاً لأهواء الجيش ورغباته .

لقد بذل ابن مقلة جهده في سبيل إرضاء الجيش واستمالته ، فسعى لتوفير الأموال له عن طريق المصادرات التي أصبحت المميز لوزارته [3] ، بل وتآمر مع بعض قادة الجيش على خلع القاهر ووضع خطة لتنفيذ ذلك ، لكنها أحبطت ، إذ اكتشفها الخليفة ، فهرب الوزير واختفى ، وقبض القاهر على قادة الجيش المتآمرين معه فقتلهم [4] ، وهجمت الساجية ، إحدى فرق الجيش ، على دار الوزير فنهبتها ، وأحرقتها ، ووقع الهياج ببغداد [5] . ولكن

---

(١) المسعودي ـ مروج : ٤/٣٠٦ ، التنبيه : ٣٢٧ ، مسكويه ـ تجارب : ٥/٢٤١ ، القرطبي ـ صلة ص/١٧٤ ـ ١٨٠ ، ابن الجوزي ـ المنتظم : ٦/٢٤٣ ، ابن الأثير ـ الكامل : ٨/٨١ ، ابن العبري ـ مختصر ص/١٥٧ ، الذهبي ـ العبر : ٢/١٨٠ .

(٢) الهمداني ـ تكملة : ١/٩٠ ، ابن الأثير ـ الكامل : ٨/٨٣ .

(٣) القرطبي ـ صلة ص/١٨٥ .

(٤) مسكوية ـ تجارب : ٥/٢٦١ : ابن كثير ـ البداية : ١١/١٧٢ .

(٥) مسكويه ـ تجارب : ٥/٢٦٥ .

أمر القاهر لم يدم طويلاً بعد ذلك ، فقد نجحت في الأخير محاولات ابن مقلة الذي كان يراسل قادة الجند والأمراء ، ويضربهم على القاهر ويخوفهم من بطشه [1] ، إذ هجموا على دار الخلافة ، وقبضوا على الخليفة ، أما وزيره الخصيبي ، فقد تمكن من الهرب بعد أن أبدل ملابسه وخرج في زي امرأة [2].

وفي خلافة الراضي ، رغب الخليفة في استيزار علي بن عيسى الذي اعتذر بعجزه وكبر سنه ، فاستوزر ابن مقلة بتأثير الجيش ، فقد تمكن الأخير من إغراء رؤساء الساجية وخاصة سيما الشرابي ، ودفع لهم كمية من المال ، وتعهد بدفع خمسمائة ألف دينار عطايا للبيعة [3] ، ولكن ابن مقلة عجز عن تدبير الأمور نتيجة سوء الإدارة ، وانقطاع الموارد فشغب عليه الجند بتحريض ابن ياقوت ، وقبضوا عليه ، وأقصوه عن الوزارة . وقد فوض الخليفة إلى الجند أمر اختيار الوزير الذي خلفه ابن مقلة ، بعد أن امتدح فعلهم في إقصائه [4] ، فوقع اختيار الجند على علي بن عيسى الذي

---

(١) ابن الجوزي – المنتظم : ٦/٢٦٤ ، ابن العماد – شذرات : ٢/٢٩٢.

(٢) الهمداني – تكملة : ١/١٠٣ ، ابن الجوزي – المنتظم : ٩/٢٦٥ ، ابن العماد – شذرات : ٢/٢٩٢ ، السيوطي – التاريخ ص/٣٨٨ ، أبو الوليد روضة ص/١١٠ .

(٣) مسكويه – تجارب : ٥/٢٩٢ – ٢٣٣ ، ابن الطقطقي – الفخري ص / ٢٨٠ .

(٤) الصولي – أخبار الراضي ص/٨١ ، مسكويه – تجارب : ٥/٣٣٦ ، الهمداني – تكملة : ١ / ١١٧ ، ابن الأثير – الكامل : ٨/١٠٩ ، ابن تغري بردي – النجوم : ٣/٢٧٥ . وانظر ابن كثير – البداية : ١١/١٨٤ ، ابن الجوزي – المنتظم : ٦ / ٢٨١ ، الذهبي – العبر : ٢/ ٢٠٠ ، ابن العماد – شذرات :٢/٣٠٠ .

رفض الوزارة ، ولكن إصرار الجند قد أدى به إلى ان يقترح استيزار اخيه عبد الرحمن بن عيسى فقبلت التسوية[1] ، وحين عجز عبد الرحمن ابن عيسى واخوه علي من تدبير الأمور ، نتيجة اشتداد الأزمة المالية ، وبعد ان فشل الوزيران اللذان تعاقبا بعد ذلك عن حلها[2] ، وأدرك الخليفة استحالة استمرار الوضع على تلك الصورة بسبب انفصال الولايات وانقطاع الموارد ، اضطر إلى قبول اقتراح ابن رائق الذي تعهد بالقيام بتجهيز النفقات العامة ، ودفع رواتب الجيش ، فراسله في ذلك ، وسلم إليه الأمور ، وجعله أميراً للأمراء ، ورد الحكم في جميع الأمور إلى نظره ، ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير[3] ، وهكذا انتقلت مسؤوليات الوزير ، ومنها الإشراف على الجيش إلى أمير الأمراء ، ولم يبق له صلة بالجيش الذي صارت رئاسته بيد ابن رائق ، وأصبح أمير الأمراء ، اعتباراً من هذا التاريخ وحتى الفترة البويهية ، هو الذي يرشح الوزراء ويشرف على أعمالهم .

٣ ـ تولية العمال وعزلهم :

وتألفت الدولة العباسية من عدد كبير من الولايات ، وتباينت علاقة كل منها بالمركز عن غيرها إلى حد بعيد . وكان الوزير يشرف على هذه

---

(١) الصولي ـ أخبار ص/٨١ ، مسكويه ـ تجارب : ٣٣٦/٥ ، الهمداني تكملة : ١١٧/١ ، ابن الطقطقي ـ الفخري ص/٢٨١ ، ولزيادة المعلومات انظر الدوري دراسات : ص/٢٣٥ .

(٢) وهما الكرخي ، وسليمان بن الحسن ، وانظر السياسة المالية للوزير في هذا المبحث .

(٣) ابن الطقطقي ـ الفخري ص/٢٨٢ .

الولايات عن طريق الدواوين الإقليمية ، إذ كان لكل ولاية ديوان مختص بها في العاصمة يشرف على شؤونها . ولما كان الوزير رئيساً للسلطة المركزية[1] لم تظهر الحاجة إلى تعيين الحدود الفاصلة بين تلك الدواوين بدقة[2] .

كان على رأس كل ولاية رجلان : « الأمير » « والعامل » الذي يطلق عليه عادة صاحب الخراج أو « عامل الخراج[3] » ، وقد تجمع الوظيفتان أحياناً بيد رجل واحد[4] . ويبدو أن عامل الخراج كان يتولى سد نفقات الولاية التي يجبي خراجها ورسومها بما يتجمع لديه من أموال ، على أن يوسل الباقي إلى العاصمة[5] ، لأن بيت المال في بغداد لا يصرف إلا نفقات دار الخلافة والدواوين والجيش في بغداد وما يتعلق بها[6] .

أما الأمير ، فكان قائد الجيش في الولاية وكان يخاطب في المراسلات بما يخاطب به عامل الخراج ، مع بعض الاختلاف في ذلك أحياناً[7] ، ويستلم كل منهما نسخاً من أوامر الوزير[8] ، غير أن للأمير إمامة الصلاة في مركز الولاية ، وكذلك الخطبة ، وهذا يجعله رئيساً للمسلمين في الولاية دون صاحبه[9] .

---

(١) من الناحية النظرية على الأقل ، أما من الناحية العملية فقد حصلت تجاوزات كثيرة على ذلك ، انظر الفصلين السابقين .

(٢) آدم متز ــ الحضارة ١/١٢٩ ــ ١٣٠ .

(٣) مسكويه ـ تجارب ؛ ٥/١٢٤ ، وانظر الدوري ـ دراسات : ١٩١.

(٤) مسكويه ـ تجارب : ٥/٢٧٥ ـ ٣٨٧ ، ابن الأثير ـ الكامل : ٨/١١٨.

(٥) مسكويه ـ تجارب : ٥/٤٣ ، وانظر الصابي ـ الوزراء ص/٨١ .

(٦) الصابي ــ الوزراء ص/١٢ وما بعدها .

(٧) ن . م . ص/١٧٣ - ١٧٤ .

(٨) مسكويه ـ تجارب : ٥/١٢٤ .

(٩) ابن سعيد ــ المغرب ص/١٥ .

وبالإضافة إلى هذين المنصبين ، فقد كان لكل ولاية قاض ، وقائد ، وصاحب شرطة ، وصاحب بريد[1] ، كما كان هناك « صاحب المعونة » (؟)[2] .

كانت العادة قد جرت على أن يباشر الوزير عمله في اختيار العمال ممن يثق بهم بنفسه ، وأن يستبدلهم إن عجزوا عن القيام بعملهم على الوجه الصحيح حسب تقديره ، وكان يستشير أحياناً رؤساء الدواوين في العاصمة[3] غير أنه كان يأخذ برأي الخليفة في ذلك[4] .

إن الأزمات التي مرت بها الدولة ، والتي أفرغت الخزائن وبيوت الأموال أدت إلى إضعاف علاقة المركز بالأطراف ، وكان لذلك أثر كبير في الحركات الانفصالية المتكررة التي قامت منها الدولة كثيراً ، كما كان لها أثر كبير في تفشي الفساد والتردي الذي أصاب الهيئة الإدارية فيما بعد ، إذ لم ينظر بعض الوزراء إلى الولايات باعتبارها أجزاء من دولة تقع على كاهلهم مسؤولية إدارتها وإصلاحها بقدر ما كانوا يعتبرونها مجالاً لجمع المال ، فقد كان بعضهم يهتم بالدرجة الأولى بالمالية ، ويعني قبل كل شيء بمسألة جباية الضرائب[5] والحصول على الأموال ، فلا غرابة من أن يجعل من تعيين العمال مجالاً للمساومة ، فمن يدفع أكثر يستحق التعيين بغض النظر عن كفاءته ، وإخلاصه ، والطرق التي يتبعها في جباية الأموال في الولاية ، ومدى تعسفه وظلمه لأهلها ، ودون مراعاة للصالح العام[6] . وأبرز نموذج

---

(١) الدوري - دراسات ص/١٩٠ - ١٩١ .
(٢) قدامة - الخراج (مخطوطة كوبرلي) ص/١٤ ب - ١٦ آ .
(٣) الصابي - الوزراء ص/١٢ - ١٣ . (٤) القرطبي - صلة ص/٤٢ .
(٥) الدوري - دراسات ص/١٩١ .
(٦) الطبري : ٢٢٢٣/٣ (لايدن) ، مسكويه - تجارب : ٤٥/٥ ، الهمداني - تكملة : ٢٦/١ ، ابن الأثير - الكامل : ٣٥/٨ ، السيوطي - تاريخ ص/٣٨٢ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

لهذا النمط من الوزراء هو الوزير الخاقاني[1].

لقد تلاشت بالتدريج طريقة الجباية بواسطة موظفين يشتغلون لمصلحة مالية الدولة، وخلفتها طريقة «الضمان»، حيث كان الضامن يتعهد بدفع مبلغ معين للخزينة سنوياً مقابل السماح له بجباية ما يمكن جبايته من أهل الولاية التي تضمنها، حيث يصبح ما يجبيه ملكاً له[2]. وكان البعض من هؤلاء العمال يدفع مبلغ الضمان للسنة الأولى مقدماً عند إصدار أمر تعيينه، ثم يوالي إرسال المبلغ الذي قوطع عليه سنوياً من ولايته[3]، ولعل سبب اللجوء إلى هذه الطريقة راجع إلى حالة الدولة والأزمات المالية التي كانت تمر بها. وعندما كان الوزير يعجز عن إيجاد من يدفع مبلغ الضمان كاملاً مقدماً، كان يضطر تحت إلحاح حاجته إلى الأموال إلى أن يتسلم قسطاً من مبلغ الضمان مقدماً (معجلاً)، ويؤجل للضامن دفع الباقي إلى أن يستلم عمله، فمثلاً: كان المهتدي بالله يمتدح وزيره سليمان بن وهب ويلاحظ عليه اتباع هذه الطريقة من الضمان بقوله: «نعم الرجل أنت لولا المعجل أو المؤجل[4]».

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه كانت تحيط بكل طامح إلى الوزارة عصبة من المؤيدين له، تأمل أن تتسلم الأعمال والدواوين عند استيزاره[5]، حيث يقوم الوزير بالاستعانة بهم في إدارة الولايات، وكان هؤلاء يعزلون عند عزل الوزير الذي عينهم[6]، وعند ذلك يصبحون من عناصر الشغب التي تتحين الفرص لإثارة الفتن حتى تعود جماعتهم إلى الحكم[7].

---

(١) بوين - علي بن عيسى ص/١٠٧.
(٢) الدوري - دراسات ص/١٩١.
(٣) مسكويه - تجارب: ٥/٤٥.
(٤) الأصفهاني - الأغاني: ٢٠/٦٩.
(٥) الدوري - دراسات ص/١٩٢.
(٦) مسكويه - تجارب: ٥/٤٢.
(٧) التنوخي - الفرج: ٢/٩-١٠.

ومنذ بداية القرن الرابع الهجري نحس بعامل جديد يؤثر في تعيين العمال ، من الممكن أن ندعوه « **الاعتراف بالأمر الواقع** » ، إذ أخذ بعض أصحاب المطامع يحدثون في ولايات الدولة ؛ وبخاصة البعيدة منها ؛ حركات عصيان يستولون عن طريقها على السلطة ، ثم يحاولون تركيز سلطتهم وصبغها بالشرعية بالطلب من العاصمة الاعتراف بهم ممثلين عنها ، لكي يضمنوا استمرار خضوع المسلمين لهم في تلك المقاطعات ، ففي سنة ٣٠٤هـ/٩١٦م أظهر ابن أبي الساج أن الوزير علي بن عيسى قد « أنفذ اليه اللواء والعهد عن المقتدر بالله بتقليده أعمال الحرب بالري وقزوين وأبهر وزنجان »[١] فسار إليها ثم توسع الى خراسان ، وقد أنكر الوزير أن يكون قد عهد لابن أبي الساج بشيء من ذلك ، أو أنه أرسل له اللواء ، وقال عند مناقشته لهذا الأمر : « إنه لا بد للواء والعهد أن ينفذ مع خادم من خدم السلطان أو قائد من قواده ، وهؤلاء الخدم والقواد بين أيديكم سلوهم عن ذلك ، ولديوان الرسائل كاتب يتقلده يكتب العهود والولايات سلوه هل كتب بشيء[٢] » ، وقد أغاظ عمل ابن أبي الساج هذا الخليفة المقتدر ، وكتب الوزير ابن الفرات « عن المقتدر بالله وعن نفسه إلى ابن أبي الساج في هذا المعنى أغلظ كتاب وتوعده ، وأنفذ إليه من الحضرة لمحاربته خاقان المفلحي وضم اليه الرجال وأنفذ بعده عدة من القواد مدداً له وأنفق الأموال فيهم[٣] » . وبالرغم من تكرر محاولات ابن أبي الساج لكسب

---

(١) مسكويه - تجارب ٥/٤٦ .

(٢) ن . م . ٥/٤٦ ، الهمداني - تكملة ١/٢٦ .

(٣) مسكويه — تجارب ٥/٤٦ .

رضى العاصمة فقد أخفق في ذلك لأن المقتدر بالله كان مصراً على « أنه لو بذل كل ما بذل ما أقره على الري يوماً واحداً لإقدامه على أن سار اليها بغير أمر[٤] » . وقد حصل نفس الشيء في السنة ذاتها إذ تغلب « سبك » أحد غلمان ابن أبي الساج على اذربيجان ، ولكن رد فعل العاصمة كان مختلفاً تماماً في هذه المرة ، فعندما كتب هذا إلى ابن الفرات الوزير « يسأل أن يقاطع على الناحية » وافق الوزير على ذلك واشترط أن يرسل إلى بيت المال مائتين وعشرين الف دينار سنوياً وأنفذ اليه الخلع والعقد[١] .

وأعلن أحمد بن علي أمير قم العصيان ، وشق عصى الطاعة في سنة ٣٠٤ هـ ٩١٦ م أيضاً ، وطرد بقية العمال من ولايته ، بل انه تجاوز ذلك فسار إلى الري وتغلب عليها بعد أن هزم جيشاً موالياً للخلافة ، وبعد أن استقر له الأمر شرع في محاولة الحصول على الاعتراف الشرعي بعمله ، وراسل الوزير في ذلك والغريب أن الوزير وافق على تقليده بعد أن « قاطع عن أعمال الخراج بالري ودنباوند[٢] وقزوين وزنجان وأبهر على مائة وستة وستين الف دينار محمولة إلى الحضره » سنوياً فقلد تلك المناطق[٣] .

وفي خلافة الراضي بالله ، وبعد أن تغلب علي بن بويه على شيراز راسل الوزير في مقاطعته عليها ، فأجابه إلى طلبه وضمنه الولاية بثمانية ملايين درهم « خالصة بعد النفقات والمؤن[٤] » ، وأرسل اليه خلعة ولواءاً وأمر

---

(١) مسكويه — تجارب ٤٩/٥ — ٥٠ .
(٢) هكذا وردت في مسكويه ، والصحيح (دنباوند) .
(٣) مسكويه — تجارب ٥١/٥ — ٥٢ .
(٤) ابن الجوزي — المنتظم ٢٨١/٦ .

ألا يسلم اليه حتى يعطي المال . ومن الطريف أن ذلك لم يحصل إذ أن رسول الوزير طالبه بالمال غير أن ابن بويه « خاشنه وأرهبه فأعطاه الخلع واللواء وبقي عنده مدة وهو يماطله بالمال حتى توفي الرسول[1] » ، ولعل ذلك قد حصل بتدبير من ابن بويه للتخلص منه .

وهكذا نجد بأن الوزير لم يكن يحجم عن الموافقة على الاعتراف بشرعية سلطة المتغلبين على الولايات اعترافاً منه « بالأمر الواقع » ، ولعل ذلك يعكس إلى حد كبير حالة الضعف التي وصلت اليها السلطة المركزية ، فعندما كان الوزير يحس بعجز قوات الخلافة عن إعادة المتغلبين إلى الطاعة كان يمنحهم الصبغة الشرعية التي يطلبونها صيانة للدماء وإبقاء على الوحدة الظاهرية للدولة الاسلامية . ولم يتحرج الوزراء أيضاً من تعيين بعض الخارجين عن الطاعة حتى بعد القبض عليهم ، فقد عين ابن أبي الساج على ولاية أذربيجان ، وعندما طلب إليه الوزير الخصيبي بعد ذلك في سنة ٣١٥ التوجه لمحاربة القرامطة امتنع عن ذلك محذراً من الخطر الذي يتهدد الدولة من حدودها الشمالية ، وقد جاء في جوابه : « أنا في ثغر .. إن أخللت به يكون سبباً لزوال المملكة في سائر النواحي[2] » ، ولما رفض الوزير قبول هذا التحذير كانت النتيجة وخيمة[3] .

وإذا تظافر الأمير والعامل استطاعا أن يفعلا بالولاية ما شاءا ، كما حصل في عام ٣١٩ هـ / ٩٣١ م إذ تظافر العامل والأمير بفارس وكرمان

---

(١) ن . م . ٢٨١/٦ .
(٢) التنوخي — نشوار المحاضرة ١٥٦/١ .
(٣) الدوري — دراسات ص / ٢٤٢ — ٢٤٣ .

على قطع حمل الأموال إلى مركز الخلافة ، واستمروا على ذلك حتى تغلب علي بن بويه الديلمي على فارس سنة ٣٢٢ هـ / ٩٣٤ م[١] ، ونظراً لما في اجتماع منصبي الأمير والعامل في يد شخص واحد من مزايا ، فقد امتنع بجكم من تنفيذ أمر ابن رائق « أمير الأمراء » بالمسير إلى الأهواز لتولي امارة الحرب فيها « إلا أن يكون له الحرب والخراج ، فأجابه إلى ذلك وسيره إليها[٢] » ؛ وكانت إدارة مصر موزعة بين عاملين أحدهما للحرب والصلاة وثانيها للخراج وتدبير الأموال ، حتى جاء ابن طولون فجمع بين المنصبين وكان في الواقع حاكماً مستقلاً في مصر[٣] .

وقد يعود السبب في تعيين العمال لغير ما ذكرناه من الأسباب ، كما حدث في سنة ٢٩٩ هـ / ٩١١ م إذ تنكرت أم موسى القرمانة للوزير أبي علي الخاقاني فخافها وأشفق من أن تفسد عليه أمره ، بسبب موقفه من أخويها وحصوله على اذن الخليفة بابعادهما ، فأرضاها بأن قلد أحدهما[٤] أعمال الخراج والضياع بأصبهان ، وقلد الآخر[٥] أعمال الصلح والمبارك فيها[٦] . وفي وزارة الخاقاني هذا توقفت الماكنة الإدارية تقريباً بسبب اهمال الوزير قراءة كتب العمال أو الرد عليها[٧] ، وعدم كفايته

(١) مسكويه — تجارب ٢١١/٥ ، ابن الجوزي — المنتظم ٢٦٤/٦ ، ابن الأثير — الكامل ٩٦/٨ ، وانظر آدم متز — الحضارة ١٢٨,١ — ١٣٩ .

(٢) مسكويه — تجارب ٣٧٥/٥ — ٣٧٧ ، ابن الأثير — الكامل ١١٨/٨ .

(٣) الذهبي — العبر ٩١/٢ ، السيوطي — تاريخ ص/ ٣٦٦ .

(٤) أبا الحسين بن أبي البغل . (٥) أبا الحسن بن أبي البغل .

(٦) مسكويه ـ تجارب ٢١/٥—٢٢ . (٧) ابن الأثير — الكامل ٢٣/٨ .

وتشاغله في «خدمة السلطان ومراعاة أعدائه[1]». كما كان أولاده وكتابه يرتفقون (يرتشون) من العمال بما يولونهم به الولايات ثم يعزلونهم إذا رأوا مطمعاً[2]، بل لقد كان هذا الوزير «يقلد في اسبوع واحد الكورة عدة من العمال حتى قيل أنه قلد أعمال ماء الكوفة في مدة عشرين يوماً سبعة من العمال اجتمعوا بحلوان[3]»، كما قلد أعمال كورة اخرى خمسة من العمال في يوم واحد اجتمعوا بخان في عكبرا[4]. وقد زاد في الإرباك الإداري اشتراك بعض الأشخاص مع هـذا الوزير في اختصاصاته، فقد «توصل الأشرار إلى كتب الرقاع على يد أم موسى إلى المقتدر يخطبون الأعمال ويتضمنون الأموال، فخرج الأمر إلى الخاقاني بتقليدهم ذلك، فانتشر أمره وشاركه الأشرار في النظر، واستخرجوا الأموال من كل وجه بكل عسف[5]». وكانت لهذا الوزير وابنه خلاصات بما يرد ويصدر من الكتب ولكن لم يتيسر لأحد منهما الاطلاع عليها إلا بعد فوات الوقت، وتبقى الكتب بالحمول والسفاتج[6] في خزانتها لا تفض ولا يعرف حال ما فيها[7].

وفي وزارة علي بن عيسى: لم ينفرد هذا الوزير في مسألة عزل العمال أو تعيينهم دون الخليفة، فعندما تظلم أهل البصره من عاملهم محمد بن اسحق ابن كنداج وشكو به إلى الوزير علي بن عيسى استأمر المقتدر في

---

(١) مسكويه — تجارب ٥/٢٣ .
(٢) ن . م . ٥/٢٤ ، الهمداني — تكملة ١/١٨ .
(٣) ن . م . ، ابن الأثير — الكامل ٨/٢٣ .
(٤) مسكويه — تجارب ٥/٢٣ . (٥) ن . م . ٥/٢٥ .
(٦) انظر عن ذلك ديوان بيت المال في المبحث / ٣ .
(٧) مسكويه — تجارب ٥/٢٣ .

عزله ، ولعل ذلك كان نتيجة لرغبة الوزير في تجنيب نفسه اخطار العزل والمصادرة [1] . ومما يؤيد ذلك أن هذا الوزير سلك نفس المسلك إزاء مشكلة القرامطه الذين عاثوا فسادا وقطعوا طريق الحج واستباحوا عدة مدن في الحجاز والبادية ، إذ شاور المقتدر في أمرهم وأشار بمكاتبة رئيسهم أبي الحسن سعيد بن بهرام الجنابي ، واستأذن الخليفة في مكاتبته فأذن له وخوله انفاذ الكتب مع من يرى [2] .

وفي وزارة حامد يمكن ملاحظة الإتساع في استعمال طريقة « الضمان » في تعيين العمال ، فقد تضمن أحمد بن محمد بن رستم اصبهان بزيادة مائة الف دينار في كل سنة على ضمانها السابق ، وقد جدد علي بن عيسى هذا الضمان على ابن رستم في السنة التالية ، وعندما تحقق علي بن عيسى من الظلم النازل بالرعية هناك من جراء زيادة الضمان خفض من المبلغ عشرين ألف دينار ترفيها للرعية [3] . أما فارس فقد كانت في ضمان ابن القاسم ابن بسطام [4] .

ولم يقتصر عهد الضمان على العمال بل شمل حتى الوزير إذ أن الوزير حامد بن العباس لما تبين له اتضاع مكانته عند الخليفة ، ورأى انه لايأمر أو ينهي بشيء في ادارة الدولة ، استأذن الخليفة في العودة إلى واسط لتدبير أمر ضمانه فيها [5] .

وفي وزارة حامد هذا قلد أحد العمال لغير ما أسلفنا من الأسباب ،

---

(١) القرطبي — صلة ص / ٤٢ .
(٢) مسكويه — تجارب ٥/٣٤ ، ابن كثير — البداية ١١/١٢١ .
(٣) ن . م . ٥/٦٠ . (٤) عريب القرطبي — صلة ص/٧٨ .
(٥) مسكويه — تجارب ٥/٦٠ — ٦٩ ، الهمداني — تكملة ١/٣٠ .

فعندما رأى الوزير «تمكن ابن الحواري من المقتدر بالله، خرج توقيع حامد بخط علي بن عيسى بتقليد ابن الحواري جميع أعمال العطاء في العساكر لسائر نواحي المغرب من حد هيت إلى آخر حدود مصر [1]»، ولعل ذلك بسبب الرغبة في كسب وده.

ويبدو أن الضغط الذي وجه إلى المقتدر بالله من جانب الحرم وقادة الجيش، وعدم فسح المجال له لاختيار وزراءه بحرية في الفترة الأخيرة من حكمه قد اضطره إلى أن يضع بجانب الوزير من يسلب اختصاصاته ويجعله قليل التأثير في إدارة الدولة وتعيينات العمال، اضافة إلى قلة تأثيره في الناحية المالية [2]. وقد تأكدت هذه الحالة في خلافة الراضي بالله إذ استوزر أبا علي بن مقله وجعل عليا بن عيسى ناظرا معه [3]، وفي الوقت نفسه عين الوزير خليفه له على سائر الأعمال [4]، وبذلك فقد أصبح للوزير شريك له في النظر في اختصاصاته وخليفة على أعماله. غير أن تحكم ابن ياقوت أمير الأمراء في ادارة الدولة قد عطل اثر الوزير في الادارة مؤقتا [5]، فقد «اظهر الوزير اطباق دواته وترك النظر في شيء البتة [6]»، حتى قبض على ابن ياقوت، فاستعاد الوزير صلاحياته في التصرف في ادارة

---

(١) مسكويه ـ تجارب ٥/٨٦.

(٢) مسكويه ـ تجارب ٥/٢١٢، ابن تغري بردى ـ النجوم ٣/٢٢٩، وانظر ابن الأثير ـ الكامل ٨/٧٧، ابن كثير ـ البداية ١١/١٦٦.

(٣) الهمداني ـ تكملة ١/١٠٣ ـ ١٠٤، ابن الجوزي ـ المنتظم ٦/١٦٦.

(٤) وكان خليفته هو أبو الفضل الفتح بن جعفر بن الفرات.

(٥) الصولي ـ أخبار الراضي ص/٣١، الهمداني ـ تكملة ١/١٠٦.

(٦) الصولي ـ أخبار الراضي ص/٣١.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الدولة وفي تعيين العمال وعزلهم [١] .

وفي وزارة أبي جعفر محمد بن القاسم الكرخي للراضي بالله ، لم يعد في إمكان الوزير الاستمرار في الإدارة بسبب حركات الانفصال التي حصلت، اذ « قطع البريدي حمل الاهواز وأعمالها ، وكان بنو بويه قد تغلبوا على فارس [٢] » ، فاضطر الوزير إلى الإستتار وترك الوزارة ، ولم يكن حال سليمان بن الحسن الذي استوزره الراضي بعد الكرخي باحسن من حال سلفه .

لقد أصبح تعيين العمال بعد تولي ابن رائق « إمارة الأمراء » خارج اختصاصات الوزير ، إذ أخذ أمير الأمراء وكاتبه يصرفان شؤون الدولة ويضمنها تولية العمال وعزلهم . وتحكم أمير الأمراء في أجهزة الدولة الإدارية، بل وحتى في نفقات الخليفة نفسه [٣] . والواقع أن مدى تحكم ابن رائق اقتصر على مدينة بغداد وأعمالها ، أما باقي أجزاء الدولة الإسلامية قد تغلب عليها أصحاب الأطراف وزالت عنهم الطاعة وانفردوا بأقاليمهم ، فقد صارت فارس والري وأصبهان والجبل في أيدي بني بويه ، وكرمان في يد أبي علي محمد بن الياس ، والموصل وديار بكر وديار ربيعة وديار مضر في أيدي بني حمدان ، ومصر والشام في يد محمد بن طغج الاخشيدي ، والمغرب وافريقيه في يد أبي القاسم القائم بأمر الله بن المهدي العلوي الفاطمي ، والأندلس في يد عبد الرحمن بن محمد الناصر الأموي ، وخراسان وبلاد

---

(١) ابن تغري بردى — النجوم ١١٣/١ .
(٢) مسكويه — تجارب ٣٥٠/٥ ، ابن الأثير — الكامل ١١٢/٨ .
(٣) مسكويه — تجارب ٣٥٠/٥ — ٣٥١ ، ابن الأثير — الكامل ١١٣/٣ ، ابن العماد — شذرات ٣٠١/٢ ، وانظر ابن العبري — مختصر ص/ ١٦٣ .

ماوراء النهر في يد أحمد بن نصر الساماني ، والاهواز وواسط والبصرة في يد البريديين ، واليمامه والبحرين في يد أبي طاهر القرمطي ، وطبرستان وجرجان في يد الديلم[1] .

وفي خلافة المتقي لله ، كان لأول وزراءه سليمان بن مخلد اسم الوزارة وحضور المواكب والإحتفالات ، في حين كان تصريف ادارة الدولة في يد أبي عبد الله الكوفي كاتب « أمير الأمراء » بجكم[2] . وكذلك كان حال الوزير أبا الحسين أحمد بن محمد بن ميمون[3] ، إذ استمر كاتب أمير الأمراء في سيطرته على الأمور فلم يكن للوزير إلا التسمية أيضا[4] . وعند تقلد القراريطي الوزارة[5] . كان المتسلط على الإدارة كورتكين

---

(١) مسكويه ـ تجارب ٣٥٢/٥ ، ابن الأثير ـ الكامل ١١٣/٨ ، وقد وردت أيضاً في ابن تغري بردى ـ النجوم ٢٥٨/٣ ، أبو الفدا ـ تاريخ ٣٩٨/٢ ، ابن العماد ـ شذرات ٣٠١/٢ ، ابن العبري ـ مختصر ص / ١٦٣ ، أبو الوليد ـ تسلسل أجزاء الدولة عند تعدادها وهو موحد تقريباً ، وقد فطن إلى ذلك آدم متز ـ الحضارة ١/١ ، وفي حاشية الصفحة المذكوره إشارة إلى أن ذلك قد ورد أيضاً في الجزء الرابع من كتاب العيون والحدائق (مخطوطة برلين) رقم ٩٤٩١ ص ١٥٤ ب .

(٢) الصولي ـ أخبار الراضي ص / ١٩١ ، ابن الأثير ـ الكامل ١٣٠/٨ .

(٣) ذكر زمباور في معجمه أن كنيته « أبا الخير » والصحيح « أبا الحسين » كما جاء في أغلب المصادر ، انظر المسعودي ـ مروج ٣٤٠/٤ مثلاً .

(٤) المسعودي ـ مروج ٣٤٠/٤ ، مسكويه ـ تجارب ١٢/٦ ، ابن تغري بردى ـ النجوم ٢٧١/٣ ، الذهبي ـ العبر ٢١٦/٢ ، وانظر الهمداني ـ تكملة ١٥١/١ .

(٥) أبو إسحاق محمد بن أحمد الإسكافي ، انظر وزارته في مسكويه ـ تجارب ١٨/٦ .

الديلمي أمير الأمراء الذي أقدم على القبض على الوزير بالرغم من انعدام أثره في الإدارة [1] .

حين تسلط أمير الأمراء على الدولة ، صار كاتبه الآمر والناهي باسمه ، وأصبح منصب الوزير يشبه منصب الكاتب إلى حد كبير ، فعندما دخل ابن رائق بغداد واستلم منصب أمير الأمراء ألزم الوزير بيته ومنعه من الخروج منه ، ثم عزله عن الوزارة واستكتب أبا عبد الله احمد بن علي الكوفي الكاتب من غير تسمية بالوزارة [2] بعد ان امتنع عن قبولها ، وإن كان « يعمل مايعمله الوزراء » [3] . وعندما تولى ابو عبد الله البريدي الوزارة بعد أن تمت المصالحة بينه وبين أمير الأمراء ابن رائق . « استخلف له في بغداد على خدمة السلطان وتدبير الطساسيج أبو جعفر محمد بن يحيى ابن شيرزاد وحملت له الخلع إلى واسط [4] » ومع ذلك فقد كان القائم بادارة الدولة هو عبد الله الكوفي كاتب أمير الأمراء [5] الذي استمر في عمله هذا حتى دخول البريدي بغداد حيث استلم مقاليد الأمور بعد أن انهزم أمير الأمراء ابن رائق إلى الموصل مستصحبا معه الخليفة وابنه [6].

---

(١) الصولي - أخبار الراضي ص / ٢٠٥ ، مسكويه - تجارب ٦/٢٠ .

(٢) مسكويه - تجارب ٦/٢٢ . (٣) الصولي - أخبار الراضي ص/٢١٩ .

(٤) ن . م . ص / ٢١٩ .

(٥) مسكويه - تجارب ٦/٢٣ ، الهمداني - تكملة ١/١٥٦ ، ابن كثير - البدايه ١١/٢٠٢ ، وانظر ابن تغري بردي - النجوم ٣/٢٧٣ .

(٦) الصولي - أخبار الراضي ص / ٢٢٣ - ٢٢٦ ، ابن كثير - البداية ١١/٢٠٤ .

وبعد أن رجع الخليفة من الموصل إلى بغداد برزت شخصية ناصر الدولة الحسن بن عبد الله بن حمدان القوية حيث أخذ يتصرف بحرية تامة في ادارة الدولة مع أنه لم يستلم منصب الوزارة ، فأخذ يصدر تعيينات العمال حسب رأيه [١] ، ولم يكن للوزير في عهده شأن يذكر ، وقد ازدادت مكانة ناصر الدولة هذا بعد زواج لابن الخليفة المتقي [٢] حتى أصبح في مقدوره التحكم في اختيار الوزراء ، إذ اعتمد على ابي عبد الله الكوفي وشاوره في اختيار الوزراء [٣] والعمال حتى أصبح الأخير يصرف الأعمال ويتصرف في الأموال [٤] .

وتأزمت علاقات ناصر الدولة بالخليفة بعد ذلك بسبب قلة الأموال والاضطراب الإداري ومضايقته للخليفة ، واضطر ناصر الدولة الى الرجوع الى الموصل « فضبط الأتراك ببغداد دار السلطان وسير الأمور بالحضره ابو اسحاق القواريطي من غير تسمية [٥] بوزارة وانعقدت الرئاسة بواسط لتوزون » الذي سرعان ما استبد بالأمور ، فخرج الخليفة ووزيره [٦] الى الموصل ، وقد عزل توزون هذا الوزير على اثر رجوع الخليفة الى بغداد حيث عزل وسمل [٧] .

---

(١) الصولي ـ أخبار الراضي ص / ٢٢٦ ، ٢٣١ ـ ٢٣٣ .

(٢) كان ذلك في ربيع الأول سنة ٣٣١ هـ / ٩٤٢ م .

(٣) الهمداني ـ تكملة ١/١٦١ .

(٤) الصولي ـ أخبار الراضي ص / ٢٣٥ ، مسكويه ـ تجارب ٦/٣٨ ، الهمداني ـ تكملة ١/١٦٢ .

(٥) مسكويه ـ تجارب ٦/٤١ . (٦) وكان وزيره هذا هو أبو علي بن مقلة .

(٧) الصولي ـ أخبار ص / ٢٤٨ ، الهمداني ـ تكملة ١/١٧٣ ـ ١٧٤ ، ابن الأثير ـ الكامل ٨/١٤٩ . وانظر ابن تغري بردي ـ النجوم ٣/٢٨٠ .

وبعد مبايعة المستكفي بالله قلد الوزارة أبا الفرج محمد بن علي السامري ولم يكن له من الأمر إلا اسم الوزارة ومع ذلك فقد قبض عليه وصودر[1]، ويعقب صاحب الكامل على هذا الحدث بقوله « ولم يبق للخليفة وزير وانما كان له كاتب يدبر أمور اقطاعه وخراجه لاغير[2] »، وهكذا فإن أثر الوزير لم ينته من الادارة وتعيين العمال فحسب ، بل ان بقاء منصبه قد انتهى ولم يسمح ببقائه حتى من الناحية الشكلية .

٤ - المسؤوليات المالية للوزير :

مهما بدا التشريع الإسلامي في أمر الضرائب واضحاً بسيطاً في كتب الفقه ؛ فإنه في الواقع متشعب بغزارة .

لم تكن في الدولة الاسلامية كلها ضرائب ثابتة ونافذة على نحو واحد إلا الضرائب الإسلامية الخالصة ، والتي كانت تحسب على أساس الشهور بحسب السنة الهلالية . والواقع أن التقويم الهلالي كان يعمل به في المدن التي يقل اعتمادها على الزراعة ، أما في المناطق الزراعية ، فلا بد أن يتمشى نظام الضرائب مع حال الزراع وأوقات الغرس والحصاد ، أي لابد من السير وفقاً للتقويم الشمسي[3] .

السياسة الزراعية للدولة

كان الخراج في فارس يفتتح في النوروز[4] ، وهو موعد الانقلاب

---

(١) كانت مدة وزارته (٤٢) يوماً ، انظر ابن الأثير - الكامل ٨/١٦٠ .

(٢) ابن الأثير - الكامل ٨/١٦٠ .

(٣) المقريزي - الخطط : ١/٢٧٣ ؛ حيث ينقل ذلك عن كتاب « أخبار أمير المؤمنين المعتضد بالله » لأبي الحسين عبد الله بن أبي طاهر .

(٤) وفي أقصى المشرق كان يدفع على دفعتين . انظر ابن حوقل ص/٣٠٨، ٣٤١ .

الصيفي ، حيث تنضج الغلال [1] ، وكانوا يكبسون كل أربع سنين يوم واحد . وقد اقتبس المسلمون تحديد موعد الجباية في النوروز ، غير أن الإسلام أبطل الكبس وحرمه ، فأدى ذلك إلى تخلف السنة الخراجية يوماً كاملاً كل أربع سنوات عن السنة الشمسية (التقويمية) ، وقد تراكمت هذه الفروق حتى قاربت الشهر في أواخر العهد الأموي ، وكان معنى ذلك، أن على المزارع أن يدفع الخراج قبل حصاد الزرع بشهر كامل تقريباً ، وقد استمرت هذه المشكلة تجابه [2] الدولة حتى سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م [3] .

لقد أدرك الوزراء العلاقة الوثيقة بين الدخل الحكومي وحالة الزراعة ، إذ لما كانت ضريبة الأرض تشكل أهم مورد لبيت المال ، فإن النشاط الزراعي يعني زيادة الوارد [4] . ولذلك فإن مساعدة الفلاحين تعتبر سياسة مالية مستنيرة [5] ، ومع ذلك فلم تؤخذ مصلحة المزارع دائماً بعين

---

(١) البيروني — الآثار الباقية ص/٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) عن تفاصيل أوسع للمشكلة انظر البيروني — الآثار الباقية عن القرون الخالية ص/٣١ وما بعدها ، المقريزي — الخطط : ١/٢٧٥ ، ٢٧٧ ، وقد ظهرت ضرورة تعديل موعد الجباية بصورة ملحة في زمن المتوكل حيث جرت محاولة لإصلاحها سنة ٢٤٣ هـ / ٨٥٧ م ، وهي التي عناها البحتري بقصيدته التي قال في مطلعها :

إن يوم النوروز عاد إلى العهـ ـد الذي سنه أزدشير

غير أن هذه المحاولة لم تثمر ، إذ قتل المتوكل قبل أن يباشر بتنفيذ مشروعه هذا ، واستمر الوضع على حاله حتى زمن المعتضد .

(٣) انظر ديوان الخراج في المبحث الثالث من هذه الرسالة .

(٤) الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ص/٣٨ .

(٥) التنوخي — نشوار المحاضرة ٨٧/٨٩ . الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي/٣٨ .

الاعتبار [1] ، كما لم تنشأ سياسة زراعية موحدة ، وإنما كانت مجهودات كل وزير ومدى تفهمه لطبيعة مشكلة الزراعة تنعكس على الأحوال المالية السائدة والإجراءات المتخذة بهذا الصدد خلال فترة وزارته .

لقد شهد أواخر القرن الثـــالث الهجري إصلاحاً مهماً في السياسة الزراعية ، ففي سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م عدّل موعد جباية الخراج ، وأصبح موعد افتتاح الجباية ١٧ حزيران بدلاً من ١١ نيسان ، وأصبح التاريخ الجديد يعرف **بالنوروز المعتضدي** [2] ، كما وضعت خطة لتلافي تكرر الفروق بين موعد الجباية وموعد نضج المحصولات في المستقبل ، وذلك بأن « يكبس في كل أربع سنوات من سني الفرس يوماً واحداً » [3] ، وقد أدى ذلك إلى التخفيف عن المزارعين .

وكان المهتدي بالله قبل ذلك قد أمر سنة ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م **باسقاط أموال الكسور** عن المزارعين ، وهي في رأي الخوارزمي « ما لا يطمع في استخراجه لغيبة أهله ، أو موتهم ، أو نحو ذلك [4] » . ولعل أثر هذا الإجراء في التخفيف على المزارعين يتوضح أكثر ، إذا علمنا بأن مقدار « أموال الكسور » التي كانوا يدفعونها قد بلغ حوالي ١٢ مليون درهم سنوياً ، وقد أصبحوا بعد هذا الإجراء في حل من دفعها .

---

(١) يمكن ملاحظة ذلك من خلال كتابة الوزير علي بن عيسى في كتابه الذي عممه إلى عمال الخراج في الدولة ، والذي تضمن « التوقف عن إمضاء التسبيبات والالتزام بتوفير الايرادات » انظر نص الكتاب في مسكويه – تجارب : ٥/٢٦ ، ٢٨ .

(٢) انظر الحاشية (٤) الصفحة السابقة .

(٣) ابن خرداذبه – المسالك والممالك ص/١٢٥ .

(٤) الخوارزمي – مفاتيح ص/٤٠ .

ولعل مما يشير إلى مدى الاهتمام بتحسين حالة الزراع ، أن وزير المعتضد ، القاسم بن عبد الله[1] ، قام بدراسة موضعية لقنطرة (دما) الواقعة على صدر نهر عيسى[2] في أعقاب تظلم الفلاحين من أهل السارية في منطقة بادوريا ، وقد اصطحب الوزير معه « من استنصحه من أصحاب الدواوين ومشايخ العمال والمهندسين وقضاة الحضرة » ، وبعد أن تبين للجميع وجاهة الشكوى ، قرروا زيادة ذراعين في الباب الوسطي للقنطرة[3] وإبقاء بقية الأبواب على رسمها[4] . وفي وزارة القاسم جرت محاولة كان القصد منها مساعدة الفلاحين والتخفيف عنهم ، فيشير التنوخي إلى قيام الدولة بتسليف الزراع النقود من أجل شراء الأبقار لحراثة الأرض والبذور للزراعة[5] .

ويمكن القول بأن الوزير علي بن عيسى[6] كان أكثر وزراء المقتدر عناية بالفلاحين فقد افتتح وزارته بتعميم منشور على العمال أوصاهم فيه بإنصاف الرعية وإشاعة العدل ، مع المحافظة على مصلحة بيت المال ، وقد جاء في هذا المنشور قوله : « وتمكن في نفسك أنه لا رخصة عندي ولا هوادة في حق من حقوق أمير المؤمنين أغضي عنه ، ولا درهم من ماله أسامح فيه ، ولا تقصير في شيء من أمور العمل أصبر لقريب أو بعيد عليه ، ولا تكن بإظهار أثر جميل في ذلك أشد عناية منك بإنصاف الرعية والعدل عليها ، ورفع صغير المؤن وكبيرها عنها ، فإني أطالبك بذلك ،

---

(١) تولى الوزارة بين سنتي ٢٨٨ ، ٢٩١ هـ .
(٢) يأخذ مياهه من الفرات . انظر الدوري ـ تاريخ العراق الاقتصادي ص/٣٩ .
(٣) جعل سعته اثنين وعشرين ذراعاً .
(٤) الصابي ـ الوزراء ص/٢٧٩ ، ٢٨٠ .
(٥) التنوخي ـ نشوار ٦٦/٨ ، الصابي ـ الوزراء ص/٣٤٩ .
(٦) استوزره المقتدر مرتين . انظر قائمة الوزراء الملحقة في آخر هذا المبحث .

كما أطالبك بتوفير حقوق السلطان وتصحيحها وصيانة الأموال وحياطتها[1] »، ويبدو أن هذا الوزير قد سار على نفس السياسة الزراعية التي ابتدأت في عهد المعتضد ، فقد عمل على تسليف المحتاجين من الفلاحين البذور ، على أن يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد[2] . ويبدو انه اهتم كثيراً بكري الأنهار ، وسد البثوق فيها ، إذ كان يعتبر إهمال ذلك « أصل الفساد وخراب السدود[3] » .

وخلال فترة (أمرة الأمراء[4]) تدهورت حالة الزراعة إلى درجة كبيرة ، وربما كان السبب في ذلك يكمن في تعمد تخريب القنوات نتيجة المنازعات بين الأمراء الطموحين ، بالإضافة إلى فوضى الجند المتأتية عن تلك المنازعات ؛ ففي النزاع بين ابن رائق وبجكم على منصب أمير الأمراء ، أقدم الأول على تخريب سدود نهر ديالي ، مما سبب في تدمير المزروعات في الأراضي المعتمدة في إروائها على هذا النهر ، ولم يكتف بذلك بل إنه « فعل أفعالاً كانت سبباً في بثق النهروان[5] » .

وقد يكون إهمال نظام الري ، وعدم الاهتمام بإصلاح البثوق ، أو العناية بكري القنوات من الأسباب المهمة في تدهور حالة الزراعة ، إضافة

---

(١) مسكويه – تجارب الأمم ٥/٢٧ .

(٢) التنوخي – نشوار المحاضرة : ٨/٦٦ . الدوري – تاريخ العراق الاقتصادي ص/٤٠ .

(٣) ذكر مسكويه في تجاربه : (٦/١٠٦) بأن معز الدولة البويهي سأل علي بن عيسى عن سبب خراب البلاد فأجابه بذلك .

(٤) بين سنتي ٣٢٤ ، ٣٣٤ هـ / ٩٣٥ ، ٩٤٥ م .

(٥) الصولي – أخبار الراضي والمتقي ص/١٠٨ .

لما سبق . ففي سنة ٣٢٩ هـ « انبثق نهر الرفيل ونهر بوق فلم يقع عناية بتلافيها ، حتى خربت بادوريا بضعة عشر سنة [١] » ولم تبذل محاولة جدية لسد هذين البثقين في حينه .

وفي سنة ٣٢٣ هـ / ٩٣٤ م انبثق نهر عيسى ، ولم يتمكن أمير الأمراء من إصلاحه [٢] ، مما سبب بوار الأراضي الزراعية المعتمدة عليه في الإرواء . وفي سنة ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م انبثق نهر الخالص [٣] .

ويبدو أنه لم تجر أية محاولة إصلاحية لإعادة نظام الري إلى حاله الأول إلا في سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٨ م ، حيث قام الخليفة بتقوية سدود نهر الصراة [٤] ، ولعل هذه البثوق كانت من أسباب ارتفاع الأسعار وقلة إيرادات الدولة ، ويشير الصولي إلى تلك البثوق وإلى سوء تصرف ابن رائق ـ أمير الأمراء ـ وجنده ، ويقول بأن أثر ذلك قد « خرب الدنيا وغلت الأسعار إلى وقتنا هذا [٥] » .

أما عن مسؤوليات الوزير المالية الأخرى فقد رأيت أن أؤجل البحث فيها هنا ، لأن الكلام عنها سيرد بشكل مفصل ضمن البحث في الدواوين المالية [٦] .

---

(١) مسكويه ـ تجارب ٦/٩ .
(٢) الصولي ـ أخبار الراضي ص/١٠٦ . الدوري ـ تاريخ العراق الاقتصادي ص/٤١
(٣) مسكويه ـ تجارب : ٩٦/٦ .
(٤) الصولي ـ أخبار الراضي والمتقي ص/١٣٧ ، ١٣٨ .
(٥) الصولي ـ أخبار ص/١٠٦ .
(٦) انظر المبحث الثالث وبخاصة الحديث عن دور الوزير في إدارة دواوين الخراج ، وديوان النفقات ، وبيت المال ، وديوان المصادرين ، والدواوين المؤقتة .

ولئلا يجد القارىء صعوبة في تتبع هذا البحث ، أقدم فيما يلي قائمة بأسماء الوزراء في الدولة العبـــاسية خلال الفترة (٢٤٧ – ٣٤٤ هـ / ٨٦١ – ٩٤٥) مرتبة بحسب التسلسل التاريخي لاستلامهم منصب « الوزير » :

١ - أحمد بن الخصيب	شوال ٢٤٧ - ربيع الثاني ٢٤٨ هـ
٢ - أوتامش [١]	ربيع الثاني ٢٤٨ - ربيع الثاني ٢٤٩ هـ
٣ - عبد الله بن محمد بن يزداد	ربيع الثاني ٢٤٩ - هرب في السنة عينها [٢]
٤ - محمد بن الفضل الجرجاني [٣]	٢٤٩ - ذو الحجة ٢٥١ هـ
٥ - جعفر بن محمود الإسكافي	ذو الحجة ٢٥١ - ٢٥٢ هـ
٦ - عيسى بن فروخانشاه	٢٥٢ هـ - عزل في السنة عينها [٤]
٧ - أحمد بن إسرائيل الأنباري [٥]	٢٥٢ - ٢٥٣ هـ
٨ - جعفر بن محمود الإسكافي [٦]	٢٥٣ - ٢٥٥ هـ

---

(١) توهم زامباور حين ذكر بأن العامة قد قتلته ، والصحيح أن الجند هم الذين قتلوه بعد محاصرته بالجوسق ، ولمعلومات أوفى انظر الطبري – تاريخ ١١/٨٦ .

(٢) الطبري – تاريخ ١١/٨٦ . ابن الطقطقي – الفخري ص/٢٤٢ .

(٣) بقي في الوزارة حتى خلع الخليفة المستعين بالله في ١١ ذو الحجة سنة ٢٥١ هـ .

(٤) كان ذلك بتأثير الأتراك . انظر ابن الطقطقي – الفخري ص/٢٤٤ .

(٥) اعتقله صالح بن وصيف . انظر الطبري – تاريخ : ١١/٢٦٠ . المسعودي – مروج : ٤/١٦٩ .

(٦) كان آخر وزراء المعتز ، وقد استبقاه المهتدي لوزارته ؛ انظر المسعودي – مروج : ٤/١٦٩ .

٩ - عيسى بن فروخانشاه[١]	٢٥٥هـ - عزل في السنة عينها
١٠ - سليمان بن وهب[٢]	٢٥٥هـ - عزل كذلك
١١ - عبد الله بن محمد بن يزداد[٣]	٢٥٥هـ - رجب ٢٥٦هـ
١٢ - عبيد الله بن يحيى بن خاقان	رجب ٢٥٦ - ٢٦٣هـ
١٣ - الحسن بن مخلد بن الجراح	٢٦٣هـ عزل في السنة عينها[٤]
١٤ - سليمان بن وهب بن سعيد[٥]	ذو الحجة ٢٦٣ - ٢٦٤هـ
١٥ - الحسن بن مخلد[٦]	٢٦٤هـ عزله الموفق في نفس السنة
١٦ - سليمان بن وهب بن سعيد[٧]	٢٦٤ - ٢٦٥هـ
١٧ - إسماعيل بن بلبل[٨]	ذو الحجة ٢٦٥ - صفر ٢٧٧هـ
١٨ - أحمد بن صالح بن شيرزاد[٩]	صفر ٢٧٧هـ عزل في نفس السنة[١٠]

(١) لم يشر إليه زامباور في قائمته . ذكره ابن كثير — البداية : ٢١/١١ .

(٢) أشرت في الفصل الأول من هذا المبحث إلى التبدل السريع للوزراء في عهد المهتدي .

(٣) لم يشر إليه زامباور في قائمته . انظر عنه ابن كثير — البداية : ٢١/١١ . ابن الطقطقي — الفخري ص/٢٤٢ . ابن النديم — الفهرست ص/١٢٤ .

(٤) الطبري — تاريخ ٢٤٦/١١ . ابن كثير — البداية ٣٦/١١ .

(٥) بقي في الوزارة حتى وفاة موسى بن بغـا . الطبري — تاريخ ٢٥١/١١ . ابن كثير — البداية ٣٦/١١ .

(٦) لم يشر اليه زامباور . وقد هرب هذا الوزير مع بعض قادة الجيش الى الموصل خوفاً من الموفق .

(٧) وقد نحاه الموفق عن وزارة المعتمد .

(٨) وكان ذلك بحسب رأي الموفق الذي تحكم في ادارة الدولة وركز الأمور بيده

(٩) لم يشر اليه ابن الأثير في الكامل .

(١٠) ابن الطقطقي — الفخري ص/٢٥٤ .

١٩ - عبيد الله بن سليمان بن وهب [١]	٢٧٧ - ربيع الثاني ٢٨٨ هـ
٢٠ - القاسم بن عبيد الله [٢]	ربيع الثاني ٢٨٨ - ٢٩١ هـ
٢١ - العباس بن الحسن الجوجرائي [٣]	٢٩١ - ربيع الأول ٢٩٦ هـ
٢٢ - علي بن محمد بن الفرات [٤]	ربيع الأول ٢٩٦ - ذي الحجة ٢٩٩ هـ
٢٣ - محمد بن عبيد الله بن يحيى النحاقاني [٥]	ذو الحجة ٢٩٩ - محرم ٣٠١ هـ
٢٤ - علي بن عيسى [٦]	محرم ٣٠١ - ذو الحجة ٣٠٤ هـ
٢٥ - علي بن محمد بن الفرات [٧]	ذو الحجة ٣٠٤ - جمادى الأولى ٣٠٦ هـ
٢٦ - حامد بن العباس [٨]	جمادى الآخرة ٣٠٦ - ربيع الثاني ٣١١ هـ
٢٧ - علي بن محمد بن الفرات [٩]	ربيع الثاني ٣١١ - ربيع الأول ٣١٢ هـ

(١) وهو آخر وزراء المعتمد وأول وزراء المعتضد، بقي في الوزارة حتى وفاته في ربيع الثاني سنة ٢٨٨ هـ .

(٢) توفي سنة ٢٩١ هـ ، وقد توهم زامباور اذ اعتبر سنة ٢٨٩ هـ نهاية وزارته ، في حين أن هذا الوزير قد أشار على الخليفة المكتفي باستيزار الجرجرائي بعده . انظر ابن الأبار — اعتاب ص/١٧٨ ، وكذلك الذهبي — العبر: ٢/٨٩ .

(٣) انظر الفصل الأول من هذا المبحث ، قتل هذا الوزير يوم مبايعة ابن المعتز ، وقد وزر بعده محمد بن داود بن الجراح لابن المعتز ليوم واحد فقط .

(٤) مسكويه — تجارب ٥/٨ ، ١٣ . ابن الأثير — الكامل ٨/٦ .

(٥) ابن الأثير — الكامل ٨/٢٢ . وانظر ابن الجوزي — المنتظم ٦/١٠٦ .

(٦) مسكويه — تجارب ٥/٢٥ .

(٧) ن.م. ٥/٤٢ . الهمداني — تكملة ١/٢٦ .

(٨) القرطبي — صلة ص/٧٢ ، ٧٣ .

(٩) قتل في ١٣ ربيع الأول ٣١٢ هـ : مسكويه ٥/١٣٦ . ابن الأثير — الكامل ٨/٥١ .

٢٨	عبيد الله بن محمد الخاقاني [١]	ربيع الأول ٣١٢ - رمضان ٣١٣ هـ
٢٩	أحمد بن عبيد الله الخصيبي [٢]	رمضان ٣١٣ - ذو القعدة ٣١٤ هـ
٣٠	علي بن عيسى [٣]	ذو القعدة ٣١٤ - ربيع الأول ٣١٦ هـ
٣١	محمد بن علي بن الحسن (ابن مقلة) [٤]	ربيع الأول ٣١٦ - جمادى الأولى ٣١٨ هـ
٣٢	سليمان بن الحسن بن مخلد [٥]	جمادى الأولى ٣١٨ - رجب ٣١٩ هـ
٣٣	عبيد الله بن محمد الكلوذاني	رجب ٣١٩ - رمضان ٣١٩ هـ
٣٤	الحسين بن القاسم [٦]	رمضان ٣١٩ - ربيع الثاني ٣٢٠ هـ
٣٥	الفضل بن جعفر (ابن الفرات الثاني)	ربيع الثاني ٣٢٠ - شوال ٣٢٠ هـ
٣٦	محمد بن علي بن الحسن (ابن مقلة [٧])	شوال ٣٢٠ - شعبان ٣٢١ هـ
٣٧	محمد بن القاسم بن عبيد الله [٨]	شعبان ٣٢١ - ذو القعدة ٣٢١ هـ

---

(١) مسكويه - تجارب ٥/١٢٧ . القرطبي - صلة ص/١٢٠ .

(٢) القرطبي - صلة ص/١٢٦ .

(٣) مسكويه - تجارب ٥/١٨٥ . الصابي - الوزراء ص/٣٤٣ .

(٤) مسكويه - تجارب ٥/١٨٥ . وانظر الصابي - الوزراء ص/٣٤٣ ، الفخري ص/٢٧٠ .

(٥) المسعودي - مروج ٤/٣٠٥ . مسكويه ٥/٢٠٥ . القرطبي - صلة ص/١٥٠

(٦) ابن تغري بردي - النجوم ٣/٢٢٩ .

(٧) الهمداني - تكملة ١/٩٠ . ابن الأثير - الكامل ٨/٨٣ وقد تم استيزاره في التاسع من شوال سنة ٣٢٠ هـ واستخلف له الكلوذاني لأنه كان منفياً في فارس .

(٨) مسكويه - تجارب ٥/٢٦٥ .

٣٨ ـ	أحمد بن عبيد الله بن سليمان الخصيبي [1]	ذو القعدة ٣٢١ ـ جمادى الأولى ٣٢٢ هـ
٣٩ ـ	محمد بن علي بن الحسن (ابن مقلة [2])	جمادى الأولى ٣٢٢ ـ جمادى الأولى ٣٢٤ هـ
٤٠ ـ	عبد الرحمن بن عيسى بن الجراح [3]	جمادى الأولى ٣٢٤ ـ جمادى الثاني ٣٢٤ هـ
٤١ ـ	محمد بن القاسم الكرخي [4]	جمادى الثانية ٣٢٤ ـ رجب ٣٢٤ هـ
٤٢ ـ	سليمان بن الحسن بن مخلد [5]	رجب ٣٢٤ ـ ذو الحجة ٣٢٤ هـ
٤٣ ـ	الفضل [6] بن جعفر بن محمد (ابن الفرات) الثاني	ذو الحجة ٣٢٤ ـ ربيع الثاني ٣٢٦ هـ
٤٤ ـ	محمد بن علي بن الحسن (ابن مقلة)	ربيع الثاني ٣٢٦ ـ شوال ٣٢٧ هـ
٤٥ ـ	الفضل [7] بن جعفر بن محمد (ابن الفرات) الثاني	شوال ٣٢٧ ـ رجب ٣٢٧ هـ
٤٦ ـ	أحمد بن محمد البريدي [8]	رجب ٣٢٧ ـ ذو القعدة ٣٢٨ هـ
٤٧ ـ	سليمان بن مخلد [9]	ذو القعدة ٣٢٨ ـ شعبان ٣٢٩ هـ

---

(١) ن.م. ٥/٢٧٣ . الهمداني ـ تكملة ١/١٠١ .

(٢) الصولي ـ أخبار الراضي ص/٤ . مسكويه ـ تجارب ٥/٢٩٢ .

(٣) الصولي ـ أخبار ص/٨١ ، مسكويه ـ تجارب ٥/٣٤٦ . الهمداني ـ تكملة ١/١١٧

(٤) الصولي ـ أخبار الراضي ص/٨١ .

(٥) الهمداني ـ تكملة ١/١٢٧ . (٦) الصولي ـ أخبار الراضي ص/١٠١ .

(٧) وكان مستتراً فناب عنه عبدالله النفري .

(٨) الصولي أخبار الراضي ص/١٣٥ ، ١٤٤ .

(٩) الصولي ـ أخبار الراضي ص/١٩١ . وانظر المسعودي ـ مروج ٤/٣٤٠ .

٤٨ - أبو الحسن [١] أحمد بن محمد ابن ميمون شعبان ٣٢٩ - رمضان ٣٢٩ هـ

٤٩ - أحمد بن محمد البريدي [٢] رمضان ٣٢٩ - شوال ٣٢٩ هـ

٥٠ - محمد بن أحمد الإسكافي القراريطي شوال ٣٢٩ - ذو القعدة ٣٢٩ هـ

٥١ - محمد بن القاسم الكرخي ذو القعدة ٣٢٩ - ذو الحجة ٣٢٩ هـ

٥٢ - أبو عبد الله الكوفي ذو الحجة ٣٢٩ - ربيع الثاني ٣٣٠ هـ

٥٣ - أحمد بن محمد البريدي ربيع الثاني ٣٣٠ - جمادى الأولى ٣٣٠ هـ

٥٤ - محمد بن أحمد الإسكافي القراريطي جمادى الأولى ٣٣٠ - جمادى الثانية ٣٣٠ [٣] هـ

٥٥ - علي بن محمد بن علي (ابن مقلة الثاني) رمضان ٣٣١ - صفر ٣٣٣ هـ

٥٦ - محمد بن علي السامري [٤] صفر ٣٣٣ - ٣٣٤ هـ

---

(١) ذكر زامباور أن كنيته « أبا الخير » والصحيح ماأثبته . انظر المسعودي - مروج ٤/٣٤٠ ، الهمداني - تكلة ١/١٥١ .

(٢) وكانت وزارته الثانية هذه لمدة « ٢٤ » يوماً انظر مسكويه - تجارب ٦/١٥ .

(٣) بقي منصب الوزارة شاغراً من ٢٠ جمادى الثاني حتى ١١ شوال سنة ٣٣٠ هـ خلال وجود البريدي ببغداد ، ثم أعيد القراريطي للوزارة لمدة ٢٠ يوماً .

(٤) كتب ابن الأثير في حوادث ٣٣٤ هـ : فلما كان أيام معز الدولة زال ذلك جميعه بحيث أن الخليفة لم يبق له وزير ، وانما كاتب يدير أمور انفاقه وخراجه.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الثالث

الدّواوين

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الدواوين

المقدمـــة

الدواوين المركزية الدائمية :

١ - ديوان الخراج
٢ - ديوان النفقات
٣ - ديوان بيت المال - ديوان الجهبذة
٤ - ديوان الجيش
٥ - ديوان المظالم
٦ - ديوان البريد والسكك والطرق
٧ - ديوان الرسائل والانشاء
٨ - ديوان الفض
٩ - ديوان التوقيـع
١٠ - ديوان الخاتم
١١ - ديوان المصادرين

الدواوين المؤقتة :

١ - ديوان المواريث
٢ - ديوان البر
٣ - ديوان الموافق
٤ - ديوان المقبوضات
٥ - ديوان المرتجعة
٦ - ديوان المخالفين

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مقدمة :

لم تصل الدواوين في الدولة العباسية إلى المرحلة التي انفردت فيها اختصاصات كل منها بوضوح وتميزت بدقة عن اختصاصات غيرها ، وان كانت الخطوط العامة لأعمال كل منها يمكن ملاحظتها وتتبعها إلى حد كبير .

وهذا يعني أن التداخل في أعمال الدواوين كان حاصلا ، ويزداد هذا التداخل في الدواوين المالية ، ويصبح أكثر تعقداً من بقية الدواوين الادارية المركزية .

ويجدر بي أن أشير إلى أن الدواوين التي سأبحثها فيما يلي لم تنشأ في وقت واحد ، كما لم تكن خاصة بالفترة التي يعني هذا الكتاب بدراستها (٢٤٧ - ٣٣٤هـ/٨٦١ - ٩٤٥م) ، باستثناء ديواني المواريث والمصادرين ومجموعة الدواوين المؤقتة التي رتبتها في آخر هذا المبحث ، أما الدواوين الأخرى فقد نشأت في الدولة الإسلامية في أوقات متفاوتة يرجع بعضها إلى زمن عمر بن الخطاب ، ويرجع بعضها إلى العصر الأموي ، كما يرجع قسم ثالث إلى العصر العباسي الأول . وكانت تنشأ نتيجة الاستجابة للحاجة الملحة الحاصلة عن تطور المجتمع وتعقد الادارة ، كما أنها كانت تظهر في البداية بشكل بسيط محدود ثم تتسع وتتعقد بمرور الزمن ، كلما ازدادت إدارة الدولة تعقدا وواجباتها اتساعا ، إلا أنها كانت تتصف بصفة الاستمرار في حين أن الدواوين المؤقتة كانت تزول وتتلاشى بزوال الأسباب التي دعت إلى وجودها .

وترد لنا إشارات عن دواوين لم أبحثها في هذا الكتاب ، لأني لم أجد لها أثرا بارزا في إدارة الدولة ، وان كان لها بعض الأهمية الخاصة في توافر وضمان أموال عائلة الخليفة وأقربائه ، مثل ديوان « الضياع المستحدثة » وهي الضياع التي أضيفت حديثا [1] ، وديوان « الضياع المرتجعة » وهي الضياع التي أقطعت لبعض الأفراد في زمن سابق ، ثم ألغى الخليفة إقطاعها ، وأعاد ملكيتها لنفسه لسبب أو لآخر [2] ، وديوان « الضياع الموروثة » التي كانت بالسواد وهي جارية في ديوان الخاصة (؟) وكان ارتفاعها في السنة اكثر من ثمانين الف دينار [3] . أما « ديوان الخاصة » و « ديوان الضياع الفراتية » و « ديوان الضياع العباسية » فلا يوجد في المصادر المعاصرة مايوضح معناها [4] . ويقترح جرجي زيدان ان الأول كان يختص بضياع الخليفة نفسه ، وان الثاني كان يختص بضياع عائلة الخليفة وأقربائه ، وان الثالث كان يختص بالاشراف على الضياع التي تقع على ضفاف الفرات [5] ، ولم يذكر زيدان سنده لهذا التقسيم ، غير أن المصادر تشير إلى أن عدة دواوين قد أنشئت لإدارة الضياع السلطانية [6] . فكان لأم المقتدر مثلا ديوان خاص لإدارة ضياعها [7] ، كما كانت كل ضيعة أو مجموعة ضياع توكل إلى من يضمنها أو يعطيها بالضمان لشخص آخر [8] ، كما كان من المعتاد أن تضمن ضياع الخليفة [9] .

---

(١) مسكويه — تجارب ٥ / ٢٤٤ .

(٢) عريب — صلة ص/١٤٥ . (٣) الصابي الوزراء ٣١١ .

(٤) الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ٢٦ .

(٥) جرجي زيدان — التمدن الاسلامي ٢/١٣٢ .

(٦) مسكويه — تجارب ٥/١٥٢ .

(٧) ن.م. ص ٥/١٤٣ . وانظر الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ٢٦ .

(٨) الطبري ٣/٢٢٢٤ « ط . لايدن » التنوخي — نشوار ١/١٠٢ .

(٩) مسكويه — تجارب ٥/١٥٢ . التنوخي — نشوار ١/١٠٢ . ابن الأثير — الكامل ٨/٦٨ . وانظر الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ٢٦ .

وكان هناك « ديوان الحشم » وقد كانت مهمته تصريف أمور العبيد في دار الخليفة ، والذين تزايد عددهم باستمرار ، ولعل « ديوان الموالي والغلمان » الذي نسمع به في عهد المتوكل هو صورة أخرى لديوان الحشم[١] .

ديوان الخراج :

تشمل أراضي الدولة الإسلامية على أنواع مختلفة من الملكية ، دون أن تكون هناك خطوط واضحة تميز بينها ، كما كان يوجد كثير من التنوع في شروط الملكية في كل نوع ، إذ كانت شروط استغلال الأراضي تعتمد عادة على أشخاص أصحابها ومراكزهم[٢] ، وكانت الأراضي مسجلة في ديوان الخراج المركزي في العاصمة ، كما كانت مسجلة في دواوين الخراج المحلية كل في إقليمها ، إذ كان في كل إقليم من أقاليم الدولة ديوان خراج خاص به ، يقوم مقام خزانة الدولة ضمن الإقليم . وقد أشرت عند حديثي عن ديوان النفقات أن متولي الخراج في كل إقليم كان يستوفي من أموال الخراج التي بعهدته أعطيات الجند والنفقات الراتبة ، ثم يرسل الباقي إلى المركز في عاصمة الخلافة[٣] .

إن هذه الظاهرة خاصة بالنظام الإداري للدولة الإسلامية ، وهي تشعر الباحث بأن النظام الإداري قد منح سلطات واسعة جداً للأقاليم من أجل تسهيل مصالحها ، مما يبرر القول بأن هناك اتجاهاً لا مركزياً قد ساد المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية .

---

(١) اليعقوبي ــ البلدان ص/٢٣ : وانظر الدوري ــ مادة « ديوان » دائرة المعارف الاسلامية . الطبعة الجديدة .

(٢) الدوري ــ تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٤ .

(٣) مسكويه ــ تجارب : ١٩١/٥ ، ١٩٤ .

ومن خلال الاشارات التي وصلتنا عن هذا الديوان ، ضمن الحديث عن الدواوين الأخرى في كتاب الخراج وصنعة الكتابة لقدامة بن جعفر [١]، يمكن القول بأن ديوان الخراج المركزي في العاصمة كان يتألف من المجالس التالية :

١ ـ **مجلس الانشاء والتحرير**
٢ ـ **مجلس النسخ**
٣ ـ **مجلس الأسكدار** [٢]
٤ ـ **مجلس الحساب**
٥ ـ **مجلس الجهبذة** [٣]
٦ ـ **مجلس الجيش**
٧ ـ **مجلس التفصيل**
٨ ـ **مجلس الأصل**

كان **المجلس الأول** يقوم بإنشاء وتحرير الكتب التي تصدر عن ديوان الخراج ، بينما يقوم **المجلس الثاني** بنسخ تلك الكتب على عدة نسخ مطابقة للأصل ، حيث يحتفظ بإحداها ، ويرسل النسخة الأصلية إلى الجهة التي وجه الكتاب إليها ، كما يرسل بقية النسخ إلى الدواوين ذات العلاقة .

أما « **مجلس الأسكدار** » : فإنه يقوم مقام شعبة الأوراق في الدوائر

---

(٣) القسم الأول من كتاب قدامة بن جعفر « الخراج وصنعة الكتابة » والذي يشمل ديوان الخراج ز . ضائع : والنسخة التي عثرت عليها في مكتبة كوبريلي باستانبول يبدأ من المنزلة الرابعة .

(١) بالاضافة إلى قدامة : انظر الجهشياري ـ الوزراء والكتاب ص/١٩٩ .

(٢) الجهشياري ـ الوزراء والكتاب ص/٢٢٠ ، ٢٢١ ، التنوخي ـ الفرج : ٣٩/١ ، ٤٠ .

الرسمية في العصر الحديث ، إذ تمر به كافة الكتب والحمول الواردة إلى ديوان الخراج ، فيقوم القائمون على العمل فيه بتسجيلها في سجل خاص للواردة يبينون فيه نوعيتها والجهة التي وردت منها ، ثم يقومون بتحويلها إلى المجلس المختص بها ، بعد عرضها على صاحب الديوان ، وكذلك الأمر مع الكتب والحمول الصادرة عن ديوان الخراج[1] .

وكان « **مجلس الحساب** » يقوم بتصنيف الأموال الواردة إلى ديوان الخراج، وتنظيم قوائم بالحسابات المتعلقة بكل صنف من الأصناف ، فقد كان ديوان الخراج يستلم أموال الضرائب المختلفة من خراج وجزية وزكاة وأعشار وأخماس وغيرها [2] ، وما هو موجود منها نقداً أو عيناً ، وبيان أوجه الصرف في الديوان ، وبعبارة أخرى فقد كان الغرض من مجلس الحساب هو ضبط الناحية المالية [3] .

أما « **مجلس الجهبذة** » فهو الذي كان يشرف على أعمال « مجلس الحساب »، وكان الغرض من وجوده تدقيق الحسابات ، كما كان يقوم بالسيطرة على الأموال والعينيات الموجودة في الخزانة ، وقد كان يطلق على من يتولى رئاسة هذا المجلس اسم « الجهبذ[4] » .

---

(١) قدامة — الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٩ آ ، وانظر الجهشياري — الوزراء والكتاب ص/١٩٩ .

(٢) علي الرغم من تحذير أبي يوسف من جمع الخراج إلى الزكاة ، فإن الماوردي قد اعتبر الأعشار جزءاً من الخراج . انظر أبو يوسف — الخراج ص/٨٠ ، الأحكام السلطانية /١٨٢ .

(٣) قدامة — الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢ آ .

(٤) الجهشياري — الوزراء والكتاب ص/٢٢٠ ، ٢٢١ . التنوخي — الفرج ٣٩/١ ، ٤٠ ، وانظر « الجهبذة » في ديوان بيت المال من هذا المبحث .

وكان « مجلس الجيش » في هذا الديوان يقوم بالإشراف على « رسوم الرجال في الأطماع والشهور [1] ، وإحصائها » ، وكان على اتصال وثيق بمجلس الجاري في ديوان النفقات من جهة ، وبديوان الجيش من جهة أخرى ، من أجل العمل على تنسيق العمل معهما بضمان توفير الأموال اللازمة للجيش [2] .

أما « مجلس التفصيل » في ديوان الخراج فكانت مهمته « النظر في الجرائد والحمول ، وتصفح أسماء ومنازل الأرزاق ، وما يحتاج إليه عمال الخراج ، وتدقيق مايرد وما يصدر إليهم [3] » ويشبه قدامة بن جعفر عمل هذا المجلس في ديوان الخراج بعمل مجلس المقابلة في ديوان الجيش [4] .

وكان « مجلس الأصل » يتولى مسؤولية الإشراف على سير الأعمال في المجالس الأخرى من الديوان وتنسيقها ، كما كان يحتفظ بسجلات الأراضي الخراجية وارتفاع خراجها [5] .

ولعل الباحث في ديوان الخراج يدرك أهميته وكبير مسؤولياته من قول أبي العباس بن الفرات : « من صلح أن يتقلد ديوان الخراج صلح للوزارة [6] » . والواقع أن أكبر مهمة كان الوزير يواجهها كانت هي ضمان سير ديوان الخراج على صورة صحيحة ، لأنه كان هو المورد الرئيسي للأموال التي كانت تحتاج إليها الدولة ، ولعل ذلك يوضح السبب الذي من أجله تأسس ما يعرف بـ « ديوان الدار » .

---

(١) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢ آ . الخوارزمي ـ مفاتيح ص/٣٨ .
(٢) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢ آ ـ ٧ ب .
(٣) ن . م ص/٢ آ ـ ٢ ب . (٤) ن . م . ص/٢ ب .
(٥) مسكويه ـ تجارب : ٥/٥٨ حيث يذكر أن المتولي لهذا الديوان أحد ثقات الوزير .
(٦) التنوخي ـ نشوار المحاضرة : ٨/١٦ ، ١٨ .

لقد ظهر **ديوان الدار** ضمن المؤسسات الادارية للدولة العباسية خلال فترة حكم الخليفة المعتضد (٢٧٩ – ٢٨٩هـ/٨٩٢ – ٩٠٢م) . وعلى وجه التحديد خلال تولي أحمد بن الفرات خلافته الوزير عبيد الله بن سليمان على الأمور .

فقد عمل ابن الفرات هذا على إعادة تنظيم ديوان الخراج ، فأنشأ ديواناً جديداً أسماه « ديوان الدار [١] » جمع إليه سائر أعمال الخراج ودبره بنفسه ومع كتابه ، واستناب أخاه ، أبا الحسن علي بن محمد بن الفرات ، فيه ، واصطنع كتاباً قلدهم [٢] المجالس المستحدثة التي تألف منها هذا الديوان [٣] .

لقد انقسم ديوان الخراج بموجب الاجراء الجديد إلى شعبتين أساسيتين، إضافة إلى المجالس الخاصة بالانشاء والتحرير والنسخ وهما :

آ – مجلس مافتح من أعمال المشرق [٤] .

ب – مجلس مافتح من أعمال المغرب .

---

(١) الصابي – الوزراء ص/١٤٨ .

(٢) منهم أبو الحسن علي بن عيسى ، وعمه أبو عبد الله محمد بن داود بن الجراح ، وكانا يجلسان معه فيأمرهما وينهاهما ، ويسميانه « أستاذنا » كما جرت عليه عادة أصحاب الدواوين إذ ذاك . انظر المصدر السابق ص/١٤٨ .

(٣) كان محمد بن داود يشغل منصب « كاتب مجلس ما فتح من أعمال المشرق » ، وعلي بن عيسى يتولى أعمال المغرب .

(٤) لقد كان من بين الدواوين العباسية خلال العصر العباسي الأول : « ديوان المشرق » و « ديوان المغرب » ، وهما من دواوين الخراج ، ولعل إجراءات ابن الفرات هنا هي إعادة تنظيم علاقة هذين الديوانين بديوان الخراج المركزي ؛ انظر الجهشياري – الوزراء والكتاب ص/٢٨١ مثلا .

غير أن هذا الديوان لم يُقدّر له أن يستقر على هذا النحو ، فقد حصل تطور في اختصاصات الديوان وفي التشكيلات التي تألف منها ، إذ انتزع الوزير عبيد الله بن سليمان بعد فترة وجيزة « مجلس ما فتح من أعمال المشرق » من ديوان الدار ، وجعله ديواناً وقلد رئاسته إلى محمد بن داود بن الجراح [1] ثم انتزع « مجلس ما فتح من أعمال المشرق » وقلد رئاسته إلى علي بن عيسى [2] . وأخيراً ضم ديوان السواد إلى ديوان الدار [3] ، فأصبح يتألف من الدواوين الفرعية الثلاثة التالية [4] :

١ – ديوان المشرق .

٢ – ديوان المغرب .

٣ – ديوان السواد .

لقد كانت هذه الدواوين تشكل مع المجالس الفرعية المختصة بالأوراق والنسخ والإنشاء والأسكدار وحدة متماسكة ، يتألف منها ديوان الخراج المركزي في العاصمة ، ويجدر بنا أن نشير إلى أن كلًا من ديواني المشرق والمغرب كان يتولاهما كاتب مختص به [5] ، ثم أصبح هذان الديوانان في يد رئيس واحد ، بعد تولي المقتدر بالله الخلافة ، ففي وزارة

---

(١) الصابي – الوزراء ص/١٤٩ .

(٢) وكان علي بن عيسى مرافقاً للوزير مختصاً به فأراد مكافأته بذلك: ن.م. ص/١٤٩.

(٣) قد يسمى أحياناً باسم « ديوان الدار الكبير » وأصبح المتولي لرياسته على جانب كبير من الأهمية : انظر الصابي – الوزراء ص/٢٨٥ .

(٤) التنوخي – نشوار المحاضرة : ٨/٢٣ ، ٢٤ .

(٥) الطبري – تاريخ : ٣/٢١٩٠ (ط . لايدن) حيث قلد المعتضد ووزيره ديوان المشرق إلى محمد بن داود بن الجراح .

علي بن الفرات المقتدر [1] ، قلد أخاه جعفر بن محمد بن الفرات ديوان المشرق والمغرب [2] . إلا أن توحيد رئاسة هـذين الديوانين لم يستمر طويلاً [3] ، إذ توفي جعفر بن الفرات في السنة التالية ، فأعاد الوزير فصل رئاستهما بين ولديه ؛ فولى ابنه المحسن ديوان المغرب ، وابنه الفضل ديوان المشرق [4] . ولعل في تولية هذا الوزير لأخيه ثم لابنيه على هذين الديوانين ما يشعر بأهميتهما ، ومع ذلك فقد كان لمتولي أي منهما أن يستخلف عليه من يتولاه له [5] .

أما ديوان السواد فقد اختص بالإشراف على خراج سواد العراق ، ويشير الطبري إلى أن الذين ولوه في بداية الأمر هم بنو الفرات ، الذين استمروا في تسيير أعماله حتى وزارة سليمان بن وهب [6] ، وفي وزارة ابن الفرات الثانية ضعف أمر ديوان السواد مؤقتاً بسبب تركيز الخليفة الأمور بيده ، وعدم اهتمامه بهذا الديوان ، حتى « كان أكثر الكتاب

---

(١) في ٢١ ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ / ٩٠٨ م : انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني .

(٢) القرطبي — صلة : ص/٢٩ ، ومما يجلب الانتباه استعماله لفظة ديوان مرة واحدة لكلا الديوانين إذ قال « قلد أخاه جعفر بن محمد ديوان المشرق والمغرب » .

(٣) من نهاية ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ / ٩٠٨ م إلى شوال ٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م : انظر القرطبي — صلة ص/٢٩ ، ٣٤ .

(٤) القرطبي — صلة ص/٣٤ .

(٥) ن . م . ص/١٥٠ ، وانظر الأصفهاني — الأغاني : ٦٨/٢٠ .

(٦) الطبري — تاريخ : ٢١٢٣/٣ (ط لايدن) . ويذكر الصابي في الوزراء ص/٣٧ بأنه قد بلغ ثمن « الكاغد والقراطيس (المستهلكة فيه) نحو سبعة آلاف دينار في الشهر » مما يشير إلى اتساع أعماله .

يخلون بالحضور فيه[1] » . إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً ، فعلى الرغم من ضعف الوزير الخاقاني[2] ، الذي خلف ابن الفرات على الوزارة ، فإنه اهتم بديوان السواد ، وانتقى أحد الكتاب القديرين لإدارته[3]. واستمر الاهتمام بديوان السواد بعد ذلك ؛ فعندما تولى علي بن عيسى الوزارة سنة ٣١٥هـ/٩٢٧م قلد خليفة الكلوذاني مسؤولية هذا الديوان وحذره من التقصير في عمله بقوله : « إن هذا الديوان من أجل الدواوين ، ومتى تشاغلت بخلافتي اختل ، وليس يقوم به أحد كقيامك[4] » وهذا مما يشير إلى إحساس الوزير بخطورة هذا الديوان من جهة ، وإلى تحفظه عند اختياره لمن يتولى إدارته من جهة أخرى ، ومما هو جدير بالملاحظة إن الكلوذاني[5] هذا قد استمر في رئاسته لديوان السواد فترة طويلة ؛ فيذكر مسكويه بأن أبا الفضل بن جعفر بن الفرات عندما ولي الوزارة في فترة تحكم أمير الأمراء ابن رائق ، وجد الكلوذاني على ديوان السواد وأنه قد أقره في منصبه[6] .

أما **ديوان الدار** ، ولعله اختص بأعمال مجلس الأصل بديوان الخراج المركزي فإنه كان يقوم — إضافة إلى الإشراف على أعمال دواوين المشرق

---

(١) الصابي — الوزراء : ص/٧٦ .

(٢) أبو القاسم الخاقاني . تولى وزارته هذه سنة ٣١٢هـ/٩٢٤م ، انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني .

(٣) مسكويه — تجارب ١٢٩/٥ . الهمداني — تكملة ٥٩/١ .

(٤) مسكويه — تجارب ١٥١/٥ .

(٥) عنه انظر الهمداني — تكملة أحداث سنة ٣٤٠هـ .

(٦) مسكويه — تجارب ٣٦٨/٥ .

والمغرب والسواد - بمساعدة الوزير في جمع المعلومات حول مختلف القضايا الخراجية والمالية الأخرى التي يراد عرضها على الخليفة [١] ، كما عهد إليه مسؤولية إحالة أوامر الخليفة والوزير بشأن تلك القضايا إلى الدواوين ذات العلاقة . فإن كانت إيغاراً [٢] أو حطيطة أو تسويغاً أو تريكة [٣] فيحال الأمر إلى صاحب ديوان الخراج [٤] .

وإن كانت إقطاعاً [٥] أو طعمة [٦] ، فيحال الأمر إلى صاحب ديوان الضياع [٧] ، وإن كانت صلة أو حبوة فيحال أمرها إلى صاحب ديوان بيت المال [٨] ، وان كانت جارياً في الحشم ومن يجري مجراهم، أو إقامة نزل ، فيحال الأمر إلى صاحب ديوان النفقات [٩] ، وإن كانت رزقاً [١٠] في الأولياء فيحال أمره إلى صاحب ديوان الجيش [١١] .

---

(١) قدامة - الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٧ ب .

(٢) الايغار : هو الحماية ، وذلك أن تحمي الضيعة أو القرية فلا يدخلها عامل الخراج ويوضع عليها شيء في السنة تؤديه إلى بيت المال في الحضرة أو في بعض النواحي .

(٣) التسويغ : أن يسوغ الرجل شيئاً من خراجه في السنة ، وكذلك الحطيطة والتريكه . انظر الخوارزمي - مفاتيح العلوم ص/٤٠ .

(٤) قدامه - الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٧ ب .

(٥) الاقطاع أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتها وتسمى تلك الأرض قطائع واحدتها قطيعة - الخوارزمي - مفاتيح العلوم ص/٤٠ .

(٦) الطعمة هي أن تدفع الضيعة الى رجل ليعمرها ويؤدي عشرها وتكون له مدة حياته فاذا مات ارتجعت من ورثته . الخوارزمي - مفاتيح العلوم ص/٤٠ .

(٧) قدامه - الخراج ص/١٧ ب . (٨) ن . م . ص/١٧ ب .

(٩) ن . م . ص/١٧ ب . (١٠) وضع العطاء : الابتداء بجبايته .

(١١) قدامة - الخراج ص/١٨ آ مخطوطة كوبريلي الخوارزمي - مفاتيح ص/٤٣ .

ولقد كانت صيغة الكتب التي كان صاحب ديوان الدار يوجهها إلى الدواوين آنفة الذكر واحدة تقريباً كما يذكر قدامه حيث ثبت لنا نسخة منها[1] وهي على النحو التالي :

« أما بعد : فإنه ورد ديوان الدار كتاب منشوء من ديوان التوقيع بنسخة مؤامرة[2] في كذا ... — ويقتص ما اقتص ديوان التوقيع من حال المؤامرة وما تضمنت وما خرج به الأمر ، وما يؤمر صاحب الديوان أن يكون العمل فيه بامتثال ما حد ورسم في الكتاب — ... » ثم يعمم منشور بالأمر إلى الدواوين ذات العلاقة حتى يجري تنفيذ الأمر بانتظام ودقة[3] .

وبجانب هذه الدواوين المتفرعة عن ديوان الخراج المركزي فقد كانت هناك دواوين أزمة يقوم كل منها بالإشراف على الديوان الذي يختص به ، فيدقق الحسابات ويراقب ويتتبع كل ما من شأنه ضمان مصلحة خزينة الدولة . غير أن أزمّة هذه الدواوين كانت تجمع بيد رجل واحد[4] .

أما موظفوا ديوان الخراج فلا بد أن عددهم قد ازداد بازدياد أهمية الديوان ، ولم تكن رواتبهم تجري على نسق موحد ، فقد ابتدأ ابن مقلة مثلاً براتب قدره (١٠) دنانير شهرياً عندما اشتغل كاتباً في التحرير بديوان السواد

(١) قدامة — الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٨ آ .

(٢) عمل تجمع فيه الأوامر الخارجة في مدة الطمع ، ويوقع السلطان في آخره باجازة ذلك : وقد تعمل المؤامرة في كل ديوان . مفاتيح العلوم ص/٣٨ .

(٣) قدامة — الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٨ آ .

(٤) الطبري — تاريخ ٣/٢١٩٢ « ط . لايدن » . الصابي — الوزراء ص/٨٩ .

ثم تقدمت حاله فرفع إلى (٣٠) دينار ، ولما استلم ابن الفرات الوزارة المقتدر بالله في أعقاب فتنة ابن المعتز جعل راتب ابن مقلة هذا (٥٠٠) دينار في الشهر بعد أن ولاه ديوان السواد [١] . ولعل هذا المثل يعطينا فكرة تقريبية عن مدى التباين والاختلاف بين مستويات الرواتب ، فقد كانت رواتب رؤساء الدواوين عالية ، وفيما يلي أمثلة منها [٢] :

راتب كاتب السواد	٥٠٠ دينار في الشهر
راتب كاتب ديوان الضياع والمستحدثة	٢٠٠ دينار في الشهر

ومن خلال الاجراءات التي اتخذها علي بن عيسى لتخفيض مستويات الرواتب الشهرية كما نقلت لنا ، يمكن أن نرى صورة تقريبية للرواتب ففي سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م أنقص هذا الوزير رواتب « أصحاب الدواوين من الثلثين إلى النصف . وجعل لأبي القاسم الكلوذاني من خمسمائة دينار كان يقبضها في كل شهر عن ديوان السواد خمسة آلاف درهم (٣٣٣ $\frac{1}{3}$) دينار . وقرر لأبي الفتح الفضل بن جعفر عن ديوان المشرق مائة دينار ... واقتصر بالغلمان على جاري عشرة أشهر في السنة ، ... [٣] » . ومن هذا النص يمكن أن نستنتج بأن رواتب رؤساء الدواوين الفرعية التابعة لديوان الخراج لم تكن على سوية واحدة ، بل كانت تختلف تبعاً لأهمية الديوان . وإن أمر زيادة الرواتب أو خفضها كان يخضع لرأي الوزير وسياسته المالية في الإسراف أو الاقتصاد في النفقات . وان التخفيض الذي كان يصيب الرواتب

---

(١) الصابي — الوزراء ص/ ١٣٥ .

(٢) الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ص/ ٢٥٥ .

(٣) الصابي — الوزراء ص/ ٣٤٠ .

كان لا يقتصر على مقاديرها الشهرية فقط وإنما كان يشمل أيضاً عدد الدفعات التي كان يستلمها الموظف في السنة .

ويجدر بي قبل أن أنهي البحث في ديوان الخراج أن أحاول إلقاء بعض الأضواء على نوعية الضرائب التي كانت تقع مسؤولية جبايتها على هذا الديوان مع مقدارها .

أولاً : الخراج :

حدد المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ / ٨١٣ - ٨٣٣ م) مقدار الخراج في السواد بخمسي الحاصل[٣] ، إلا أن هذه النسبة أغفلت في بعض الاحيان[٤] . ويبدو أن هذه القاعدة لم تكن تشمل كل الأراضي الخراجية في الدولة ، فهناك ما يشير الى أن جباية الخراج من بعض المناطق استمرت على أساس المساحة[١] ، ففي سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م كتب الوزير علي بن عيسى الى عامل فارس يأمره بجباية الخراج عن الأشجار وأن يكتب له « بما يرتفع من مساحته[٢] » . ومما يؤيد ذلك ، أن خراج الأراضي التي جلا أصحابها عنها وما خرب من الضياع ، كان يوزع على كاهل باقي المزارعين في المنطقة[٣] وهذا ما عرف « بالتكملة » فقد استمر عمال الخراج بجبايتها

---

(٣) الطبري - تاريخ ٣/١٠٣٩ « ط . لايدن » .

(٤) الدوري - تاريخ العراق الاقتصادي ص/١٨٨ .

(١) أي أن يؤخذ الخراج على أساس مساحة الأرض القابلة للزراعة ، زرعت أم لم تزرع . وقد كان هذا النظام مطبقاً خلال العصر الساساني ، وظل معمولا به مع بعض التعديلات حتى العصر العباسي الأول . ففي زمن المنصور جعل الخراج مقاسمة . انظر زيدان - التمدن ٢/١٢٢ .

(٢) الصابي - الوزراء ص/٣٧٢ . (٣) ن . م . ص/٣٧١ .

إذ بلغت مليون درهم في السنة [1] ، حتى سنة ٣٠٣ / ٩١٥ حين تمكن الوزير علي بن عيسى من إقناع الخليفة المقتدر بالله بضرورة إلغائها . فكتب الخليفة كتاباً بخط علي بن عيسى أنكر فيه « هذا الرسم الذميم ، وأكبر ما استمر به الظلم العظيم [2] » وأمر برفعها عن الرعية وأن ينادي « في المساجد الجامعة بإزالتها وإبطال جبايتها ، ليذيع ذلك في الجمهور [3] » .

أما عن مقدار الجباية السنوية من ضريبة الخراج فهناك عدة قوائم توضح مقاديرها بشكل عام ، أقدمها القائمة التي حفظها الجهشياري [4] وهي توضح مقدار الجباية في زمن الرشيد الذي بلغ مجموعه (٥٣٠/٣١٢/٠٠٠) درهم في السنة . ثم تأتي بعدها القائمة التي حفظها لنا ابن خلدون [5] والتي يذكر أنه نقلها عن « جراب الدولة [6] » وهي توضح مقدار الخراج الذي كان يرد على بيت المال في بغداد أيام المأمون غير أنه لم يحدد تاريخها بدقة ، ومع ذلك فإن القائمة نقلت عن وثيقة رسمية ونحن نعلم بأن بيت المال قد احترق خلال أحداث الفتنة بين الأمين والمأمون ، واحترقت معه كافة

---

(١) عند الصابي – الوزراء ص/٣٧١ « الف الف درهم » . وعند التنوخي – نشوار المحاضرة ٨/٧٤ « عشرة آلاف درهم » .

(٢) الصابي – الوزراء ص/٣٧٠ . (٣) ن . م . ص/٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٤) نقلها عن نسخة رسمية من دواوين الخراج . انظر الجهشياري – الوزراء والكتاب ص/٢٨١ .

(٥) ابن خلدون – المقدمة عند حديثه عن « ان آثار الدولة كلها على نسبة قوتها في أصلها » ولم أعثر على القائمة في « ترويح الأرواح » إلى جراب الدولة .

(٦) الراجح لدي أن القائمة نقلت عن بيت المال أو ديوان الخراج ، أي عن وثيقة رسمية من وثائق الدولة . ويذهب روزنتال في تعليقه على المقدمة بأن هذه القائمة منقولة « عن كتاب جراب الدولة » .

السجلات الرسمية الخاصة بالخراج ثم لم يدون الحساب على ما يذكر قدامة[1] إلا بعد سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م . ونظراً للاختلاف الحاصل في قائمة ابن خلدون عن خراج خراسان وما أمر به المأمون عامله علي بن طاهر سنة ٢١١ هـ / ٨٢٦ م فلا بد أنها كتبت قبل التاريخ الأخير ، أي أنها كتبت بين ٢٠٤ - ٢١٠ هـ / ٨١٩ - ٨٢٥ م . وعلى كل حال فمبلغ ارتفاعها (٣٩٦/١٥٥/٠٠٠) درهماً ثم تأتي قائمة ابن خرداذبه التي كتبت بعد منتصف القرن الثالث الهجري ومقدار ارتفاعها (٢٩٩/٢٥٦/٣٤٠) درهماً .

إن القائمة التفصيلية التي وصلتنا عن فترة بحثنا ، هي قائمة علي بن عيسى وزير المقتدر التي أعدها لضبط الميزانية[2] سنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م والتي تشير إلى مجموع دخل الدولة من الخراج والأعشار ورسم الجوالي وواردات الضياع . والقائمة هذه مقسمة إلى أربعة فصول وهي كما يلي[3] :

١ - جباية السواد

٧٣٤ ٥٤٧ ١ أموال السواد وطساسيجة وصدقات أراضي المغرب (أي الغروب) بالبصرة والمراكب بها وسائر ما ينسب إليها ويجري معها .

تفصيلها بادوريا وكلواذي ، ونهر بين ١٦٦/٢٨٣ درهم .

---

(١) قدامه — الخراج ص/٢٣٦ ن دي غويه .

(٢) يرى جرجي زيدان — التمدن ٢/١٠٩ بان علي بن عيسى قد اضطر الى كتابة هذه القائمة ضمن تقرير الى المقتدر لتبرئة نفسه مما لحق ببيت المال من العجز ، ولم أعثر على مايبرر قول زيدان هذا . واعتقد أن القائمة قد أعدت لضبط ميزانية الدولة ، انظر الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ص/١٩٣

(٣) فون كريمر — نقلا عن التمدن الاسلامي ٢/١٠٩

٣٢٣	١٩٨	الأنبار ، وقطربل ، ومسد .
٥٧٦	٠٧٥	بهرسير ، والرومقان ، وإيغار يقطين ، وجازر والمدينة العتيقة .
٠٠٠	٠٢٥	كوثي ، ونهر درقيط .
٥٢٦	٠٠٩	الزاب الأعلى ، ونهر كشتاسب .
٧٣٦	٠١٦	الفلوجة العليا ، والارحاء .
٥٨٥	٠١٣	الفلوجة السفلى ، والنهرين وعين التمر .
٢٥٩	١٤٠	السيب الأعلى ، وسورا ، وبابل ، وخطرنية ، وباروسما الأعلى .
٣٥٠	٠٣٨	نهر الملك ، ومورجا ، ونهرجوبر ، والاساسان ، والمالكيات .
٣٣٦	٠٤٦	باروسما الأسفل .
١٥٤	١١٠	طساسجة الكوفة والحزن .
٢١٩	٠٥٠	العمارات بسرمن رأى .
٥٩٠	٠٢٠	نهر بوق ، والديو الأسفل .
٣٠٠	٠٢٤	بزرجسابور .
٠٣٥	٠٢٠	الراذانان [1] .
٦٦٦	٠١٣	روستقباد .
٤٨٠	٠٤٦	النهروان الأعلى ، وسمنطاوي .
٣٢٧	٠٤٠	النهروان الأوسط .
٥٣٢	٠٦٠	النهروان الأسفل .
٠٨٩	١٥٩	الصلح والمنازل .
٤٩٩	٠٤٢	بادرايا ، وباكسايا .

(١) وردت عند زيدان « الراذابان » وما اثبته أصح ، انظر الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ص/١٩٣ .

٧٢٠	٣١٠		واسط مع (الضياع) الخاصة والمستحدثة، والعباسية، بعد النفقات الراتبة .
٠٩٥	١٢١		البصرة ، وكور دجلة .
٥٧٥	٠٢٢		المواكب بالبصرة[1] .
٧٥٠	٠٤٢		أموال الضمانات وما يؤدي عن فضول الأنهار مما ينسب إلى المفردات .
٢٥٠	٠٨٠		العبارة بهيت .
٩٧٥	٠١٦		أسواق الغنم بمدينة السلام وسر من رأى وواسط والبصرة والكوفة .
٣٧٠	٠٦٠		دور الضرب بمدينة السلام وسر من رأى وواسط والبصرة والكوفة .
٠٠٠	٠١٦		الجوالي بمدينة السلام .
٨٧٤	٠١٣		مايؤدي إلى الحضرة عن مال الارتفاقات والشجر والمقاطعات
١٨١	٨٣٦	١	**دينار مجموع جباية السواد[2] :**

٢ - جباية المشرق

٩٢٢	٢٦٠	١	كور الأهواز ضماناً على إبراهيم بن عبد الله المسمع وغيره .

---

(١) هذه الفقرة وما تلاها الى نهاية الحقل لم يشر اليها الدوري في قائمته .

(٢) حصل خطأ في جمع قائمة زيدان قدره « ١٠ » ألف دينار زيادة عن المجموع الحقيقي ومع ذلك فهناك فرق كبير بين المجموع والمجمل المذكور في أول القائمة لعل السبب فيه يرجع إلى خطأ في قراءة الأعداد في الأصل . انظر زيدان ــ التمدن ١١١/٢

٥٢٠	٦٣٤ ١	أموال فارس مع مايسوغه مؤنس الخادم ، مع ما في أيدي أصحاب الأطراف ، مما يرد نفلاً (هبة) فقط .
٠٤٠	٢٥٨	ضياع الأمراء بهذه النواحي مع مال المراكب بسيراف .
٣٨٠	٣٦٤	كرمان مع ضياع الأمراء سوى مال العهد والورح (؟) وقرى المفازة، ومايسوغه مؤنس الخادم عن مال الحزن والجهبذة
٠٠٠	٠٨٠	مقاطعة عمان سوى اللطف (الهدايا) المحمول إلى الحضرة
		ارتفاع الخراج والضياع العامة بالمشرق على العقد والارتفاع بالأمانة والضمان : ٥٢٥ ٥٧٠ ٦
٠٧٨	٤٦٥	الخراج والأعشار والأخماس بالري والدوماوند مع ما فيه مما استخرجه ابن داودان وأحمد بن علي .
٦٤٤	١٢٢	الضياع بها .

قزوين وزنجان وأبهر

٧١٠	١١٥	الخراج .
٢٩٠	٧٥٨	الضياع .

قسم

٢٢٩	١٩٧	الخراج .
٢٢٩	٠٨٠	الضياع .

أصفهان

١٧٨	٤١٠	الخراج على العقد المجددة مع خراج الأكراد وما يغل من الإيغار وضياع السلطان .
٣٣٤	١٨٩	الضياع بها .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ماه البصرة والايغارين

٦٣٦	١٨٥	الخراج .
٥٢٠	٢٦٧	الضياع .

همذان

٤٨٠	١٥٠	الخراج .
٧٨٩	٠٥٥	الضياع .

ماسبذان

٧٤٦	٠٥٧		الخراج .
٧٥٠	٠١٦		الضياع .
٦٢٥	٠١٧		ساوه ، ودار الضرب بها .
٦٧٨	١٠٥		ماه الكوفة بالخراج سوى الضياع الواسية والمستحدثة والطعم
٥٠٠	٠٨٩		الضياع بها .
٠١٥	٠٣٠		حلوان عن الخراج والضياع .
٣٧٠	٢٢٦		إذربيجان وأرمينية على المفارقة التي فورق عليها سبيل السعر
٦٦٣	٤٣٩	٦	دينار . مجموع جباية المشرق

٣ — جباية المغرب

مجمل ما يتعلق بالمغرب (مـــا يقع غرب دجلة من الولايات) وأجناده : ٤٩٢ ٧٤٦ ٤

تفصيلهـــا

٧٧٣	٢٩٠	مصر والإسكندرية بعد الاحتسابات القديمة ، سوى مصادرة الماذرائيين، ومال المرافق والتجارة وأثمان الغنائم .

جند فلسطين بعد الاحتسابات .	١	٠٨٠	٠٠٠
مال (؟) .		٠٨٠	٧٥٠
جند الأردن بعد الاحتسابات .		٢٣٠	٦٤٧
مـــال .		٠٤٠	٤٦٠
(؟) .		١٠٢	٠٦٢
جند دمشق بعد الاحتسابات .		١١٣	٠٥٧
مـــال .		٣١٥	٣٠٠
جند حمص بعد الاحتسابات .		٢٠٠	٤٦٠
مـــال .		١١٥	١١٤
جند قنسرين والعواصم بعد الاحتسابات .		١٣٣	٠٩٧
مـــال .		٣٥٢	٥٧٠
دلوك ورعبان .		٠١٥	٧٦٥
الثغور الشامية سوى صلح أحمد بن الحسين الكاتب .		٠٥٢	٩٨٥
شمشاط وحصن منصور وكيسوم بعد الموضوع .		٠٠٥	٣٩٧
مـــال .		٠٦٥	٣٣٢
سميساط وملطية بعد الاحتسابات		٠١٤	٥٠١
مـــال .		٠٣٤	١٢٠
آمد ، سوى ما جمع في اقطاع وكاسة بعد الاحتسابات .		٠٠٥	٤٧٨
مـــال .		٠٨٢	٤٢٢
أرزن ، وميافارقين بعد الاحتسابات		٠٥٦	٧٥٠
مـــال .		٠٨٢	٤٢٢
ديار مضر .		٢٥٧	٢٢٥
ديار ربيعة بعد الاحتسابات .		٠٢٢	٧٩٧

٠٩٣	٣٠٤	مـال .
٧٥٠	٠١٧	الموصل ، وماردين ، وبهذرا ، والرساتيق الجبلية بعد الاحتسابات .
٤٣٠	٤٩٢	مـال .
٥٨٤	٠٩٦	طريق الفرات .
٣٤١	٦٦٠ ٤	دينار . **مجموع جباية المغرب .**

٤ ـــ جباية الأموال الخاصة

٠٣٦	٢٨٩	الضياع المستحدثة بعد الذي جرى في ضمان واسط أسوة حال الخاصة .
٤٤٧	٥١٩	أموال الخاصة سوى ما كان منها بنواحي واسط فانه أضيف إلى أموال العامة وخلط بهـا ودخل في حمولتها ونفقاتها .
		٤١١ ١٨٥ العبر
		١٦٠ ١١٦ الاهوار
		٦٢٦ ٠٧٢ المشرق
		٠٠٠ ١٠٤ المغرب
٧٧٨	٠١٨	هيت وأعمالها سوى ضياع السكر .
		٢٤٠ ٨ العبر
		٢٦٢ ٥ الأهوار
		٤٥٠ ٥٨ المغرب
		٢٠٠ ٦٢ المشرق
٧٦٠	١٤٤	مال الضياع العباسية سوى ما هو بنواحي واسط .

		٧٣٢ ١٤	العبر
		٢٤٦ ١٤	الأهوار
		٦٧٢ ٣٠	المشرق
		١١٦ ٧٥	المغرب
٥٧٠	٠٠٤	مال الموقوف للمساجد سوى ما كان منها بواسط .	
		٨٦٩ ٢٢	المشرق
		٧٦٠ ١٢	المغرب
١٢٦	٦١٧	مال الضياع الفراتية .	
		٢٢٦ ١٧٠	العبر
		٧٢٤ ١٢٩	الأهوار
		٣٣٦ ٠٩٧	فارس
		٢٧٨ ٠٩٥	المشرق
		٢٢٥ ١١٤	المغرب
٣١٨	١٠٠	مال الضياع المفردة في سنة ثلاث وثلثمائة .	
٩٨٠	٠٧٦	مال الخزن والجهبذة ، سوى ما يجمعه العمال مع أصول الأموال ، وسوى ما سوغه مؤنس الخادم منها بفارس ، وسوى وما دخل منها بضمان واسط .	

٠١٥ ١٧١ ١ دينار . **مجموع جباية الأموال الخاصة .**

الخلاصـــة :

١٨١ ٨٣٦ ١ جباية السواد [1] .

(١) أشرت سابقاً إلى وجود فرق كبير بين هذا الرقم والرقم الذي ثبت في البداية كمجمل للقائمة .

٦٦٣ ٤٣٩ ٦ جباية المشرق .

٣٤١ ٦٦٠ ٤ جباية المغرب [1] .

٠١٥ ٧٧١ ١ جباية الأموال الخاصة والأعمال المسماة والموقوفة وغيرها.

٢٠٠ ٧٠٧ ١٤ دينار . مجموع جباية الدولة حسب قائمة علي بن عيسى سنة ٣٠٦هـ/٩١٨م كما ثبتها فون كريمر .

إلا أن قدامة بن جعفر قد أورد في كتابه « الخراج وصفة الكتابة [2] » قائمة تفصيلية « بمبالغ الارتفاعات في مملكة الإسلام » أرى من المناسب تثبيتها للمقارنة مع ملاحظة تقارب الفترة التي كتبت فيها مع قائمة علي بن عيسى [3] . وهي كما يلي :

٠٠٠	٢٠٠	١٣٠	درهم	السواد
٠٠٠	٠٠٠	٠٢٣	»	الأهواز
٠٠٠	٠٠٠	٠٢٤	»	فارس
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٦	»	كرمان
٠٠٠	٠٠٠	٠٠١	»	مكران
٠٠٠	٥٠٠	٠١٠	»	أصبهان
٠٠٠	٠٠٠	٠٠١	»	سجستان

---

(١) يتكرر وجود خلاف بين المجمل ومجموع المفصل في قائمة المغرب إذ ذكر علي بن عيسى أن مجمل مايتعلق بالمغرب وأجناده هو « ٤٩٢ ٧٤٦ ٤ » دينارا .

(٢) قدامة ــ الخراج ص/٢٤٩ من النبذ المطبوعة ؛ ص/٨٦ آ وما بعدها من مخطوط كوبريلي .

(٣) قائمة علي بن عيسى التي نشرها فون كريمر عن سنة ٣٠٦هـ ، وقائمة قدامة تعبر عن سنة كتابته للكتاب أي في حدود سنة ٣١٥ هـ . وهي تعتمد على عبرة سنة ٢٠٤ هـ .

خراسان	درهم	٣٧	٠٠٠	٠٠٠
حلوان	»	٩٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ماه الكوفة	»	٠٠٥	٠٠٠	٠٠٠
ماه البصرة	»	٠٠٤	٨٠٠	٠٠٠
همذان	»	٠٠١	٧٠٠	٠٠٠
ماسبذان	»	٠٠١	٢٠٠	٠٠٠
مهرجان قذق	»	٠٠١	١٠٠	٠٠٠
الا يغارين	»	٠٠٣	٨٠٠	٠٠٠
قم وقاشان	»	٠٠٣	٠٠٠	٠٠٠
أذربيجان	»	٠٠٤	٥٠٠	٠٠٠
الري ودماوند	»	٠٢٠	٠٨٠	٠٠٠
قزوين وزنجان وابهر	»	٠٠١	٨٢٨	٠٠٠
قومس	»	٠٠١	١٥٠	٠٠٠
جرجان	»	٠٠٤	٠٠٠	٠٠٠
طبرستان	»	٠٠٤	٢٨٠	٧٠٠
تكريت والطيرهان والسن والبوازيج	»	٠٠٠	٩٠٠	٠٠٠
شهرزور والصامغان	»	٠٠٢	٧٥٠	٠٠٠
كورة الموصل	»	٠٠٦	٣٠٠	٠٠٠
قردي وبزبدي	»	٠٠٣	٢٠٠	٠٠٠
ديار ربيعة	»	٠٠٩	٦٣٥	٠٠٠
أرزن وميافارقين	»	٠٠٤	٢٠٠	٠٠٠
مقاطعة طرون	»	٠٠٠	١٠٠	٠٠٠
أرمينية	»	٠٠٤	٠٠٠	٠٠٠

آمد	درهم	٠٠٢	٠٠٠	٠٠٠
ديار مضر	»	٠٠٦	٠٠٠	٠٠٠
أعمال طريق الفرات	»	٠٠٢	٩٠٠	٠٠٠
قنسرين والعواصم	دينار	٠٠٠	٣٦٠	٠٠٠
جند حمص	»	٠٠٠	٢١٨	٠٠٠
جند دمشق	»	٠٠٠	١١٠	٠٠٠
جند الأردن	»	٠٠٠	١٠٩	٠٠٠
جند فلسطين	»	٠٠٠	٢٥٩	٠٠٠
مصر والإسكندرية	»	٠٠٢	٥٠٠	٠٠٠
الحرمين	»	٠٠٠	١٠٠	٠٠٠
اليمن	»	٠٠٠	٦٠٠	٠٠٠
اليمامة والبحرين	»	٠٠٠	٥١٠	٠٠٠
عمان	»	٠٠٠	٣٠٠	٠٠٠
جزية رؤوس أهل الذمة بمدينة السلام	درهم	٠٠٠	٢٠٠	٠٠٠

ويشير قدامة إلى أن تقدير ارتفاع السواد هو « بحسب ما عليه في هذا الوقت وعلى عبرة سنة ٢٠٤ هـ وهي أول سنة يوجد حسابها في الدواوين [1] » .

١ – ولا أريد أن أناقش هذه القائمة ، بل أكتفي بأن أشير : أولاً إلى أن « العبرة » لا زالت غامضة ، فلم يردنا عن معناها إلا ما ذكره

(١) قدامة – الخراج مخطوطة كوبريلي ص ٨٦ آ ، وتقع في ص/٢٣٦ من المطبوع .

الخوارزمي[1] ، حيث يمكن أن نستدل منه أن العبرة هي تقدير مالي ، كان يتم بأن يؤخذ معدل الوارد لسنين عديدة من سني الرخاء والقلة[2] . وبأن يؤخذ المعدل الحسابي لتلك السنين بعد « أن تعتبر الأسعار وسائر العوارض[3] » ، ولا نعلم كيف كان يجري حساب ذلك .

إن ما ذكره قدامة عن خراج السواد يشير إلى الأخذ بالافتراض القائل بأن الخراج قد سار على وتيرة واحدة ، دون تغيير ، خلال الفترة بين سنة ٢٠٤هـ/٨١٩م وسنة ٣١٦هـ/٩٢٨م[4] . إن هذا الافتراض يصح ، إذا كانت مساحة الأرض المفروض عليها الخراج ثابتة ، وكان الخراج يجبى على أساس المساحة ، وليس على المقاسمة في الغلة ، مع استقرار تام ورتابة في الأوضاع والأحوال ، سواء في طبيعة الأراضي الزراعية ، أو مشاريع الري ، أو الأسعار ، أو نوعية المنتوجات ، أو الأيدي العاملة في الريف ، ولكن مما لا شك فيه أنه قد حصل كثير من التطور والتبدل خلال هذه الفترة ، ومن المرجح أن يكون لزيادة نسبة الأملاح في الأراضي أثر كبير في إهمالها ، أو زراعتها بأنواع من المزروعات تقاوم الأملاح[5] ، وكذلك

---

(١) الخوارزمي — مفاتيح العلوم ص/٤٠ إذ يقول : « العبرة ثبت الصدقات لكورة كورة ، وعبرة سائر الارتفاعات هو أن يعتبر مثلاً ارتفاع السنة التي هي أقل ريعاً ، والسنة التي هي أكثر ريعاً ، ويجمعان ، ويؤخذ نصفهما ، فتلك بعد أن تعتبر الأسعار وسائر العوارض .

(٢) الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ص/٤٢ ، ١٨٩ .

(٣) الخوارزمي — مفاتيح العلوم ص/ ٤٠ .

(٤) وهي السنة التي كتب فيها قدامة كتابه .

(٥) ربما كان ذلك مسوغاً للإكثار من زراعة الجت (الرطاب) وذلك=

الحال بالنسبة المياه ؛ فان قلة أمطار العراق جعل الزراعة ، وخصوصاً في السواد تعتمد على الري بالدرجة الأولى . أحوال الري لم تبق ثابتة أيضاً خلال هذه الفترة ، ونظرة عجلى إلى الحروب والاضطرابات ، وما صاحبها من تخريب في القسم الجنوبي من العراق ، كافية لتأييد هذه الحقيقة .

وإضافة إلى ذلك ، فإن الأيدي العاملة ، وهي عامل له أهميته بعد توفر الأرض الصالحة ومشاريع الري ، لا بد وأن يكون قد حصل ما أثر في توفرها ، فلم يكن العرب منذ البداية يلتزمون بفكرة « رقيق الأرض » ، كما أنهم لم يتشددوا بإجبار الفلاحين على البقاء في أرضهم ، فأقدم كثير من الفلاحين على ترك أراضيهم ، مدفوعين بعوامل شتى منها : دمار مشاريع الري ، أو زيادة الملوحة في الأرض ، أو هرباً من سوء الأوضاع الإدارية ، أو التزاماً بدعوة أو اتجاه سياسي معين ، أو لحصول الإغراء نحو حياة المدن ، والاشتغال بالصناعة . وهي عوامل لها أثرها في تحديد كمية ونوعية الإنتاج وبالتالي على « ارتفاع الخراج » . وإضافة إلى هذه العوامل المؤثرة ، فإن الروايات التي تردنا عن الخراج في مصر تشير إلى ان « التعديل » في الخراج كان يجري كل عشر سنوات . فهل يعقل ان يجري ذلك في مصر دون ان يلتفت إليه في العراق ، مع ملاحظة العوامل المذكورة سابقاً ، وتبقى « العبرة » أو معدل الجباية على حالها لفترة تناهز القرن ؟.

= لمقاومة الأملاح التي كانت كثيرة آنذاك ، غير أن المصادر الإسلامية لم تذكر أخطار الأملاح شأنها في معظم المشاكل المتعلقة بالزراعة والريف . وقد أصبحت أقسام كثيرة من أراضي العراق في العصر الحديث غير صالحة للزراعة ، بسبب (السباخ) أي زيادة نسبة الأملاح في التربة ، وكذلك الأراضي المجاورة لسد الثرثار في سامراء وباتجاه الجنوب لمسافة تقرب من (٢٠) ك . م . على الضفة اليمنى لنهر دجلة .

إن المعقول هو ان هذه القائمة هي الأساس الذي حصل الاعتماد عليه ، وانها الوثيقة الرسمية الوحيدة المتيسرة لديه عن « العبرة » ، لأن الدواوين كانت قد احترقت خلال أحداث الفتنة في بغداد بين الأمين والمأمون . أما مفردات القائمة ، فهي تشير إلى مقدار ارتفاع لوقته . ومما يلفت الانتباه ان تفصيل ارتفاع خراج السواد عند قدامة يتألف من ثلاثة حقول : حنطة ، وشعير ، ودراهم[1] (أو ورق) ، وهذا ما يؤكد ان الخراج كان يجبى حتى هذه الفترة على طريقة المقاسمة في بعض المناطق ، ومن المحتمل اعتبار الدراهم (الورق) بمثابة بدل ضمان للمحصولات المتبقية ، أو خراج على الأشجار التي جرت العادة ان تضمن لأصحابها[2] . وتشير بعض المصادر[3] إلى ان خراج الأشجار قد وضع على رؤوس النخل ، وليس على الجريب[4] ، غير ان هذا لا يؤثر على جوهر النظام لأن المساحة التي تتطلبها كل نخلة ثابتة محدودة ؛ فالجريب لا يستوعب إلا عدداً محدوداً من أشجار النخل أو غيره

ويعطي قدامة في الأخير المجموع الإجمالي لقائمته عن « ارتفاع الأعمال في مملكة الإسلام » على التوسط (أي المعدل) والذي يبلغ (٤٩٢٠٠٠٠٠) ديناراً[5] .

---

(١) قدامة ــ الخراج ص / ٢٣٨ القسم المطبوع لنشر دي غويه .

(٢) الصابي ــ الوزراء ص / ٣٦٣ .

(٣) التنوخي ــ نشوار المحاضرة ٨ / ٥٠ – ٥١ .

(٤) الجريب : أشل في أشل (٣٦٠٠ ذراع مربع أي حوالي ٢٢٤٠٠ ٢م) الخوارزمي / ٤٣ .

(٥) قدامة ــ الخراج ص / ٢٤٩ القسم المطبوع باعتناء دي جويه .

ولعل ما استعرضنا من قوائم الخراج يعطي إلى حد ما صورة تقريبية عن سعة اختصاصات ديوان الخراج وكبير مسؤولياته .

ثانياً : الاعشار : وهي ضريبة العشر التي تفرض على الأراضي التي يزرعها المسلمون ، وقد قسم قدامة بن جعفر أراضي العشر إلى ستة أصناف[1] .

١ – الأراضي التي أسلم أهلها عليها ، وهي في أيديهم ، وعليها العشر .

٢ – ومن ذلك ما يستحييه المسلمون من الأراضي الموات ، التي لا ملك من المسلمين والمعاهدين فيها ، فيلزمهم العشر من غلاتها .

٣ – ما يقطعه الأئمة لبعض المسلمين ، فإذا صار في يده بملك الإقطاع لزمته فيه الزكاة ، وهي العشر أيضاً . والواقع ان الخراج الذي يجب ان يدفعه صاحب الإقطاع كان يحدد باتفاق خاص بينه وبين العامل .

٤ - ما يصبح ملكاً لمسلم مما تقسمه من أرض العنوة بين من أوجف عليها من المسلمين[2] .

٥ – ما أصبح في يد المسلمين من الصفايا التي أصفاها عمر بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه) من أرض السواد ؛ وهي ما كان لكسرى وأهله وخاصته .

---

(١) قدامة – الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص / ٨٠ آ .

(٢) لقدامة رأي طريف في هذا الباب ، فهو يرى بأنه إن قسم الإمام الأراضي بين من غلب عليها ، صارت عشرية وأهلها رقيق ، وإن لم يقسمها وتركها للمسلمين كافة « أتي لبيت مال المسلمين » فعلى رقاب أهلها الجزية وقد عتقوا بها ، وعلى الأرض الخراج لأهلها . الخراج وصنعة الكتابة – مخطوطة كوبريلي ص / ٨١ ب .

٦ – ما جلا عنه العدو من الأراضي فأصبحت في يد من سكنها ، وأقام بها من المسلمين مثل أراضي الثغور .

إن ما كتبه قدامة في هذا المجال ، له أهميته ، على اعتبار انه كاتب خراج ، عاش خلال الفترة التي نبحث فيها ، وكان خبيراً بالموضوع ، استمد كثيراً من معلوماته من وثائق رسمية ، كما انه كتب كتابه هذا (أي كتاب الخراج) كدليل لكتاب الدواوين ، فلا بد أن يكون ما كتبه غير بعيد عن واقع الحال .

كانت الأراضي في سواد البصرة عشرية[1] ، ويعتبر المقدسي الأراضي المحيطة بالكوفة عشرية أيضاً[2] ، خلافاً لرأي الأصطخري والصابي[3] اللذين يعتبرانها خراجية ، ورأيهما أقرب للقبول[4] . ويذكر ابن خرداذبه أن أراضي « السيبين » « والوقوف » عشرية ، ويعطي تقديرات للعشر الوارد منها[5] .

وقد يجبر أصحاب الأراضي العشرية على دفع أضعاف ما يقع عليهم من هذه الضريبة ، ففي سنة ٣١٣هـ/٩٢٥م ، شكى بعض زراع ديار

---

(١) الأصطخري – المسالك والممالك ص / ٤٠ .

(٢) المقدسي – أحسن التقاسيم ص / ١٣٣ ، وانظر يحيى بن آدم – الخراج ص / ٣٦ – ٣٧ .

(٣) الاصطخري – المسالك والممالك ص / ٨٠ ، الصابي – الوزراء ص / ٣٨٦ .

(٤) الدوري – تاريخ العراق الاقتصادي ص / ١٩١ .

(٥) ابن خردابة المسالك والممالك ص / ١١ حيث يقول : « السيبين والوقوف ضياع جمعت من عدة طساسيج ... وتقدير العشر فيها من الحنطة خمسمائة كر ، والشعير خمسة آلاف وخمسمائة كر ، ومن الورق مائة وخمسون ألفاً » .

زبيعة إلى الوزير علي بن عيسى بأنهم أجبروا خلال ثلاث سنوات على دفع العشر على المساحة، وبذلك دفعوا أكثر من العشر [1]. وفي حدود سنة ٣٣٠هـ/ ٩٤١م فرض البريديون على أصحاب الأراضي العشرية في البصرة عشرين درهماً على جريب الحنطة والشعير، مما تسبب في تدهور الإنتاج، فقد «كانت العمارة تنقص في كل سنة لأجل جور البريديين وعمالهم، وهم يطالبون بالعبرة، فنقص مال العبرة عن جريان العمارة ... وقد قحط أهل البصرة بالمحاصرات التي لحقتهم، فألزموا أن يزرعوا تحت النخل حنطة وشعيراً، فلما فعلوا ألزموا عن كل جريب أربعين درهماً، فقصروا في العمارة، فجعل ما كان يرتفع عبره عليهم، واستوفي من ملاك أرض العشر، فتهارب الناس، فزاد ذلك على من بقي [2]».

ومع ضريبة الأرض هذه، فقد كانت هناك ضريبة العشر التي تفرض على أموال التجار من المسلمين وأهل الذمة والحرب، التي يديرونها في البحار ويمرون بها على «العاشر [3]»، وقد ألغى علي بن عيسى في وزارته الأولى [4] المكوس الثقيلة التي كانت تجبى «بمكة وحصن مهدي ونهر السدرة، وكان يعترض في هذه المواضع على ما يجهز إلى البحر، ويرد منه، وتؤخذ

---

(١) الصابي - الوزراء ص/ ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٢) مسكويه - تجارب ٦/ ١٢٧ - ١٢٨. المقدسي - أحسن التقاسيم ص/ ١٣٢.

(٣) قدامة - الخراج «مخطوطة كوبرلي» ص/ ٨٠ آ - ٨٠ ب، والعاشر هو الموظف أو العامل الذي يوكل له أمر جباية ضريبة العشر على التجارة في المراكز التجارية أو على الموانىء والحدود.

(٤) بين سنتي «٣٠٠ - ٣٠٤هـ/ ٩١٢ - ٩١٦م» انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني من هذا الكتاب.

الضرائب المسرفة عنه[1] » . وكانت قد أنشئت دور خاصة للمكوس في أماكن مختلفة ، خاصة على ضفاف الأنهار ، وكان يمد حبل أو سلسلة بين الضفتين عبر النهر ، ليمنع مرور السفن بالتجارة قبل أن تجبى الضريبة منها ، وهذا ما يدعى بالمأصر ، وقد يطلق لفظ المأصر على الضريبة نفسها[2] ، وكان أمير الأمراء[3] ، ابن رائق ، أول من وضع المآصر في بغداد « وما كانت سمعت بالضرائب من قبله » وكانت توجد مآصر على الطريق من بغداد إلى واسط في دير العاقول[4] على دجلة ، وفي واسط[5] .

ثالثاً : رسوم الجوالي : وكان ديوان الخراج يقوم باستيفاء (الجوالي) التي تعني في الأصل الضريبة التي يدفعها أهل الذمة ، الذين نزحوا (جلوا) عن أوطانهم الأصلية ، ثم أصبحت مرادفة لكلمة « الجزية » ، حتى إن قدامة بن جعفر يفسر الجوالي بـ « الجزية المفروضة على رؤوس أهل الذمة[6] » . وكانت الجزية تجبى في محرم (الشهر الأول من السنة القمرية) ، ويذكر ابن خرداذبه بأنه « كانت الجوالي بمدينة السلام مائة ألف وثلاثين ألف درهم[7] » ، في حين أن الوارد من الجزية في قائمة قدامة عن « ارتفاع

---

(١) الصابي ـ الوزراء ص / ٣١٠ .

(٢) ابن رستة ـ الأعلاق النفيسة ص / ١٨٥ ، انظر الدوري ـ الاقتصادي ص / ٢٠١ .

(٣) بين سنتي ٣٢٤ ـ ٣٢٦ هـ / ٩٣٥ ـ ٩٣٧ م .

(٤) ابن رستة ـ الأعلاق النفيسة ص / ١٨٦ .

(٥) التنوخي ـ نشوار المحاضرة : ٨ / ٩٤ .

(٦) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص / ٨٠ آ .

(٧) ابن خرداذبه ـ المسالك والممالك ص / ١٢٥ .

جزية رؤوس أهل الذمة بمدينة السلام ، يبلغ (٢٠٠٠٠٠٠) درهماً[١] .
أما قائمة علي بن عيسى[٢] فقد ورد فيها أن « رسم الجوالي بمدينة السلام » قد بلغ (١٦٠٠٠) ديناراً[٣] . ويذكر ابن البطريق أن علي بن عيسى قد حاول سنة ٣١٢هـ/٩٢٤م ، أن يأخذ الجزية ، من القسيسين والرهبان والأساقفة والفقراء المعدمين (من أهل الذمة) في مصر السفلى ، غير أن الخليفة المقتدر بالله ألغى هذه التدابير ، بعد أن استمع إلى شكاوى الأهلين[٤]. ومما هو جدير بالملاحظة هنا أن الجزية كانت تشكل قسماً كبيراً من وارد الموصل وباعربايا[٥] .

رابعاً : **الصدقات** : وكانت تجبى « في الأموال المرصدة للنماء ، إما بنفسها ، وإما بالعمل فيها[٦] » وعلى الرغم من أن رأي الفقهاء كان صريحاً بعدم جواز جمع مال الصدقات إلى أموال الخراج[٧] ، فإن الدلائل تشير إلى

---

(١) قدامة - الخراج ص / ٢٥١ (القسم المطبوع باعتناء دي غويه) .
(٢) سبقت الإشارة إلى أن علي بن عيسى قد أعد هذه الجريدة عند تنظيمه للميزانية سنة ٣٠٦هـ / ٩١٨م .
(٣) زيدان - التمدن ١١١/٢ نقلاً عن فون كريمر ، وانظر الدوري - تاريخ العراق الاقتصادي ص / ١٩٧ ، وهي تساوي (٢٤٠/٠٠٠) درهماً .
(٤) ابن البطريق - تاريخ ص / ٥١٧ ، وانظر الدوري - تاريخ العراق الاقتصادي ص / ١٩٦ .
(٥) ابن حوقل - المسالك والممالك ص / ٢١٨ باعتناء دي غويه .
(٦) الماوردي - الأحكام السلطانية ص / ١٥٩ ، أبو يعلي - الأحكام السلطانية ص / ٩٩ .
(٧) يقول أبو يوسف : « ولا تولها عمال الخراج ، فإن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج » الخراج - ص/٨٠ .

أن الصدقات كانت تابعة لديوان الخراج ، وكانت أموالها لا تعزل عنه[1] ، حيث كان عمال الخراج يقومون بجباية زكاة الأموال الظاهرة ، كالمواشي والمنتوجات الزراعية ، أما زكاة بقية الأموال كالذهب والفضة فكان يترك أمر إخراج الزكاة عنها إلى الأفراد[2] .

خامساً : الأخماس : ومن الضرائب التي جباها عمال الخراج ، أخماس الغنائم التي كانت تغتنم من أهل الحروب ، وهي ضريبة شرعية اتفق الفقهاء على جمعها إلا أنهم اشترطوا أن توزع لمستحقيها بحسب ماورد في القرآن الكريم . والراجح أن هـذا الشرط قد جرى تجاوزه في هذه الفترة إذ أدخل قدامه هذه الضريبة ضمن أموال الخراج[3] ؛ وكانت الدولة تجبي ، إضافة إلى ذلك ، أخماس المعاون والركاز وسيب البحر[4] .

سادساً : ما كان يؤخذ من اللقط في الطرق وما يجري مجراها ، وأثمان الآباق من العبيد ، وما كان يؤخذ من اللصوص من الأموال والأمتعة إذا لم يأت لذلك طالب يستحقه[5] .

سابعاً : ضرائب الطواحين : كان هناك ضرائب تفرض على الطواحين في العصر العباسي ففي بغداد كانت الرحا المعروفة بـ « رحا البطريق » تغل مائة ألف درهم في السنة[6] ، وفي الجزيرة استولى الحمدانيون على جميع الطواحين ، وكان وارد الطواحين في مدينة « حديثه » وحدها يساوي

---

(١) قدامة ــ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٨٠ آ ــ ٨٠ ب .
(٢) الماوردي ــ الأحكام ص/١٠٩ . أبو يعلى ــ الأحكام ص/٩٩ .
(٣) قدامة ــ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٨٠ ب .
(٤) الركاز : دفين الجاهلية . سيب البحر : ما يقذف به أو يستخرج منه .
(٥) قدامة ــ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٨٠ .
(٦) اليعقوبي ــ البلدان ص/٢٤٣ . انظر الدوري ــ تاريخ العراق الاقتصادي/٢٠٤ .

خمسين ألف دينار سنوياً[1] . وكان وارد الطواحين في بازبدي من الجزيرة يكوّن جزءاً مهماً من الوارد[2] .

ثامناً : الضرائب المفروضة على الحوانيت والأسواق : أول مافرضت هذه الضريبة خلال حكم الخليفة المهدي[3]، وفي أواسط القرن الثالث الهجري، قدر مجموع هذه الضريبة في بغداد بـ (١١/٩٠٠/٠٠٠) درهماً في السنة[4] . وبلغ وارد أسواق الغنم في أسواق بغداد وسرمن رأى وواسط والبصرة والكوفة في جريدة علي بن عيسى مبلغ (١٦/٩٧٥) ديناراً سنوياً[5] .

تاسعاً : ضريبة الإرث[6] : يبدو أن هذه الضريبة قد بوشر بجبايتها بعد منتصف القرن الثالث الهجري ، خلال خلافة المعتمد بالله[7] . وفي سنة ٢٨٣ هـ/٨٩٦م أصدر المعتضد أمره برد الفاضل من سهام المواريث على ذوي الأرحام ، وأبطل ديوان المواريث[8] . ثم أكد المكتفي بالله هذا الأمر . غير أن الوزير حامد بن العباس أعاد هذه الضريبة ، وتأول على الرعية بما لم يرض الله عز وجل فيه « فأصدر المقتدر بالله - بناء على اقتراح علي ابن الفرات - منشوراً استعرض فيه تاريخ هذه الضريبة ، والمحاولات التي جرت لإلغائها ، وأمر فيه بأن « يرد على ذوي الأرحام .. المواريث ..

---

(١) ابن حوقل - المسالك والممالك ص/٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٢) ن.م. ص/٢١٩ . انظر الدوري - تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٠٤ .

(٣) سنة ١٦٧ هـ / ٧٨٣م . (٤) اليعقوبي - البلدان ص/٢٤٣ ، ٢٥٤ .

(٥) انظر جريدة علي بن عيسى ضمن « جباية الخراج » في هذا الديوان .

(٦) انظر ديوان المواريث في هذا المبحث .

(٧) سنة ٢٥٦ - ٢٧٩ هـ / ٨٧٠ - ٨٩٢م .

(٨) الطبري - تاريخ ٢١٥١/٣ « طبعة لايدن » . وانظر ابن الأثير - الكامل : ٣٣٤/٧ .

وان ترد تركة من يموت من أهل الذمة ، ولم يخلف وارثاً ، إلى أهل ملته »[1]. ولم تردنا معلومات تؤكد تنفيذ هذا المنشور ، إذ استولى المحسن بن علي ابن الفرات على إرث شخص ، له من يرثه ، في نفس السنة التي صدر بها هذا المنشور[2] ، ثم نسمع بعد ذلك بفترة ، أن رجلاً يصفه الصولي : « بأنه كان مرضياً وثقة » كان يلي المواريث ولاه إياها الراضي[3] .

ومع ذلك فقد أنكر الراضي مافعله ابن رائق حين سلب إرث شخص توفي ، وله ورثة ، « وأنفذ إليه يأمره برد جميع ما أخذ إلى موضعه »[4] .

عاشراً : أجور العرصات والمستغلات: لقد فرضت على الدور ضريبة خاصة ، عرفت بأجرة العرصة ،وقد كان واردها كبيراً خلال عصر المقتدر . ويمكن ان نفهم من قصة ، ذكرها التنوخي[5] ان هذه الضريبة كانت تفرض على البنايات والمنشآت الحكومية[6] .وكانت لفظة **« مستغلات »** تطلق على الضرائب التي تفرض على الدور والأسواق والطواحين التي بناها الناس في أرض حكومية[7] ، وقد ذكر ابن خرداذبه أن وارد مستغلات بغداد في سنة ٣٠٠هـ/ ٩١٢م قد بلغ (١٣٠٠٠) ديناراً في السنة[8] .

---

(١) الصابي - الوزراء ص/٢٦٨ ، ٢٧٠ ، حيث أورد نص الكتاب الذي أصدره المقتدر .

(٢) القرطبي - صلة ص/١١٦ ،١١٧ .

(٣) الصولي - الأوراق ص/١٠٤ .

(٤) الصولي - الأوراق ص/١٠٤ .

(٥) التنوخي - نشوار المحاضرة ١/٧٤ ، ٧٥ .

(٦) الدوري - تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٠٤ .

(٧) ن . م . ص/٢٠٤ ، زيدان - التمدن الاسلامي ٢/٩٤ . انظر ابن حوقل - المسالك والممالك ص/٣٠٣ .

(٨) ابن الأثير - الكامل ٨/٥١ . وانظر الدوري - الاقتصادي ص/٢٠٤ .



ديوان النفقات

كانت أكبر مهات هذا الديوان في ذلك العصر هي القيام بنفقات دار الخلافة وحاجاتها ونفقات الدواوين المركزية ، وكذلك المصالح العامة في الجزء الشرقي من بغداد [1] ، ولعل اقتصار النفقات على ذلك يعود إلى طبيعة النظام الإداري ، فقد كانت دواوين الخراج في الولايات تقوم مقام ديوان النفقات فيها ، بالإضافة إلى جبايتها للخراج وبقية الضرائب ، إذ كانت تستوفى من تلك الأموال النفقات الراتبة وأعطيات الجند فيها ، وترسل الباقي إلى العاصمة [2] ، وكان الجزء الغربي من بغداد ، وهو بغداد الحقيقية ، يعتبر جزءاً من أعمال بادوريا [3] .

ونظراً لتنوع الأعمال التي كانت تجري تحت إشراف متولي هذا الديوان وتشعبها ، فقد قسم إلى المجالس التالية بحسب مايجري في كل مجلس من أعمال :

أولاً ـ مجلس الجاري [4] :

ويجري في هذا المجلس تتبع نفقات المرتزقة ، وذلك بتصنيفهم حسب الأعمال الموكلة إليهم ، وتثبيت أوقات استحقاق رواتبهم ، ويعتمد في ذلك على سجلات (جرائد) خاصة تهيأ لهذا الغرض . ومن دراسة الوثيقة التي حفظها لنا الصابي عن ضمان ، جرى إبرامه في بداية حكم المعتضد [5]،

---

(١) الصابي ـ الوزراء ص/١٥ ، ٢٧ .

(٢) مسكويه ـ تجارب : ٥/١٩٣ ، ١٩٤ . التنوخي ـ الفرج : ١/٥١ . وانظر ابن حوقل ـ المسالك ص/١٢٨ ، وكذلك الخوارزمي ـ مفاتيح ص/٤٠ .

(٣) آدم متز ـ الحضارة : ١/١٩١ ، ١٩٢ .

(٤) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٧ ب .

(٥) الصابي ـ الوزراء ١٥ ـ ٢٧ .

يمكن القول بأن دفع العطاء في هذا المجلس كان يجرى على فترات متفاوتة، تبعاً لأصناف المرتزقة ، ومن تلك الوثيقة يمكن إحصاء ثمانية نماذج لفترات دفع الرواتب وهي كما يلي :

١ – صنف كان يستلم كل (٣٠) يوماً : وفي مقدمة كان هؤلاء « أصحاب النوبة » وسبعة عشر صنفاً من المرسومين بخدمة دار الخلافة والوسائل الخاصة ، والقراء ، وأصحاب الأخبار ، والمؤذنين ، والمنجمين وغيرهم[١] .

٢ – صنف كان يستلم كل (٣٥) يوماً : وكان منهم أصحاب الصيد من البازياريين[٢] والفهادين ، والكلابين ، والصقارين ، والصيادين ، والسباعين ، وأصحاب الحراب ، وأصحاب الشباك ، ومن معهم من الأعوان والحمالين[٣] .

٣ – صنف كان يستلم كل (٤٥) يوماً : وكان من هؤلاء الخدم ، والجلساء ، وأكابر الملهين[٤] ، ويطلق قدامة بن جعفر على الفترة هذه اسم « شهور الحشم » .

٤ – صنف كان يستلم كل (٥٠) يوماً : وكان منهم « الغلمان الخاصة[٦] » ، والحشم والمستخدمين في الشراب[٧] ، والصناع[٨] والمطبخيين ، والفراشين ، والخزان[٩] .

---

(١) الصابي – الوزراء ص/١٩ . (٢) وهم حملة البزاة .

(٣) الصابي – الوزراء ص/٢٤ . (٤) ن . م . ص/٢٤ .

(٥) قدامة – الخراج ص/٧ ب مخطوطة .

(٦) وهم الغلمان الذين أعتقهم الناصر ، ويذكر الصابي – الوزراء ص/١٦ ؛ بأن رواتبهم في القديم كان يدفع إليهم كل أربعين يوماً .

(٧) المستخدمون في شراب العامة وخزائن الكسوة وغيرها ، انظر الصابي – الوزراء/٢٢ .

(٨) وقد عدد الصابي أصنافهم في الوزراء ص/٢٢ .

(٩) ن . م . ص/٢٣ .

٥ – صنف كان يستلم كل (٦٠) يوماً ، وكان منهم حاجب الخليفة ، وخلفاء الحجاب [١] ، وقد أمر المعتضد بأن ينقل الغلمان الخاصة إلى هذا الصنف [٢] .

٦ – صنف كان يستلم كل (٧٠) يوماً : وقد اقتصر ذلك على جماعة من الحرس عرفوا بـ « المختارين [٣] » .

٧ – صنف كان يستلم كل (٩٠) يوماً : وقد جعل الوزير عبد الله بن سليمان في هذا الصنف جماعة من الحرس أسماهم « عسكر الخاصة [٤] » .

٨ – صنف كان يستلم كل (١٢٠) يوماً : وهم صنف ثالث كانوا أقل كفاءة من الصنفين السابقين [٥] .

ويضاف إلى هذه الأصناف ، صنف تاسع ، ممن عهد إليهم أمر « الخروج إلى أعمال الخراج للاستحثاث على حمل الأموال [٦] » ، غير أن هؤلاء لم يكونوا يستلمون رواتبهم من خزانة الدولة ، فلم يجر إدخالهم ضمن ديوان النفقات ، لأن أرزاقهم كانت مفروضة على الجهات التي كانوا

---

(١) يشير الصابي إلى أن عددهم « ٢٥ » رجلاً منهم « خمسة ملازمون وعشرون نوبتيون » .　　(٢) ن . م . ص/١٦ .

(٣) وقد سموا بذلك بعد أن اختارهم المعتضد من كل القيادات وكانوا يوصفون بالشجاعة والشهامة ، وقد عدد الصابي أسماء بعض تلك القيادات المنسوبة إلى أشخاص من كبار الأمراء الأتراك السابقين ، فذكر البغائية ، والمسرورية والبكجورية ، واليانسية ، والمفلحية ، والأزكورتكينية ، والكيغلغية ، والكنداجية ، انظر الصابي – الوزراء ص/١٩ .

(٤) ن . م . ص/١٨ حيث يذكر عنه « وجعل شهور الذين ارتضاهم وأمضاهم تسعين يوماً ، وأسماهم عسكر الخاصة » ، وكان ذلك في وزارته المعتضد بالله .

(٥) الصابي – الوزراء ص/١٨ .　　(٦) ن . م . ص/١٨ .

يوجهون إليها ، وكان هذا الصنف يستلم راتبه على دفعتين في السنة [١] .

ويذكر قدامة بن جعفر « شهر الحشم » فيقول عنه : « وشهر الحشم خمسة وأربعون يوماً ، وقد يشذ عن هذه القاعدة ، إذ قد يعتبر الشهر ثلاثين يوماً ، وربما خمسين إلا أن المعمول به غالباً في مجلس الجاري من ديوان النفقات هو خمسة وأربعون [٢] » .

ثانياً – مجلس الانزال [٣] :

وكان هذا المجلس يشرف على محاسبة المتعهدين من التجار الذين كانوا يقدّمون الى دار الخلافة الأرزاق العينية ، كالخبز واللحم والحلوى والفاكهة والشراب والطيب وحوائج الوضوء والحمام [٤] ، كما كان يشرف على نفقات خزائن الكسوة والخلع والسلاح ، وما كان يرم من الجواشن والدروع ، وما كان يتخذ من النشاب والأعلام والمطارد والسروج ، وما كان يجدد منها وما يصلح ، وما كان يتخذ من الفراش والحصر والستائر والسرادقات ، كما كان يتولى صرف أرزاق السقائين في القصر والخزائن والمطابخ والمخابز ، و « من يعمل بالروايا على البغال من الاصطبلات للحرم والبوابين في دار العامة [٥] » ، وأرزاق الطباخين والفراشين وخزان الفرش والشموع ، وأرزاق الجلساء والملهين والأطباء ، ويؤكد الصابي

---

(١) ن . م . ص/١٨ .

(٢) قدامة – الخراج ص/٧ ب « مخطوطة » ، وقد أشرت إلى ذلك عند حديثي عن الصنف الثالث في الصفحة السابقة ، غير أن الصابي في كتابه الوزراء ص/٢٢ يذكر أن شهرهم خمسون يوماً .

(٣) الأنزال : جمع نزل ، وهو ما يهيء للضيف من طعام .

(٤) قدامة – الخراج ص/٨ آ « مخطوطة » .

(٥) الصابي – الوزراء ص/٢١ .

على « أثمان أنزال المماليك الستينية[1] » . ويبدو أنه قد كان لهذا المجلس عرف خاص به في تثمين الأرزاق الجارية فيه ، إذ يقول قدامة[2] عند حديثه عن كتاب هذا المجلس بأن : « لهم في تثمين الرأس من أصناف الحيوان والجام من الحلوى رسوم ، تختلف على حسب من يقام له ذلك من الخصوص والعموم والرفعة والانحطاط » ، ولهذا فقد توجب على كتّاب هذا المجلس الإلمام بالمصطلحات الخاصة بالأسعار ، ومقادير الأرزاق ، وأصنافها من أجل ضمان الدقة والاستيفاء في محاسبة المتعهدين ، وعدم التفريط في مصلحة خزينة الدولة .

ثالثاً ـ مجلس الكراع[3] :

تولى هذا المجلس شراء المواشي والإبل ، وما كان يبتاع من الخيل « الموصوفة في أحياء العرب ، وما يستبدل به ، إذ عطب في العمل[4] » ، كما تولى أمر علوفة هذه الحيوانات وغيرها ، مما كان يقتني لدار الخلافة ومما يحتاج إلى العلف ، كالوحوش والطيور ، وما تبع ذلك ، من كسوتها وعلاجها وآلاتها وأجور الساسة والمكارية والراضة[5] والبياطرة والوكلاء ، والاهتمام بأمر المروج والأحواش المخصصة لها ، ومحاسبة العلافين عما كان يردهم من غلات الضياع السلطانية وغيرها من الاثان ، وما جانس ذلك مما

---

(١) ن . م . ص/١٦ ، لاحظ الصنف الخامس من أصناف الرواتب في مجلس الجاري أعلاه ؛ فنهم خاصة الخليفة وخلفاء الحجاب ، وقد أشرت إلى أن خمسة منهم ملازمون ، أو سفر أمروا جميعاً بالملازمة الدائمة في موضع إقامته أو موكبه .

(٢) قدامة ـ الخراج ص/٨ آ « مخطوطة » .

(٣) ومن معاني الكراع أنه يطلق على الخيل والبغال والحمير .

(٤) الصابي ـ الوزراء ص/٢٣ . (٥) الصابي ـ الوزراء ص/٢٣ .

كان يحتاج إليه في هذا المجال[٢] . ويذكر الصابي : خلال حديثه عن نفقات دار الخلافة في عهد المعتضد ، خمسة أصناف من الاصطبلات[١] ، كان ديوان النفقات يتولى أمر الصرف عليها وهي :

١ - الإصطبل الخاص: وكان يشمل على الخيل ، والحجورة ، والشهارى والبراذين، وبغال السروج ، والقباب والهوادج والحمير ، ويمكن أن نستدل من اسم هذا الاصطبل أنه كان خاصاً لاستعمال ما كان يحتاج إليه الخليفة والأمراء من الدواب في أسفارهم وتنقلاتهم .

٢ - إصطبل العامة : وكان يشرف على دواب الخدم والغلمان وبقية المرتزقة .

٣ - إصطبل الدواب والحمليات: وكان يشرف على ما كان يرد إلى دار الخلافة من الدواب ، وما كان يهدى ويبتاع لها ، كما كان يشرف على علاج الدواب التي كانت تحتاج إلى العلاج والمراغاة ، وما كان يرد من الأسفار ، وفيه عقر أو غمز .

٤ - إصطبل لبغال الأثقال وحمل العلوفات .

٥ - إصطبل لمبارك الإبل والجمازات : وكان هذا الإصطبل يقع بجوار قصر الطين في الشماسية .

وباستثناء ما كان في الاصطبل الخاص ، الذي كان تحت رقابة دقيقة ، لاتصال ذلك بحاجات الخليفة المباشرة ، فقد كان المعتضد ، على ما يقول الصابي : « يعرض ما في هذه الإصطبلات في كل شهر في الميدان والرياضة والكد ... ، ومتى أحمد قيام من يقلده شيئاً من ذلك ، زاد في رزقه ، ومن اطلع منه على تقصير أو إضاعة استبدل به[٣] » وأخيراً فإنه جعل

---

(١) قدامة - الخراج « مخطوطة » ص/٨ آ . الصابي - الوزراء ص/٢٣ .
(٢) الصابي - الوزراء ص/٢٢ ، ٢٥ . (٣) الصابي - الوزراء ص/٢٣ .

أحد الثقات [1] مسؤولاً عن جميع هـذه الاصطبلات ، وقد استعرض قدامة « شيات الدواب » بالتفصيل وافترض أن يلم كتاب مجلس الكراع بهذه الصفات ، لكي يقوموا بواجباتهم بدقة [2] .

رابعاً - مجلس البناء والمرمة [3] :

وهو المجلس الذي كان موكل إليه أمر الإشراف على المباني التي عادت ملكيتها إلى الدولة ، فكان يبني ما أمر به الخليفة أو الوزير ، كما كان يقوم بترميم البنايات التي يتطلب وضعها ذلك . وعليه فالذي كان يجري في هذا المجلس كان هو محاسبة ذوي الاختصاص من مهندسين [4] ، ومشرفين على البناء ، ومتعهدين بنقل مواد البناء من جص وآجر ونورة واسفيذاج وأخشاب متنوعة ، وكذلك أصحاب الحرف المتصلة بالبناء والترميم من نجارين وبنائين ومزوقين ومدهنين ومختلف الفنيين من الصناع ، كل عما قام به ، والتدقيق في كافة المواد ، ضماناً لمصلحة الخزينة ، وبذلك فإن طبيعة العمل في هذا المجلس كانت تستلزم أن يكون الكتاب فيه ممن لهم دراية وخبرة في أمور الهندسة والرياضيات ، لضمان الدقة في تحديد الكميات المستعملة في الإنشاء والترميم وتحديد كلفتها [5] ؛ وهي « أمور ليست بالهينة » كما يقول قدامة . ويمكن القول : بأن هذا المجلس تفاوتت أهميته بحسب عهود الخلفاء وآرائهم « في البناء أو الاكتفاء بيسيره [6] » فكان يكبر ويتسع إذا كان الخليفة مهتماً

(١) وهو النوشجاني ، ويصفه الصابي بأنه كان من أصحاب الكفاية والثقة .

(٢) قدامة - الخراج « مخطوطة » ص/٤ آ ، ٤ ب ، ٥ آ ، ٥ ب . وشيات الدواب تعني صفاتها .

(٣) ن . م . ص/٧ ب - ٨ آ . (٤) الصابي الوزراء ص/١٧٧ .

(٥) قدامة - الخراج « مخطوطة » ص/٨ آ .

(٦) قدامة - الخراج ص/٨ آ وانظر آدم متز - الحضارة : ١/١٣١ .

بأمور الإنشاء والبناء ، راغباً فيها ، كما أنه كان يضمر وتقل أهميته ، إذا كان الخليفة ممن لايرغبون في ذلك .

خامساً ـ مجلس الحوادث [1] :

وفي هذا المجلس كان يجري تثبيت الأوامر الصادرة عن الخليفة أو الوزير بالصرف على الأمور الطارئة ، من هبات أو صلات أو جوائز وما إلى ذلك من النفقات الحادثة (غير العادية) التي لاتدخل ضمن اختصاص أي مجلس آخر من مجالس ديوان النفقات في كل وجه من وجوهها .

سادساً ـ مجلس الانشاء والتحرير [2] :

وفي هذا المجلس كانت تنشأ ، وتحرر الكتب التي كانت تصدر عن ديوان النفقات بحسب المعلومات أو الحسابات التي كان يحيلها المجلس المختص بذلك في هذا الديوان ، وكما ذكرنا سابقاً ، كان ينبغي أن يكون الكاتب الموكل بهذا الديوان متمكناً من اختيار اللفظ الذي يؤدي تمام المعنى المقصود بدقة .

سابعاً ـ مجلس النسخ [3] :

وقد تقدم ذكر اختصاصات هذا المجلس في غير هذا الديوان ؛ فاختصاصاته متشابهة في كل الدواوين ، وكان الغرض منه استنساخ عدة صور مطابقة للكتاب الصادر عن الديوان والاحتفاظ بإحداها ، وإرسال أصل الكتاب إلى الجهة ذات العلاقة ، وإرسال صور منه الى الجهات ذات العلاقة .

ثامناً ـ مجلس بيت المال [4] :

كان هذا المجلس يقوم بتنظيم حسابات ديوان النفقات ، وتوخي ضبطها ،

---

(١) قدامة ـ الخراج ص/٨ ب .

(٢) ن . م . ص/٨ ب ، متز ـ الحضارة : ١٣١/١ . (٣) ن . م .

(٤) قدامة ـ الخراج « مخطوطة » ص/٨ ب ولم يشر آدم متز إلى هذا المجلس كما لم أجد أحداً من المحدثين قد أشار إليه .

وذلك بمقابلة النفقات ؛ من صكوك وإطلاقات وأوامر صرف ، بجاميع النفقات المصروفة ، التي كانت تصل إلى ديوان النفقات من ديوان بيت المال . وبمعنى أدق ، فقد كان على هذا المجلس التأكد من مطابقة تفاصيل نفقات البلاط العباسي الشهرية لمجموع ما صرف من الأموال ، وقد حفظ لنا الصابي تفاصيل دقيقة عن النفقات اليومية في أيام الخليفة المعتضد بالله ، نقلاً عن وثيقة رسمية [1] ، فكانت النفقات تشتمل على ما يلي مقدرة بالدنانير « وعلى أساس المياومة [2] » :

أرزاق أصحاب النوبة ومن برسمهم	١٠٠٠
أرزاق السودان والزنج والعجم المستأمنة [3]	٣٠٠
أرزاق الغلمان الخاصة	١٠٠٠
أرزاق الفرسان من الأحرار والمميزين	١٥٠٠
أرزاق المختارين	٦٠٠
أرزاق الفرسان المميزين (عسكر الخدمة)	٥٠٠
أرزاق سبعة عشر صنفاً من المرسومين بخدمة البلاط	١١٠
المرتزقة برسم الشرطة بمدينة السلام والخلفاء عليهم	٠٥٠
أثمان أنزال الغلمان المماليك	٣٠٠

---

(١) الصابي ـ الوزراء ص/١٥ ، كما ثبت لنا جرجي زيدان القائمة في التمدن الاسلامي ٢/٦٨ مع بعض الاختلاف الذي سأشير إليه نقلاً عن البارون فون كريمر في :
Einnalımebudget des Abbasiden Reiches

(٢) أي المعاملة بالأيام . انظر تاج العروس ٩/١١٥ ، ويقصد بذلك النفقات اليومية

(٣) لم ترد هذه الفقرة عند زيدان في التمدن ٢/٦٨ ، وقد ذكرها الصابي في قائمته .

نفقات المطابخ الخاصة والعامة والمخابز وأنزال الحرم	$333\frac{1}{3}$
أثمان وظائف الشراب	١٠٠
أرزاق السقائين بالقرب من القصر	٠٠٤
أرزاق الخاصة ومن يجري مجراهم	١٦٧
أرزاق الحشم من المستخدمين في شراب العامة والخزائن	١٠٠
أرزاق الحرم	١٠٠
ثمن علوفة الكراع في الاصطبلات الخمسة	٤٠٠
ما يصرف من ثمن الكراع والإبل والخيل	$066\frac{2}{3}$
أرزاق الطباخين	٠٣٠
أرزاق الفراشين والمجلسين	٠٣٠
ثمن الشمع والزيت	$006\frac{2}{3}$
أرزاق أصحاب الركاب والجنائب ومن يخدم في دواب البريد	٠٠٥
أرزاق الجلساء وأكابر الملهين	$044\frac{1}{3}$
أرزاق رؤساء المتطبيين وتلامذتهم وثمن الأدوية	$023\frac{1}{3}$
أرزاق أصحاب الصيد	٠٧٠
أرزاق الملاحين	$016\frac{2}{3}$

(١) حصل فرق قدره ثلث دينار بين قائمة الصابي وقائمة فون كريمر انظر التمدن ٢/٦٩ .

(٢) وردت في التمدن « المطبيين » وربما كان الخطأ من عمل النساخ .

ثمن النفط والمشاقة للنفاطات	٠٠٤
الصدقة اليومية	٠١٥
جاري أبناء المتوكل وأولادهم رجالاً ونساء	٠٣٣ ١/٣
جاري أبناء الناصر	٠١٦ ٢/٣
جاري أبناء الواثق والمهتدي والمستعين وسائر أبناء الخلفاء	٠١٦ ٢/٣
أرزاق مشايخ الهاشميين وأصحاب المواتب والخطباء	٠٢٠
جاري جمهور بني هاشم من العباسيين والطالبيين	٠٣٣ ١/٣
جاري الوزير عبيد الله بن سليمان [1]	٠٣٣ ١/٣
أرزاق أكابر الكتاب وأصحاب الدواوين والخزائن	١٥٦ ٢/٣
جاري القاضي إسحاق بن إبراهيم وخليفته	٠١٦ ٢/٣
جاري المؤذنين في المسجدين الجامعين وما يلحق بهما	٠٠٣ ١/٣
نفقات السجون وثمن أقوات المساجين	٠٥٠
نفقات الجسرين وأرزاق الجسارين [2]	١٠
نفقات البيمارستان الصاعدي وأرزاق المتطببين	١٥

ومع أن الصابي يشير إلى مجموعها بقوله : « فتلك النفقـــة كل يوم

(١) لم ترد هذه الفقرة في قائمة كريمر . انظر التمدن ٢/٧٠ .

(٢) كما منح ابنه القاسم « ٥٠٠ » دينار شهرياً برسم العرض بالحضرة .

(٣) في قائمة فون كريمر ورد المبلغ « ١٩ » ديناراً بدلاً من « ١٠ »!.

على ما بين من وجهها سبعة آلاف دينار [1] ، فإن المجموع الصحيح لما أورده في القائمة هو (٨/٢٨١) ثمانية آلاف ومائتان وواحد وثمانون ديناراً ، وهذا يمثل المصرف اليومي لبلاط الخلافة ، ومع ذلك فقد كان المعتضد مقتصداً في نفقاته [2] ؛ اذ اعتبر يومي الجمعة والثلاثاء عطلة رسمية ، و « منع من أن يفتح في هذين اليومين ديوان ، أو يخرج شيء الى مجلس التفرقة على الجيش خاصة ، فوفر من مالها أربعة آلاف ديناراً وسبعمائة ديناراً وسبعين ديناراً » [3] يومياً وهكذا فيكون معدل التوفير الشهري كما يذكر الصابي (٣٨١٦٠) [4] ديناراً ، ويبدو أن هذا كان يحصل لمصلحة بيت مال الخاصة ، فقد رسم المعتضد « أن يحمل هذا الموفر إلى مؤنس الخادم ليجعله في بيت مال الخاصة ، ليصرف فيما يحتاج إليه من نفقات الموسم ، ومن يخرج في الغزوات الصائفة ، ونفقات الأبنية ، والمرمات والحوادث ، والملمات ، والرسل ، والواردين ، والفداء [5] ».

ويبدو أن النفقات لم تقتصر على ما ورد في القائمة السالفة ، إذ تحمل ديوان النفقات المسؤولية في الإنفاق على الحرمين وطريقهما وعلى الثغور ، وكذلك دفع رواتب القضاة في الولايات ، وولاة الحسبة والمظالم وأصحاب البريد ، ومع أن إضافة هذه الفقرات لم يرد في نص صريح ، غير أنه من الممكن الاستدلال عليها من مقارنة قائمة النفقات في أيام المعتضد سنة ٢٧٩ هـ /

---

(١) الصابي ـ الوزراء ص/٢٧ .

(٢) ن . م . ص/٢٧ وانظر الدوري ـ تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٦٧ .

(٣) الصابي ـ الوزراء ص/٢٧ .

(٤) على اعتبار أن معدل أيام العطل الشهرية هو ثمانية أيام ، وقد أورد الصابي ذلك وثبت مجموع التوفير السنوي الذي بلغ « ٤٥٧،٩٢٠ » ديناراً .

(٥) ن . م ص/٢٧ .

٨٩٢ م بقائمة النفقات في الجريدة التي أعدها علي بن عيسى [١] لسنة ٣٠٦ ه = ٩١٨ م . وقد نقل لنا الثعالبي إحصائية طويلة عن تركة المكتفي بالله عند وفاته سنة ٢٩٥ ه / ٩٠٧ م ، وهي تعكس نوعاً من الإسراف الذي حصل خلال فترة حكمه في اقتناء الثياب والعمائم والسجاد والجواهر والعطور والأسلحة والرقيق والدواب [٢] . أما النفقات في زمن المقتدر فقد ارتفعت حتى بلغ مجموعها (٧٢) مليون دينار ، أي بمعدل قدره (٢/٨٨٠/٠٠٠) دينار سنوياً ، ولعل هذا يكفي لإعطاء صورة عن خطورة النفقات ، « والبذخ العجيب لهذا الخليفة [٣] » . وقد اضطر الخلفاء بعد المقتدر إلى الاعتدال في النفقات ، نتيجة ضعف الخزينة الذي نجم عن إسراف المقتدر [٤] .

وتجدر الإشارة هنا إلى ديوان « زمام النفقات » الذي كان يختص – كبقية دواوين الأزمة – بالناحية المالية فهو الذي كان يشرف على مراقبة حسابات ديوان النفقات وتدقيقها وكذلك الإشراف على أعمال « الأصل [٥] » ، ومع أن عمل الزمام كان يقتصر على الرقابة التي لا يمكن أن

---

(١) وردت الفقرات الخمسة المذكورة في كتاب « عنوان السير » وهو الترجمة التركية لتاريخ ابن خلدون ، ولم يرد ذلك في الطبعة العربية مما يدل على أن النسخ التي استخدمت للترجمة التركية أوفى من النسخ التي استخدمت أساساً للطبعة العربية في بعض المواضيع . انظر زيدان – التمدن ٢/١١٧ .

(٢) الثعالبي – لطائف المعارف ص/٧٢ . الدوري – تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٦٧ .

(٣) الدوري – تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٦٧ .

(٤) الخطيب البغدادي – تاريخ بغداد : ١/٥٢ ، ٥٣ . الدوري – تاريخ العراق ص/٢٦٧ .

(٥) وهو قسم من الدواوين كان يختص بالنواحي الإدارية البحتة .

تكون أهم من الأصل - لكنها سبيل لضبط أعماله - فقد اعتبر منصب متولي الزمام أحياناً أهم من منصب متولي الديوان نفسه [١]، ولذلك فقد كان يعهد به إلى ذوي المكانة والوجاهة [٢].

ومما هو جدير بالملاحظة أن المتولي لديوان النفقات كان يتبدل عند تغير الوزير، ومثال ذلك؛ ما نلاحظه في وزارة علي بن عيسى المقتدر سنة ٣١٥ هـ/ ٩٢٧ م، إذ عمل على تغيير كافة أصحاب الدواوين، وبضمنهم صاحب ديوان النفقات، ومتولي زمام النفقات والخزائن [٣]، وكذلك عمل ابن مقلة في السنة التالية والخاقاني بعدهما [٤]. ويبدو أن هذا التقليد قد نشأ وتطور بالتدريج، لأن طبيعة منصب الوزير ومسؤولياته كانت تتطلب وجود ثقة تامة لدى الوزير بأصحاب الدواوين، إضافة إلى الكفاءة التي تختلف وجهات النظر في تقديرها، وعلى ذلك فقد أصبح كل وزير وكل طامع إلى الوزارة محاطاً بعصبة من المؤيدين له، تأمل أن تتسلم الوظائف عند استيزاره.

---

(١) الصولي - أخبار الراضي ص/٦١، حيث يذكر أن محمد بن شيرزاد قد تولى ديوان النفقات، « وتقلد الزمام عليه سعيد بن عمر بن سنكلا » مما يشعر بأن الزمام في نظر الصولي أهم، وأن صاحبه أعلى مرتبة.

(٢) الصولي - أخبار الراضي ص/٦١، الصابي /٢٨٠

(٣) مسكويه - تجارب ١٥٢/٥.

(٤) الصابي - الوزراء ص/١٤٠. القرطبي - صلة /١٣٤.



ديوان بيت المال [1] :

تولى هذا الديوان الإشراف على ما كان يرد إلى بيت المال في العاصمة من الأموال ، وما كان يخرج منه في وجوه النفقات والإطلاقات ، وعلى ذلك فقد كان يثبت في سجلاته جميع أصول الأموال في الدولة ، وكان يفرد لكل صنف سجل خاص به ، وما كان يجتمع من هذه الأموال فعلاً ، فقد أفرد لكل صنف من أصناف الواردات خزائن ، أو دواوين فرعية خاصة لحفظها وضبطها وهي كما يأتي :

١ - **ديوان الخزانة** : وكانت وظيفة هذا الديوان الإشراف على ما يتعلق بصنف الأموال النقدية والأقمشة .

٢ - **ديوان الأهراء** : وكان هذا الديوان يشرف على ما كان يرد من الغلال إلى بيت المال .

٣ - **ديوان خزانة السلاح** : وكانت مهمته الإشراف على ما كان يرد إلى بيت المال من السلاح والذخائر وما يستنفذ منها .

وشمل ديوان بيت المال بالإضافة إلى هذه الدواوين الفرعية الثلاثة ، على المجالس الإدارية الضرورية لتمشية أعماله ، كالإنشاء والتحرير والنسخ ، كما اشتق منه « ديوان الجهبذة » الذي سيرد الكلام عنه ضمن هذا البحث .

وهكذا يتضح بأن ديوان بيت المال كان يقوم بالإشراف على ما يرد من الأموال ، وكان الغرض من وجوده ، إنما هو محاسبة صاحب بيت المال على ما يرد عليه من الأموال ، وما يخرج من ذلك في وجوه النفقات

---

(١) قدامة - الخراج ٨ آ « مخطوطة » . وقد أطلق عليه فيما بعد « الديوان السامي » خلال القرن الخامس الهجري . انظر الحسن بن عبد الله - آثار الأول ص/٧٢ .

والإطلاقات [1] » ، وقد نظمت أمور هـذا الديوان بدقة بحيث كانت جميع الكتب الصادرة إلى الدواوين ، والتي تتعلق بالنواحي المالية ، تمر قبل أن تصل إلى تلك الدواوين ، حيث يجري تثبيتها فيه ، وكذلك الأمر مع الكتب التي توجهها الدواوين المختلفة إلى صاحب بيت المال ، والتي تتعلق عادة بالأمور المالية ، وبذلك يكون اختصاص هذا الديوان « جامعاً للنظر في الأمرين ومحاسباً على الأصول والنفقات [2] » . وإذا ما حصل خلاف بين أصحاب دواوين الأصول والنفقات ، وبين ما يقدمه صاحب بيت المال من خلاصة « ختمة [3] » المصروفات ، أحال الوزير الأمر إلى متولي ديوان بيت المال ليدرس الخلاف الحاصل ، ويعطي التوصية بشأنه إلى الوزير على ضوء ما أثبت عنده من نسخ الكتب الصادرة من صاحب بيت المال والواردة عليه من الدواوين الأخرى [4] .

وقد كان لصاحب ديوان بيت المال علامة أو ختم « يؤشر بها على الكتب والصكاك والإطلاقات ، يتفقدها الوزير أو من ينوب عنه ، ويراعونها [5] » ويطالبون بها كشرط لقبولهم تلك الكتب . وقد كان تحفظهم هذا ضرورياً لئلا يحصل تلاعب من الناحية المالية أولاً ، ولكي يتأكدوا من أنها قد جرى تأشيرها في ديوان بيت المال من أجل ضبط

---

(١) قدامة ـ الخراج ٩ آ « مخطوطة كوبريلي » .

(٢) قدامة ـ الخراج ص/٩ آ « مخطوطة كوبريلي » .

(٣) الختمة : خلاصة الحساب الشهري كان الجهبذ يرفعه في كل شهر بالاستخراج والجمل والنفقات والحاصل ، كأنه يختم الشهر به ، وسيرد تفصيل ذلك في آخر هذا الديوان ، عند الحديث عن الجهبذة . انظر مفاتيح العلوم ٣٧ ، متز ١٩٢/١ .

(٤) قدامة ـ الخراج ص/٩ آ مخطوطة . (٥) ن . م . ص/٩ آ .

الحسابات فيه ، وعدم إفساح المجال لاختلال أمر هذا الديوان ، واتكامل العمل فيه [1] .

وهكذا فإن ديوان بيت المال كان إذا روعيت أعماله ، واستوفيت تعليماته ، كان مال الاستخراج في مركز الخلافة ، وما يرد من الأموال في أنحاء الدولة المختلفة مضبوطاً فيه ومعلوماً ، مما كان يسهل عمل الوزير في موازنة الدخل والمصروفات [2] ، تلك الموازنة التي كانت تأخذ قسطاً كبيراً من أوقات الوزراء وجهدهم .

وفي عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م [3] حصل تطور جديد في علاقة بيت المال بالوزير ، كان الهدف منه إبقاء الوزير على علم تام ومستمر بوضعية بيت المال ، فقد اعتمد الوزير علي بن عيسى عند توليه الوزارة هذه السنة ، على من أثبت [4] أمور المال عنده ، وفوضه تتبع أعمال صاحب بيت المال فيما كان يرده ، أو كان ينفقه من الأموال يوماً بيوم ، ومطالبته بالروزنامجات [5] التي كان يجب أن يقدم فيها خلاصة بالحساب في كل أسبوع للوزير ، وبذلك فقد أصبح الوزير على علم دائم بما كان يحل في بيت المال ، وما كان يخرج منه ، وما كان يتبقى فيه ، خلافاً لما كان العمل جارياً بموجبه قبل ذلك ، إذ كانت

---

(١) ن . م . ص/٩ ب .

(٢) مسكويه — تجارب ٥/١٥١ ، وانظر الصابي الوزراء — ص/٣١٤ .

(٣) ذكر آدم متز — الحضارة ١/١٣٢ بأن ذلك قد حصل في سنة ٣١٤ هـ / ٩٢٣م ، والمرجح عندي ما أثبته في المتن ، فقد ذكره مسكويه ضمن أخبار سنة ٣١٠هـ .

(٤) يذكر مسكويه ١/١٥١ بأنه « إبراهيم بن أيوب » .

(٥) الروزنامجات : أصل الكلمة فارسي مشتق من « روز » التي تعني « اليوم » وعليه فالكلمة تدل على السجل اليومي ، ومما يلفت الانتباه أن هذا اللفظ كان مستعملاً للدلالة على نفس المعنى في مصر أيام الحكم الفاطمي ؛ المقريزي — إغاثة ص/٢١ .

تصفية حساب الشهر لا تقدم إلى الوزير إلا بعد منتصف الشهر التالي ، وباستمرار حتى هذا التاريخ [1] .

وهكذا فقد أصبح العمل في هذا الديوان منسقاً منظماً بما يتناسب وأهميته ؛ إذ « هو في الحقيقة كافل لمرجو المملكة وحامل أثقالها وعامل لنمو الدولة [2] » ، وإن تنظيمه والعناية به ضروريان ، وذلك لأن صاحب هذا الديوان « إذا أحكم معرفة أصول الأموال استظهر على استخراج أحكامها [3]» وضمن استيفاء جبايتها ، مما كان ينعكس أثره في استقرار الناحية المالية للدولة .

ومما هو جدير بالملاحظه أننا نستطيع التمييز بوضوح بين بيتين للمال في الدولة العباسية وذلك اعتباراً من الثلث الثاني من القرن الثالث الهجري ؛ أولهما « **بيت مال الخاصة** » : الذي كان تحت السيطرة المباشرة للخليفة ، واختص بيت المال هذا باستلام واردات ضياع الخليفة وأملاكه ، وما كان يأمر بإيداعه فيه من واردات أخرى ؛ ففي سنة ٢٧٩ هـ/٨٩٢ م مثلاً ؛ قام المعتضد بإجراءات تمكن عن طريقها من توفير مبلغ (٤٥٧/٩٢٠) ديناراً سنوياً من أموال ديوان النفقات « ورسم أن يحمل هذا الموفر إلى مؤنس ليجعله في بيت مال الخاصة [4] » ، ويتصرف الخليفة في بيت المال هذا بالإنفاق منه لأغراضه الخاصة ، أو ما يأمر به « كنفقات الموسم ، ومن يخرج من الغزوات الصائفة ونفقات الأبنية والمرمات والحوادث والملمات

---

(١) مسكويه ـ تجارب ١٥٢/٥ . وانظر الصابي ـ الوزراء ص/٣٠٣ ، ٣٠٦ .
(٢) الوزير أبو سالم ـ العقد الفريد للملك السعيد ص/١٥٨ وما بعدها .
(٣) ن . م . ص/١٥٩ . (٤) الصابي ـ الوزراء ص/٢٧ .

والرسل الواردين والفداء [1] .

أما ثانيها فقد كان : « **بيت المال** » أي خزانة مال الدولة ، وكان يدار عادة من قبل الوزير ، أو من بيده مقاليد الإدارة وتصريف أمور الدولة [2] ، وكان يقوم بيت المال هذا باستلام واردات الدولة ، كما كان يقوم بتنفيذ أوامر الصرف على مرافقها المختلفة [3] . ولعل سبب التمييز بين هذين الديوانين يرجع بالدرجة الأولى إلى سيطرة الأتراك وسيادتهم ، وتحكمهم في شؤون الدولة المالية على وجه الخصوص من جهة ، وإلى رغبة الخلفاء في ضمان وجود وحفظ أموالهم الخاصة بهم من عبث الأتراك من جهة أخرى [4] . ومع ذلك فإن الباحث لا يلحظ في البداية تمييزا بين بيتي المال هذين ، إزاء رغبة الخلفاء ، إذ كان بمقدورهم التصرف في « بيت المال » كما يشاؤون دون أدنى اعتراض من أحد ، وفي مقابل ذلك ، فقد كان يحدث أن يتصرف الوزير — بموافقة الخليفة — في أموال « بيت مال الخاصة » عند الحاجة ، فقد كان هذا البيت خير سند لخزينة الدولة

---

(١) ن . م . ص/٢٧ .

(٢) تحكم قادة الأتراك فيه خلال فترة سبع السنوات التي أعقبت مقتل المتوكل ، وتحكم الموفق به خلال فترة حكم المعتمد ، « وأمير الأمراء » بعد ذلك . انظر الطبري — تاريخ : ٨٦/١١ ، ٢٥١ . ابن كثير — البداية : ٣٦/١١ ، وكذلك الصولي — أخبار الراضي ص/٨١ . مسكويه — تجارب : ٣٥٠/٥ . الهمداني: ١٢٢/١ .

(٣) لم يكن بيت المال مسؤولاً عن الصرف إلا على نفقات دار الخلافة والدواوين والحرمين وطريقها والثغور ، ورواتب القضاة في الولايات ، وولات الحسبة ، والمظالم ، وقد أشرت إلى ذلك عند حديثي عن ديوان النفقات في هذا المبحث . وانظر مسكويه — تجارب : ١٩٣/٥ ، ١٩٤ . وكذلك التنوخي — الفرج : ٥١/١ .

(٤) الدوري — النظم الإسلامية ص/٢٠٣ ، ٢٠٤ .

« بيت المال » في أوقات الأزمات ، ومثال على هذا ماحصل عند مجابهة الدولة العباسية لثورة الزنج ، إذ وجهت كافة الواردات بدون تمييز إلى معسكر (الموفق) بالمدينة التي أسماها الموفقية [1] » ، ومن أمثلة ذلك أيضاً ما حصل بعد القضاء على فتنة ابن المعتز واستقرار المقتدر في منصب الخلافة إذ « فوض الأمور إلى أبي الحسن بن الفرات . . . فما زال أبو الحسن ينفق الأموال من بيت مال الخاصة ،ويبذر تبذيراً مفرطاً حتى أتلفها [2] ». ووجد سليمان بن الحسن في بيع الضياع السلطانية مورده الأول لسد النفقات [3] ، وكان الخاقاني قد « أطلق أيدي أولاده وكتابه بالتوقيعات والصلات والإطلاقات والإقطاعات [4] والتسويغات [5] وتخفيف الطسوق [6] والمعاملات وأخذ المرافق (الرشاوى) على إضافة الحقوق وإسقاط الرسوم ... فاشتدت المطالبات وشغب الجند . . . [7] » فاضطر إلى أن يخرج لهم الأموال من بيت مال الخاصة [8] .

---

(١) الطبري ـ تاريخ : ١١/٢٧٩ . وانظرالدوري ـ دراسات ص/٩٨ ، ٩٩ .

(٢) مسكويه ـ تجارب : ٥/١٣ .

(٣) بوين ـ علي بن عيسى ص/٢٩٩ ، وانظر الدوري دراسات ص/٢٢٩ .

(٤) **الإقطاع** : أن يقطع السلطان الرجل أرضاً فتصير له رقبتها . الخوارزمي ـ مفاتيح / ٤٠ .

(٥) **التسويغ** : أن يسوغ الرجل شيئاً من خراجه في السنة ، أي : يعفى من بعض خراجه ، انظر الخوارزمي ـ مفاتيح العلوم ص/٤٠ .

(٦) **الطسق** : وجمعها طسوق ، هي وظيفة توضع على أصناف الزرع لكل جريب ، أي الضريبة .

(٧) الصابي ـ الوزراء ص/٢٨٤ ، ٢٨٦ . وانظر القرطبي ـ صلة : ١٦٤ . ابن الطقطقي : ٢٤٧ .

(٨) اقترض من بيت مال الخاصة مبلغ « ٧٠ » ألف ديناراً ، مما أغضب المقتدر فاضطر إلى الاستقالة . انظر الدوري ـ دراسات/٢٢٩ .

كانت إدارة بيت المال (خزانة الدولة) تجري عادة من قبل صاحب الديوان ، الذي كان على صلة وثيقة بالوزير ، الذي كانت الأموال تصل إلى بيت المال عن طريقه ، وكان إصدار الأوامر إليه بالصرف يقتصر على الخليفة والوزير ، وعليه فإن طبيعة إجراءات الوزير المالية كانت تؤثر عليه مباشرة ، فقد ارتبكت أعمال هذا الديوان مثلاً في وزارة الخاقاني الأولى ، لأنه كانت « ربما وردت رسائل بجمول وكتب ، فيها سفاتج[1] بمال » ، فكانت تبقى أياماً لا تفض[2] .

وكان الطبيعي أن يجري تبديل صاحب ديوان بيت المال عند عزل الوزير ، واستيزار غيره ؛ وذلك لأن طبيعة الأمور المالية كانت تتطلب ثقة متبادلة بين صاحب هذا الديوان والوزير ، بالإضافة إلى الكفاءة التي كان يشترط توفرها فيه[3] . ولعل ذلك يبرر تسمية بعض كتاب هذا الديوان الذين كانوا يتصرفون في أموره ، دون علم الخليفة أو الوزير ، « بالكتاب الخونة » بعد عزلهم وتوجيه عقوبات قاسية ضدهم[4] .

---

(١) السفتجة أم إدارة المعاملات المستندة إلى الائتمان ويقصد بها « أن يعطي (رجل) مالاً لآخر ، وللآخذ مال في بلد المعطي ، فيوفيه إياه ثم (أي هناك) فيستفيدا من الطريق » لسان العرب : ٣/١٢٣ . تاج العروس : ٢/٥٨ . القاموس المحيط : ١/١٩٤ . معجم البحرين ص/١٥٥ ، [illegible]، الدكتور الدوري : « أنها أوجدت كوسيلة لتجنب أخطار المواصلات ، وأنها كانت تجري باتفاق فردي ، ثم شاع استعمالها في القرن الرابع الهجري حتى صارت عاملاً مهما في الحياة الاقتصادية إذ أخذ الولاة يرسلون ما زاد من دخل ولايتهم إلى بغداد بسفاتج » . الدوري ـ تاريخ العراق الاقتصادي ص/١٧٤ .

(٢) الصابي ـ الوزراء ص/٢٨٤ ، ٢٨٦ .

(٣) انظر مثلاً ما أورده الصابي ـ الوزراء ص/١٤٠ . التنوخي ـ نشوار ٨/١٣ . الهمداني ـ التكملة : ١/١١١ . ابن الأثير ـ الكامل : ٧/٤٩ .

(٤) ابن كثير ـ البداية : ١١/١٦ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الجهبذة

لقد ظهرت في أواخر القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) ، ضريبة جديدة عرفت باسم « مال الجهبذة » ، وقد وصفها علي بن عيسى بأنها كانت « بلاء » على الناس [1] ، كما كان يتعجب مما يجري من أمرها بنواحي المغرب [2] ، وعندما اعترض عليه أبو العباس ابن الفرات على تقديره لواردات الموصل والزابيين بقوله : « ما أرى لمال الجهبذة في هذا العمل ذكراً » أجاب « هذا ما لا أعرفه في أصل ولا مضاف ، فإن يكن من مال السلطان فهو بمنزلة ما يؤخذ من الذيل ويرقع به الجيب ، أو يكن من مال الرعية فهو ظلم ، وطريق للجهابذة إلى أخذ أموال المعاملين [3] » ، وأوضح بأن هذه المناطق قد افتتحت حديثاً ، وأن السياسة الحكيمة تقضي أن « يعامل أهلها بالإنصاف ، وتخفف عنهم المؤن ، لتحلو لهم سياسة السلطان [4] » . فقال ابن الفرات يرد عليه : « هذا باب من أبواب الارتفاع ، لا يجوز أن يترك ويضاع ، فيلحقنا من السلطان استبطاء وإنكار ، وتقدير ما يجب في هذه النواحي من ذلك (أي من مال الجهبذة) عشرة آلاف دينار [5] » ، وما إن سمع الوزير [6] بذلك ، حتى أقر رأي ابن الفرات فقال : « سبيل هذه النواحي سبيل غيرها من نواحي السواد [7] » .

---

(١) الصابي - الوزراء ص / ٢٧٨ : وانظر الدوري - تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٠٦ .

(٢) ن . م . ص/٢٧٧ . (٣) ن . م . ص/٢٧٧ .

(٤) ن . م . ص/٢٧٧ . (٥) ن . م . ص/٢٧٧ .

(٦) الوزير عبيد الله بن سليمان ، كان وزيراً للمعتمد حتى وفاة الخليفة ، أبقاه المعتضد في وزارته وتوفي في الخدمة سنة ٢٨٨ هـ / ٨٩١ م .

(٧) الصابي - الوزراء ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

ومن هذه الرواية يمكن أن نستدل على أهمية مال الجهبذة [١] ، وعلى أنه كان ضاراً بمصالح الناس ، ومألوفاً في التقاليد الادارية في تلك الفترة [٢] .

ويبدو أنه كانت هناك شعبة فرعية ، أو ديوان فرعي تابع لديوان بيت المال ، أطلق عليه اسم « ديوان الجهبذة [٣] » . كان يقوم بتصريف الأمور فيه كتّاب اختصوا بالحسابات والأمور المالية ، يطلق عليهم « الجهابذة [٤] » أما الغرض منه فهو تدقيق حسابات الواردات والمصروفات الفرعية ، التي كانت لا تدخل في فصول الأموال الرئيسية الخاضعة للدواوين المختلفة « فيجري فيه من الأموال مال الكسور [٥] والكفاية والوقاية والرواج [٦] ومايجري

---

(١) كتب الدكتور الدوري في تاريخ العراق الاقتصادي بحثاً ممتعاً عن الجهبذة وأصلها التاريخي ، وتطورها ، من المهم الرجوع إليه في دراسة النظم : ص/١٥٧ ، ١٦٩ .

(٢) الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٠٧ .

(٣) قدامة — الخراج ص/١٩٠ ب . الصابي — الوزراء ص/٢٦٢ .

(٤) عرف ابن مماتي — قوانين الدواوين ص/٩ : **الجهبذ** بأنه « كاتب يرسم الاستخراج والقبض وكتب الوصولات وعمل الخاريم والختمات وتواليها ، ويطالب بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل » ويبدو أن هذا اللفظ كان قديم الاستعمال في مصطلح الدواوين الإسلامية .

(٥) **الكسور** : يعرفها الخوارزمي في مفاتيح العلوم ص/٤٠ ، ٤١ : بالمال المنكسر الذي لا يطمع في استخراجه لغيبة أهله ، أو موتهم ، أو نحو ذلك ، وكان المهتدي قد أمر بإسقاط هذه الكسور عما بقي من الزرع على المساحة ؛ ويذكر جرجي زيدان في تاريخ التمدن الإسلامي ج ٢ ص ١٢١ : بأن المنصور لما جعل خراج العراق مقاسمة ، بقي بعض الأراضي على الرسم القديم للخراج المقدر على أساس المساحة ، وكان ينكسر على أصحاب تلك الأراضي بقايا في كل سنة ، والسلطة تطالب به .

(٦) تفعيل من **الأوراج** ، بأن ينقل ما على الإنسان ، ويثبت فيه ، ويؤديه ، دفعة بعد أخرى ، إلى أن يستوفي ما عليه .

مجرى ذلك من توابع أصول الأموال [1] » . يضاف إلى ذلك « مايستزيده شرار الجهابذة من الفضول على هذه التوابع بسبب إعنات من عليه مال من أهل الخراج ، ومن يجري مجراهم من النقود والصروف وما يرتفقون (يرتشون) به من التقديم والتأخير ، عمن يتعذر عليه الأداء في وقت المطالبة [2] » . وقد سببت هذه الحرية التي تمتع بها الجهابذة في إضافة الزيادات إلى الأموال المستحقة ، دون حق ؛ إلى أن تصبح « الجهبذة » وظيفة مغرية يتنافس عليها طلاب الأرباح من الكتاب ، إذا حدث وشغرت من جهبذ ، لا بل لقد تعدى الأمر ذلك حتى أصبحت المزايدة ، في ضمان الجهبذة في أي ناحية من النواحي ، على من هو ضامن لها ، أمراً مألوفاً ، « فوقع التزايد في هذه الوجوه بالظلم والعدوان على الرعية ، وسائر من يقام لهم الجاري ، وتطلق لهم النفقة ، حتى تراقى مال الجهبذة إلى جمل وافرة المبلغ ؛ أصل أكثرها عدوان [3] » . وقد حفظ لنا القمي عهد تولية صادر من المقتدر بالله إلى أحد الجهابذة [4] ، يمكن أن نفهم منه بأن مال الجهبذة كان يمثل — من الناحية النظرية على الأقل — أجرة الجهبذ على خدماته ، وأنه كان يتناسب وما يمر بيد الجهبذ من أموال ، وأنه كان يجبى من دافعي الضريبة ، ولعل في ذلك ما كان يسبب إرهاقهم [5] .

---

(١) قدامة — الخراج ص/٢٠ آ . (٢) ن . م . ص/٢٠ ب .

(٣) قدامة — الخراج ص/٢٠ ب « مخطوطة كوبرلي » . متز — الحضارة : ١٣٧/١ .

(٤) القمي — تاريخ قم ص/١٥٩ ، ١٦١ . وانظر الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٠٧ .

(٥) الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٠٧ .

ولقد استمرت جباية هذه الضريبة حتى سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م [١] ، ثم اتجهت نحو الزوال تدريجياً « وذلك لأن الأصول بطلت فضلاً عن التوابع [٢] » .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه كان على رئيس ديوان الجهبذة تقديم خلاصة شهرية لحسابات بيت المال ، كانت تعرف بـ « **الختمة** [٣] » وكان الرسم في الختمة إذا عملت ألا ترفع إلى الديوان عن الشهر إلا في النصف من الشهر الذي يليه [٤] . كما كان عليه إعداد خلاصة سنوية بالواردات والمصروفات والمتبقى من الأموال ، كانت تعرف « بالختمة الجامعة [٥] » .

ديوان الجيش

ويسمى أحياناً ديوان الجند [٦] ، وكان يجري فيه تصريف أمور الجند ، وكانت تحفظ فيه «الجريدة السوداء [٧] » وهو سجل خاص بأسماء الجند وأوصافهم .

---

(١) يقول قدامة ـ الخراج ص/٢٠ ب : « وقد زال أكثر ذلك في هذا الوقت » ، وقد كتب قدامة كتابه هذا في حدود سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م .

(٢) قدامة ـ الخراج ص/٢٠ ب ـ ٢١ آ « مخطوطة كوبريلي » .

(٣) ن . م . ص/٩ آ .

(٤) ن . م . : مسكويه ـ تجارب : ٢٥٦/٥، ٢٥٧ . وانظر متز ـ الحضارة : ١٣٢/١ .

(٥) الخوارزمي ـ مفاتيح العلوم ص/٣٧ .

(٦) قدامة بن جعفر ـ الخراج ص/١ ب ـ ٢ آ « مخطوطة كوبريلي » .

(٧) يذكر الخوارزمي بأنها كانت « من دفاتر ديوان الجيش » ، وكانت تملأ في كل سنة بأسامي الرجال وأنسابهم وأجناسهم وحلام ومبالغ أرزاقهم وقبوضهم وسائر أحوالهم » انظر مفاتيح العلوم ص/٣٨ .

وأنسابهم وأجناسهم ومقدار عطاء كل منهم وموعد استحقاقه [١] ، وكان هذا السجل يعتبر « الأصل » الذي كان يرجع إليه في هذا الديوان [٢] ؛ ويمكن القول بأن هذا الديوان كان هو استمراراً للديوان الذي أنشىء على عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وتطور خلال العصر الأموي ، ووصل إلى أوج تطوره خلال العصر العباسي .

ويذكر قدامة بن جعفر أن هذا الديوان كان يتألف من المجالس التالية :

١ – مجلس الإنشاء
٢ – مجلس التحرير
٣ – مجلس النسخ
٤ – مجلس الاسكدار
٥ – مجلس التقدير
٦ – مجلس المقابلة [٣]
٧ – مجلس الإعطاء والتفرقة [٤]

وكانت المجالس الثلاثة الأولى تختص بالأمور الكتابية المتعلقة بديوان الجيش ، كإنشاء الكتب وتحريرها ونسخها ، وحفظ نسخ منها [٥] . أما المجلس الرابع « الاسكدار [٦] » فكان يقوم بتنظيم الأوامر والكتب ، الصادرة

---

(١) قدامة – الخراج ص/١ ب «مخطوطة كوبريلي» .
(٢) الخوارزمي – مفاتيح ص/٣٨ .
(٣) قدامة – الخراج ص/١ب «مخطوطة كوبريلي» . وانظر الصابي – الوزراء ص/١١٧
(٤) لم يذكر قدامة ، غير أن الصابي أشار إليه « الوزراء ص/٢٦ » فذكر كتاب دواوين الإعطاء وخلفائهم على مجالس التفرقة . وانظر الخوارزمي مفاتيح ص/٤٣ .
(٥) تتشابه أعمال هذه المجالس مع أعمال مثيلاتها في الدواوين الأخرى . انظر ديوان الخراج في هذا المبحث .
(٦) الخوارزمي – مفاتيح ص/٤٢ .

والواردة ؛ وتصنيفها ، بعد عرضها على صاحب الديوان ، وبعمل خلاصات بما يرد من كتب ، بحيث تكون جاهزة ، ليطلع الخليفة أو الوزير عليها وقت الحاجة .

أما **مجلس التقدير**[١] : فهو الذي كان يختص بتحديد رواتب الجند ، وأوقات إعطائهم وتقدير أرزاقهم[٢] ، وإحصاء النفقات الأخرى التي يجري صرفها على الجيش ، من تمليظ[٣] وسلف[٤] وزيادة[٥] ، كما كان يقوم بعمل المقاصة[٦] . وعلى ذلك فإن أكثر الأعمال المالية لديوان الجيش كان يجري تصريفها عن طريق هذا المجلس[٧] .

وكان **مجلس المقابلة**[٨] : يقوم بمراقبة كفاءة الجند بعد إثباتهم[٩] ،

---

(١) توم آدم متز : فقرأها « مجلس التقرير » والصحيح « مجلس التقدير » قدامة ــ الخراج / ١٣ .

(٢) **الرزق** : إقامه الطمع ، وهو وضع العطاء ، أي الابتداء فيه ، انظر الخوارزمي ص/٤٣ .

(٣) **التمليظ** : أن يطلق لطائفة من المرتزقين بعض أرزاقهم قبل أن يستحقوا .

(٤) **السلف** : أن يطلق لهم أرزاقهم كلها قبل أن يستحقوها . الخوارزمي ـ مفاتيح ٤٢ .

(٥) **الزيادة** : أن يزادالرجل في جاريه شيء معلوم . الخوارزمي ـ مفاتيح ص/٤٢ .

(٦) **المقاصة** : أن يحبس من القابض لماله ما كان تلمظه واستلفه من رزقه بحق بيت المال ؛ انظر الخوارزمي ـ مفاتيح ص/٤٣ .

(٧) قدامة بن جعفر ـ الخراج ص/٢ آ « مخطوطة كوبريلي » .

(٨) ورد ذكره في الصابي عند حديثه عن سليمان بن الحسن ، الذي كان يتولى مجلس المقابلة في الديوان لعلي بن عيسى : الوزراء ص/١١٧ . وانظر مسكويه ـ تجارب : ٥/١٥ . التنوخي ـ نشوار ٨/١١٥ . الفرج : ١/١١٠ . ابن الأثير ـ حوادث سنة ٢٩٦ .

(٩) **الإثبات** : أن يثبت اسم الرجل في الجريدة السوداء ، ويفرض له رزق .

وتصفح سجلاتهم ومنازل أرزاقهم ، وما يتعلق بكل منهم من تحويل[1] ، أو وضع[2] ، أو نقل[3] ، أو فك[4] ، أو ساقط[5] ، أو مخل[6] ، وكان يقوم بمراقبة ما كان يرد إلى ديوان الجيش من دفوع المنفقين، وحل مشاكلهم ، كما كان يعني عناية خاصة برفع مستوى التدريب واستمراره ، وقد استعمل كتاب هذا المجلس مصطلحات كثيرة غريبة خاصة به ، نقلها لنا قدامة ابن جعفر ، وأشار إلى أن بعضها : « لا يوافق ما عليه مجرى اللغة[7] » .

وكان مجلس الإعطاء والتفرقة : كما يظهر من اسمه يختص بتوزيع العطاء أو الرزق على أفراد الجيش بمختلف مراتبهم[8] . وكان الأشخاص المشرفون على التوزيع يقومون بتقديم تصفية حساباتهم عن طريق هذا المجلس إلى صاحب

---

(١) **التحويل** : أن يحول الرجل من جريدة إلى أخرى . انظر الخوارزمي ـ مفاتيح / ٤٣ .

(٢) **الوضع** : أن يحلق على اسمه ، فيوضع عن الجريدة السوداء .

(٣) **النقل** : أن ينقل الرجل بعض ماله في الجريدة إلى رجل آخر .

(٤) أي يصحح اسمه ورزقه في الجريدة .

(٥) الذي يموت أو يستغنى عنه .

(٦) الذي أخل بمكانه، ولما يوضع بعد. انظر الخوارزمي ـ مفاتيح ص/٤٣ .

(٧) يقول قدامة : « ونأخذ في تعريف ما يستعمله الكتّاب (في هذا المجلس) من وصف الحلي وشيات الدواب على ما جرت به عادتهم وألفوه ، وإن كان بعض ذلك لا يوافق عليه مجرى اللغة » الخراج ـ مخطوطة كوبريلي ص/٢ آ ـ ٢ ب .

(٨) الصابي ـ الوزراء ص/٢٧ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ديوان الجيش[1] .

وبعد أن أثبتنا المجالس التي كان يتألف منها ديوان الجيش ، يمكن ملاحظة ما يأتي :

١ - أنه كان لكل مجلس من المجالس التي أشرت اليها آنفاً والتي تألف منها ديوان الجيش ، شعباً في بعض الأماكن ، خاصة بصنوف العساكر وقد أشار قدامة[2] - مثلاً - إلى ثلاث منها :

آ - العسكر المنسوب للخاصة .

ب - العسكر المنسوب إلى الخدمة .

ج - ما في النواحي من البعوث .

٢ - كان الجند يصنفون في هذا الديوان بحسب الفقرات التي يستلمون فيها أعطياتهم ، ومن دراسة الوثيقة التي حفظها لنا الصابي[3] عن الضمان الذي أبرم في بداية عهد المعتضد ، ومقارنتها بما وصلنا من كتاب الخراج لقدامة بن جعفر[4] ، يمكن القول بأن الجند في ديوان الجيش قد صنفوا كما يلي :

---

(١) تعرف هذه الخلاصة بـ « الرجعة » ويعرفها الخوارزمي في مفاتيح العلوم ص/٨ بأنها « حساب يرفعه المعطي في بعض العساكر بالنواحي لطمع واحد إذا رجع إلى الديوان » وقد ميز بينها وبين الرجعة الجامعة « التي يرفعها صاحب ديوان الجيش (إلى الوزير) لكل طمع من صنوف الإنفاق » .

(٢) قدامة - الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢ ب .

(٣) الصابي - الوزراء ص/١٥ ، ٢٧ . وانظر مجلس الجاري في ديوان النفقات في هذا المبحث .

(٤) قدامة - الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١ آ - ٧ ب .

آ ــ الجبليون الأحرار [1] : وكان يجري دفع الأرزاق لهم على ثلاثة أقساط سنوياً ، وقد حصل خلاف بسيط في حساب الأيام بين الصابي [2] الذي استقى معلوماته من وثيقة رسمية ، وقدامة [3] الذي أثبت خبراته العلمية ، فيشير الأول إلى صنف من الحرس كان يستلم كل (١٢٠) يوماً ، بينما يذكر قدامة اسم الصنف ذاته ، فيقول بأن الدفع لهم كان كل (١٢٢) يوماً ، ولعل هذا الخلاف قد حصل نتيجة كون قدامة قد ثبت ما كان موجوداً أثناء كتابته ، وذلك متأخر عن تاريخ الوثيقة [4] .

ب ــ التسعينية : ولعل اسم هذا الصنف مشتق من كونهم كانوا يستلمون أرزاقهم كل (٩٠) يوماً ، وبذلك كان استلامهم بمعدل أربع دفعات في السنة ، ونفهم من وثيقة الصابي ؛ أنهم كانوا يستلمون مع أرزاقهم أثمان « قضيم دوابهم وعلوفتها [5] » وذلك حتى وزارة عبيد الله بن سليمان المعتضد بالله ، حيث أمر هذا الوزير بإسقاطها [6] .

---

(١) قدامة ــ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١ آ ــ ٧ ب .

(٢) الصابي ــ الوزراء ص/١٨ .

(٣) قدامة ــ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢ ب .

(٤) لو دققنا حساب الأيام لوجدنا أن هذا الصنف كان يستلم ثلاث دفعات كل «٣٦٠» يوماً بحسب ما يذكر الصابي : وكل « ٣٦٦ » يوماً بحسب ما يذكر قدامة :

(٥) وهو : للدابة أربعة دنانير كل خمسة وثلاثين يوماً ، وللبغل ثلاثة دنانير ونصف ، وللحمار برسم الرجالة ديناران . انظر الصابي ــ الوزراء ص/١٨ ، ١٩ .

(٦) الصابي ــ الوزراء ص/٢٦ .

جـ - المختارون[1] : وكانوا يستلمون أرزاقهم كل (٧٢) يوماً[2] وبذلك كان استلامهم خمس دفعات سنوياً .

د - أصحاب المشاهرة على (٣٣) يوماً : وكان قبضهم في السنة أحد عشر دفعة[3] .

٣ - وكان هناك أحكام[4] اعتاد كتاب ديوان الجيش[5] على اتباعها ، ويرى قدامة بن جعفر أنها كانت « تجري على غير سبيل العدالة » . ومن تلك الأحكام ما كان يعرف بـ « التقويب » وهو : أن الرجل الذي كان يتأخر[6] في استلام راتبه وقت استحقاقه ، كان لا يدفع له ذلك الراتب ، بحجة أن ذلك توفير لبيت المال ، وكلما تقادم الزمن على ذلك ، تأكد عندهم وجوب إبطاله وسقوطه والالتزام بعدم دفعه . وكان من أحكامهم هذه أنه : كان لا يجوز أن يزاد لأي رجل

---

(١) ورد ذكرهم في الصنف السابع من أصناف الرواتب في مجلس الجاري من ديوان النفقات في هذا الكتاب . وقد أشرت في ذلك الموضع إلى سبب هذه التسمية ، كما أشرت إلى بعض فرقهم ، وانظر الصابي - الوزراء ص/١٩ .

(٢) حصل خلاف هنا أيضاً بين قائمة الصابي وما أورده قدامة ، فقد ذكر الصابي بأنهم كانوا يستلمون كل « ٧٠ » يوماً ، انظر الحاشية (١) أعلاه ، وما أثبته في المتن من قدامة - الخراج ص/٥ ب « مخطوطة كوبريلي » ، لأنه يمثل الفترة التي أبحثها .

(٣) لم يشر الصابي إلى هذا الصنف ، وإنما ذكر أنه كان هناك صنف كان يستلم كل « ٣٠ » يوماً .

(٤) قدامة - الخراج ص/٦ آ « مخطوطة كوبريلي » .

(٥) ترد أحياناً أسماء بعض كتاب ديوان الجيش ، دون تحديد للمجلس الذي كانوا يشتغلون فيه . مثلاً انظر الصولي - أخبار الراضي ص/١٤٧ ، الصابي - الوزراء ص/٢٥ . ابن الجوزي - المنتظم : جـ ٥/٣٥ « خالد بن يزيد » .

(٦) المتأخر : الذي كان يتأخر عن مجلس الإعطاء وقت التفرقة ، انظر الخوارزمي - مفاتيح / ٤٣ .

من الجند أكثر من مبلغ راتبه، مهما كان راتبه قليلاً، حتى وإن أبلى في الحروب بلاء حسناً، فرأى القائد والإمام أن يضاعف راتبه أكثر من مرة، وهذا في رأي قدامة «حكم فاسد على غير سبيل العدل[1]».

ومما تعارف عليه كتاب ديوان الجند، أن يكون ما يدفع إلى الرجل في الجيش من استحقاقه أقل مما توجب له، بحيث يكون له استحقاق شهر كامل موقوفاً. ومما كان يجري هذا المجرى، أن الرجل من الجند كان إذا نقل من محله إلى محل آخر، كان لا يجري نقل خلاصة راتبه أو حساباته معه، بل كان يترك ذلك ويهمل، ويباشر بدفع راتبه، أسوة بنظرائه في المحل الجديد. وهذا أمر لم يجر على سبيل العدل من وجهة نظر قدامة، كما لم يتسم بالدقة والضبط، لأنه كان قد يصل بعد توزيع الراتب بيوم واحد مثلاً، فلا يستلم إلا بعد مرور شهر كامل آخر. كما أن من المحتمل أن يكون قد استلم راتبه في محله الأول قبل نقله، وأنه وصل قبل توزيع أرزاق نظرائه في المحل الجديد، فيستلم معهم، ويكون بذلك قد استلم رزقه مرتين عن فترة الخدمة نفسها. ومن الطبيعي أن اعتبر مثل هذا الإجراء مخالفاً لأحكام العدل التي توجب أن يكون الأمر واحداً في كل الحالات، من غير إفراط أو تفريط، ودون أن يترك ذلك للصدف والاتفاق، مما يسبب الإساءة إلى البعض، أو تحقيق الفائدة للبعض الآخر، دون حق مشروع.

٤ – كان هناك أحكام كانت تتسم «بالدقة والعدل والصواب»، على رأي

---

(١) قدامة – الخراج «مخطوطة كوبريلي» ص/٦ آ.

قدامة، منها ما كانوا يسمونه: « بالشهور الكوامل » وذلك أن يكون تقديرهم لمبالغ تخصيصات الجيش مطابقة بدقة لأيام السنة، فلا يسمحون ان يتجاوز التقدير السنة، ولو بيوم واحد، فإن حصل ذلك فإنهم يخرجونه منها، ويحسبونه على السنة التي تليها. وهذا أمر يشير إلى دقة ضبطهم للتخمينات، وبالإضافة إلى ذلك فإنهم ينسجمون مع أنظمة العصر الحديث، باعتبارهم « الأرزاق » أو الرواتب إنما تكون ملزمة الدفع بعد مضي جميع أيام الشهر، وأنه إذا بقي بعضها، لم يكن الشهر حينئذ مستحقاً[1].

لقد كان الوزير وصاحب ديوان الجيش[2] يتتبعان شؤون ديوان الجيش بدقة، ويوليانه عنايتهما الخاصة[3]، ويحاولان منع أي ظلم واقع، فمثلاً: رفع إلى أبي الحسن بن الفرات « أن جماعة من الكتاب في ديوان الجيش المتولين للعطاء احتسبوا على الجند بما لم يعطوهم إياه، وأخذوه لنفوسهم ... فأنكر ذلك، وعظم في نفسه ... وقبض على القوم الذين فعلوا[4] ».

---

(١) ق. م. ص/٧ آ.

(٢) كان صاحب ديوان الجيش يشترك أحياناً مع الوزير الجديد في مناظرة الوزير المعزول أحياناً، ومثال ذلك ما عمله عثمان بن سعيد صاحب ديوان الجيش في وزارة أبي القاسم الخاقاني للمقتدر بالله، الذي اشترك في مناظرة ابن الفرات وولده المحسن بحضور الوزير. انظر الصابي ــ الوزراء ص/٦٧. وكذلك مسكويه ــ تجارب ٥/١٣٤.

(٣) يقول الوزير أبو سالم في العقد الفريد ص/١٥٦: « أما ما يتعلق بصاحب ديوان الجيش فأمور كثيرة، ولكن إذا ذكرت أصولها لزمتها فروعها، وهي إثبات المستخدمين من الجند وعطائهم وقرارهم من الاقطاع والنقد، ولكل واحد من هذين الأمرين شروط لايجوز الإخلال بها، ولا ينبغي الإعراض عنها » وهو متأخر عما نحن بصدده.

(٤) الصابي ــ الوزراء ص/٢٥٩.

ومما هو جدير بالملاحظة أنه كان لصاحب ديوان الجيش أهمية خاصة ، فقد كان يعهد إليه أحياناً بقيادة الجيوش [1] . وفي نفس الوقت ، فإنه كان معرضاً للتبدل بتبدل الوزير [2] ، بل كان الأمر يصل إلى حد القبض عليه ومصادرته ، أسوة بالوزراء [3] . وفي بعض الحالات نجد أن بعض إجراءات الوزير نحو هذا الديوان قد سببت التذمر ، ومثال ذلك ما حصل في وزارة علي ابن عيسى للمقتدر بالله سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، وذلك أن هذا الوزير أسقط الزيادات التي أضافها سلفه [4] إلى المثبتين بديوان الجيش ، وذلك لأن تلك الزيادات : « كانت كثيرة ، فلما أسقطها عاداه أكثر الناس ، وشنعوا عليه [5] » مما تسبب في عزله من الوزارة ، وقبل أن أنهي حديثي عن ديوان الجيش ، تجدر الإشارة إلى ديوان زمام الجيش الذي كان يختص بتدقيق حسابات ديوان الجيش والإشراف على الصرف [6] ، وإلى مجلس الجيش بديوان الخراج الذي كان يشرف على تنظيم علاقة ديواني الخراج والجيش ، كان مسؤولاً عن تسوية المسائل المتعلقة بينهما [7] .

ديوان المظالم

أسس هذا الديوان للنظر في شكاوى الشعب ضد رجال الحكم

---

(١) الطبري — تاريخ ٣/٢٢٣٦ « ط . لايدن » .
(٢) مسكويه — تجارب ٥/١٥٢ . القرطبي — صلة ص/١٣٤ ، ١٣٥ .
(٣) الصولي — أخبار الراضي ص/١٤٧ .
(٤) وهو الوزير أبو علي الخاقاني .
(٥) مسكويه — تجارب ٥/٢٩ . (٦) ن . م . ٥/١٥٢ .
(٧) القرطبي — صلة ص/١٢٧ . وانظر ديوان الخراج في هذا المبحث .

والموظفين ، ويرى قدامة بأن « سبيل هذا الديوان أن يتقلده رجل له دين وأمانة ، وفي خليقته عدل ورأفة ، ليكون ذلك منه نافعاً للمتظلمين[٢] » .

كان الخلفاء يباشرون بأنفسهم النظر في ظلامات المتظلمين ، وقد جرت العادة خلال العصر العباسي الثاني ، أن يعهدوا بذلك أحياناً للوزراء ، أو من يرون من الثقاة[٣] . وكان يفترض في الديوان ان يحتوي على المجموعة التالية من الكتاب :

١ ـ **صاحب الديوان** : وقد أشرت إلى الصفات التي يقترح قدامة وجوب توفرها فيه . وكان يتولى عمل خلاصات لكل ما كان يقدم من الشكاوى والظلامات لكي يعرضها على الخليفة ؛ « فإذا قعد الخليفة للناس وكان ممن له صبر على تأمل القصة والتوقيع عليها ، فعل . وإلا علق (ربط) صاحب الديوان عليها رقعة ، فيها مجموعها (خلاصتها) ، لينظر في المجموع ويوقع على القصة ، بما يوجبه الحكم[٤] » . فإذا انفض مجلس النظر في المظالم ، أخذ صاحب الديوان جميع الشكاوى التي صدر بها الحكم مع خلاصاتها ، في سجل خاص[٥] ، وأثبت اسم كل صاحب ظلامة بإزائها ،

---

(١) الدوري ـ مادة « ديوان » دائرة المعارف الإسلامية ـ الطبعة الجديدة بالانكليزية . وانظر ابن الطقطقي ـ الفخري ص/١٣١ .

(٢) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبرلي » ص/٢٠ آ .

(٣) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٨ ، ٣٠ ، ١٤٩ ، ٢١٢ ـ ٢١٣ ، ٢١٩ . عريب القرطبي ـ صلة ص/٢٤٠ . ابن الأثير ـ الكامل ٨/٧٧ . ابن الطقطقي ـ الفخري/١٣١ . ابن تغري بردي ـ النجوم : ٣/٢٩٩ مثلاً .

(٤) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبرلي » ص/٢٠ آ .

(٥) يقول قدامة : « وأثبت المجموعات في الديوان » ولعله استعمل اسم الديوان كناية عن السجل ، أو أن السجل يسمى (الديوان) .

مع الحكم الذي صدر بشأنها ، حتى لا يجري في أوراق الظلامات التي يسلمها إلى أصحابها بعد ذلك أي تلاعب أو تزوير . وكان إذا تكررت مراجعات المتظلم ، كان على صاحب الديوان أن يؤشر ذلك بإزاء الظلامة الأولى في سجله ، « حتى إذا طولب بإخراج حالة من ديوان المظالم ، وجد أمره كله مسوقاً مجموعاً في موضع واحد وأخرجها من غير كلفة [1] » .

وكان من واجب صاحب الديوان بالإضافة إلى ما تقدم ، الإشراف على سير العمل في الديوان ، وتنظيمه ، وتوزيع الأعمال بين المنتسبين إليه من الكتاب .

٢ ـ **كاتب تثبيت** : وكان يتولى تثبيت ورود الظلامات في سجل خاص ، والموضوع الذي تنحصر فيه ، والمدعي والمدعى عليه [2] ، ثم إحالتها إلى صاحب الديوان .

٣ ـ **كاتب نسخ** : وكان يعهد إليه بأمر استنساخ خلاصات الشكاوى أو « القصص بأعيانها حرفاً حرفاً » حسب رأي صاحب الديوان [3] .

٤ ـ **كاتب إنشاء** : وكان هذا الكاتب يتولى أمر إنشاء الكتب التي كان يراد توجيهها إلى المؤسسات المختلفة ، وكان من الممكن أن يحل هذا الكاتب محل صاحب الديوان في عرض الظلامات وخلاصاتها على الخليفة عند الحاجة [4] .

٥ ـ **كاتب تحرير** : كان هذا الكاتب يتولى تحرير الكتب التي كانت تصدر

(١) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢١ آ .
(٢) ن . م . ص/٢١ آ .　　(٣) ن . م . ص/٢١ آ .
(٤) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢٠ آ .

عن الديوان بشأن أي قضية كان الديوان يحتاج في أمرها توجيه كتب إلى كل من :

« أصحاب الدواوين ، أو أصحاب المعونة ، أو القاضي ، أو من جرى مجراهم [1] » .

وقد نقل لنا مسكويه نص منشور أصدره الوزير علي بن عيسى في وزارته الأولى للمقتدر بالله [2] ، وعممه إلى العمال ، في أمر المظالم عن الخراج جاء فيه :

« سبيل ما يرفعه إليك كل واحد من المتظلمين قبل النوروز [3] من مظلمته ، ويدعي أنه تلف بالآفة من غلته ، أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك وأصدق كفاتك ، حتى يصح لك أمره ، ويزيل الظلم فيه فترفعه ، وتضع الإنصاف موضعه ، وتحتسب من المظالم بما يوجب الوقوف عليه حسبة ، وتستوفي الخراج بعده من غير محاباة للأقوياء ، ولا حيف على الضعفاء ... ليكون العدل به على الرعية كاملاً ، والإنصاف لجميعهم شاملاً . . [4] » .

وكان الوزير ينوب أحياناً عن الخليفة في حضور مجلس النظر في المظالم وإصدار الأحكام ، إلا أنه كان يستأمر الخليفة في المسائل المهمة ، فعندما تظلم أهل البصرة من عاملهم إسحاق بن كنداج ، نظر الوزير [5] في ظلاماتهم ،

---

(١) قدامة ــ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢٠ آ ــ ٢٠ ب .
(٢) انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني من هذا الكتاب .
(٣) وهو موعد افتتاح الخراج .
(٤) مسكويه ــ تجارب : ٥/٢٨ .
(٥) وكان الوزير هو علي بن عيسى .. انظر فصل « تولية العمال وعزلهم » في مسؤوليات الوزير من المبحث الثاني من هذا الكتاب .

وبعد أن تأكد لديه ظلم العامل وجوره ، عزله بعد أن استأمر الخليفة في ذلك [١] .

ويبدو أن قيام الوزير بالتوكل عن الخليفة في النظر في المظالم ، قد أصبح في بداية القرن الرابع الهجري عرفاً سارياً ، حتى أن أحد الوزراء [٢] اشترط لقبوله منصب الوزارة شروط ، منها : ألا يجلس غيره للنظر في المظالم [٣] .

غير أن ذلك لم يكن يجري باستمرار ، فقد أفرد المقتدر بالله مسؤولية النظر في المظالم إلى علي بن عيسى ، خلال فترة حكم وزيرين متتاليين [٤] . ولعل السبب في ذلك كان يعود إلى ثقة الخليفة بعدالة وخلق وأمانة علي ابن عيسى [٥] .

ديوان البريد والسكك والطرق

لم تأخذ إدارة هذا الديوان مكانتها وأهميتها بين الدواوين الإدارية للدولة ، إلا في العصر العباسي الأول ، بعد أن بدأ الخلفاء يباشرون

---

(١) القرطبي — صلة : ص/٤٢ .

(٢) وهو الحسين بن القاسم ، عميد الدولة ، انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني .

(٣) مسكويه — تجارب ٥/٢١٩ .

(٤) وهما سليمان بن الحسن ، والكلوذاني ، انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني ، وكذلك مسكويه — تجارب : ٥/٢١٢ ، ٢١٣ . ابن الأثير — الكامل : ٨/٧٧ . ابن تغري بردي — النجوم : ٣/٢٩٩ .

(٥) قدامة — الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢٠ آ .

بأنفسهم النظر في جميع مشاكل الدولة . وقد أدخلت على هذا الديوان تحسينات مهمة في عهد هارون الرشيد [1] .

كان صاحب ديوان البريد يتولى مسؤولية إيصال ما يصدر عن الخليفة أو الوزير إلى العمال في الأقاليم ، وكان يتلقى ما يرد منهم إلى دار الخلافة ، فيعرضها ، أو يعرض خلاصتها على الخليفة [2] . كما كان يشرف على أعمال العمال والموظفين التابعين للديوان ، سواء من كان منهم في العاصمة ، أو في السكك والطرق ، أو في الولايات . وقد ثبّت لنا قدامة بن جعفر هذه الاختصاصات بقوله : « يحتاج في البريد إلى ديوان يكون مفرداً به. وتكون الكتب المنفذة في جميع النواحي مقصوداً بها صاحبه ليكون هو المنفذ لكل شيء منها إلى الموضع المرسوم بالنفوذ إليه ، ويتولى عرض كتب أصحاب البريد والأخبار في جميع النواحي على الخليفة ، أو عمل جوامع لها ، ويكون إليه النظر في أمر الفروانقيين ، والموقعين ، والمرتبين في السكك ، وتحر أرزاقهم ، وتقليد أصحاب الخرائط في سائر الأمصار [3] » .

كان الخليفة هو الذي يعين صاحب ديوان البريد في العاصمة ، كما كان يعين عمال البريد بالنواحي [4] .

ولم يكن منصب « صاحب ديوان البريد » في العاصمة من المناصب الميسورة المنال ، فكان لابد من توافر صفات معينة ، بجانب الكفاءة وسعة الإطلاع ، إذ كانت لاتنحصر مهمة صاحب الديوان في إرسال واستلام الرسائل الرسمية من الخليفة وإليه ، وإنما كانت تشمل **الاشراف على جميع السلطات**

---

(١) سعداوي ــ نظام البريد ص/٧٠١ .

(٢) قدامة ــ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢٦ ب .

(٣) ن . م . ص/٢٦ ب . (٤) ن . م . ص/١٦ آ ــ ١٧ ب .

في مختلف أجزاء الدولة . وعلى ذلك فإن من بين الصفات التي كان يجب أن يتحلى بهـا صاحب الديوان : « أن يكون ثقة إما في نفسه ، أو عند الخليفة القائم بالأمر في وقته ، لأن هذا الديوان ليس فيه من العمل ما يحتاج معه إلى الكافي المتصفح ، وإنما يحتاج إلى الثقة المتحفظ [1] » .

ولعل ديوان البريد كان يحتوي على جملة مجالس خاصة ، بالإنشاء والتحرير والنسخ [2] والاسكدار [3] ، مما كان يساعد على تمشية أعماله ، وربما احتوى على مجلس مختص بأمر السكك والطرق المختلفة التي كانت منتشرة في أنحاء الدولة ، ذلك كي يبقى صاحب الديوان على علم تام بأحوالها وأخبارها ، بحيث كان يجد الخليفة عنده من المعرفة : « ما يحتاج إليه عند سفره ، أو إنفاذ جيش يهمه أمره ، وغير ذلك ، مما تدعو الضرورة إلى علم الطرق بسببه [4] » .

ومن الطريف أن نذكر بأن أعمال ديوان البريد لم تقتصر على ما ذكرناه من الأمور المهمة التي كان لها علاقة وثيقة بسياسة الدولة . وأمنها ، وضمان استمرار العمل في مختلف مؤسساتها على الإخلاص والعدالة ، بل شملت ؛ اضافة الى ذلك ، نقل بعض الأخبار الشاذة والطريفة ، التي كانت تحدث في مختلف الأقاليم ، فقد كتب صاحب الخبر بمدينة السلام إلى اسماعيل بن

---

(١) قدامة — الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢٦ ب — ٢٧ آ .

(٢) يشير قدامة إلى أن : « الرسوم التي يحتاج اليها في أمر هذا الديوان ، هو ما يقارب الرسوم التي بيناها في غيره مما يضبط به أعماله وأحواله » ، ص/٢٧ آ .

(٣) أبو شجاع الروذراوي — ذيل تجارب الأمم ص/٤١ . وانظر الخوارزمي مفاتيح العلوم ص/٤٢ .

(٤) قدامة — الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٢٧ آ .

بلبل [1] في وزارته للمعتضد بالله : « بأن مغنية من جواري بدعة الكبرى غنت عند الحسن بن مخلد [2] ؛ وهو إذ ذاك معطل ؛ بهذا الصوت ، فاستعاده ، وطرب عليه :

عادات طيء في بني أسد   ري القنا وخضاب كل حسام

فأنهى اسماعيل ذلك الى المعتمد ، وقال : هذا يسعى عليك ، ويتمنى لك الدواء ، ويتربص بك ، فأمر بنفيه الى مصر [3] » ، ومثل ذلك ما أورده صاحب الخبر في الدينور : عن أن بغلة لرجل هناك ولدت فلوة ، وقد وصف اجتماع الناس وتعجبهم ، كما أرسل وصفاً دقيقاً لها ، فوصف البغلة بأنها : « كمتاء خلوقية » ووصف الفلوة بأنها « سوية الخلق تامة الأعضاء منسدلة الذنب [4] » ، ونجد في المنتظم لابن الجوزي أمثلة كثيرة من هذه الغرائب ، كما نقلها عمال البريد . ولعل هذه الأخبار تعكس الى حد كبير دقة عمال البريد في ايصال الأخبار الى العاصمة .

لقد ثبّت لنا قدامة بن جعفر « نسخة عهد بولاية البريدى » في إحدى الولايات ، وأصبح من الميسور عن طريق دراستها التعرف على واجبات عامل البريد في الأقاليم ، فقد كان عليه : « أن يختار من يستعين به في عمله ، ويشركه في أمانته ، ممن يثق بصناعته ونزاهته ... وأن يكون من يستعمله من أهل الكفاية ... وأن يعرف حال عمال الخراج والضياع ،

---

(١) أبو الصقر اسماعيل بن بلبل تولى الوزارة المعتمد بالله في ذي الحجه سنة ٢٠٥ هـ / ٨٧٨ م . انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني في هذا الكتاب .

(٢) الحسن بن مخلد بن الجراح ، ثاني وزراء المعتمد .

(٣) التنوخي – نشوار المحاضرة : ٨/٢٠ .

(٤) عريب القرطبي – صلة ص/٣٩ ، ٤٠ .

فيما يجري عليه أمرهم ، ويتتبع ذلك تتبعاً شافياً . . . وينهيه على حقه وصدقه ... وأن يتعرف حال عمارة البلاد ، وما هي عليه من الكمال والاختلال ، وما يجري في أمور الرعية ، فيما يعاملون به من الإنصاف والجور والرفق والعسف ، فيكتب به مشروحاً ملخصاً مبيناً ... وأن يتعرف ما عليه على حال الضرب وما يجري عليه .. ويكتب بذلك ، وأن يوكل ، بمجلس عرض الأولياء وأعطياتهم ، من يراعيه ، ويطالع ما يجري فيه ، ويكتب بما يقف عليه من أعمال في وقته ، وأن يكون ما ينهيه (يرسله) من الأخبار ما يثق بصحته ، ولا يدخل بشبهة[1] ..» أما في نطاق مسؤولياته الخاصة بإدارة شعبة ديوان البريد في الإقليم ، فقد أشار هذا الشهد (المرسوم) إليها ، فبين واجبه « أن يعرض المرتبين لحمل الخرائط في عمله، ويكتب بعدتهم وأسمائهم ، ومبالغ أرزاقهم، وعدد السكك في جميع عمله ، وأميالها ومواضعها[2] ، وأن يوعز إلى هؤلاء المرتبين بتعجيل الخرائط المنفذة على أيديهم ، والموقعين في إثبات المواقيت وضبطها ، حتى لايتأخر أحد منهم عن الأوقات التي سبيله أن

---

(١) قدامة ـ الخراج ص١٦ آ ـ ١٧ آ، اقتباسات بتصرف من عهد ولاية البريد . ويذكر متز ـ الحضارة الاسلامية : ١/١٣٤ بأن هذا العهد يرجع إلى سنة ٣١٥ .

(٢) استعرض قدامة الطرق والمسالك كانت منبثة في مختلف أرجاء الدولة العباسية ، بدأها بالطريق الذي كان يربط العاصمة بمكة وما والاها من اليمن وغيرها، ثم الطرق المتجهة شرقاً ، ثم المتجهة غرباً . ومما يلاحظ أنه لم يستعمل قياساً موحداً في تحديده المسافات ، فقد استعمل الفرسخ ، والميل ، والمرحلة ، واليوم والليلة . وربما كان منسجماً في ذلك مع القياسات المحلية المستعملة آنذاك . وعلى أي حال فإن ما أورده من معلومات ، له أهميته ، لمن يدرس طرق المواصلات وجغرافية الدولة الإسلامية . بجانب كتب المكتبة الجغرافية العربية .

ترد السكة فيها ، وأن يفرد لكل ما يكتب فيه من أصناف الأخبار كتباً بأعيانها .

فيفرد بأخبار القضاة وعمال المعاون والأحداث وما يجري مجرى ذلك كتاباً ، وبأخبار الخراج والضياع وأرزاق الأولياء وما يجري من دار الضرب والأسعار ، وما يقع فيه من الحمل والعقد والإعطاء والأخذ كتاباً ، ليجري كل كتاب في موضعه ، ويكتب في بابه ، فيتحصل العمل ، ويملك نظامه [1] » .

وكان يفترض في عمال البريد بالنواحي ألا يبلّغوا عن أمر ، إلا بعد تحر وتمحيص وتثبت « وأن يحتاطوا في ذلك ، بما يحتاط به في مثله ، من شهادة فيما يمكن الشهادة فيه ، وأخذ الخطوط بما يتهيأ أخذها به ، وإقامة الشواهد والدلائل بما يمكن إقامتها عليه [2] » . كما كان يفترض فيهم العمل بإخلاص ، وبسرية تامة ، فلا يخفون عن الديوان شيئاً يعلمونه ، ولا يحابون أحداً بستره ، « وأن يكتموا أخبارهم ولا يذيعونها ، ولا يخلدوا إلى كشفها وإفشائها ، فإن في ذلك - إن جرى - وهناً ، ولمن أراد الحيلة متطرقاً [3] » . وقد منع هؤلاء وأصحابهم وخلفاؤهم على النواحي من التدخل أو التأثير في تنفيذ الأحكام ، أو أن يكونوا سبباً في محاباة أحد بالشفاعة له ، أو التوصل إلى رفع حق عليه [4] .

ومن النصوص التي وصلنا إليها يمكن القول بأن موظفي البريد

---

(١) قدامة ــ الخراج « مخطوطة » ص/١٧ آ .
(٢) قدامة ــ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٦ ب .
(٣) ن . م . ص/١٦ ب - ١٧ آ . (٤) ن . م . ص/١٧ آ .

- باستثناء كتاب الديوان - يمكن تصنيفهم إلى ما يلي حسب مناصبهم.

١ - **صاحب الديوان أو متولي الديوان** : وكان مقره في العاصمة وقد استعرضت آنفاً الصفات التي كان يجب توفرها فيه مع واجباته.

٢ - **عمال البريد في الولايات** : وكانوا موزعين على الولايات، بحيث كان لكل ولاية عامل بريد، يتبعه عمال كانوا يعاونونه على تصريف شؤون البريد في مركز عمله.

٣ - **المرتبون** : ويبدو أنهم كانوا سعاة مسؤولين عن حمل الرسائل في حقائب خاصة [١] من سكة إلى أخرى [٢]، ويذكر الخوارزمي بأن المسافة التي تفصل بين كل سكة، والتي تليها، تقرب من فرسخين [٣].

٤ - **الموقعون** [٤] : وكان هؤلاء يقومون بتثبيت أوقات انطلاق السعاة ووصولهم - من أجل ضبطها - حتى لايتأخر أحد منهم عن الأوقات التي سبيله أن يرد السكة فيها ». ومن الطبيعي أن ضبط ذلك وإثباته لم يكون إلا بالكتابة، فلا بد أن كانت للموقعين سجلات خاصة لهذا الغرض.

٥ - **الفروانقيون**: وكانوا يتولون مسؤولية مراقبة سكك البريد والسعاة والخيالة، وكانوا يقدمون تقاريرهم، عن كل ذلك، إلى صاحب الديوان في

---

(١) يصفهم قدامة بأنهم « المرتبون لحمل الخرائط ».

(٢) السكة : الموضع الذي يسكنه المرتبون : من رباط، أو قبة، أو بيت، أو نحو ذلك. الخوارزمي - مفاتيح ص/٤٢، ويذكر ابن خرداذبه بأن عدد سكك البريد في المملكة كانت « ٩٣٠ » سكة « ؟ ». المسالك ص/١٥٣.

(٣) الخوارزمي - مفاتيح العلوم ص/٤٢.

(٤) **الموقّع** : الذي كان يوقع على الأسكدار، إذا مر به، بوقت وروده وصدوره، والأسكدار مدرج كان يكتب فيه عدد الخرائط والكتب الواردة والنافذة وأسامي أربابها.

العاصمة ، وكان لا بد للموقعين من عرض تقاريرهم على أحد الفروانقيين قبل إرسالها إلى ديوان البريد [1] .

٦ – **الوكلاء والمخبرون** : وكان هؤلاء يقومون بمساعدة عامل البريد عن طريق جمع المعلومات والأخبار في الولاية ، ويشير قدامة إلى ضرورة وجود هؤلاء الوكلاء في مجالس العطاء عند توزيع الأرزاق ، لكي يطالع ما يجري فيه ، ويكتب بما يقف عليه لوقته [2] » .

أما عن نفقات ديوان البريد ، فلم يردنا من المعلومات عنها ما يوضح مقاديرها سوى ما ذكره ابن خرداذبه ، عند كلامه عن « سكك البريد في المملكة » ، حيث قال : « نفقات الدواب وأثمانها ، وأرزاق البنادرة والفروانقيين لسنة ، مائة ألف دينار وتسعة وخمسون ألفاً ومائة دينار [3] » . وقد ورد في فقرات القائمة التي حفظها لنا الصابي عن النفقات اليومية في أيام الخليفة المعتضد بالله « أرزاق أصحاب الركاب والجنائب ومن يخدم في دواب البريد خمسة دنانير في اليوم [4] » غير أن هذه الإشارات لا تكفي لإعطاء فكرة واضحة عن ذلك .

---

(١) التراتيب الإدارية ١/١٩٣ .

(٢) قدامة – الخراج ص/١٦ ب . ويعتقد شبرنجر بأنهم كان لهم السلطة المطلقة في إرسال رسائلهم بصورة مباشرة إلى الديوان ، دون عرضها على الفروانقيين إذا ما حصلت اضطرابات في مناطقهم ، وبخاصة إذا كانوا في مناطق الثغور . انظر شبرنجر – مقدمة ص/٤ . سعداوي – نظام البريد ص/٧١ .

(٣) ابن خرداذبه – المسالك ص/١٥٣ ، ولم يوضح فيما إذا كان هذا الرقم خاصاً بعمال ودواب البريد في جميع الدولة ، أو بإقليم خراسان ، حيث كان يعمل .

(٤) الصابي – الوزراء ص/١٥ .

ولابد أن أشير أخيراً إلى أن متولي ديوان البريد كان قد يبقى في منصبه بالرغم من تبدل الوزير ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن تعيينه كان يجري من قبل الخليفة ، كما أن من المحتمل أن يكون بقاؤه في المنصب نتيجة للثقة التي كانت تتكون لدى الخليفة فيه ، أو نتيجة طبيعة عمله الذي كان يستلزم السرية [1] التامة ، ولعل هذا ما يسوغ تولية هذا المنصب للابن عند وفاة الأب الذي كان يشغله في بعض الحالات [2] .

ديوان الرسائل

وكان يسمى أحياناً بـ « ديوان الإنشاء [3] » ، وكان هذا الديوان يعتبر من الدواوين المهمة في الدولة الإسلامية ، إذ كانت تجري فيه كتابة العهود والتقليدات. ولا نجد ما وردنا عن هذا الديوان أثراً بارزاً لأمور الحسابات والنواحي المالية ، إلا بقدر ما يتعلق الأمر بمصروفاته أو كان ما يستوفي من رسوم [4] .

وكان متولي هذا الديوان يُعرف باسم «صاحب ديوان الرسائل» أو « متولي ديوان الرسائل » . وكان يفترض فيمن يتولى هذا الديوان أن يكون متصرفاً في جميع فنون المكاتبات ، مكملاً للمعاني ، مستوفياً للغاية من الرسالة في

---

(١) التنوخي ــ الفرج بعد الشدة : ١/١١٤ .
(٢) ابن الأثير ــ الكامل : ٧/٤٠ مثلاً .
(٣) الخوارزمي ــ مفاتيح العلوم ص/٧٨ . وانظر عواد ــ أقسام ضائعة من كتاب الوزراء ــ الذيل السابع ص/٧٧ .
(٤) ياقوت الحموي ــ ارشاد ١/٢٤٢ .

أي وجه كانت من أمور الدولة المختلفة ، مع رصانة الأسلوب ، وجزيل اللفظ [١] . كما أن منزلته العالية ، واطلاعه على أسرار الدولة وخفاياها ، كانت تستلزم أن يكون كتوماً للأسرار مجتهداً الوصول إلى الرأي الصائب [٢] إذ كان « يستضاء برأيه في مشكلات الدولة ، اليه ترد المكاتبات ، وعنه تصدر ، وكثيراً ما كان يجلس مع الخليفة في مجلس القضاة للنظر في المظالم وختم الأحكام بختم الخليفة [٣] » .

أما كاتب الانشاء في هذا الديوان فإنه كان يحتاج إلى أن يكون متمهراً في أصل التوسل ، عرفاً بوجوه المعاني ، فإن ذلك أجدى له .

وقد وصلتنا نسخ من العهود ، كتبها قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي كنماذج يحتذي بها كتاب ديوان الرسائل ، وطريقاً إلى الخبرة [٤] به ، منها نسخة عهد القاضي بولاية الحكم في إحدى نواحي الدولة [٥] ، ونسخة عهد لرجل من بني هاشم بتقليده الصلاة [٦] ونسخة عهد بولاية المعونة والحرب [٧] ، ونسخة عهد بولاية ثغر البحر [٨] ، وأخيراً نسخة عهد بولاية البريد في إحدى ولايات الدولة [٩] .

وعلى كل حال ، فقد كان صاحب هذا الديوان ، (المتولي له) . يتغير أو يستبدل بتغير الوزير [١٠] ، بل كان غالباً ما يتعرض للأذى أو

---

(١) عواد ـ أقسام ضائعة ص/٧٧ .
(٢) المسعودي ـ مروج ٦٧٦/٤ . (٣) الصابي ـ أقسام ضائعة ص/٧٧ .
(٤) قدامة ـ الخراج ص/١٠ آ مخطوط . (٥) ن . م . ص/١٠ آ ـ ١٢ ب .
(٦) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٠ آ .
(٧) ن . م . ص/١٣ آ ـ ١٤ ب (٨) ن . م . ص/١٥ ب .
(٩) ن . م . ص/١٦ ب ـ ١٧ ب .
(١٠) مسكويه ـ تجارب ٤٠٤/٥ . وانظر ياقوت ـ ارشاد ٨٠/٢ .

المصادرة [١] . ولم يصلنا ما يفيد في معرفة راتب صاحب هذا الديوان باستثناء ما ذكره الصابي عن تصنيفهم إلى ثلاث طبقات خلال الفترة التي ندرسها [٢] ، فإن أخباراً متأخرة قد وصلتنا عن ذلك يمكن أن تلقي بعض الأضواء على مقدار الراتب ، ففي ترجمة ياقوت الحموي للكاتب أحمد بن علي بن خيران يذكر انه كان « صاحب ديوان الانشاء .. وكان رزقه في كل سنة ثلاثة آلاف دينار ، وله عن كل ما يكتبه من السجلات والعهودات (العهود) وكتب التقليدات (التقليد) رسوم يستوفيها عن كل شيء بحسبه [٣] » . ويشير الصابي إلى أن راتب كل من الكتاب الذين كان يحتاج إليهم لتصريف أمور هذا الديوان كانت عشرة دنانير في الشهر [٤] وجرت العادة على ألا يخاطب بالتصدير [٥] الخليفة أو ولي العهد أو الوزير . وقد نقل لنا الصولي نموذجاً لمكاتبات الناس إلى المسؤولين على النحو التالي [٦] :

« من عبد الله فلان بن فلان إلى (فلان) أمير المؤمنين . سلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته . فإني أحمد إلى أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو ، وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله ﷺ » ؛ يكون ذلك في سطرين وبعض السطر الثالث ثم يقال : « أما بعد أطال الله بقاء أمير المؤمنين وأدام عزه وتأييده وكرامته وسعادته وحراسته ، وأتم نعمته عليه ، وزاد في إحسانه إليه بفضله عنده ، وجميل بلائه لديه ، وجزيل قسمه له» ، يكون ذلك في سطرين ، ثم يبدأ بعد ذلك في عرض الموضوع .

---

(١) المسعودي - مروج ٢٧٦/٤ . (٢) الصابي - الوزراء ص/١٧٥ .
(٣) ياقوت - ارشاد ٢٤٢/١ . (٤) الصابي - الوزراء ص/٢٣٩ .
(٥) التصدير : أي أن تبدأ الرسالة بذكر الشخص المرسل .
(٦) الصولي - أدب الكتاب ص/١٦٣ - ١٦٤ .

أما الإمام فكان يكتب بالتصدير إلى كل من خاطبه من عامل حرب وخراج وقضاء، في الكتب المدونة المعروفة بالعهود والعقود، وجباية الفيء والحمول والنفقات والاقطاعات والامارات والفتوح، وما جرى هذا المجرى [1] وفيما يلي نموذج لإحدى رسائل الراضي بالله وجهها إلى ولي العهد كما نقلها لنا الصولي [2]:

« من عبد الله أبي فلان الإمام الراضي بالله أمير المؤمنين إلى فلان ابن فلان. سلام عليك فإن أمير المؤمنين يحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ويسأل أن يصلي على محمد وآله ... (ثم يكتب بما يراد أن يقول) ... فاعلم ذلك من رأي أمير المؤمنين، وكتب فلان بن فلان (اسم الوزير وأبيه) .. يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ».

وكذلك كان الأمر في كتب الخليفة الديوانية إلى الوزير [3]. وقد كان ولي العهد يكتب مخاطباته على نفس النمط، إلا أنه كان يجعل مكان « أمير المؤمنين » عبارة « ولي عهد المسلمين [4] ». وقد اختار مشايخ الكتاب أن تكون الكتب المرسلة إلى الوزراء من الخلفاء خالية من التعظيم، بغير تاء المخاطبة ولا نون الجمع [5].

أما الوزير فإنه كان يكاتب الخليفة بغير التصدير إذ لم تكن الكتب صادرة عن الديوان [6].

---

(١) الصولي ـ ادب الكتاب ص/٤١.
(٢) ن.م. ص/١٦٣.
(٣) ن . م . ص/١٦٣.
(٤) ن . م . ص/١٦٣.
(٥) الصولي ـ أدب الكتاب ص/١٦٣.
(٦) ن . م . ص/١٦٣، ١٦٤.

وكان الوزير يكاتب أمراء النواحي الأجلاء المساوين والمقاربين حسب النموذج التالي[1] :

« أطال الله بقاءك ، وأدام عزك وكرامتك ، وأتم نعمته عليك وإحسانه إليك وعندك » . وربما زيدت لفظة أو نقصت لفظة . ويذكر الصولي أن أول من كتب « أطال الله بقاء أمير المؤمنين وأدام عزه » هو سليمان بن وهب ، كما أنه هو الذي كتب : « أدام الله عزك ، وأطال بقاءك ، وأدام كرامتك ، وأتم نعمته عليك وأدامها لك » « وأدام الله في عمرك وأتم نعمته عليك وأدامها لك » و « كرمك الله وأبقاك وأتم نعمته عليك وأدامها لك » و « حفظك الله وأبقاك وامتع بك » و « عافانا الله وإياك من السوء برحمته » ..

وكانت ديباجة الدعاء محدودة ومعلومة بحسب مركز المخاطب ، وقد استقر ذلك حتى أصبح عرفاً جارياً يلاحظ بدقة ، ويتشدد البعض في استيفائه . ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن سبب العداوة التي كانت واقعة بين محمد بن عبد الملك بن الزيات وابراهيم بن عباس الصولي أن الأول نقص الصولي عما يستحقه من الدعاء « فلم تحتمل ذلك نفسه ورئاسته وموضعه من الصناعة والدولة[2] » .

وكان مما تعارف عليه الكتاب ، أن يزيد الرئيس تابعه في الدعاء إذا كان مغيظاً عليه لشيء ضره أو خالفه فيه ، فيجري ذلك مجرى الاستهزاء به . فمثلاً كتب بعض الكتاب إلى بعض الاخلاء من إخوانه وقد زاده في الدعاء :

---

(١) ن . م . ص/١٦٤ .

(٢) ن . م . ص/١٥٩ .

« علي – أعزك الله – الاعظام والهيبة في هذه الحال إلى ما لم أزل عليه قبلها من الاخلاص والطاعة ، وعليك أن لايمنعك النظر إلي بعين المودة من الأخذ مني لنفسك بحق الرئاسة . ومن أطاعك لها رجاء أو هيبة فإني أطيعك لها وداً وصحبة [1] » .

وكان مما تعارفوا عليه ايضاً ، أن يكتب المرؤوس رسالة إلى الرئيس يعتذر إليه عن تقصيره ، أو عند تركه الكتابة ، ومثال ذلك ما عمله ابن ثوابة الكاتب حين كتب إلى الوزير عبد الله بن سليمان [2] يعتذر إليه ، وقد نقل لنا الصولي تلك الرسالة كنموذج لرسائل الاعتذار [3] وفيما يلي نصها :

« الله يعلم – وكفى به عليما – لقد أردت مكاتبتك بالتفدية ، فرأيت عيباً أن أفديك بنفس لابد لها من الفناء ، ولا سبيل إلى البقاء ، ومن أظهر لك شيئاً يضمر خلافه فقد غش وألام ، إذ كانت الضرورة توجبه ، وتحقق أنه ملق لايتحقق ، وعطاء لايتحصل ، وإن كان عند قوم نهاية من نهاية التعظيم ودليلاً من دلالات الاجتهاد وطريقاً من طرق التقرب » .

وأخيراً فإن الكتاب كان بعد أن ينشأ ، كان لا بد أن يمر بمرحلتي التحرير والنسخ . أما في التحرير فإنه كان « يخلص من النسخة التي حرر عليها ويصفى من كدرها [4] » . وأما في النسخ فقد كان لكي « تستبرأ باعادة النظر فيها بعد اختمارها ، وبوسع الفصول بين سطورها ، ثم تحرر على ثقة تصحيحها ، وتتأمل بعد التحرير من أولها الى آخرها [5] » . وبعد ذلك كانت تودع نسخ

---

(١) الصولي – أدب الكتاب ص/١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) آخر وزراء المعتمد ، أبقاه المعتضد في الوزارة حتى وفاته وهو في الخدمة .

(٣) الصولي – أدب الكتاب ص/١٥٥ .

(٤) ن . م . ص/١٥٦ .   (٥) ن . م . ص/١٥٨ .

من الكتب أو الرسائل أو العهود الى « الخزانة العظمى » حيث كانت تفهرس وتحفظ فيها [1] .

ديوان الفض

من المرجح أن أصل هذا الديوان كان شعبة من ديوان الرسائل [2] ، إذ أن العمل الاساسي له كان استلام الرسائل والتقارير الواردة ، حيث كان المسؤلون فيه يقومون بفضها وتصنيفها وعمل خلاصات لكل منها ، ورفعها للخليفة ، بعد تأشير ذلك في سجلات خاصة [3] . [ويشبه قدامة منزلة هذا الديوان من الخليفة بمنزلة مجلس الأسكدار من صاحب ديوان الخراج] [4] ، وبعد أن كان الخليفة يطلع على خلاصاتها ، كان يوقع بما يراه مناسباً . ويرى قدامة أن « هذا الرسم كان الأمر جارياً عليه في الأوقات التي كانت الخلفاء فيها تتولى النظر في الكتب بأنفسها [5] » . أما بعد أن استقر منصب الوزير وتركزت اختصاصاته ، فإن الوزير باشر بنفسه الاشراف على فض الكتب الواردة والتوقيع عليها وإحالتها ـ بعد أخذ رأي الخليفة في الأمور المهمة ـ

---

(١) القلقشندي ــ صبح الأعشى ١/٩٦ . ابن الصيرفي ــ قانون ديوان الرسائل ص/٩٤ ، ١٠٠ – ١٠٣ ، ١٠٨ . ١١٦ ، ١١٨ ، ١٤٤ – ١٤٥ . الخوارزمي – مفاتيح ص/٥٠ . وانظر الدوري – مادة « ديوان » دائرة المعارف الاسلامية ، الطبعة الجديدة (بالانكليزية) .

(٢) الدوري ـ مادة « ديوان » دائرة المعارف الاسلامية ـ الطبعة الجديدة .

(٣) ابن الصيرفي ـ قانون ص/١٠٨ . التوحيدي ـ الامتاع ١/٩٨ .

(٤) قدامة ــ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٩ آ .

(٥) ن . م . ص/١٩ آ ـ ١٩ ب وقد عرف حينئذ بديوان السر انظر الطبري ١٠/٥١ – ٥٢ .

الى الدواوين ذات الاختصاص [1] وعند ذلك أصبح المتولي لهذا الديوان كاتباً للوزير يلتزم بالحضور إلى داره من أجل تنفيذ أوامره بالتوقيع أو الإحالة .

كان ديوان الفض – كما هو الحال في مجلس الاسكدار بديوان الخراج – يحتاج إلى كاتب يتولى تصنيف الكتب الواردة إلى الديوان بحسب تقسيم الدواوين والأعمال [2] ، وإلى كاتب يتولى إعداد خلاصة بكل كتاب مما كان يرد الديوان يرفقها به لتسهيل عرضها على الخليفة أو الوزير [3] ، كما كان يحتاج إلى ناسخ لنسخ ما كان يراد نسخه من الكتب التي كان يراد الاحتفاظ بنسخة منها أو تعميمها على دواوين الدولة المختلفة [4] .

وفي سنة ٢٩٦ هـ / ٩٠٨ م توحد الاشراف على ديواني الفض والخاتم ، فقد عرض الوزير علي بن محمد بن الفرات على ابن مقلة اختيار منصب له في إدارة الدواوين ، فلم يجد ما يصلح له إلا أن يتقلد ديواني الفض والخاتم ، فقلده إياهما [5] ؛ وقد استمر هذا التوحيد بعد ذلك ، فقد ذكر مسكويه أن علي بن عيسى قد قلد أحد الكتاب « ديوان الفض والخاتم » في وزارته

---

(١) يقول قدامة : « أما الآن فالمتولي لفض الكتب واخراجها الى الدواوين هو الوزير ، وقد انتقل عمل هذا الديوان الى حضرته ، وصار المتولي له كاتباً برسمه بذلك في داره » ص/١٩ ب .

(٢) قدامه – الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٩ ب .

(٣) ن . م . قدامة أيضاً ص/١٩ ب .

(٤) وبذلك فان حاجة هذا الديوان الأساسية يمكن أن تسد بثلاثة كتاب فقط بالاضافة الى متولي الديوان . انظر قدامة – الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٩ ب .

(٥) الصابي – الوزراء ص/١٩٨ .

سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م [١] . وكان المتولي لهذا الديوان يتقاضى لقاء عمله راتباً شهرياً قدره (٤٠٠) دينار [٢] .

ديوان التوقيع

كان صاحب هذا الديوان يقوم بالتعليق على الطلبات ، أو الرقاع التي كانت ترفع إلى الخليفة ، وذلك بعد أن يكون الوزير قد تحرى الأمر وعلق على ذلك الطلب بشرح اعتمد فيه على ما أتاه عنه من الدواوين . وبعد اطلاع الخليفة على المسألة كان صاحب ديوان التوقيع يقوم بصياغة رأي الخليفة عليها في أبلغ ما يستطيع من الكلام وأجزله ويدون ذلك على الطلب . ثم كان يحيله إلى كاتب التوقيع الذي كان يقوم بتثبيت التوقيع عنده . وكان ينشأ من ديوان التوقيع كتاب إلى ديوان الدار متضمناً أمر الخليفة حول المسألة [٣] . وكان يطلب فيه تنفيذ ذلك الأمر [٤] .

لقد كان هذا العمل في البداية يقع ضمن اختصاصات صاحب ديوان الرسائل (أو ديوان الانشاء كما كان يعرف أحياناً) ، ثم أفرد له هذا الديوان . وقد تكوّن بمرور الزمن عرف أو نظام للتوقيع . فالخليفة أو الامام هو الذي يوقع في السجلات ، وتكتب توقيعاته في الرسائل في الثلثين من

---

(١) مسكويه ـ تجارب ١٥٢/٥ . (٢) الصابي ـ الوزراء ص/١٩٨ .

(٣) وقد سميت هذا الديوان باسم « ديوان التوقيع والتتبع على العمال » انظر أدب الكاتب ـ المكافأة ص/٥٦ .

(٤) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٧ ب .

الطومار [١] سواء أكان ذلك إلى رئيس أو إلى رعية [٢] . أما الوزير فإنه كان [٣] إذا أراد الكتابة إلى الخليفة فإنه كان يكاتبه من نصف الطومار في أمور العامة الديوانية ، أما الخاص الذي كان يكتبه بخطه أو كان يكتب بين يديه باملائه ففي خمسين . وكانوا يكاتبونه في مثل ذلك في الخاص والعام ، إلا من كان منهم في أدنى الطبقات فانه كان لا يكاتب إلا في النصف في الحالتين [٤] .

ويبدو ان الحاجة إلى تخصص من يعمل في التوقيعات قد أدت الى ظهور ما يعرف « بديوان التوقيع » وافراده عن ديوان الرسائل والانشاء كما كان قبلاً [٥] . وأصبح ديوان التوقيع يحتاج كغيره من الدواوين إلى عدد من الكتاب ، إلى صاحب ديوان . وإلى كاتب للإنشاء وآخر للتحرير وثالث للنسخ ، حيث كان لا يمكن أن يستغني أي ديوان عن أمثال هؤلاء الكتاب [٦] .

ديوان الخاتم

أوجد هذا الديوان لمنع وقوع خطأ أو تزوير في الكتب المهمة التي كانت

(١) الطومار : الصحيفة ، والجمع طوامير ، قيل هو دخيل . قال ابن سيده « وأراه عربياً محضاً لأن سيبويه قد اعتد به في الأبنية فقال هو ملحق بفسطاط » .

(٢) الصولي ـ أدب الكاتب ١٤٨/٢ .

(٣) انظر مثلاً مسكويه ـ تجارب ٧٥/٥ . (٤) الصولي ـ أدب ١٤٨/٢ .

(٥) ابن خلدون ـ العبر ٢٠٦/١ « ط . بولاق » حيث كان الوزير يقوم بكتابة التواقيع للخليفة بحضوره ، وكان البلغاء يتنافسون في الحصول على توقيعات بعض الوزراء مثل جعفر البرمكي ، حتى قيل أن التوقيع كان يباع بدينار .

(٦) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٨ آ . وانظر أدب الكاتب ـ المكافأة ص/٥٦ .

تصدر عن الخليفة والتي كانت تحتاج إلى أن تختم بختم الخليفة وذلك لأنه كان لهذا الخاتم من الأهمية ما ليس لغيره [1] ، ومن المرجح أن هذا النظام اقتبس من الفرس [2] ، فبعد أن كان الكتاب المراد ختمه يمر بعدة دواوين ذات علاقة به حيث كان يقابل فيها بما كان مثبتاً في سجلاتها أو نسخها الخاصة كان يعاد إلى ديوان الخاتم فيثبت فيه ثم يختم بعد أن يحتفظ في الديوان بنسخة منه ، وترسل النسخة الأصلية إلى المحل الذي وجهت إليه .

ولقد كان المتولي لديوان الخاتم منفرداً بعمله حتى ٢٩٦ هـ / ٩٠٨ م عندما تولى أبو الحسن علي بن محمد بن الفرات وزارته الأولى ، فعرض على ابن مقلة اختيار منصب له فلم يجد مايصلح له أن يتقلده إلا ديواني الفض والخاتم فاختارهما [3] . وبذلك توحدت إدارة ديوان الخاتم مع ديوان الفض وعهد بهما إلى رجل واحد كان يتسلم لقاء ذلك راتباً شهرياً قدره أربعمائة [4] دينار . وقد استمر توحيد هذين الديوانين بعد ذلك ففي سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م قلد علي بن عيسى رئاستهما إلى أحد الكتاب [5] .

---

(١) قدامة ـ الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/١٨ آ .

(٢) يقول قدامة : « وهو رسم كانت الفرس تجري أمرها عليه لأن الملك منهم إذا أمر بأمر وقعه صاحب التوقيع بين يديه ، وأثبت ذلك في تذكرة عنده ثم ينفذ التوقيع إلى صاحب الزمام وإليه الختم ، فينفذه إلى صاحب العمل فيكتب منه كتاباً بابتداء إثباته في ديوان الأصل ، ثم ينفذ إلى صاحب الزمام ليعرضه على الملك ويقابل به ما في التذكرة ويختم بحضرة الملك .. » ولعل مما يؤيد هذا الرأي أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لديه خاتم لختم الكتب التي كان يرسلها . أما الذي تشدد في هذا الموضوع فهو معاوية ابن أبي سفيان في أعقاب تزوير إحدى رسائله .

(٣) الصابي ـ الوزراء ص/١٩٧ ، ١٩٨ .

(٤) ن . م . ص/١٩٨ . (٥) مسكويه ـ تجارب ١٥٢/٥ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ديوان المصادرين

لم تكن المصادرة شيئاً أدخل على النظام الاداري إبان العصر العباسي الثاني ، فقد كانت مصادرات أموال الثائرين والمختلسين تشكل جزءاً من موارد بيت المال في القرن الأول الهجري[1] ، غير أنها لم تكن آنذاك عامة ومستمرة ، بل كانت وقتية تكمن وراءها عوامل سياسية وشخصية ؛ ويبدو أنها استمرت بعد ذلك ، إذ نجد لها ذكراً خلال العصر العباسي الأول . ففي أيام الواثق[2] والمتوكل حصلت مصادرات[3] بشكل متقطع ، وكانت مدفوعة بعامل الرغبة في الحصول على الأموال .

أما في العصر العباسي الثاني ، فقد تطورت المصادرة من ناحيتي الأسباب والمظاهر ، فلم تقتصر في أسبابها على العوامل السياسية أو الشخصية كما كانت من قبل ، بل كانت هذه أقل الأسباب احتمالا لتفسيرها .

وقد وضح في هذا العصر أن السبب الأساسي فيها هو الطمع في أموال المصادرين بدافع الحاجة إلى الأموال .

ولعل نظرة سريعة إلى الحالات التي حصلت فيها المصادرات كافية للتدليل على أنها قد جرت في ظل أزمات مالية خانقة ، كانت الدولة فيها بأمس

---

(١) الدوري – « مادة ديوان » دائرة المعارف الاسلامية – الطبعة الجديدة بالانكليزية ، صالح العلي – التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري ص/١٢٤. وانظر اليعقوبي – تاريخ ١٢٧/٢ . ابن الطقطقي–الفخري ص/١١٥.

(٢) ابن الأثير – الكامل ٧/٧ . وانظر الدوري – دراسات ص/٤٠ .

(٣) الطبري – تاريخ ٢٧/١١ – ٢٩ . اليعقوبي – تاريخ ٢٠٩/٣ . وانظر الدوري – العصر العباسي الأول – فصل الضرائب .

الحاجة إلى إيجاد المال لسد نفقات الدولة ، ولكبح شغب الجيش الذي كان دائماً يطالب بأرزاقه المتأخرة .

أما من حيث المظاهر فقد أصبحت المصادرة شائعة ، كما لم يكن يصحبها إيقاع عقوبات بدنية بالأشخاص المصادرين ، فالذين كانوا يقدمون الأموال المطلوبة كان يخلى سبيلهم ، والذين كانوا يقدمون التعهدات بالدفع لأجل كانوا يحجزون ، ويسمح لهم بمكاتبة أو مقابلة وكلائهم وأصحابهم حتى يتم تسديد الأموال التي تعهدوا بدفعها . والذين كانت تحول ظروفهم دون تقديم المال اللازم في حالة حجزهم كان يخلى سبيلهم بعد أن يقدموا تعهداً مكتوباً لتسديد المال المعين لأجل معين ويؤخذ عليهم الضمناء [1] . أما الذين كانوا يمتنعون عن دفع الأموال ، ويرفضون التوقيع على تعهد بتسديدها فإنهم كانوا يتعرضون لأنواع شتى من العقوبات البدنية مهما كانت المراكز التي كانوا يشغلونها في الدولة قبل المصادرة . فقد تعرض الوزير علي بن عيسى مثلاً لأنواع شتى من الأذى « فألبس جبة صوف مدهونة بماء الاكارع » ، وقيد بسلسلة زنتها عشرون رطلاً ، وأمر عشرة غلمان بصفعه [2] ، كما أن المصادرة لم تقتصر على الوزراء والموظفين وحدهم ، بل كانت تشمل المثرين من التجار والجهابذة والملاك وغيرهم . فكانت بهذا أكبر خطر على الملكية الفردية [3] .

كان الخليفة يصادر الوزير متى ألجأته الحاجة إلى أموال يعجز الوزير عن توفيرها [4] . وكان الرسم أنه إذا دخل الوزير على الخليفة وخدمه ألا

---

(١) انظر مثلاً : مسكويه ـ تجارب ٥/١٤٩ ، ١٥٥ .
(٢) مسكويه ـ تجارب ٥/١١٣ : الصابي الوزراء ـ ص/٣٢٣ ، ٣٢٤ .
(٣) الدوري ـ تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٧٥ .
(٤) مسكويه ـ تجارب ٥/١١٣ . الصابي ـ الوزراء ص/٣٣٣ .

يقبض عليه في ذلك اليوم إلا في داره أو منصرفاً من حضرته إيجاباً لحق الوصول والخدمة ، وإنما كان يقبض عليه في بعض الممرات عند دخوله من قبل أن تقع عليه عينه [1] . وأصبح من المعتاد في هذه الفترة أن يتهم كل وزير سلفه بسوء التصرف والظلم والخيانة ، وكانت الطريقة المتبعة أن يلقى القبض على الوزير وأعوانه وكتابه [2] وأولاده ، ثم يبدأ الوزير الجديد ببذل المحاولات لاستخراج أموال هؤلاء ومصادرتها عن طريق الاقناع أولاً ثم التهديد .

وكان كتاب الوزير المعزول وأعوانه يقدمون أحياناً معونة له عند مصادرته ، تضامناً معه وتخفيفاً عنه . إلا أن بعض الوزراء كانوا يرفضون ذلك ، « فلم يقبل علي بن عيسى [4] من أحد من الكتاب معونة في مصادرته ، مع ما بذل جماعتهم له وحمل إليه ما أطاق كل واحد منهم [5] » ، ولعل ذلك يشير إلى أن معونة الكتاب لرئيسهم المعزول كانت مألوفة .

وقد أصبحت المصادرة رائجة في زمن المقتدر بالله الذي أسرف في بعثرة الأموال ، ويشير مسكويه إلى أن هذا الخليفة قد « أتلف نيفاً وسبعين ألف ألف دينار سوى ما أنفقه في موضعه وأخرجه في وجوهه [6] » .

---

(١) الصابي ـ الوزراء ص/٢٩١ .

(٢) أورد التنوخي ـ نشوار المحاضرة ٨/٥٣ قول أحد كتاب الوزير ابن الفرات بأنه « نكب بنكبته » وانه سلم إلى من يحبسه ... المصادرة .

(٣) عريب القرطبي ـ صلة ص/٣٩ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٤ ، ١٠٨ ـ ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٧ ، ١٨٣ ، ١٨٤ . وانظر الدوري ـ تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٧٦ .

(٤) وكان ذلك في مصادرة علي بن عيسى من قبل ابن الفرات في وزارته الثالثة والأخيرة .

(٥) مسكويه ـ تجارب ٥/١١٢ . الصابي الوزراء ص/٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٦) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٣٨ .

ومما يذكر من أن عدد المصادرات في زمن هذا الخليفة بين سنتي ٢٧٦ - ٣١٩هـ كما يذكر مسكويه قد بلغت (٢٢) مصادرة [١] ، أما مقاديرها فتختلف بحسب الكفاءة المالية الأشخاص المصادرين وقد بلغت الأموال التي صادرها من الوزير ابن الفرات وكتابه وأسبابه (٤ / ٤٠٠ / ٠٠٠) ديناراً [٢] .

ولعل أوج ما بلغته المصادرة من العنف قد حصل في فترة سيطرة « أمير الأمراء » حتى أوائل العصر البويهي ، فقد رأى أمير الأمراء وبعض الوزراء في المصادرة مورداً أساسياً للخزينة فتصرفوا على هذا الأساس [٣] . وخلال الفترة بين سنوات ٣٢٠ - ٣٣٤هـ = ٩٣٢ - ٩٤٥م يعدد لنا مسكويه (١٤) مصادرة مختلفة [٤] .

ويحفظ لنا الصابي نموذجاً لمصادرة نقلها عن وثيقة رسمية صدرت عن ديوان المغرب في خلافة الراضي [٥] ، وفيها المصادرات التي أراد ابن الفرات وولده المحسن استخراجها من المصادرين في وزارة ابن الفرات الثالثة . ومنها يمكن أن نستنتج بأن المصادرة شملت كثيراً من الكتاب والأعوان فبلغ عددهم (٤٠) شخصاً ، وأن بعض هؤلاء صودروا مرتين ، وأن

---

(١) ن . م . ٥/٨ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٣٩ . وانظر الدوري - تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٢) مسكويه - تجارب ٥/٢٣٩ .

(٣) الدوري - تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٧٩ .

(٤) مسكويه - تجارب ٥/٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٦/٦١ ، ٨٠ ، ٨٨ .

(٥) الصابي - الوزراء ص/٤٤ وما بعدها .

مجموع المبالغ المصادرة هذه قد بلغ أكثر من ثمانية ملايين دينار [1]. وربما يعكس هذا المثل أهمية المصادرة كمورد أساسي للخزينة .

ومع أن المصادرات قد سببت ارتباكا في إدارة الدولة ، إلا أنها لم تكن تخلو من بعض الفائدة ، اذ أنها منعت تراكم الثروة المفرط لدى بعض الأشخاص ، وقللت من التباين الاقتصادي ، وعمل ذهاب أموال المصادرة للخزينة على إعادة توزيعها على الموظفين في الرواتب من جهة ، واستفادة الشعب منها في بعض الأحيان عن طريق الخدمات التي تقدمها الدولة لهم ، وأخيراً فإنها مثلت مورداً مهما من موارد بيت المال [2] .

لقد انشيء ديوان المصادرين للاشراف على استيفاء أموال المصادرات التي كانت تقرر بعد أن يتعهد الأشخاص المصادرون بدفعها . وقد جرت العادة على أن تودع « خطوط المصادرين والكفالات وضمانات الضمناء » في خزائن الوزراء [3] . وقد شذ عن هذا التقليد الوزير علي بن عيسى ، حيث أودعها عند صاحب ديوان المصادرات . غير أن ابن الفرات في وزارته الثالثة استغرب عند مناقشته لعلي بن عيسى هذا التصرف وقال : « ما سبقك أحد الى تسليم خطوط المصادرين الى صاحب ديوان المصادرات ، لان سبيل الخطوط أن تكون في خزائن ديوان الوزراء محفوظة يتسلمها وزير بعد وزير » . فلما أجابه علي بن عيسى بأنه عمل ذلك رغبة في عمارة الديوان، رد ابن الفرات عليه « ان كنت أردت عمارة الديوان فكان ينبغي أن تأخذ الخطوط على نسختين ، نسخة للديوان ونسخة تكون عندك ، فلو باع

---

(١) الدوري ـ تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٨٢ .

(٢) ن . م . ص/٢٧٩ .

(٣) مسكويه ـ تجارب ٥/١٥٥ .

صاحب الديوان رقاع المصادرين والكفالات وضمانات الضمناء . هل كان على السلطان مضرة في هذا المال أعظم منك ؟ [1] » .

أما أموال المصادرة التي كان يجري استلامها من قبل ديوان المصادرة فإنها كانت توجه الى احد بيتي الأموال « الخاصة أو العامة » حسب رأي الخليفة ، أو الوزير لحفظها فيه [2] . ولم يشذ عن اتباع هذا الأسلوب إلا ابن الفرات في وزارته الأولى [3] ، اذ انه نصب شخصين وكل اليهما استلام أموال المصادرين [4] ، دون صاحبي بيت المال ، كما لم يعهد بمحاسبتها الى أحد من الدواوين ، بل رد ذلك إلى أحد كتابه ؛ ثم عمل بعد ذلك خلاصة بما ورد من الأموال ، وما صرف منها « وأمر بيت مال العامة بقبض الباقي [5] » .

ومن الطبيعي أن تكون صاحب ديوان المصادرين من المقربين إلى الوزير وممن كان يثق بهم ، وهم لذلك كانوا يتبدلون عادة بتبدل الوزير ، وقد جرت مصادرتهم أحياناً [6] فمثلاً كان المحسن بن الوزير أبي الحسن بن الفرات يتولى ديوان المصادرين في وزارة أبيه [7] .

---

(١) مسكويه — تجارب ٥/١٥٥ .

(٢) يرى الدوري — تاريخ العراق الاقتصادي ص/٢٧٩ بأن ذهاب أموال المصادرة للخزينة يعني إعادة توزيعها على الموظفين في الرواتب . وهذا يشير إلى أنها كانت توجه في الغالب الى بيت مال العامة « أي خزينة الدولة » .

(٣) انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني من هذه الرسالة .

(٤) وهما يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران الجهبذين . انظر التنوخي — نشوار ٨/٢٤ .

(٥) ن . م . ٨/٢٤ . (٦) مسكويه — تجارب ٥/٢١ .

(٧) الصابي — الوزراء ص/٣٣٢ .



ديوان المواريث

لقد كان النظر في أمور المواريث وتقسيمها موكل في الدولة الاسلامية إلى القضاة ؛ ومن الناحية الشرعية – من وجهة نظر الفقهاء – لم يرد ما يسوغ فرض أية ضريبة على التركات [1] ، إلا أنه في حالة وفاة شخص لاوريث له كان « السلطان ولي من لا ولي له يرثه ويعقل عنه » . وقد اعتبر قدامة ابن جعفر « ما يؤخذ من مواريث من يموت ولا يخلف وارثاً » من جملة الأموال الشرعية التي يسوغ ضمها إلى بيت المال [2] .

وقد وضعت ضريبة الإرث ، كما يظهر ، لأول مرة في خلافة المعتمد على الله (٢٥٥ – ٢٧٩ ﻫ/٨٧٠ – ٨٩٢ م [3]) ، ولعل إنشاء ديوان المواريث قد تم في أعقاب وضع الضريبة .

وعند تولي الخليفة المعتضد الخلافة عمل الوزير عبيد الله بن سليمان [4]

---

(١) اختلف الفقهاء في رد ما يبقى من التركة اذا بقيت فيها فضلة لم تستوفها العرائض، ولم يكن هناك من يعصب ، ويرى القرطبي في بداية المجتهد ٢/٣٤٦ بأن « جل الصحابة قالوا بالرد على ذوي الفروض ما عدا الزوج والزوجة ، وان كانوا قد اختلفوا في كيفية ذلك ، وبه قال فقهاء العراق من الكوفيين والبصريين . وأجمع هؤلاء الفقهاء على أن الرد يكون لهم بمقدار سهامهم ... وعمدتهم أن قرابة الدم والنسب أولى من قرابة الدين » ، أما زيد بن ثابت فلايقول بالرد ، ويجعل الفاضل في بيت مال المسلمين ، وبه قال الامام مالك والشافعي ، وعلى هذا الرأي استند المعتمد كما يبدو في تشريعه لضريبة الارث .

(٢) قدامة – الخراج « مخطوطة كوبريلي » ص/٨٠ .

(٣) الصابي – الوزراء ص/٢٧٠ . وانظر عريب – صلة ص/١١٨ إذ يقول: « وان تقليد العمال أمر المواريث دون القضاة شيء لم يكن إلا في خلافة المعتمد على الله، فانه خلط في ذلك » .

(٤) وزر للمعتضد من سنة ٢٧٩ ﻫ الى سنة ٢٨٨ ﻫ .

على إقناعه بضرورة إلغاء هذا الديوان ، فقد شرح له « حال المتقلدين لأعمال المواريث ، وما يجري على الرعية من مطالبتهم إياهم بأحكام لم ينزل بها كتاب الله عز وجل، ولا جرت به سنة رسوله ﷺ ، ولا أجمع أئمة الهدى عليها [١] ».
فكتب المعتضد الى القاضيين يوسف بن يعقوب ، وعبد الحميد بن عبد العزيز [٢] يسألها « عن الحالة عندهما في مواريث أهل الملة والذمة [٣] » ، فكتب القاضي عبد الحميد بن عبد العزيز كتاباً في مواريث أهل الملة نص فيه على « أن يرد على أصحاب السهام من القرابة ما يفضل عن السهام المفترضة في كتاب الله تبارك وتعالى من المواريث ، إذا لم يكن المتوفى عصبة تحوز باقي ميراثه ، كما أنه جعل من يتوفى ولا عصبة له لذوي رحمه إن لم يكن له وارث سواهم ، مستنداً في حكمه إلى ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم [٤] » ، وسنة الرسول ﷺ [٥] في توريثه من لافرض له في كتاب الله من الخال وابن الأخت والجدة [٦] . وكتب القاضي يوسف بن يعقوب إليه كتاباً في مواريث أهل الذمة استند فيه إلى ما ورد عن النبي ﷺ من أن المسلم لايرث الكافر ، وأن الكافر لايرث المسلم ، وأنه لايتوارث أهل ملتين [٨] ، وقال يوسف في كتابه : « إن السنة جرت بأن أهل كل ملة

---

(١) الصابي ـ الوزراء ص/٢٦٩ . (٢) كانا قاضيين في بغداد وما إليها .
(٣) الصابي ـ الوزراء ص/٢٦٩ . (٤) القرآن الكريم ـ الأنفال : الآية « ٧٥ » .
(٥) البخاري ـ الصحيح : كتاب الفرائض م/١٦ . أبو داود ـ الفرائض م/٨ : ١٩ . ابن ماجة ـ الفرائض م/٩ . الدارمي ـ الفرائض م/٢٧ ، ٣٢ ، ٣٨ . القرطبي ـ بداية المجتهد ٢/ ٣٤٠ وما بعدها .
(٦) الصابي ـ الوزراء ص/٢٦٩ . (٧) القرطبي ـ بداية المجتهد ٢/ ٣٤٦ .

تورث من هو منهم إذا لم يكن له وارث من ذوي رحمه [1] » . وبعد أن اطلع المعتضد على الكتابين ، استجاب إلى طلب وزيره ، فأصدر سنة ٢٨٣هـ منشوراً عممه إلى جميع الأطراف ، أمر فيه بأن يرد الفاضل من سهام المواريث إلى ذوي الأرحام ، وبإبطال ديوان المواريث [2] ، ومن المحتمل أن يكون المكتفي بالله (٢٨٩ - ٢٩٥ هـ / ٩٠٠ - ٩٠٧ م) قد أكد الأمر نفسه برفع ضريبة المواريث وإزالة الديوان [3] .

وفي عهد المقتدر لم يقدر لتلك الأوامر التنفيذ ، إذ كثرت مطالبات عمال المواريث ، وازداد تعسفهم ، وقد عبر عن ذلك ابن المعتز في ارجوزته التي يقول فيها [4] :

وويل من مات أبوه موسراً ... أليس هذا محكما مشهرا
وطال في دار البلاء سجنه ... وقيل من يدري بأنك ابنه ؟
فقال جيراني ومن يعرفني ... فنتفوا سباله حتى فني
وأسرفوا في لكمه ودفعه ... وانطلقت أكفهم في صفعه
ولم يزل في أضيق الحبوس ... حتى رمى لهم بالكيس

ولو كانت الأوامر السابقة سارية خلال السنوات الأولى من حكم المقتدر بالله ، لما أصدر المقتدر أمراً جديداً ألغى فيه ضريبة المواريث ، وأمر فيه برفع مطالبة المواريث عن الناس « وأن يورث ذوو الأرحام ولا يعرض لأحد

---

(١) الصابي - الوزراء ص/٢٧٠ .

(٢) الطبري - تاريخ ٣/٢١٥١ « ط . لايدن » . ابن الأثير - الكامل ٧/١٧٢ .

(٣) قال ابن الفرات مخاطباً المقتدر بالله « وقد كان المعتضد بالله والمكتفي بالله قد رفعا المواريث وأزالاها » الصابي - الوزراء ص/٢٦٨ .

(٤) ديوان ابن المعتز - ١/١٣١ . نشرة لوين - اسطانبول سنة ١٩٥٠ م .

في ميراث إلا لمن صح أنه غير وارث [1] » .

ثم أعاد الوزير حامد بن العباس [2] ضريبة المواريث إلى سابق عهدها « وقرر الأمر بتتبع المواريث وقلد جبايتها عمالاً يجرون مجرى الخراج » ، وأطلق يد جباة المواريث « وتأول على الرعية بما لم يرض الله عز وجل فيه [3] » ، وعندما توفي يانس الموفقي أمر المقتدر المحسن بن علي بن الفرات (ابن الوزير وشريكه في تصريف أمور الوزارة) بتحصيل تركته [4] وإضافتها إلى بيت المال .

وفي سنة ٣١١ هـ توفي أحد شيوخ الكتاب وخلف ورثة أحداثا قاصرين فأمر المقتدر بالتوكيل على داره وخزائنه ، ولكن بعض الورثة اتصلوا بالمحسن بن الوزير وضمنوا له مالاً كثيراً إن استطاع أن يزيل التوكل الذي أمر به المقتدر [5] . وتمكن المحسن ووالده من اقناع المقتدر بالغاء ضريبة المواريث بعد أن استعرض له تاريخ نشأتها وتطورها خلال الفترة السابقة ، واستطاعا أن يستصدرا من المقتدر منشوراً عاماً بتاريخ ١٩ رجب سنة ٣١١ هـ استعرض فيه تاريخ هذه الضريبة وجاء فيه « .. ورأى أمير المؤمنين أن من حق الله عليه فيما قلده من خلافته وألبسه من جلباب

---

(١) عريب القرطبي - صلة ص/٣٨ ، ويضيف الى ذلك قوله « وكان الناس من قبل ذلك في بلاء وتعلل متصل من المستخرجين والعاملين » مما يشير إلى أن الضريبة كانت تجبى قبل هذا التاريخ وان أصحاب المواريث قد عانوا كثيراً من هذه الضريبة .

(٢) وزر للمقتدر بالله خلال الفترة ٣٠٦ - ٣١١ هـ / ٩١٨ - ٩٢٣ م .

(٣) الصابي - الوزراء ص/٢٧٠ .

(٤) عريب القرطبي - صلة ص/١١٥ ، ١١٦ .

(٥) عريب القرطبي - صلة ص/١١٦ .

كرامته ، وألزمه من رعاية عباده في بلاده الدانية والقاصية أن يعم جميعهم بعدله وإنصافه ويتناولهم بفضله وإحسانه . . . . فأمر أمير المؤمنين بأن يرد على ذوي الأرحام ما أوجب الله عز وجل ورسوله ﷺ . . . رده من المواريث عليهم ، وأن ترد تركة من مات من أهل الذمة ، ولم يخلف وارثاً على أهل ملته ، وأن يصرف جميع عمال المواريث في سائر النواحي ويبطل أمورهم ، ويرد النظر في أعمال المواريث الى الحكام على ما لم يزل يجري عليه قبل أيام المعتمد على الله [1] . . . . » ؛ ولما صدر كتاب المقتدر هذا سلمت تركة الكاتب المذكور [2] إلى الورثة [3]، ولكن المحسن بن الوزير وجه إليهم فأخذ جميع مالهم وأمر بحبسهم ، وهكذا فان أول من اخترق أمر المقتدر كان هو شخصاً يشارك في مسؤولية الوزير [4] .

وعلى أي حال فان المسألة من الناحية القانونية على الأقل ، قد أصبحت متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، واتضح أن ضريبة الإرث وأعمال ديوان المواريث لم تكن مشروعة ، وأنها كانت تأول لرواية انفرد بها زيد بن ثابت [5] .

---

(١) الصابي ـ الوزراء ص/٢٦٨ ، ٢٧١ . عريب القرطبي ـ صلة ص/١١٧ .

(٢) وهو أحمد بن محمد بن خالد الكاتب المعروف بـ « أخي أبي صخرة » .

(٣) الصابي ـ الوزراء ص/٢٦٨ حيث أصدر الوزير علي بن الفرات أمراً نص فيه على وجوب « ازالة التوكيد عن داره، والاعتراض عما خلفه وبتسليم جميعه الى الورثة » .

(٤) عريب القرطبي ـ صلة ص/١١٨ .

(٥) أورد الصابي في كتابه الوزراء ص/٢٧١ نص الجواب الذي أجاب به الفقيه أبو خازم على سؤال بدر المعتضدي ، رئيس الحرس ، وحاول بعد مناقشة طويلة أن يؤيد رأيه المستمد من رأي عموم الصحابة ، في رد الأرث الى القرابة ، ان لم يكن هناك وارث في العصبة ، ورفض الفقيه قبول رأي زيد بن ثابت .

أما من الناحية العملية فليس بالإمكان التعرف على مدى تطبيق هذا الأمر خلال الفترة التالية من عهد المقتدر ، أو الفترة التي تلت ذلك وكل ما وصلنا ان العروضي – وهو شخص وصفه الصولي بأنه كان ثقة – كان يلي المواريث على عهد الراضي .

وبما أن أمر المواريث كان يعود للقضاة عادة ، فإن الافتراض المنطقي لتعيين « والي المواريث » هذا يشير إلى استمرار ضريبة الارث ، وعلى أية حال فقد تمكن الراضي من أن يكبح شهوة الاستيلاء على المواريث لدى الامراء ، إذ أنكر على ابن « رائق » سلبه لتركة شخص ، له من يرثه ، وأمره برد جميع ما أخذ إلى موضعه وتسليمه لورثته فاستجاب للأمر [1] .

ديوان البر

انشىء هذا الديوان في سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م خلال وزارة علي بن عيسى للمقتدر بالله [2] . ويعتبر استحداث هذا الديوان من جملة الأعمال الإصلاحية التي قام بها هذا الوزير ، فقد استطاع أن يقنع الخليفة « بوقف [3] المستغلات بمدينة السلام (وكانت غلتها السنوية حوالي ١٣ ألف ديناراً) والضياع الموروثة بالسواد الجارية في ديوان الخاصة (وكانت غلتها السنوية أكثر من ٨٠ ألف دينار) على الحرمين والثغور [4] » .

وكان لابد من انشاء ديوان خاص لاستثمار هذه الاملاك الموقوفة ،

---

(١) الصولي – الأوراق ص/١٠٤ .

(٢) وزارة علي بن عيسى الأولى . انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني .

(٣) أي يجعلها موقوفة عليها . (٤) الصابي – الوزراء ص/٣١٠ ، ٣١١ .

وللإشراف على توزيع وارداتها ، والصرف على الأراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وعلى الثغور في حدود الدولة البيزنطية [١] . ويشير الصابي إلى توفر المياه العذبة في مكة نتيجة ذلك من جراء حفر بئر في محلة الحناطين فيها عرفت فيما بعد بالجراحية [٢] ، وابتياع عين غزيرة بألف دينار [٣] .

لقد تقلد رئاسة ديوان البر أحد الكتاب الثقات [٤] طيلة وزارة علي ابن عيسى هذه ، وعندما تولى علي بن الفرات الوزارة [٥] : قلد ديوان البر إلى ولده حيث استمر في توليه لهذا الديوان ، بالاضافة إلى الأعمال التي أوكلت اليه طول فترة وزارة أبيه الثانية هذه [٦] .

وفي وزارة علي بن عيسى الثانية [٧] ، قلد ديوان البر لأبي أحمد عبد الوهاب بن الحسن الكاتب ، مما يشير إلى استمراره ، غير أن هذا الكاتب قلد « ديوان البر وديوان الصدقات [٨] » ، ولعل ذلك يشير إلى توسع اختصاصات هذا الديوان . أما عن تنظيمات هذا الديوان وكتّابه فلم يردنا ما يوضح ذلك .

---

(١) انظر الدوري - مادة « ديوان » في دائرة المعارف الاسلامية - الطبعة الجديدة .
(٢) نسبة الى الوزير علي بن عيسى بن الجراح . (٣) الصابي - الوزراء ص/٣١١ .
(٤) وهو أبو شجاع الكاتب ، انظر المصدر السابق ص/٣١١ .
(٥) وزارته الثانية . انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني من هذه الرسالة .
(٦) هذا ما ذكره ناشر كتاب مسكويه « التجارب » في الحاشية الثانية ٥/٤١ نقلاً عن كتاب العيون .
(٧) وزارته الثانية هذه من ذي القعدة ٣١٤ هـ - ربيع الأول ٣١٦ هـ /٩٢٦ - ٩٢٨ م . انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني .
(٨) مسكويه - تجارب ٥/١٥٢ .



ديوان المرافق

أنشىء هذا الديوان في بداية وزارة علي بن محمد بن الفوات [١] للمقتدر بالله. ويبدو أن ذلك كان إجراءاً مؤقتاً تطلبته طبيعة الأوضاع التي كانت سائدة، خلال هذه الفترة، فقد قبض على الوزير السابق [٢]، وعلى إخوته وأغلب عماله [٣] وكتابه، فصادرهم [٤]، ثم طالب العمال المصادرين، ومن كان لهم تصرف في الأمور؛ خلال وزارة علي بن عيسى؛ بأن يظهروا المرافق التي عندهم، ونصب لذلك ديواناً خاصـاً عرف باسم « **ديوان المرافق** »، لكي يؤدوها إليه، وعهد برئاسته إلى هارون بن عمران [٥] الذي قام باستيفائها منهم كما كانت تستوفى الحقوق [٦].

---

(١) وكانت وزارته هذه هي الثانية، في ٨ ذي الحجة سنة ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م، انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني من هذا الكتاب.

(٢) علي بن عيسى بن الجراح، انظر قائمة الوزراء.

(٣) استثني من العمال أبنا أبي البغل « أبو الحسين وأبو الحسن »، وكانا يتقلدان أعمال البصرة وأصبهان، ولم يكونا على علاقة طيبة بالوزير السابق، إلا أنه أبقاهما لعناية أختهما القهرمانة أم موسى بهما، مسكويه ـ تجارب ٥/٤٢.

(٤) يذكر مسكويه ـ تجارب ٥/٤٠ بأن مجموع ما أخذ من علي بن عيسى، وابن الحواري وسائر الكتاب ووجوه العمال المصادرين « ٢,٠٠٠,٠٠٠ » دينار.

(٥) الصابي ـ الوزراء ص/٣٨.

(٦) مسكويه ـ تجارب: ٥/٤٢، ١٠٨. الصابي ـ الوزراء ص/٣٧، ٢٨، ٩٢. وانظر الدوري ـ مادة « ديوان » دائرة المعارف الاسلامية. الطبعة الجديدة بالانكليزية.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ديوان المقبوضات

كان ديواناً مؤقتاً ، أنشأه علي بن عيسى في خلافته للوزير حامد بن العباس على الدواوين والأعمال[1] . وكان الغرض من إنشائه استلام وإدارة أملاك وضياع أم موسى القهرمانة وأختها وأخيها ، ولعل ذلك ما يسوغ تسمية هذا الديوان بديوان « المقبوضات عن أم موسى وأسبابها[2] » . أما السبب في ذلك فهو أن أم موسى القهرمانة زوجت بنت أخيها أبي بكر ابن العباس من أبي العباس بن محمد بن إسحاق بن المتوكل على الله[3] ، وأسرفت « فيما نثرت من المال وفيما أنفقت على دعوات دعت فيها الصغير والكبير من أهل المملكة[4] » ، وقد تمكن أعداؤها من السعي عليها عند الخليفة وأمه ، واتهموها بالعمل على تنحية المقتدر بالله عن الخلافة لكي تنصب فيها صهرها ابن المتوكل ، « فتمت النكبة عليها وسلمت إلى ثمل القهرمانة مع أختها وأخيها[5] » ، فاستخرجت منهم أموالا كثيرة وجواهر نفيسة ومن الثياب والكسوة والفرش والطيب ما يعظم مقداره حتى بلغ مجموع ما أخذ منهم مليون دينار[6] .

---

(١) وزارته من جادى الآخرة سنة ٣٠٦ – ربيع الثاني ٩١٨/٣١١–٩٢٣ . وانظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني .

(٢) مسكويه – تجارب ٨٣/٥ ، ٨٤ .

(٣) يصفه مسكويه بأنه كان من أولاد الخلفاء النجباء ، وكانت له نعمة حسنة ظاهرة ، حسن المروءة واللبسة والدواب والمراكب ، وكان صديقاً لعلي بن عيسى حتى قيل انه كان يرشحه للخلافة « تجارب ٨٣/٥ ، ٨٤ » .

(٤) مسكويه – تجارب ٨٤/٥ . (٥) ن.م. ٨٤/٥ (٦) ن.م. ٧٤/٥ .

وقد قلد أمر هذا الديوان أبو شجاع الكاتب [١]، وقلد الزمام عليه أبو عبد الله اليوسفي الكاتب .

ولا بد أن هذا الديوان قد انتهى بانتهاء الغرض من إنشائه ، ولعل الأملاك التي كانت بعهدته قد انتقلت إلي أحد بيوت الأموال عن طريق ديوان المصادرين .

ديوان المرتجعة

وكان ديواناً مؤقتاً أيضاً ، أنشىء في أعقاب عودة المقتدر بالله إلى الخلافة بعد خلعه سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م . وكان المقتدر قد وقع على كتاب أعلن فيه تنازله عن حقه في الخلافة وأشهد على نفسه [٢] ، فلما أعيد كان لابد له من أن يطلق « مال البيعة » لتجديد العهد . غير أن أموال المقتدر وما كان موجوداً في الخزائن لم يف بأرزاق الجند ومال البيعة ، وعند ذلك أصدر الخليفة أمره بارتجاع ما كان أقطعه للناس من الأموال والضياع والمستغلات ، وأفرد لذلك ديواناً خاصاً سمي بـ **« ديوان المرتجعة »** .

ويبدو أن تصريف أمور هذا الديوان قد عهد بها إلى الوزير ابن مقلة .

---

(١) وهو نفس الشخص الذي أوكل اليه أمر ديوان البر أول انشائه . انظر مسكويه ٥/٨٤ ، وكذلك الصابي الوزراء / ٣١١ .

(٢) حصل ذلك خلال احداث الفتنة التي قام بها أبو الهيجاء ونازوك والتي نصبوا خلالها القاهر بالله سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٨ م . انظر مسكويه ـ تجارب ٥ / ٢٦٤ ، ١٩٥ القرطبي ـ صلة ص ١٤٤ ، ابن الأثير ـ الكامل ٨/٧٠ .

فبالرغم من تقليد رئاسة هذا الديوان الى أحد الكتاب [1] ، فإن الوزير قد بقي فترة طويلة لايشغله إلا تصريف أعمال هذا الديوان والتوقيـــع للجند بالأموال [2] . بل لقد شغل أصحاب الدواوين الأخرى بتيسير مهمة ديوان المرتجعة هذا ، كإخراج الأوراق الثبوتية للأراضي أو الأملاك التي تباع ، والتي عهد بأمر بيعها إلى علي بن العبـاس النوبختي [3] ، ومع ذلك فإن كثيراً من البيوع كان فيها غبن فاحش ضد مصلحة بيت المال [4] .

ومما هو جدير بالذكر أن استرجاع الاقطاعات المقطعة للناس في عهد المقتدر بالله لم يكن الأول من نوعه ، فقد سبق أن طوالب الناس في أيام المعتمد على الله برد الاقطاعات التي كانت في أيدي الناس ، أما التي جرى التصرف بها فقد قسطت أثمانها عليهم [5] . غير أنه لم ينشأ حينذاك ديوان خاص بذلك كما حدث في هذه الفترة [6] .

---

(١) قلد أمر هـذا الديوان أول الأمر إلى عبد الله بن محمد بن روح في آخر شهر محرم سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، ثم عسف عليه الجنـد بالمطالبة بالأموال فاستعفى فأعفي وعين مكانه الحسين بن أحمد بن كردي الماذرائي ، انظر القرطبي ـ صلة ١٤٥ .

(٢) أطلق للجند البيعة أما للرجالة فست نوائب وزيادة دينار لكل راجل ، وأما الفرسان فثلث رزق وزيادة ثلاث دنانير لكل فارس انظر مسكويه ـ تجارب ٥/١٩٩ ـ ٢٠٠ .

(٣) مسكويه ـ تجارب ٥/ ٢٠٠ ، ياقوت ـ ارشاد ٥/٢٢٩ .

(٤) أورد مسكويه مثلاً لذلك ، فقد اطلع علي بن عيسى على معاملة بيع ضياع جبريل والد بختيشوع المتطبب فعجب من أمر بيعها بنزر يسير وقال انها تساوي «بضعة عشر ألف ألف درهم وآل أمرها إلى أن تباع بهذا القدر والنزر» تجارب ٥/٢٠٠ .

(٥) المعتمد على الله أحمد بن المتوكل بويع سنة ٢٥٦ هـ/ ٨٦٩ م ، انظر المسعودي مروج ٢/٤٤١ ، ابن الأثير ـ الكامل ٥/٥٨ ، ابن الطقطقي ـ الفخري ص/١٨٦ .

(٦) الصولي ـ أخبار البحتري ص/١٠٩ .



ديوان المخالفين

كان ديواناً مؤقتاً ، أنشيء في أعقاب تأزم العلاقات بين المقتدر ومؤنس المظفر سنة ٣١٩هـ/ ٩٣١م ، فقد شكا مؤنس من دسائس الوزير حسين ابن القاسم [١] ، وطلب من المقتدر عزله ونفيه ، ولما لم يستجب الخليفة لهذا الطلب خرج مؤنس من بغداد إلى الموصل مغاضباً للخليفة [٢] . وعند ذلك أصدر الوزير أوامره «بقبض أملاك مؤنس وضياعه وضياع أسبابه [٣] ، ومن كان برسمه من قواده وأصحابه ، وأفرد لذلك ديواناً سماه (ديوان المخالفين) ، وعهد بأمر إدارته إلى أحد الكتاب [٤] ، ولعل إقدام الوزير على ذلك كان بمواطأة الخليفة ، إذ ارتفعت منزلة الوزير عنده فأصدر أمره بتكنيته ، وأن يلقب بـ « عميد الدولة » ، وأنفذ إليه طعاماً من مائدته تشريفاً له وتكريماً ، وأمر أن يضرب لقبه على الدنانير والدراهم ، ثم خلع عليه خلعة ثانية ، وكتب بكل ذلك منشوراً عممه إلى الدواوين والأطراف [٥] . ولعل هذا الديوان قد ألغي بعد ذلك بفترة وجيزة بعد أن أقصي الحسين بن القاسم عن الوزارة نتيجة سوء تصرفه وركاكته عند

---

(١) عميد الدولة ولي الوزارة في ٢٩ رمضان ٣١٩ هـ / ٦ تشرين ثاني ٩٢١م راجع الفصل الثاني من المبحث الثاني . وكذلك قائمة الوزراء الملحقة بنفس المبحث ، وانظر مسكويه – تجارب ٥/٢١٤ ، ابن الأثير – الكامل ٨/٨٧ .

(٢) مسكويه – تجارب ٥/٢٢٢ ، الهمداني – تكملة ١/٨٣ .

(٣) مسكويه – تجارب ٥/٢٢٣ ، الهمداني – تكملة ١/٨٣ .

(٤) وهو محمد بن جني الكاتب . انظر مسكويه ٥/٢٢٣ .

(٥) مسكويه – تجارب ٥/٢٢٣ .

مناقشته لسلفه [1] بمحضر الخليفة ، أو في أعقاب انتصار مؤنس على جيش الخليفة في ٢٦ شوال ٣٢٠ هـ/ ٣٠ كانون أول ٩٣٢ م .

أما عن مقدار الأموال التي جمعت من قبل الديوان فلم تشر المصادر إلى ذلك ، كما أن مسكويه لم يشر إليه عند حديثه عن الأموال التي أتلفها المقتدر بالله [2] .

(١) الوزير الخصيبي ـ انظر قائمة الوزراء الملحقة ، وكذلك الفصل الثاني من المبحث الثاني .

(٢) مسكويه ـ تجارب ٥/٢٣٨ ـ ٢٤١ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الرابع



١ - الأصل التاريخي للحسبة

٢ - وظيفة المحتسب

٣ - الشروط التي كان يجب توفرها فيه

٤ - أعوانه

٥ - عدته

٦ - عمله اليومي

٧ - ملحق بأسماء المحتسبين خلال العصر العباسي الثاني

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الأصل التاريخي للحسبة

الحسبة مؤسسة إدارية [١] ، حاول البعض إرجاع فكرة وجودها إلى العهد اليوناني ، وقالوا بأنها قد استمرت خلال العهد الروماني والبيزنطي ، وأن العرب قد اقتبسوها دون تبديل أو تغيير ، وذلك لأنه « لم يكن لهم ما يمكن أن يقدموه بديلاً عنها [٢] » .

إن وجود أصناف صناعية وتجارية في العصر البيزنطي في الأناضول وسورية ومصر أمر معترف به ، بل لقد كانت هذه الأصناف خاضعة لرقابة مشددة من الدولة ، وكان القصد من تنظيمها والتشدد في رقابتها ، هو ضمان سيطرة السلطة الحاكمة على الحياة الاقتصادية ، وبالتالي خدمة الدولة والمستهلك ، لذلك كانت الحكومة هي التي تعين رؤساء الأصناف ، كما كانت تستعين بموظفين خاصين للنظر في أمورهم [٣] .

ومن المحتمل وجود التنظيمات الحرفية لدى الساسانيين ، ولكننا لم نجد معلومات تشير إليها [٤] . وعند البحث عن الجذور الحضارية لهذه التنظيمات ، فإن قلة المعلومات عنها يجعل القول بأنها ساسانية أو بيزنطية الأصل

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ـ الترجمة العربية ـ ج ٧ مادة حسبة .

(٢) نيقولا زيادة ـ الحسبة والمحتسب في الإسلام ـ ص / ٤ ـ ٥ .

(٣) الدوري ـ نشوء الأصناف والحرف في الإسلام ، مجلة كلية الآداب ـ حزيران ١٩٥٩ م .

(٤) ن.م.ص : ١٣٣ ـ ١٣٥ .

أمراً لايخرج عن إطار الفرضيات [1] . وليس هناك ما يحتم إرجاع تنظيمات الصناع في المجتمع الإسلامي ، وبالتالي (نظام الحسبة) إلى جذور حضارية أجنبية ، لأن ما وردنا من معلومات – كما سنرى – يشير إلى أن الفكرة قد نمت وتطورت بطبيعتها في إطـــار الظروف والحاجات التي عاشها المجتمع الإسلامي ، بالإضافة إلى أن ظهور عناصر حضارية متشابهة في مجتمعات مختلفة ومنعزلة ، أمر مقبول .

وعلى الرغم من أن أول إشارة صريحة إلى « الحسبة » و « المحتسب » ترجع إلى أواخر النصف الأول من القرن الثاني الهجري [2] . فإن ذلك لايعني أن هذه المؤسسة قد ظهرت فجأة ، وابتداء من هـذا التاريخ ، فالثابت أن وظيفة « العامـل على السوق » و « العريف » قد وجدت في صدر الإسلام [3] واستمرت طيلة العصر الأموي [4] ، وهي التي مهدت دون ريب لظهور وظيفة « المحتسب » ، حيث بدأ استعمال هذه التسمية في المشرق ، منذ بداية العصر العباسي ، في حين استمر استعمال اسم « العامل على السوق » في الأندلس وشمال إفريقيا حتى فترة متأخرة [5] .

---

(١) ن.م. ص : ١٣٤ .

(٢) ابن سعد – الطبقات جـ ٧ ق ٢ ص : ٦٥ .

(٣) البلاذري – أنساب جـ ٥ ص ٣٤ ؛ ابن سلام – الأموال ص ٥٣٣ .

(٤) وكيع – أخبار القضاة جـ ١ : ٣٥٣ .

(٥) انظر كتاب ابن بشكوال – الصلة (ت ٥٧٨ هـ) ص ٣٠٢ ؛ حيث يذكر عند ترجمته لابن المشاط الرعيني القرطبي (ت ٣٩٧ هـ) أنه تولى « أحكام الحسبة المدعوة عندنا بولاية السوق » ، غير أن ابن فرحون – تبصرة الحكام جـ ٢ ص ١١٤ – يذكر أن ابن عاصم القرطبي (ت ٢٥٦هـ) كان «محتسباً بالأندلس» ، والراجح أن ابن فرحون قد استعمل هذا الاصطلاح المتأخر لشيوعه في عصره .

إن دراسة ظهور وتطور المؤلفات عن « الحسبة » أمر في غاية الأهمية ، إذا ما أردنا القيام بدراسة مفصلة عن نشأة هذه المؤسسة وتطورها . والمتأمل لما وصل إلينا مما ألف في هذا المجال ، يلاحظ أن التأليف فيه مر بمرحلتين ، يمكن التمييز بينهما بعامة ، وإن كان الفصل بينهما يعتبر أمراً من الصعوبة بمكان . والمشكلة التي تجابهنا هنا هي أن التأليف في المرحلة الأولى لم يفرد بالكتابة لذاته ، بل ورد مختلطاً بالمباحث الفقهية العامة ، على شكل إشارات أو فصول في كتب الفقه ، التي كان ظهورها نتيجة تساؤلات ملحة وخبرة عملية وتفاعل وتطور في إطار الظروف المحيطة بالمجتمع[1] ، فالصورة التي تعكسها ، وإن كانت في غالبيتها تعبيراً عن الواقع باعتبار أنها حلول عملية ، لكنها قد تكون أحياناً فقهية نظرية صرفة .

لقد شملت كتب الفقه هذه أموراً تتصل مباشرة بحياة الناس ومعاملاتهم وأسواقهم ، كالبيوع الصحيحة والفاسدة ، والكراء والسلم ، والاستقراض ، وأداء الديون والاستحقاق ، والغش والتدليس ، والوكالات والقضاء ، وهي أمور نجدها تدخل فيما بعد ضمن اختصاصات متولي « الحسبة » إضافة إلى مجموعة كبيرة من الآراء والفتاوى المتصلة بالعبادات والأحوال الشخصية ، والتي تكون مع ما سبقها عماد الحياة التشريعية في المجتمع الإسلامي[2] .

إن أول إشارة إلى « الحسبة » و « المحتسب » في مصادرنا التاريخية

---

(١) الامام مالك ـ الموطأ : البيوع ، القراض ، الكراء ، الأشربة ، اللباس المدونة جـ ٩ : السلم ، البيوع الفاسدة ، بيع الخيار ، للتجارة ، التدليس ؛ الكراء ، الحوائج ، الشركة ، القراض ، القضاء ، الرهائن ، الاستحقاق ، الشفعة ، البخاري ـ صحيح : جـ ٣ كتاب البيوع ، السلم ، الشفعة ، الإجارة ، الوكالة ، الاستقراض ، أداء الديون . النسائي ـ سنن : كتاب البيوع .

(٢) الإمام مالك ـ الموطأ ، المدونة جـ ٩ مثلاً ، وانظر الهامش رقم (٥) في الصفحة السابقة .

ترد في ابن سعد [1] في ترجمته لعاصم بن سليمان الأحول (ت ١٤١ / ١٤٢ هـ) [2] والذي كان « يتولى الولايات فكان بالكوفة على الحسبة في المكايل والأرزاق ، وكان قاضياً بالمدائن في خلافة أبي جعفر [3] » ومن المحتمل أن يكون توليه لهذا المنصب « المحتسب » قد جرى في خلافة أبي العباس السفاح [4] .

وفي خلافة المنصور تولى يحيى بن زكرياء « الحسبة » في بغداد ، غير أنه « استغوى العامة ، وزين لهم الجموع فقتله أبو جعفر بباب الذهب [5] » . ومع أن هذه الروايات تشير إلى أن وظيفة المحتسب قد ظهرت منذ بداية العصر العباسي الأول ، إلا أن وضع كتب خاصة بموضوع الحسبة ، والشروط التي يجب توفرها في المحتسب وواجباته وأعوانه قد تأخر حتى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، حيث بدأت المؤلفات عن هذا الموضوع تظهر مستقلة عن مباحث الفقه العامة ، وسارت في طريق التطور التطبيعي .

إن أقدم ما وصلنا من كتب الحسبة هو كتاب « أحكام السوق »

---

(١) ابن سعد ــ الطبقات جـ ٧ ق ٢ ص ٦٥ .

(٢) أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان مولى بني تميم ، انظر ترجمته في ابن سعد = الطبقات جـ ٧ ق ٢ ص ٦٥ ، والخطيب ــ تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ٢٤٣ ــ ٢٤٤ ، وأبو نعيم ــ حلية جـ ٣ ص ١٢٠ ، وابن حجر ــ تهذيب التهذيب جـ ٥ ص ٤٢ .

(٣) ابن سعد ــ الطبقات جـ ٧ ق ٢ ص ٦٥ .

(٤) يشير الخطيب ــ تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ٢٤٤ إلى أن عاصماً كان « على الموازين والمكاييل بالمدائن » ويعلق على ذلك بقوله : « كأنه كان محتسباً » وهذا خلاف ما أورده ابن سعد عن أنه كان بالكوفة .

(٥) الخطيب ــ تاريخ بغداد جـ ١ ص ٧٩ ــ ٨٠ .

ليحيى بن عمر الاندلسي (ت ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م) [1] والمرجح أنه قد ألفه بعد أن استقر في مدينة سوسة ، بدليل أن كثيراً من فقراته كانت إجابة عما كان يعرض لأهل هذه المدينة ، أو للقائمين على تصريف الأمور فيها من مشاكل [2] . وقد ظهر في المشرق ، وربما في نفس الفترة « كتاب الاحتساب » للإمام « الناطق بالحق الناصر للحق » الأطروش [3] ، وهو من أئمة الزيدية ، وقد ألفه في أواخر القرن الثالث الهجري [4] ، ولهذا الكتاب أهمية خاصة باعتباره أول مؤلف مستقل وصلنا يرد فيه اصطلاح « الحسبة » و « المحتسب » ، فعلى الرغم من أن كتاب « أحكام السوق » ليحيى بن عمر أقدم من « كتاب الاحتساب » للناصر الأطروش ، وأنه قد تعرض لأعمال المحتسب ، إلا أنه لم ترد في ثناياه هذه الألفاظ .

ومع ذلك فإن قارنا كتاب « أحكام السوق [5] » بكتب الحسبة

---

(١) ترجمته في ابن الفرضي ـ تاريخ علماء الأندلس ص ١٥٠٦ ، الحميدي ـ جذوة المقتبس ، الترجمة : ٨٩٩ ، الضبي ـ بغية الملتمس ـ الترجمة : ١٤٨٤ ، المالكي ـ رياض النفوس ج ١ ص : ٣٩٦ ـ ٤٠٦ ، ابن فرحون ـ الديباج المذهب ص : ٣٥١ ـ ٣٥٣ ، الدباغ ـ معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان ط. تونس ١٣٢٢ هـ ح ٢ ص ١٥٦ ، ابن حجر ـ لسان الميزان ترجمة ٩٥٠ .

(٢) انظر كتاب أحكام السوق فقره (٤٠) حيث ورد فيها : « سأل يحيى بن عمر صاحب السوق بسوسة عن الضرير يبيع الزيت ... »

(٣) الإمام الناصر هو الحسن بن علي الأطروش ، ولد بالمدينة ، توفي حوالي سنة ٣٠٤ هـ / ٩١٧ م .

(٤) نشره مع مقدمة : SERJEANT, R. B.
في مجلة : RIVISTA DEGLI S'TUDI ORIENTAL, Vol. xxv 111 PP· 11 – 32, ROME

(٥) نشره الأستاذ محمود محمد مكي مع دراسة وافية عنه في صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلد الرابع العدد ١ـ٢ سنة ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦ م .

المتأخرة ، فسنجد شيوع المباحث الفقهية فيه بشكل لانراه في غيره - باستثناء كتاب الناصر الأطروش - وهي ظاهرة تدلنا على قرب عهد استقلال الكتابة في الحسبة عن الفقه ، كما يمكن أن نستدل منها تطور الحسبة ، باعتبارها نظاماً إدارياً إسلامياً ، ونحن نجد أن الفصل والتحديد بين مباحث الفقه العامة وبين الحسبة بشكل أوضح وأدق في الكتب المتأخرة ، بعد أن استقرت أوضاعها بشكل نهائي .

وظهرت في وقت متأخر كتب تناولت « الحسبه » بالتفصيل ، فبحثت كل ما يتصل بها من شروط المحتسب وواجباته ، ويبدو أنها وضعت لمساعدة المحتسب في قيامه بأعماله على أتم وجه ، أو إجابة لتساؤل البعض منهم عن طبيعة أعمالهم ، أو ما يعترضهم من مشاكل [١] ، وهي وإن كانت متأخرة عن الفترة التي نحن بصدد البحث فيها ، لكنها تكشف جوانب شيقة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وأثر المحتسب ، وأعوانه في ضمان مصلحة الشعب إزاء غش وتدليس التجار والصناع ، وموقفه من البيوع والاتفاقات غير الشرعية ، ليس فقط عن هذه الفترة التي تم تأليف تلك الكتب فيها ، إذ لا يمكن القول بأن هذا التوسع في أعمال المحتسب قد ظهر فجأة ، والراجح أن ذلك قد حصل تدريجياً خلال الفترات السابقة لظهورها ، ومنها الفترة التي ندرسها ، ومن هذه الكتب كتاب « نهاية الرتبة في طلب الحسبة [٢] » لجلال الدين عبد الرحمن بن نصر بن

(١) كتاب الاحتساب — الناصر الأطروش ص ١١ — مجلة رفستا ، نشر: ار.بي. سيرجنت .

(٢) ويرد اسم الكتاب في كشف الظنون ٦ / ٤٠٠ ط . فلوجل كما يلي : « نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة » .

عبد الله الشيزري الشافعي (ت ٥٨٩ ﻫ / ١٩٣ م [١]) والذي جمع فيه مناهج الحسبة وأحكامها ، ويبدو أنه وضعه بناء على طلب أحد المحتسبين [٢] ، ثم كتاب « معالم القربة في أحكام الحسبة [٣] » لمحمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الإخوة (ت ٧٢٩ ﻫ / ٣٢٧ م [٤]) وهو من أجل التصانيف الموضوعة في الحسبة ، ويشير حاجي خليفة إلى كتاب « نصاب الاحتساب » للإمام القاضي ضياء الدين البرني ، وقد قال حاجي خليفة بصدده : إن مؤلفه ذكر فيه إن الحسبة في الشريعة تتناول كل مشروع بقول الله سبحانه وتعالى كالأذان ، والإقامة وأداء الشهادة ، مع كثرة تعدادها ولهذا قيل : القضاء باب من أبواب الحسبة ، وفي العرف مختص بأمور ، فذكرها إلى تمام خمسين [٥] » غير أن هذا الكتاب لم ينشر بعد ، وكتاب « نصاب الاحتساب » لعمر بن محمد بن عوض السنامي [٦]

---

(١) نشره السيد الباز العريني سنة ١٩٤٦ م في القاهرة .

(٢) الشيزري – نهاية الرتبة – ص ١ .

(٣) نشره الدكتور روبين ليوي في لندن مع مقدمة سنة ١٩٣٨ م .

(٤) ترجمته في ابن حجر – الدرر الكامنة ج ٤ ص ١٦٨ رقم ٤٤٦ .

(٥) حاجي خليفة – كشف الظنون : ج ١ ص ١٦ .

(٦) لانعرف بالضبط تاريخ وفاة مؤلف الكتاب ، إلا أن أقدم مصدر نقل عنه يعود إلى سنة ٦٣٧ ﻫ ، كما أن أحدث نسخة وصلت إلينا من هذا الكتاب مؤرخة في ٩١٢ ﻫ ، ومن هنا نستطيع القول بأنه عاش بين هذين التاريخين ، ولدينا إشارات من الكتاب ، نعلم منها أن المؤلف عاش في منطقة ماوراء النهر ، ومن هذا الكتاب (٢٢) نسخة موزعة في خزائن الكتب العالمية . منها نسخة بالمتحف العراقي ، وأخرى في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، وثالثة في مكتبة معهد الدراسات الإسلامية العليا بجامعة بغداد ، وعن معلومات أوسع انظر مقالة الأستاذ كوركيس عواد في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد السابع عشر ص : ٩٤٢ م ص ٤٣٨٠ .

الذي لم ينشر مع توفر أكثر من عشرين نسخة خطية منه[١].

وكتاب « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » لمحمد بن أحمد بن بسام المحتسب[٢].

هذا في المشرق أما في المغرب فقد وضع محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي الأندلسي[٣] « رسالة في الحسبة[٤] » في أواخر القرن الخامس الهجري ، كما وضع عمر بن عثمان بن العباس الجرسيفي رسالة « في الحسبة[٥] » ، وأحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف رسالة « في آداب الحسبة والمحتسب[٦] ».

---

(١) ن . م . ص . ٤٣٣ — ٤٤٤ .

(٢) ذكر لويس شيخو في مجلة المشرق — المجلد العاشر العدد (٢١) لسنة ١٩٠٧م وجود نسختين من هذا الكتاب إحداهما في المتحف البريطاني ، والثانية في القاهرة ، وقد عثرت في مكتبة أحمد الثالث باستانبول على نسخة ثالثة من هذا الكتاب تتألف من (١١٩) فصلاً ، ويبدو أن هذه النسخة أكبر من النسختين التي ذكرهما الأب لويس في مقالته ، إذ أن نسخة المتحف البريطاني تتألف من (١١٨) فصلاً ، ونسخة القاهرة تتألف من (١١٤) فصلاً ولم يترك ابن بسام في كتابه هذا ، حسبما يظهر لي ، صناعة من صناعات عصره دون أن يشير إليها . وقد صورت نسخة مكتبة أحمد الثالث ، كما حصلت على مصورة كاملة لنسخة القاهرة . واستطعت بعون الله نشر هذا الكتاب القديم محققاً في بغداد عام ١٩٦٨ م .

(٣) انظر ترجمته في ابن الأبار — تكملة الصلة ص ١١٧ — ١١٨ ، كحالة — معجم ج ٨ ص ٢٧٥ ، فقد تولى الحسبة في مدينة وشقه بالأندلس وتوفي سنة ٤١٩هـ/١٠٢٨م.

(٤) نشر ليفي بروفنسال الرسالة لأول مرة في المجلة الأسيوية — عدد ٢٤ / سنة ١٩٣٤ م ص : ١٧٧ — ٢٩٩ ، ثم أعاد نشرها مع رسالتين أندلسيتين في مؤلف واحد تحت اسم « ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب » القاهرة سنة ١٩٥٥ م .

(٥) ن . م . ص : ١١٧ وما بعدها . (٦) ن . م . ص : ٦٧ — ١١٤ .

وألف محمد بن أحمد السقطي [1] « كتاب الحسبة » الذي عالج فيه المشاكل التي اعترضت سبيله عند توليه الحسبة في مدينة مالقة في الأندلس . وهناك فصول وإشارات إلى الحسبة ضمن مؤلفات قديمة ككتاب « الأحكام السلطانية » للماوردي [2] ، و « الأحكام السلطانية » لأبي يعلي الفراء الحنبلي [3] ، وكتاب « إحياء علوم الدين » للغزالي [4] ، و « المثل السائر » لابن الأثير [5] ، و « كتاب الحسبة » لابن تيمية ، و « الحسبة والسكة » في كتاب العبر لابن خلدون [6] ، « وصبح الأعشى » للقلقشندي [7] ، و « ذكر الحسبة ودار العيار » في كتاب الخطط للمقريزي [8] ، و « خطة الاحتساب » في كتاب « نفح الطيب »

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد السقطي، الفقيه العالم الرحالة من مالقه في الأندلس ، تولى الحسبة فيها ، ألف كتابه ، وهو يتولى هذا المنصب ، نشر الكتاب الأستاذان ليفي بروفنسال وكولان ، طبع باريس بعنوان :

Un Manuel Hispanique de Hisba Traité d'Abu Abd Allah M. as-sakati sur la surveillance des corporations et la répression des fraudes en Espagne Musulmane, Paris 1931 .

(٢) الماوردي ـ الأحكام السلطانية ص ٢٠٨ — ٢٢٤ ، ط . القاهرة ١٩٠٩ م.

(٣) أبو يعلي الفراء الحنبلي (ت . ٤٥٨ هـ) ـ الأحكام السلطانية — ص ٢٦٨ — ٢٩٢ .

(٤) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ) ـ إحياء علوم الدين ٢/٢١٠

(٥) ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ص : ٣٤٦ — ٣٥٤ .

(٦) ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) ـ المقدمة ط . بيروت ص : ٢٢٥ — ٢٢٦ .

(٧) القلقشندي (ت ٨٢٠ هـ) ـ صبح الأعشى : ٣/٤٨٧، ٤/٣٧، ٥/٤٥١ ، ١١/٢٠٩ — ٢١٦ ، ١٢/٣٣٧ — ٤٧٢ ، ضوء الصبح : ٠/٢٥٠ .

(٨) المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار : ج ٢ ص ٣٤٢ — ٣٤٣ ، ط . القاهرة ١٣٢٤ هـ .

للمقري[1]. وفي غير ذلك من الكتب[2].

إن كثرة التأليف في موضوع الحسبة يشير إلى أهميتها، وإلى الدور الذي قامت به في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي، كما أن وضع كتب خاصة بالحسبة يشير إلى استقرار هذه المؤسسة، ووضوح خطوطها بشكل متميز بعيد عن التفصيل الفقهي، ويشير ظهورها في زمن متقارب في المشرق والمغرب الإسلامي إلى أن التطور الذي حصل في المجتمع الإسلامي - في كافة أجزائه - سار في خطوط عامة واحدة، وكانت الخطوات في كل مرحلة من مراحل تطوره ونضجه متقاربة من ناحية الزمن إضافة إلى الناحية الشكلية.

٢ ـ وظيفة المحتسب

يبدو أن المحتسب كان يتولى سلطات واسعة لها اتصال مباشر ومستمر بحياة العامة، ولكن الذي يهمنا في هذا المجال هو الاختصاصات التي كان المحتسب يمارسها فعلاً، كما جاءتنا في كتب التاريخ أو التراجم أو الحسبة. وقبل أن أبدأ بمناقشة هذه الواجبات، أود أن أشير إلى أن ما يلاحظ في كتب الحسبة التي نشرت حتى الآن من الاختلافات بين أعمال المحتسب في المشرق الإسلامي عن أعماله في المغرب والأندلس، ليست اختلافات أساسية، وإنما هي اختلافات تفصيلية تعكس أثر الأوضاع الخاصة للمجتمع

---

(١) انظر خطة الاحتساب في الأندلس ـ نفح الطيب ١/١ ـ ١٠٢.

(٢) انظر عن الحسبة والاحتساب مثلاً، كشاف مصطلح العلوم والفنون للتهانوي ١/٢٧٧ ـ ٢٧٨، تاج العروس للزبيدي ١/٢١٣، والعقد الفريد للقرشي ص ١٧٩ ـ ١٨٢.

الإسلامي في كل من هذه الأجزاء على وظيفة المحتسب ، إذ ليس من المنتظر أن يبقى هذا المجتمع سائراً على نسق واحد في مختلف شؤونه ، وذلك لأن طبيعة المحيط المؤثر في المجتمع اختلفت في المشرق عنها في المغرب ، كما أن التطور الذاتي الذي حصل في كل من هذه الأجزاء كل على حدة ، وطبيعة عوامل التحدي الخاصة ، لابد وأن أثرت في ظهور استجابات خاصة ، اختلفت بين جزء وآخر ، وقد بدا هذا جلياً في الاختلافات الظاهرية ، في طبيعة أعمال المحتسب .

كانت الواجبات الرئيسية للمحتسب متشابهة إلى حد كبير في كل جزء من أجزاء المجتمع الإسلامي ، ولعل في الاختلافات التي أشرنا إليها آنفاً ما يسوغ القول بأن كتب الحسبة كانت تعبيراً عن الواقع إلى حد كبير ، ولم تكن مجرد بحوث فقهية نظرية [1] .

كان على المحتسب أن يتفقد أحوال السوق باستمرار ، وكذلك الطرقات العامة ، وأن يلازمها في أوقات الغفلة ، ويتخذ له عيونا يوصلون إليه الأخبار وأحوال السوق [2] ، ولم يكن المسؤولون يتهاونون مع المحتسب

(١) أوضحت ذلك مقدمات كتب الحسبة ، فالشيزري مثلاً يقول في نهاية الرتبة ص : ٣ « سألني من استند لمنصب الحسبة » . وعند حديث ابن الإخوة – معالم ص ٧ أكد على أن من واجب المحتسب هو « النظر في أحوال الرعية » وهذا يشير إلى أن هؤلاء المؤلفين قد بحثوا أموراً عملية ، كان لها مساس مباشر بحياة الناس ومصالحهم .

(٢) يحيى الأندلسي – أحكام ص ١٠٣ – ١٠٤ ، الأطروش – الاحتساب R . S . O . p . 41 الشيزري – نهاية ، ص ١٢ ، ابن بسام – نهاية ، مخطوطة مكتبة أحمد الثالث : ص ١٦ آ ، عمر بن عثمان – رسالة ص ١٢٥ (من ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة) .

إذا قصر في ذلك ، فقد أقدم المنصور على قتل محتسب بغداد يحيى بن زكرياء لسوء تصرفه [1] . وقد بلغ علياً بن عيسى الوزير أن محتسب بغداد كان يكثر الجلوس في داره ، فكتب له توقيعاً جاء فيه : « الحسبة لاتحتمل الحجة ، فطف بالأسواق تدر الك الأرزاق ، وإن لزمت دارك صار الاصر كله عليك السلام [2] » . وكان على المحتسب أن يتأكد من صحة المكاييل والمقاييس والأوزان المستعملة في السوق ، لكي يجري التعامل بها من غير غبن على الوجه الشرعي[3] ، ولضمان ذلك ، فإنه كان يلزم التجار أن يتخذوا الأرطال من الحديد أو المعادن ، بعد أن يثبت عليها ختم المحتسب [4] ، كما كان عليه أن يتفقد عيار المثاقيل والصنج والحبات على حين غفلة من أصحابها [5] ، ويذهب البعض إلى القول بأنه لاينبغي لحواضر المسلمين أن تكون أسواقها مختلفة المقاييس والمكايل ، وأن على المحتسب أن يوحد بينها[6] .

لم يكن من حق المحتسب أن يلزم أرباب البضائع ببيعها بسعر معلوم ، ولم يكن له أن يتدخل في تحديد الأسعار : « لأن المسعر هو الله[7] »

---

(١) الخطيب — تاريخ بغداد ج ١ ص ٧٩ .

(٢) ابن بسام — نهاية ، ص ١٦ آ — ١٦ ب (مخطوط) .

(٣) الشيزري — نهاية : ص ١٥ ، ١٩ .

(٤) ابن الإخوة — معالم ص ٨٥ .

(٥) الشيزري — نهاية ص ١٩ ، الناصر الأطروش — الاحتساب ص ١٣ ، ابن الإخوة — معالم ص ٨٥ ، المقريزي — خطط ج ١ ص ٤٦٣ — ٤٦٤ .

(٦) يحيى الأندلسي — أحكام ص ١٠ ، وقد كتب السقطي في الحسبة ص ١٣ بحثا ممتعاً عن هذه المسألة ، ووضع لها نظماً دقيقاً .

(٧) الناصر الأطروش — الاحتساب ص ١٤ ، الشيزري — نهايه ص ١٢ ابن الإخوة — معالم ص ٦٤ .

ومع ذلك فقد كان من واجب المحتسب أن يتدخل لمنع الارتفاع الفاحش في أسعار البضائع التي كان يحتاجها الناس ، ففي حالة اختفائها من السوق كان من واجبه التحري عنها ، وإظهارها [1] ، ومنع بيع ما يرد منها إلا في الأسواق [2] . وفي حالة تواطؤ التجار واحتكارهم لأصناف الطعام المختلفة كان من واجبه التدخل لإجبار المحتكرين على البيع ، وذلك « لأن الاحتكار حرام ، والمنع من فعل الحرام واجب [3] » .

وكان على المحتسب أن ينهي عن قسم اليمين عند البيع ، وعند النداء على السلعة [4] ، وأن يأمر السماسرة ، اذا اشتروا السلعة بدنانير ، ألا يدفعوا الى البائع دراهم إلا برضاه وعلى صرف يومه [5] .

وكان المحتسب يتدخل أحياناً في شؤون النقد ، وهناك إشارة الى قيام هارون ابن إبراهيم الهاشمي المحتسب بذلك إذ أنه « أمر أهل بغداد أن يتعاملوا بالفلوس ، فتعاملوا بها على كره منهم ، ثم تركوها [6] » . وكان عليه أن يأمر الصيارفة بتسوية الموازين والصنجات [7] ، وأن ينهاهم عن أن يكحلوا الدنانير [8] ، وألا يبيعوا الذهب بالفضة ، ولا الفضة بالذهب [9] ، وأن

---

(١) الناصر الأطروش – الاحتساب ص ١٤ « مجلة رفستا » .
(٢) يحيى الأندلسي – أحكام ص ١٣٩ ، الناصر الأطروش – الاحتساب ص ١٤ .
(٣) الشيزري نهاية ص ١٢ ، ابن الإخوة – معالم ص ٦٥ .
(٤) الناصر الأطروش – الاحتساب ص ١٤ . (٥) ن.م . ص ١٥ .
(٦) السيوطي – تاريخ ص ٣٦٦ ، وقد كان هارون يتولى الحسبة ببغداد سنة ٢٧١ هـ .
(٧) الناصر الأطروش – الاحتساب ص ٣١ « مجلة رفستا » .
(٨) ن . م . ص/٢٤ . (٩) ن . م . ص/٢٤ .

يأمر الصاغة بأن لايبيعوا ترابهم إلا بعد أن يُعلم ما فيه ويُميز[1] . ولقد كان من واجب المحتسب أن يتدخل ويشرف على كافة الحرف والأصناف وأرباب الصناعة في المدينة ، ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على أي كتاب من كتب الحسبة ، لنتعرف على مدى تدخل المحتسب وإشرافه على الحرف والأصناف[2] .

إن نمو الحياة المدنية وتطورها وتعقدها أدى إلى ازدياد تماسك أهل الحرف وتكتلهم في أسواق خاصة بهم ، كما أن تطور الحياة الاقتصادية قد قوى من تماسكهم ، وجعلهم يزيدون من تنظيمهم[3] . ولدينا إشارات عديدة عن حوادث وقعت في العراق ، تجلى فيها تماسك أصحاب الحرف ؛ ففي سنة ١٩٧ هـ وأثناء حصار بغداد ـ في الفتنة التي وقعت بين الأمين والمأمون ـ نسمع عن اشتراك بعض الأصناف في الدفاع عنها[4] ، وفي سنة ٣٠٧ هـ حصلت فتنة في الموصل بين أصحاب الطعام وبين الأساكفه ، كان من نتائجها احتراق سوق الأساكفة ، وما فيه[5] . وفي سنة ٣١٧ هـ حصلت فتنة بالموصل أيضاً بين « أصحاب الطعام » و « البزازين » و « الأساكفة » أدت إلى احتراق « أسواق أهل الطعام » ثم « سوق الأساكفة[6] » .

---

(١) ن . م . ص/٢٥ .

(٢) استعرض ابن بسام مثلاً في كتابه نهاية الرتبة «مخطوط» ١١٩ فصلاً عن الحرف .

(٣) الدوري ـ نشوء الحرف والأصناف في الاسلام ، مجلة كلية الآداب ، العدد الأول ص ١ : ١ .

(٤) الطبري ـ تاريخ : ط . حسينية : ١٠/١٧٥ ـ ١٧٦ .

(٥) ابن الأثير ـ الكامل : ٨/٤٢ .

(٦) ن . م : ٨/٧٣ .

ولقد أسهبت كتب الحسبة في وصف أعمال المحتسب ، وذكرت أن له أعواناً يقومون بمعاونته في الحسبة على كل صنعة من الصنائع ، وأفردت لكل منها فصلاً خاصاً في بيان كيفيتها ، مع وصف دقيق لأعمال كل صنف من أصناف الصناع والعمال ، وطرق غشهم وتدليسهم . فعند كلامهم مثلاً عن الحسبة على الفرانين والخبازين ، ذكروا أنه ينبغي للمحتسب أن يأمر الفرانين والخبازين برفع سقائف أفرانهم ، وضمان حسن تهويتها ، ونظافتها ، وحفظ العجين من أن يتلوث ، أو أن يسقط فيه شيء من شعرهم أو عرقهم ، أو أن تسقط فيه ساقطة ، وملاحظة أوزان الخبز ، وأن يوزع المخابز في محلات القرية أو البلدة توزيعاً عادلاً ، يضمن فيه توفر الخبز للناس في جميع أطرافها بيسر وسهولة ، كما يجب عليه أن يخصص مقادير الحبوب أو الدقيق الكافية لكل منها عن طريق أصحاب الحبوب والدقيق ، وأن يكون في كل محل من محلاتهم فرن خاص لشي السمك وما شاكله معزولاً عن أفران الخبز ، وأن يلتزموا في معاملاتهم مع الناس بالحدود التي أوجبها الشرع[1] .

وبالإضافة إلى واجبات المحتسب الآنفة الذكر في الأسواق ، فقد كان يقوم بواجبات أخرى في مجال الخدمة الاجتماعية والصحية ، فقد كان يطلب منه ملاحظة نظافة الأسواق والطرق ، ومنع كل ما من شأنه مضايقة المارة فيها[2] ، كإلزام أصحاب المباني المتداعية بهدمها[3] ، وأصحاب الميازيب

---

(١) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ١٥ ، ابن بسام ـ نهاية « مخطوط » : الفصل الرابع .

(٢) الشيزري ـ نهاية ص ٢٩ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٧ .

(٣) ابن الإخوة ـ معالم : ٧٩ ، ٩٩ . الشيزري ـ نهاية ص ١٤ .

المفتوحة على الطرق أن يجعلوا عوضها مجرى « محفوراً في الحائط مكلساً يجري فيه ماء السطح[1] » ، حتى لا يصيب المارة أذى منها في مواسم الأمطار . وأن يمنع أحمال الحطب ، وأعدال التبن والحلفاء ، وروايا الماء ، وأحمال الشوك والرماد من الدخول في الأسواق لما فيها من الضرر بالنظافة وبلباس الناس[2] . وكان عليه أن يتخذ لباعة الأسماك مكاناً ، يكون فيه سوقهم بمعزل عن الطريق ، لكي لا يصيب الناس أذى منهم[3] ، وأن يمنع التبول أو طرح الأوساخ في الماء ، ومنع البصاق في المساجد والمحلات العامة الأخرى[4] .

ومن ناحية أخرى ، فإنه كان يجب على المحتسب أن ينظر في **أمر الوعاظ** ، وأن لا يمكن أحداً من أن يتصدى للوعظ إلا من اشتهر بين الناس بالدين والخير والفضيلة[5] . وقد ذكر ابن الأثير أنه في سنة ٢٧٩ هـ نودي في بغداد « أن لا يقعد على الطريق ، ولا في المسجد الجامع ، قاض ، ولا منجم ، ولا زاجر ، وحلف الوراقون أن لا يبيعوا كتب الكلام والجدل[6] » .

وكان المحتسب **يراقب الطرق** ، ويمنع الناس من الجلوس فيها[7] .

---

(١) الشيزري ــ نهاية ص ١٤ .

(٢) ابن الإخوة ــ معالم : ٧٩ ، ابن بسام ــ نهاية « مخطوط » ١٨ ب .

(٣) أحمد بن عبد الله ــ آداب الحسبة « ضمن ثلاث رسائل أندلسية » ص ٩٦ .

(٤) الناصر الأطروش ــ الاحتساب : ص ١٦ « مجلة رفستا » .

(٥) الناصر الأطروش ــ الاحتساب ص١٥ ، ٢٩ . ابن الأخوة ــ معالم ص١٧٩ .

(٦) ابن الأثير ــ الكامل : جـ ١٦٢/٧ .

(٧) الشيزري ــ نهاية ص ١٤ ، أحمد بن عبد الله ــ آداب الحسبة ص ١١٠ .

ويمنع حفر الآبار على الطرق[١] ، ويتعهد القناطر والمعابر[٢] ، و « يمنع طرح الأزبال والجيف فيها ، فإن ذلك يضر بالديار[٣] » . كما كان يحفظ المقابر ، ويمنع الدواب عنها[٤] .

وكان على المحتسب الاهتمام **بأمر المساجد** ، بأن يأمر بنظافتها وحفظها ، وأن يمنع الناس من الاجتماع فيها لغير الصلاة والذكر[٥] ، ولذلك كان يمنع القضاة والحكام من الجلوس في الجوامع والمساجد للحكم بين الناس ، « فربما دخل الرجل الجنب والامرأة الحائض ، والصبي الحافي ، ومن لا يحترز من النجاسة[٦] » . وأن يمنع إنشاء المساجد أو الجوامع إلا بإذن من الإمـام[٧] ، وأن يمنع البيـع والشراء فيها ، ويمنع عمل الصور في جدرانها ، أو تعليق الستائر أو استعمال الذهب فيـها[٨] . وألا يؤذن في المنارة إلا عدل ثقة أمين عارف بأوقات الصلاة ، وأن ينهى عن النعي في الآذان ، ويأمر أهل القرآن بقراءته مرتلًا ، وألا يتولى إمامة الصلاة إلا من ارتضته الجماعة[٩] . وأن يمنع خروج الناس من المسجد قبل خطبة

---

(١) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ٢٨ . (٢) ن . م . ص ٢٨ .

(٣) أحمد بن عبد الله ـ آداب الحسبة ص ١١١ .

(٤) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ١٨ .

(٥) ن . م . ص ١٥ ، ٢٨ . الشيزري ـ نهاية ص ١٢٤ .

(٦) الشيزري ـ نهاية ص ١٣ . ابن بسام ـ نهاية ص ١١٩ ب « مخطوط أحمد الثالث » . ابن عبدون ـ رسالة ص ٢٤ « ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة » .

(٧) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ٢٨ ، ولعل هذا انعكاساً لوجهة نظر زيدية . (٨) ن . م . ص ١٥ .

(٩) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ٢٠ ، الشيزري ـ نهاية ص ١١٣ .

الإمام في أيام الأعياد[١] . ويجب عليه أن لا يترك في رحاب الجامع دابة ، بل يجب أن تخرج خارج الأسواق حتى تتم الصلاة[٢] . وأن يمنع المشعوذين والحواة الذين يجمعون الناس ويعرضون لهم الأفاعي[٣] .

وفي مجال المحافظة على **الأخلاق والآداب العامة** كان المحتسب يقوم بمنع الناس « من مواقف الريب ومظنات التهم[٤] » . ويقوم كذلك بمنع اختلاط النساء بالرجال[٥] ، وكان عليه أن يتفقد المواضع التي يجتمع فيها النساء ؛ كالأسواق وشواطىء الأنهار وأبواب حمامات النساء[٦] ، وأن يمنعهن من ارتياد المقابر للنوح أو الزيارة[٧] . وأن يمنع التطلع إلى الجيران من الأسطحة أو النوافذ ، وجلوس الرجال في طرقات النساء من غير حاجة تضطرهم إلى ذلك[٨] . وكان على « المحتسب أن يتفقد الحمام في كل يوم مراراً . . . وإن رأى أحداً قد كشف عورته عزّره على كشفها[٩] . » ، وأن يأمر صاحب الحمام بمنع دخول أي شخص بدون مئزر . ويذهب الناصر الأطروش الزيدي

---

(١) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ٢٠ ـ ٢١ .

(٢) ابن عبدون ـ رسالة ص ٢٤ .

(٣) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ٢٩ ، ويذكر ابن تيمية « وهو في فترة متأخرة » بأن على المحتسب أن يعزر من أظهر الخزعبلات السحرية والشعبذة قولاً أو فعلاً ، انظر ابن تيمية ـ الحسبة ص ٤٦ .

(٤) ابن الإخوة ـ معالم ص ٣٠ .

(٥) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ١٨ .

(٦) ابن الإخوة ـ معالم ص ٣١ .

(٧) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ١٥ : الشيزري ـ نهاية ص ١١٣ .

(٨) الشيزري ـ نهاية ص ١٤ ، ولم تذكر كتب الحسبة كيف كان المحتسب يضمن ذلك .

(٩) الشيزري ـ نهاية ص ٨٨ .

إلى القول بأنه « يجب على المحتسب أن ينفي المخنثين من البلد ، وأن يمنع النخاسين من بيع المغني والمغنية ، وألا يفرقوا بين الولد ووالديه عند بيعهم للعبيد ، إذا كان الأولاد صغاراً ، وعلى المحتسب أن يأخذ اللقيط إذا وضع ، أو علم به ، وأن يعلم القاضي ليكتب حليته ، ويسلمه إلى ثقة ، وتخرج نفقته من بيت المال ... وأن يمنع بيعه ، فإن اللقيط حر[1] » .

كما كان من واجب المحتسب إلزام أهل الذمة من اليهود والنصارى بشد الزنار ، ولبس ملابس مغايرة لما كان يلبس المسلمون ، تفريقاً لهم عنهم[2] . وأن يعاقب من يخالف ذلك بالحبس والضرب والتشهير[3] ، كما كان يمنعهم من إظهار الشرك في طقوسهم وشعائرهم[4] وأعيادهم ، ويمنع المسلمين من مشاركتهم فيها[5].

ومن ناحية أخرى كان على المحتسب أن « يتعاهد أبناء الجند الذين قتل آباؤهم في سبيل الله وأهاليهم[6] » . وأن يتفقد أحوال دار المرضى[7]. وكان عليه الإشراف على تعليم الصبيان والفتيات، وضمان فائدتهم، وعدم إرهاقهم أو إيذائهم ، والمحافظة على أخلاقهم[8] .

وكان من واجبات المحتسب التي كان لها علاقة بأمن الدولة ومصالحها الحربية

---

(١) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ٢٢ ، ٢٧ ، ٣٢ .
(٢) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ٢٩ ، يحيى الأندلسي أحكام ١٢٨ ، الشيزري ١٢٤ .
(٣) يحيى الأندلسي ـ أحكام ص ١٢٨ .
(٤) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ٢٩ .
(٥) ن . م . ص ٢٨ .
(٦) ن . م . ص ١٧ .
(٧) ن . م . ص ٣٠ .
(٨) ابن بسام ـ نهاية ـ « مخطوطة احمد الثالث » الفصل الرابع والثانون

« أن يمنع حمل الأسلحة ، وما يستفاد منه لتقوية عسكر البغي ، مصنوعاً أو غير مصنوع[1] » .

ومما يلفت النظر أن أعمال المحتسب قد تطورت تطوراً هاماً خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، فلم تعـد تقتصر على ما تقدم ذكره من الإشراف على الأسواق وأرباب الحرف والأصناف وبيوعهم ومعاملاتهم مع النـاس ، وملاحظة الآداب الإسلامية العامة ، ومراقبة الأخلاق ، وتنفيذ الحدود الشرعية بحق من يخرقها ، بل لقد شملت الحسبة على الولاة والأمراء والقضاة[2] . فكان على المحتسب أن يقصد مجالس هؤلاء ، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويعظهم ويذكرهم ، ويأمرهم بالشفقة على الرعية والإحسان إليهم[3] . وقد روى ابن عساكر أن أبا الحسين النوري حطم دنان خمر كانت مرسلة إلى الخليفة المعتضد بالله ، وعندما أوقف بين يديه وسأله عن عمله قال : « أنا المحتسب ، قال : من ولاك الحسبة ؟ قال : من ولاك الخلافة يا أمير المؤمنين . فأطرق الخليفة قليلاً ثم قال : اذهب فقد أطلقت يدك فغيّر ما أحببت أن تغيره من المنكر[4] » .

أما بالنسبة للقضاة والحكام فقد كان « ينبغي للمحتسب أن يتردد على الدوام إلى مجالس القضاة والحكام ، فيمنعهم من اتخاذ المساجد والجوامع مقراً

---

(١) الناصر الأطروش - الاحتساب ص ٣١ .

(٢) يرى الماوردي في الأحكام السلطانية ص ٢٤١ بأن الحسبة « واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم » : أما ابن الإخوة فإنه يرى بأنه « كانت من عادات السلف الحسبة على القضاة قاطعاً بإجماعهم على الاستغناء عن التفويض . معالم ص ٢١ .

(٣) الشيزري - نهاية ص ١١٥ ، ابن بسام - نهاية « مخطوط » ص ١١٩ ب ، ١٢١ آ .

(٤) ابن كثير - البداية : ١١/٨٩ . ابن الإخوة - معالم ص ١٩ ، ٢٠ .

لهم للحكم فيه[1] » . وكان عليه أن يردع القاضي إن رآه قد غضب على متهم ، أو شتمه أو احتد عليه في كلامه ، فإن القاضي لا يجوز له أن يحكم وهو غضبان[2] ، وكان عليه أن يعاقب من يسفه في مجلس الحكم ، أو يطعن على الحاكم في حكمه ، أو لا ينقاد إلى الحكم بعقوبة مناسبة[3] . ويرى الناصر الأطروش الزيدي « إن من يهرب من الإمام العادل يتوجب على المحتسب أن يهدم داره[4] » ولعل هذا الأمر انعكاس لوجهة نظر زيدية .

الشروط التي يجب توفرها في المحتسب

إن اتساع اختصاصات المحتسب وتشعبها وارتباطها بالأمور الشرعية ارتباطاً وثيقاً ، جعل الفقهاء يوجبون توفر صفات خاصة في من يراد توليته هذا المنصب[5] . كما أثبت مؤلفو كتب الحسبة الشروط التي يجب توفرها في المحتسب ، ويبدو من مقارنتها بشروط الفقهاء انهم اعتمدوا في تحديد تلك الشروط والصفات على آراء الفقهاء إلى درجة كبيرة . فقد اشترطوا

---

(١) الشيزري ـ نهاية : ١١٥ . ابن بسام ـ نهاية « مخطوط » ص ١١٩ آ .

(٢) الشيزري ـ نهاية : ١١٥ . ابن بسام ـ نهاية : ١٢١ آ « مخطوط » .

(٣) ن . م . (٤) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ٢٣ .

(٥) عكس الناصر الأطروش الزيدي آراء الزيدية في أن يأخذ المحتسب شعار أهل البيت ، والأيوبي منصب الحسبة إلاعالم محرب : انظر الاحتساب ص ١١ . أما الماوردي فقد ميز بدقة بين المتطوع والمكلف ، وأثبت تسعة أوجه بينهما ، انظر الأحكام السلطانية : ٢٤٠ ، ٢٤١ . وقد اشترط أبو حامد الغزالي توافر ثلاثة شروط في المحتسب : التكليف ، والإسلام ، والقدرة . انظر تفصيل ذلك في الإحياء : ٢/٣٠٨ .

أن يكون مسلماً حراً بالغاً عدلاً[1] ، وأن « لا يولاها إلا عالم مجرب[2] » فقيه عارف بأحكام الشريعة الإسلامية ، ليعلم ما يأمر به وينهي عنه ، « فإن الحسن ماحسنه الشرع ، والقبيح ماقبحه الشرع ، ولا مدخل للعقول[3] في معرفة المعروف والمنكر إلا بكتاب الله عز وجل[4] » وأن يعمل بما يعلم ، وأن لا يكون قوله مخالفاً لفعله[5] ، وأن يكون عفيفاً عن أموال الناس « متورعاً عن قبول الهدية فان ذلك رشوة »[6] .

كما ينبغي أن يكون ذا رأي وخشونة[7] ، وأن يوطن نفسه على الصبر[8] . وأن يقصد بقوله وفعله وجه الله وطلب مرضاته ، خالص النية ، لايشوبه في طويته رئاء ولا مراء[9] ، وأن يكون عارفاً « بالموازين

(١) ابن الإخوة ـ معالم القربى ص ٧ .

(٢) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ١٣ .

(٣) الشرع هنا يعني استنباط الأحكام العقلية ، وهو ما ينتهى إليه قادة الفكر الإسلامي الذين ثبت ورعهم وصلاحهم ومعرفتهم الكاملة بأحوال المجتمع وبالكتاب والسنة النبوية ، وعليه يمكن القول بأن معنى هذا النص هو أن الحسن في حكم الشرع حسن بحكم الكتاب والسنة والعقل جميعاً ، وبهذا ينتفي ما قد يظن البعض من أن الإسلام يهمل رعاية صالح الجماعة ، ويعتمد في التشريع على الكتاب والسنة وحدهما ، دون أن يترك للعقل مجال العمل ، كما أن هذا النص يعني أنه ليس للتفكير المجرد الذي يهمل حكم الكتاب والسنة أن يحكم على أي أمر بأنه حسن أو قبيح .

(٤) الشيزري ـ نهاية ص ٦ ، ابن الإخوة ـ معالم ص ٨ .

(٥) الشيزري ـ نهاية ص ٧ ، ابن الإخوة ـ معالم ص ١١ .

(٦) الشيزري ـ نهاية ص ١٠ ، ابن الإخوة ـ معالم ص ١٥ ، ابن عبدون ـ رسالة ص ٢٠ ، أبو سالم ـ العقد ص ١٧٩ .

(٧) ابن الإخوة ـ معالم ص ٨ ، أبو سالم ـ العقد ص ١٧٩ .

(٨) ابن الإخوة ص ١٨ .

(٩) الناصر الأطروش ـ الاحتساب ص ١١ ، ابن الإخوة ـ معالم ص ١٣ .

والمكاييل والأرطال والمثاقيل والدراهم ، وتحقيق كميتها » . وذلك لكي تجري معاملات الناس بها دون غبن أو تطفيف[1] ، وأن يكون مواظباً على سنن رسول الله ﷺ[2] .

وانفرد الناصر الأطروش الزيدي بالقول بأن على المحتسب أن يأخذ شعار أهل البيت ، وأن لابد من محتسب في كل مصر من أمصار المسلمين[3] .

إن تعيين المحتسب كان يجري من قبل الخليفة أو الأمير[4] . ويبدو أن الشروط التي كان يجب توفرها في المحتسب كانت تهمل أحياناً خلال الفترة التي ندرسها ، وتردنا إشارتان تؤكدان على أن قاعدة الانتقاء من ذوي الكفاءة قد جرى تجاوزها ، وبدأ منصب المحتسب يلازم بعض الأفراد طوال حياتهم ، ثم ينتقل إلى أبنائهم ، وكأنه منصب وراثي ، فقد كان محمد بن أحمد بن عبد الباقي قد ولي الحسبة هو وأبوه وجده بالتتابع[5] . ونفس الأمر حصل لمحمد بن عبد الله الهاشمي الذي خلف أباه على الحسبة حتى وفاته[6] .

إن مدة تولي هذا المنصب غير محدودة - كغيرها من الولايات - ومع ذلك فإن أغلب من وصلتنا ترجمة حياتهم من المحتسبين قد احتفظوا بمناصبهم حتى وفاتهم[7] .

---

(١) الشيزري - نهاية ص ١٠ ، ابن الإخوة معالم ص ١٤ .
(٢) الناصر الأطروش - الاحتساب ص ١٥ ، ابن الإخوة - معالم ص ١٣ .
(٣) الناصر الأطروش - الاحتساب ص ٣١ ، ٣٢ .
(٤) القرطبي - صلة : ص ١٤٧ ، مسكويه - تجارب : ٥/٢٠٩ .
(٥) الخطيب - تاريخ بغداد : ٢/٣٣٠ رقم ٨٢٠ ؛ ١٠/٣٣٩ رقم ٥٤٧٦ .
(٦) ن . م : ١٠/٣٣٩ .
(٧) ن . م : ٢/٣٣٠ ، ١٠/٣٣٩ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

٤ ـ أعوان المحتسب

لما لم يكن في مقدور المحتسب الإحاطة بكل ما تقدم من الأعمال وحده . لذا كان يتخذ من أهل كل صنعة « عريفاً من صالح أهلها خبيراً بصناعتهم ، بصيراً بغشوشهم وتدليساتهم ، مشهوراً بالثقة والأمانة ، يكون مشرفاً على أحوالهم [٤] ليطالعه بأخبارهم ، وما يجلب إلى السوق من السلع والبضائع وما تستقر عليه الأسعار [١] » . ويقوم الأمير في الولاية ، والوزير في العاصمة بتعيين هؤلاء العرفاء بعد أن يرشحهم المحتسب ، وربما عهد للقضاة إصدار أوامر تعيينهم [٢] .

وبالإضافة إلى (العرفاء) على الأصناف وأصحاب الحرف ، فقد كان للمحتسب « نواب » على الحدود والموانىء وسواحل البحر ، وفي « الأماكن التي ترد إليها الغلة » ليعلموه بما يرد من الغلال والبضائع ، وما يخرج منها ، ويشرفوا على مخازن الغلة التي قد « يختمونها إلى وقت الحاجة إليها [٣] » . ليكون المحتسب على اطلاع واسع على أحوال البلاد الاقتصادية ، وليتصرف على ضوء معلوماته تلك عند حلول الأزمات .

وإضافة لما تقدم فقد جرت العادة أن يتخذ المحتسب « **أعواناً** » له

---

(١) يرى الدكتور الدوري بأنه يتصل بالتماسك الحرفي والشعور بالكيان لدى أهل الصنايع انتشار الانتساب الى المهنة ، ويستدل من ذلك على تحسن النظرة إلى الصناعات اليدوية ، انظر مقالة الدكتور الدوري « نشوء الاصناف والحرف » مجلة كلية الآداب : العدد الأول ١٩٥٩ .

(٢) الشيزري ـ نهاية ص ١٢ .

(٣) وكيع ـ أخبار القضاة ١/٣٤٧ .

(٤) ابن بسام ـ نهاية « مخطوط » ص ١٦ ب ١٧ آ .

و « غلماناً » يتقوى بهم على المخالفين[1] ، كما قد يكون « الشرطة » ضمن هؤلاء الأعوان[2] .

٥ ـ عدة المحتسب

أما عدة المحتسب التي كان يعرف بها والتي كان يستعملها في إيقاع العقوبات على المخالفين فهي « السوط » و « الدرة » و « الطرطور » ، وهي عدة رادعة لمن تسول له نفسه الغش والتدليس أو الإضرار بالصالح العام من أي ناحية من النواحي[3] . وقد جرت العادة أن يتخذ السوط وسطاً ، لا بالغليظ ولا بالرقيق ، بل يكون بينهما ، حتى لا يألم الجسد إلى درجة شديدة ، يخشى معها على حياة الشخص المذنب المعاقب ، وتكون « الدرة » من جلد البقر أو الجمل محشوة بنوى التمر . أما « الطرطور » فيكون قلنسوة من اللباد منقوشة ، مكللة بالخرق الملونة محاطة بألوان الخرز والودع والأجراس وأذناب الثعالب والنسانيس[4] .

تعلق هذه الآلات على « دكة المحتسب[5] » التي تكون عادة عالية بارزة في السوق لكي يشاهدها الناس « فترتعب منها قلوب المعتدين ، ويزجر بها أهل التدليس[6] » كما كان للمحتسب « سجل » خاص ، كان يدون

(١) الشيزري ـ نهاية ص ١٠ ، ابن بسام ـ نهاية ص ١٦ آ « مخطوط » .
(٢) الشيزري ـ نهاية ص ٧ ، ٨ .
(٣) الشيزري ـ نهاية ص ١٠ ، ابن بسام ص ١٧ ب .
(٤) ابن الإخوة ـ معالم ص ١٨٤، ١٨٥ ، ابن بسام ـ نهاية ص ١٧ آ « مخطوط » ـ
(٥) الشيزري ـ نهاية ص ١٠ ، ابن بسام ـ نهاية ١١٧ ب « مخطوط » . ويشير المقريزي في الخطط ص ٥٤٣ ط دار العلوم الى دكة المحتسب بالقاهرة ومكانها .
(٦) الشيزري ـ نهاية ص ١٠ ، ابن بسام ـ نهاية ص ١٦ آ .

فيه قوائم بأسماء الصناع والتجار ، وكان يؤشر إزاء اسم كل منهم موقع محله ، ليتمكن من الوصول إليه بسرعة عند الحاجة إلى ذلك .

٦ ـــ العمل اليومي للمحتسب

كان على المحتسب أن يتجول مراراً كل يوم في السوق وفي الأماكن الأخرى التي يباشر فيها اختصاصاته الواسعة ، وأن لايبقى دائماً على دكته – التي كانت تعتبر بمثابة المقر الرسمي له – وكان يقوم بهذه الجولات ماشياً أو راكباً محاطاً بأعوانه وغلمانه [١] . وقد جرت العادة « أن يمشي بنفسه راكباً في الأسواق ، وأعوانه معه ، وميزانه الذي يزن به الخبز في يدي أحد الأعوان [٢] » .

وكان المحتسب يتفنن في إيجاد الوسائل والطرق التي تكفل كشف المدلسين والغشاشين من الصناع والتجار ، وكلما ازدادت حيطة هؤلاء وحذرهم أوجد المحتسب ما يقابل ذلك من وسائل الكشف والتحري .

ومع أنه كان بامكان المحتسب أن يوقع عقوبة بدنيـــة مباشرة على المخالفين أو المدلسين أو الغشاشين ، لكنه لم يكن يقوم بذلك عند حدوث المخالفة من قبل أحد الأفراد لأول مرة ، بل كان يبدي النصح والإرشاد والتحذير ، ولكن إذا تكرر ذلك من الشخص ، فإنه كان يباشر بإيقاع العقوبة ـ التي استحقها ـ عليه [٣] . وربما حدثت بعض المخالفات التي لم نوضح

---

(١) ابن الاخوة ـ معالم ص ٢٢٠ ، القلقشندي ـ صبح ٤٧١/١٢ .

(٢) الشيزري ـ نهاية ٨ .

(٣) الشيزري ـ نهاية ص ١٠٩ ، ابن الاخوة ـ معالم ص ١٩٥ ، الماوردي ـ الأحكام السلطانية ص ٢٢٧ وما يليها ، ابن تيمية ـ الحسبة ص ٣٨ .

كتب الحسبة حدودها ، وفي مثل هذه الحالة كان يترك المحتسب قياس ذلك بحوادث مشابهة لها [1] .

لقد أشرت إلى أن الخلفاء أو الأمراء كانوا يقومون بتعيين المحتسبين وكانوا يصدرون لهم عهوداً بذلك . وبالرغم من أن عهوداً كثيرة قد وصلتنا ، إلا أنها ـ مما يؤسف له ـ متأخرة عن الفترة التي نبحث فيها [2] .

ويبدو أن ولاة الحسبة لم يكونوا على درجة واحدة من الأهمية والنفوذ ، ولعل ذلك تعبير عن انعكاس أهمية الولايات لدى المركز . وقد ذكر الصابي أن « أصحاب المظالم والحسبة وأسواق الرقيق والعيار والمواريث على طبقتين :

الطبقة الأولى : من يتولى مصر والأهواز أو فارس أو الري وأعمالها وأصبهان .

---

(١) وضع مؤلفو كتب الحسبة بعض القواعد القياسية التي كانت تتيح للمحتسب قياس الأمور التي تستجد عليها على أســاس أن الضابط الرئيسي في أمور الحسبة هو أحكام الشريعة الاسلامية « فكل ما نهت الشريعة عنه يكون محظوراً ، ويجب على المحتسب إزالته والمنع من فعله ، وما أباحته الشريعة أقره على ما هو عليه » ، انظر الشيزري ـ نهاية ١١٦ ، ١١٨ ، وابن بسام نهاية « مخطوط » ١١٧ ب ، ١٢١ آ .

(٢) في رسائل الصابي نسخة عهد من الخليفة المطيع لله العباسي إلى الغضنفر بن ناصر الدولة يفوض إليه الولايات ومنها الحسبة (رسائل ١١٤ ، ١٤١ ، ١٤٢) . وكتب المقري (نفح الطيب ٢٠٤/١) عن « خطة الاحتساب بالأندلس » ، وأفاض المقريزي في خططه (٤٦٣/١ ـ ٤٦٤) في شرح وظيفة المحتسب في مصر ، وكذلك في السلوك (جـ ١ ق ١ ص ١٢٠) ، وثبت الشيزري ـ نهاية : (١٢٤) نصاً بولاية الحسبة في عهد الدولة الأيوبية ؛ وأورد القلقشندي (صبح ٢١٤/١١) عهداً بولاية الحسبة في إفريقية نقلاً عن كتاب التعريف لابن فضل الله العمري .

الطبقة الثانية : باقي المحتسبة والمطالبين ... إلا ابن بطحـا محتسب الحضرة وسوق الرقيق .. فإنه يجري مجرى الطبقة الأولى » [1] .

أما عن راتب المحتسب فهناك ما يؤكد أن الدفع كان يجري على أساس الشهر ، في حين أن المعلومات التي وصلتنا لاتوضح مقدار الراتب ، ومن المحتمل أن يكون ذلك متفقاً مع التصنيف الذي أورده الصابي [2] للمحتسبين . وعلى ضوء مـا أورده ابن مسكويه في تجاربه يمكن القول بأن راتب محتسب بغداد كان (١٠٠) دينار ويبدو أن ذلك كان أعلى راتب يمكن أن يدفع المحتسب لقاء عمله ، إذ أن الدانيالي المحتسب سأل الوزير الحسين بن القاسم زيادة على راتبه « فأجرى له مائة دينار أخرى تسبب برسم الفقهاء [3] » . ويذكر المقريزي في خططه عند حديثه عن المحتسب في القاهرة أن راتبه كان « ثلاثون ديناراً في كل شهر [4] » .

أما عن رواتب المحتسبين من الصنف الثاني فلم تردنا عنها معلومات توضح مقاديرها ، وبالإمكان ملاحظة التمييز بين الصنفين المشار إليها من المحتسبين من خلال المخاطبات التي كان يوجهها إليهم الوزراء ؛ فقد كان أبو الحسن علي بن الفرات يخاطب المحتسبين من أفراد الطبقة الأولى بالدعاء : « أكرمك الله ، وأبقاك ، وأتم نعمته عليك ، وأدامها لك » وبعنوان : « لأبي فلان أبقاه الله فلان بن فلان من أبي الحسن » أما أفر د الطبقة الثانية فقد كان دعاؤه لهم : « حفظك الله وأبقاك وأمتع بك » . أو « حفظك

---

(١) الصابي ــ الوزراء ص ١٧٦ . (٢) الصابي ــ الوزراء ص ١٨٦ .

(٣) مسكويه ــ تجارب : ٢١٧/٥ . (٤) المقريزي ــ الخطط ص ٣٤٠ .

الله » وعافاك » وبعنوان : « لأبي فلان أكرمه الله ، ويترك باقي السطر بياضاً [1] » .

كان يفترض في المحتسب أن يقوم بواجباته على الوجه الأكمل ، وأن لايفرط في ذلك ضماناً للمصلحة العامة ومنعاً لأي تذمر قد يؤدي إلى إرباك إدارة الدولة ، ولكن ذلك لم يكن يحدث على الدوام ، وعلى ذلك فقد كان على « أصحاب الخبر » وموظفي البريد إيصال أخبارهم إلى الخليفة ضمن ما كانوا يوصلون إليه من أخبار عن أحوال العامة . وقد نقل لنا ابن الجوزي [2] خبراً عن أن المعتضد قد بلغه أن أحد الباعة قال متذمراً : « ليس للمسلمين من ينظر في أمورهم » ، فأمر المعتضد بإحضاره وسأله عما قصد بقوله فأجاب : « إنما أعني المحتسب علينا » فأمر المعتضد بإحضار المحتسب ، وأنكر عليه ترك النظر في أمور السوق ، وأمره بمزاولة أعماله على أتم وجه « حتى لايبخس أحد شيئاً من حقه [3] » . ويبـدو ان الدانيالي المحتسب الذي ولي الحسبة ببغداد في وزارة الحسين بن القاسم [4] كان يوجه إليه نفس الانتقاد السابق ، وقد ثبت لنا ذلك أحد الشعراء بقوله [5] :

إذا كان الوزير أبا الجمال ... ومحتسب البلاد الدانيـالي
فعدّ عن البلاد فعن قليل ... ترى الأيام في صور الليالي
تقضت بهجة الدنيا وولت ... وآذن كل شيء بارتحـال

---

(١) الصابي – الوزراء : ١٧٢ ، ١٧٦ – ١٧٧ .
(٢) ابن الجوزي – المنتظم : جـ ٥ ق ٢ ص ١٢٩ ، ١٣٠ .
(٣) ن . م . ص ١٣٠ « جـ ٥ ق ٢ » .
(٤) الحسين بن القاسم عبيد الله بن سليمان وزر للمقتدر سنة ٣١٩ هـ .
(٥) ابن الطقطقي – الفخري ص ٢٧٤ .

وعلى عكس ذلك نجد أن هناك من كان يتولى الحسبة ، ويقوم بواجباته على أتم وجه ، ويعمل جهده في النصح والإرشاد ومحاربة المنكر ، مهما كانت مكانة القائم به أو منصبه . بل لم يتوان أحدهم عن إنكار المنكر حتى على الخليفة نفسه ، كما أشرنا في خبر أبي الحسن النوري المحتسب الذي كسر دنان خمر محمولة إلى دار الخلافة ، بل لقد وضع هذا المحتسب نفسه في موقف الند للند من الخليفة [١] ؛ على اعتبار أن ذلك منكر ، وأن إيقاف المنكر والنهي عنه واجب تطوعاً فكيف مع التكليف ؟

وقد يحدث أن يتولى المحتسب الشرطة ، إضافة إلى الحسبة ، فيصبح بذلك قوي الجانب ، مهاباً فتستقيم الأمور على عهده ، وقد حصل ذلك في خلافة المقتدر إذ تولى الحسبة مع الشرطة محمد بن ياقوت ، وضم إليه رجالاً فتقوى بهم [٢] ، ومما يشير إلى خطورة موركزه من جراء ذلك ، أن قائد الجيش مؤنساً المظفر طلب من الخليفة إقصاءه عن الحسبة ؛ بحجة أنها « منصب لايجوز أن يتولاه غير القضاة العدول [٣] » ، والواقع أن مؤنساً أحس بأن جمع هاتين الوظيفتين في يد شخص منافس له ، سيؤدي إلى ازدياد سلطة منافسه إلى درجة كبيرة [٤] ، أما الحجة التي استند إليها مؤنس فإن الواقع يدحضها إذ أورد الصابي توقيعاً من أبي الحسن بن الفرات إلى أحد خاصته جاء فيه : « ... غير أنك تكره القضاء والعمالة ، فلا تدخل فيها ، والحسبة فلا تصلح لك [٥] » ، مما يشير إلى عدم كون المحتسب من القضاة العدول .

---

(١) ابن كثير — البداية : ٨٩/١١ ، ابن الاخوة — معالم ص ١٩ ، ٢٠ .
(٢) ابن الأثير — الكامل : ٨٦/٨ ، مسكويه — تجارب : ٢٠٩/٥ ، ٢١٠ ، ابن كثير — البداية : ١٦٦/١١ ، القرطبي — صلة : ١٤٧ .
(٣) ابن الأثير — الكامل : ٧٦/٨ ، ابن كثير — البداية : ١٦٦/١١ .
(٤) مسكويه — تجارب : ٢١٠/٥ .
(٥) الصابي — الوزراء : ٢٨٢ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

٧ ـ ملحق بأسماء المحتسبين خلال العصر العباسي الثاني

ليست لدينا قائمة تفصيلية بأسماء المحتسبين خلال هذه الفترة ، ولكن استناداً إلى المصادر التاريخية وكتب التراجم ، يمكن إيراد قائمة أولية بأسماء الذين ولوا الحسبة ببغداد خلال الفترة التي أعقبت مقتل المتوكل حتى العهد البويهي على الشكل التالي :

١ ـ محمد بن أحمد بن علي بن مخلد الجوهري (ت ٢٦٤ هـ)[١] .

٢ ـ هارون بن إبراهيم الهاشمي : يرد ذكر ولايته للحسبة سنة ٢٧١ هـ ، وأنه أمر أهل بغداد بأن يتعاملوا بالفلوس ، فتعاملوا بها على كره منه ، ثم تركوها[٢] ، ويبدو أنه استمر في منصبه حتى سنة ٢٨٠ هـ إذ يردنا أنه أمر في سنة ٢٧٩ هـ بأن لايقعد على الطريق ولا في المسجد قاص ولا منجم ، وأنه حلف الوراقين ألا يبيعوا كتب الكلام أو الجدل أو الفلسفة[٣] .

٣ ـ عبيد الله بن علي بن الحسين بن إسماعيل الهاشمي[٤] (ت سنة ٢٨٤ وهو على الحسبة ببغداد) .

---

(١) الخطيب البغدادي ـ تاريخ بغداد : ٣٢٠/١ رقم ٢١٧ .

(٢) السيوطي ـ تاريخ الخلفاء ص ٣٦٦ .

(٣) ابن الأثير ـ الكامل : ١٦٢/٧ .

(٤) الخطيب تاريخ بغداد : ٣٣٩/١٠ رقم ٥٤٧٦ .

٤ - محمد بن عبيد الله بن علي الهاشمي : تولى الحسبة عند وفاة أبيه ، واستمر في ولايته عليها حتى وفاته سنة ٣٠٠ هـ [١] .

٥ - إبراهيم بن محمد بن بطحاء [٢] : وفي ولايته هذه ارتفع سعر الحنطة والدقيق ، مما اضطره إلى تسعيرهما فسعر الكر الواحد بخمسين ديناراً .

٦ - عمر بن الحسين بن علي الشيباني [٣] ، وقد عزل عن الحسبة سنة ٣١٠ هـ .

٧ - عن الفترة المحصورة بين سنتي ٣١٠ - ٣١٨ هـ لم أعثر على مايشير إلى من تولى الحسبة خلالها في بغداد .

٨ - الدانيالي (؟) تولى الحسبـــة في وزارة الحسين بن القاسم للمقتدر [٤] بالله .

٩ - محمد بن ياقوت ، كان أميراً للشرطة وأضاف المقتدر بالله له ولاية الحسبة ، ثم عزل عن كليهما سنة ٣١٩ هـ وهي نفس السنة التي ولي فيها [٥] .

---

(١) وكان يتولى هو وأبوه إضافة إلى الحسبة ، الصلاة في المسجد الجامع بالرصافة ، انظر ترجمته في الخطيب ـ تاريخ بغداد : ٢/٣٣٠ رقم ٨٢٠ .

(٢) الهمداني ـ تكملة ١/٣١ وقد كان معه عند التسعير هارون بن خال المقتدر .

(٣) ابن كثير ـ البداية : ١١/١٤٥ ، ابن الجوزي ـ المنتظم : ٦/١٦٦ .

(٤) مسكويه ـ تجارب : ٥/٢١٥ ، ابن الطقطقي الفخري : ٢٧٤ ، وقد تولى الحسين بن القاسم وزارة المقتدر في ٢٩ رمضان سنة ٣١٩ هـ .

(٥) ابن الأثير ـ الكامل : ٨/٧٦ ، مسكويه ـ تجارب : ٥/٢٠٩ - ٢١٠ ، ابن كثير ـ البداية : ١١/١٦٦ ، القرطبي ـ صلة : ١٤٧ .

١٠ - إبراهيم بن محمد بن بطحاء[١] (ولي الحسبة للمرة الثانية ، وكانت ولايته الأولى قبل عمر بن الحسين بن علي الشيباني) : تولى الحسبة ببغداد سنة ٣١٩ﻫ خلفاً لمحمد بن ياقوت ، وبقي في ولايته هذه حتى وفاته سنة ٣٣٢ ﻫ .

١١ - المعروف بالأسمر من أصحاب الأمير توزون : استمر في ولايته للحسبة حتى سنة ٣٣٣ ﻫ[٣] .

---

(١) مسكويه - تجارب : ٥/٢٠٩ ؛ القرطبي - صلة : ١٥٧ .

(٢) الخطيب - تاريخ بغداد : ٦/٥١ - ٥٢ برقم ٣٠٧٦؛٦/١٦٤ برقم ٣٢١٢ .

(٣) الصولي - أخبار الراضي والمتقي : ٢٨٤ ، وقد أورده ضمن القائمة التي ثبتها بأسماء عماله « عند زوال أمره » سنة ٣٣٣ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصادر

المخطوطات

ابن بسام : محمد بن أحمد بن بسام المحتسب ، « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » مخطوطة أحمد الثالث باستانبول رقم عمومي أدبيات رقم (٢٠) ، (طبع في بغداد عام ١٩٦٨)

الأزدي : أبو زكريا بن محمد ، « تاريخ الموصل ج ٢ » مصورة عن نسخة كتبت سنة ٦٢٣ هـ / ١٢٢٦ م دار الكتب المصرية ٢٤٧٥ تاريخ . (طبع في القاهرة عام ١٩٦٧)

الأنصاري : جمال الدين علي بن الحسن الخزرجي « العسجد المسبوك في سيرة الخلفاء والملوك » مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٨٦٣ تاريخ ، محفوظة في خزانة المخطوطات في المجمع العلمي العراقي ببغداد تحت رقم ٧٢ تاريخ .

السنامي : عمر بن محمد بن عوض السنامي « نصاب الاحتساب » نسخة محفوظة في خزانة المخطوطات في مكتبة معهد الدراسات الإسلامية العليا بجامعة بغداد تحت رقم ١٨٩ عموميات .

العمري : محمد أمين بن خير الدين « تاريخ الموصل » مخطوطة مصورة عن نسخة المتحف البريطاني تحت رقم . p 6523 O,2429 والمحفوظة في خزانة المخطوطات في المجمع العلمي العراقي تحت رقم ٤٨ .

جراب الدولة : أبو العباس أحمد بن محمد بن علويه الشجري « ترويح الأرواح ومفتاح السرور والأفراح » مصورة عن نسخة الخزانة الوطنية بباريس تحت رقم ٣٥٢٧ عربيات محفوظة في خزانة المخطوطات بمكتبة معهد الدراسات الإسلامية العليا بجامعة بغداد تحت رقم ٥٧٣ عموميات .

قدامة : أبو الفرج الحافظ قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي ، « كتاب الخراج وصنعة الكتابة » نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة كوبريلي باستانبول تحت رقم ١٠٧٢ أدبيات عام .

المصادر القديمة

ابن الأبار : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (ت ٦٥٨ ﻫ) « إعتاب الكتاب » تحقيق صالح الأشتر ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق (١٣٨٠ ﻫ / ١٩٦١ م) .

« التكملة لكتاب الصلة » (جزءان) نشره عزت العطار الحسيني القاهرة (١٣٧٥ ﻫ / ١٩٥٦ م) .

ابن الأثير : عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت ٦٣٠ ﻫ) « الكامل في التاريخ ١٢ جزءاً » دار الطباعة ، القاهرة (١٢٩٠ ﻫ / ١٨٧١ م) .

ابن الأثير : ضياء الدين أبو الفتح نصر الله محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (٦٣٧ هـ) « **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** » . القاهرة – ١٩٥٤ .

ابن الاخوة : محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت ٧٢٩ هـ) « **معالم القربة في أحكام الحسبة** » روبين ليفي ، مجموعة تذكار جب ، لندن ١٩٣٨ .

ابن البطريق : سعيد بن الطريق البطريوك الرومي (ت ٣٢٨ هـ) « **كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق** » جزءان . بيروت ، مطبعة الآباء اليسوعيين (١٩٠٥م) .

ابن بشكوال : أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري الأندلسي (ت ٥٧٨ هـ) . « **كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم** » . الناشر : عزت العطار الحسيني ، القاهرة (١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥م)

ابن تغري بردي : أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي البشغاوي الظاهري الحنفي (ت ٨٧٤ هـ) . « **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** » ١٢ جزءاً. دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٤٨ - ١٣٧٥ هـ/١٩٢٩ ١٩٥٥ م .

ابن تيمية : شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني النميري (ت ٧٢٨ هـ) . « **الحسبة في الاسلام** » . الناشر : المكتبة العلمية – المدينة المنورة ، مطبعة دار الزيني للطباعة والنشر ، القاهرة (١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م) .

ابن الجوزي : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي الجوزي القرشي البغدادي الحنبلي (ت ٥٩٧ هـ) .
« المنتظم في تاريخ الملوك والامم »(الاجزاء ٥ - ١٠) .
حيدر آباد - الدكن ١٣٥٧ - ١٣٥٨ هـ/١٩٣٨ - ١٩٣٩م.
« مناقب بغداد » نشرة محمد بهجة الأثري ، مطبعة دار السلام بغداد (١٣٤٢ هـ/ ١٩٢٣ م) .

ابن حجر : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن أحمد الكناني العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٥٢هـ) **«تهذيب التهذيب»** (١٤) جزءاً حيدر آباد الدكن ١٣٢٥ - ١٣٢٧ هـ/١٩٠٧ - ١٩٠٩ م **« لسان الميزان »** حيدر آباد الدكن ١٣٣٠ هـ/ ١٩١١ م **« الدرر الكامنة »** حيدر آباد الدكن ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٣ م .

ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) **« جمهرة أنساب العرب »** تحقيق عبد السلام هرون ، دار المعارف ، القاهرة ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢ م .

ابن حسول : **« تفضيل الاتراك على سائر الاجناد »** باعتناء عباس العزاوي المحامي ، استانبول ١٩٤٠ م .

ابن خلكان : شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربيلي الشافعي الأشعري(ت٦٨١هـ) **« وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان »**(٦) أجزاء باعتناء محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية - مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٨ م .

ابن خرداذبه : أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن خرداذبه الخراساني (ت نحو ٣٠٠ هـ) « **المسالك والممالك** » باعتناء دي خويه لايدن ١٨٨٩ م .

ابن خلدون : ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون التونسي الحضرمي الإشبيلي المالكي (ت ٨٠٨ هـ) « **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر** » (المقدمة) دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ١٩٥٦ ـ ١٩٦١ م .

ابن الدبيثي : محمد بن سعيد بن محمد (ت ٦٣٧ هـ) .
« **المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي** » باعتناء مصطفى جواد ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المعارف ـ بغداد ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م .

ابن الرومي : أبو الحسن علي بن عباس بن جريج (ت ٢٨٤ هـ) .
« **ديوان ابن الرومي** » (٣) اجزاء ، باعتناء كامل الكيلاني المكتبة التجارية ، مطبعة التوفيق الأدبية ـ القاهرة ١٩٢٤م

ابن رسته : أبو علي أحمد بن عمر (ت بعد ٢٩٠ هـ) « **الاعلاق النفيسة** » باعتناء دي خويه ـ مطبعة بريل ، ليدن ١٨٩٢ م .

ابن سعد : أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري (ت ٢٣٠ هـ) .
« **الطبقات الكبرى** » (٨) أجزاء ، ط . سخاو . ليدن ليدن ١٩٠٥ ـ ١٩٢١ م .

ابن سعيد المغربي: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد عبد الملك بن سعيد المغربي الغرناطي الأندلسي (ت ٦٨٥ هـ) .
« **المغرب في حلى المغرب** » (جزءان) تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ـ القاهرة ١٩٥٣ م .

ابن سلام : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي البغدادي (ت ٢٢٤ هـ) .
« كتاب الاموال » صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي ، مطبعة عبد اللطيف حجازي ـ القاهرة ١٣٥٣ هـ .

ابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ) .
« المخصص » (١٧) جزءا ، المطبعة الأميرية ـ بولاق ١٣١٦ هـ .

ابن الصيرفي : أمين الدين أبو القاسم علي بن منجب سليمان (ت ٥٤٢ هـ).
« قانون ديوان الرسائل » القاهرة - ١٩٥٢ م .

ابن الطقطقي : محمد بن علي بن طباطبا العلوي (ت ٧٠٩ هـ) .
« الفخري في الآداب السلطانية »(تاريخ الدولة الإسلامية) دار صادر ـ بيروت ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .

ابن طيفور : أبو الفضل أحمد بن طاهر بن طيفور الكاتب الخراساني (ت ٢٨٠ هـ) .
« تاريخ بغداد » باعتناء عزت العطار الحسيني ، القاهرة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م .

ابن عبد ربه : أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن عجيب بن حيدر بن سالم القرطبي الأندلسي المالكي (ت ٣٢٨ هـ) .
« العقد الفريد » (٧) أجزاء تحقيق محمد سعيد العريان القاهرة ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م .

ابن العبري : أبو الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي (ت ٦٧٥ هـ) .
« تاريخ مختصر الدول » تحقيق أنطوان صالحان اليسوعي المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت (١٩٥٨ م) .

ابن العماد : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩ هـ) .
« **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** » (٨) أجزاء .
مطبعة القدسي ـ القاهرة ١٣٥٠ / ١٩٣١ .

ابن فرحون : برهان الدين أبو الوفا إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري (ت ٧٩٩ هـ) .
« **تبصرة الاحكام** » القاهرة ـ ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م .
« **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب** » القاهرة ـ ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .

ابن الفرضي : أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (ت ٤٠٣ هـ)
« **تاريخ علماء الاندلس** » مطبعة بلاغر نلده ـ مجريط ١٨٩٠ م

ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)
« **المعارف** » تحقيق ثروة عكاشه ، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ١٩٦٠ م .

ابن كثير : عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) .
« **البداية والنهاية في التاريخ** » (١٤) جزءا . مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٤٨ ـ ١٣٥٨ هـ / ١٩٢٩ - ١٩٣٩ م .

ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني (ت ٢٧٣ هـ)
« **السنن** » (جزءان) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة السعادة القاهرة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م .

ابن المعتز : أبو العباس عبد الله المرتضى بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم العباسي الهاشمي (ت ٢٩٦ هـ) .
« **ديوان ابن المعتز** » (٤) أجزاء ، تصنيف أبي بكر الصولي باعتناء ب . لوين ، النشريات الإسلامية ، مطبعة المعارف ، استانبول ١٩٥٠ م .

ابن مماتي : أبو المكارم أسعد بن الخطير أبي سعد مهذب بن مينا بن زكريا بن أبي قدامة بن أبي مليح مماتي المصري (ت٦٠٦هـ)
« **قوانين الدواوين** » جمع وتحقيق عزيز سوريال عطية ، الجمعية الزراعية المصرية الملكية ، مطبعة مصر ـ القاهرة ١٩٤٣ م .

ابن مسكويه: أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب المعروف بمسكويه : (ت ٤٢١ هـ) .
« **كتاب تجارب الامم** » (المجلدان الخامس والسادس) مطبعة التمدن الصناعية بمصر ـ القاهرة ١٣٣٢ - ١٣٣٣ هـ / ١٩١٤ - ١٩١٥ م .

ابن منظور : جمال الدين أبوالفضل محمد بن جلال الدين أبو العز مكرم بن نجيب الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري (ت ٧١١ هـ) .
« **لسان العرب** » (٢٠) جزءاً الطبعة الأولى المطبعة الإميرية بمصر ـ بولاق ١٣٠١ هـ/١٨٨٣ م .

ابن النديم : أبو الفرج محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب النديم الوراق البغدادي (ت ٣٨٣ هـ) .
« **الفهرست** » باعتناء غوستاف فلوجل ، لايبزك ١٨٧١م

ابن الوردي: أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن علي الشهير بابن الوردي الشافعي (ت٧٤٩هـ).
« **تتمة المختصر في تاريخ البشر** » (جزءان) المطبعة الوهبية ـ القاهرة ١٢٨٥ هـ / ١٨٦٨ م .

أبو سالم : محمد بن طلحة الوزير (ت ٦٥٢ ﻫ) .
« **العقد الفريد للملك السعيد** » .

أبو الفداء : الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الشافعي (ت ٧٣٢ ﻫ) .
« **المختصر في أخبار البشر** » (تاريخ أبي الفداء) دار الكتاب اللبناني - بيروت .

أبو الوليد : محب الدين أبو الوليد محمد بن الشحنة (ت ٥١٨ ﻫ) .
« **روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر** » (على حاشية الجزء التاسع من كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير المؤرخ) مطبعة دار الطباعة القاهرة ١٢٩٠ﻫ/١٨٧١م

أبونعيم الأصفهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني الصوفي (ت ٤٣٠ ﻫ) .
« **حلية الاولياء** » (١٠) أجزاء ، مكتبة الخانجي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٣٨ .

أبو يوسف : القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢ ﻫ) .
« **كتاب الخراج** » المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٥٢ ﻫ / ١٩٣٣ م .

أبو يعلي : أبو الحسين محمد بن يعلي « **الأحكام السلطانية** » القاهرة ١٣٧١ ﻫ / ١٩٥٢ م .

الأصفهاني : أبو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦ ﻫ) « **الأغاني** » (٢١) جزءاً طبعة الساسي ، القاهرة ١٢٢٢ ﻫ « **مقاتل الطالبين** » شرح وتحقيق أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٦٨ ﻫ / ١٩٤٨ م .

الاصطخري : أبو اسحاق ابراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري الكرخي (ق ٤٠ هـ) « **مسالك الممالك** » باعتناء دي خويه ، لايدن ، مطبعة أبريل ١٩٢٧ .

البحتري : أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي البحتري (ت٢٨٤هـ) « **ديوان البحتري** » (مجلدان) ، الأول تحقيق حسن كامل الصيرفي دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٣ م ، والثاني دار صادر ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .

البخاري : أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦ هـ) « **الجامع الصحيح** » (٤) أجزاء ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

البلاذري : أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري البغدادي (ت ٢٧٩ هـ) « **أنساب الاشراف** » الجزء الأول تحقيق محمد حميد الله ، مصر ١٩٥٩ م ، الجزء الخامس باعتناء كوتين ، القدس ١٩٣٦ م .

التنوخي : أبو علي المحسن بن أبي القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن ابراهيم بن تميم التنوخي (ت ٣٨٤ هـ) « **جامع التواريخ المسمى نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة** » : الجزء الأول باعتناء مرجليوث ، مطبعة أمين هندية ، القاهرة ، الجزء الثامن من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة ابن زيدون ـ دمشق ١٩٣٠ م والجزء الثاني ن . مرجليوث دمشق ١٩٣٢م « **المستجاد من فعلات الاجواد** » عني بنشره وتحقيقه محمد كرد على ، مطبوعات المجمع العلمي

العربي بدمشق ، مطبعة الترقي - دمشق ١٣٦٥ هـ/١٩٤٦ م
« **الفرج بعد الشدة** » (جزءان) الطبعة الأولى : دار الطباعة المحمدية - القاهرة ١٩٥٥ م .

التوحيدي : أبو حيان علي بن محمد بن علي بن العباس الصوفي (ت ٤٠٠ هـ) « **الامتاع والمؤانسة** » (٣) أجزاء صححه أحمد أمين وأحمد الزين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٩م.

التهانوي : محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي التهانوي الهندي الحنفي (ت بعد ١١٥٨ هـ) « **كشاف مصطلح العلوم والفنون** » .

الثعالبي : المنصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩ هـ) « **لطائف المعارف** » تحقيق إبراهيم الأبياري وحسن كامل الصيرفي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

الجاحظ : أبوعثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة الكناني البصري (ت ٢٥٥ هـ) « **البيان والتبين** » (٤) أجزاء ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م « **الحيوان** » (٧) أجزاء ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مطبعة مصطفى البابي وأولاده القاهرة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م « **التاج في أخلاق الملوك** » ، تحقيق أحمد زكي باشا ، المطبعة الاميرية القاهرة ١٣٢٢ هـ / ١٩١٤م « **التبصرة بالتجارة** » نشره حسن حسني عبدالوهاب التونسي ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م .
« **ثلاث رسائل (الرد على النصارى ، في ذم أخلاق**

الكتاب ، في القيان) » نشره يوسع فنكل ، المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٨٢ هـ « كتاب مفاخرة الجواري والغلمان » تحقيق وتعليق شارل بلا .

الجرجاني : علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ) . « التعريفات » تصحيح بدر الدين النعساني ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٣٢٥ هـ .

الجهشياري : أبو عبدالله محمد بن عبدوس بن عبدالله الجهشياري (ت ٣٣١هـ) « الوزراء والكتاب » الطبعة الأولى ، تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .

حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله كاتب حلبي القسطنطينية (ت١٠٦٧هـ) . « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » مجلدان ، صححه محمد شرف الدين ، طبع بعناية وكالة المعارف ، المطبعة البهية ، استانبول ١٩٤١ م .

الحريري : أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (ت ٥١٦ هـ) « مقامات الحريري » : باريس ١٨٤٧ م .

الحسن بن عبدالله : « آثار الاول ...؟ » .

حمزة الاصفهاني : حمزة بن الحسن (ت ٣٦٠ هـ) « تاريخ سني ملوك الارض والانبياء » : منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .

الحميدي : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن علي الحميدي شيخ أهل « الوراقة بمصر » (ت ١٠٠٥ هـ) « جذوة المقتبس في ذكر ولاة الاندلس » : مكتب نشر الثقافة الاسلامية القاهرة ـ ١٣٧١ هـ .

الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي الشافعي (ت ٤٦٣ هـ) « **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** » (١٤) جزءاً ، مكتبة الخانجي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٣١ م .

الخوارزمي : محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي الكاتب (ت ٣٨٧ هـ) « **مفاتيح العلوم** » : صححته إدارة الطباعة المنيرية ، مطبعة الشرق القاهرة ١٣٤٢ هـ .

الخوانساري : محمد باقر الموسوي الخوانساري (ت ١١٥٨) . « **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات** » ، الطبعة الثانية طهران ١٣٦٧ هـ .

الدارمي : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن مهران بن عبد الصمد الدارمي التيمي السمرقندي (ت ٢٥٥ هـ) . « **سنن الدارمي** » (جزءان في مجلد واحد) ، مطبعة الاعتدال دمشق ١٣٤٩ هـ .

الدباغ : أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن علي الأنصاري الأسيدي الدباغ (ت ٦٩٩ هـ) .
« **معالم الايمان في معرفة أهل القيروان** » تونس ١٣٢٢ هـ .

الدينوري : أبو حنيفة أحمد بن داود بن وتند الدينوري (ت ٢٨٢ هـ) « **الاخبار الطوال** » باعتناء كرتشوفسكي ، بريل ، لايدن ١٩١٢ م .

الذهبي : شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي الفارقي الشافعي (ت ٧٤٧ هـ) .

« **دول الاسلام** » جزءان . الطبعة الثانية ، مطبعة دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ١٣٦٤ - ١٣٦٥ .
« **العبر في خبر من غبر** » صدر منه (٤) أجزاء حتى الآن الجزء الثاني تحقيق فؤاد السيد ـ الكويت ١٩٦١ م ، والرابع تحقيق صلاح الدين المنجد ـ الكويت ١٩٦٣ م .

الروذراوري : أبو شجاع ظهير الدين محمد بن الحسين (ت ٣٨٩ هـ) .
« **ذيل تجارب الامم** » باعتناء هـ . ف . آمد روز ، مطبعة التمدن الصناعية القاهرة ١٣٣٤ هـ / ١٩١٦ م .

السيوطي : جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي (ت ٩١١ هـ) .
« **تاريخ الخلفاء** » تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة القاهرة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م .

الشيزري : عبد الرحمن بن نصر (ت ٧٧٤ هـ) .
« **كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة** » ، نشره السيد الباز العريني القاهرة ١٩٤٦ م .

الصابي : أبو إسحاق إبراهيم بن هلال بن زهرون (ت ٣٨٤ هـ) .
« **رسائل الصابي** » نقحه وعلق عليه الأمير شكيب أرسلان المطبعة العثمانية - بيروت ١٨٩٨ م .

الصابي : أبو الحسن الهلال بن المحسن بن إبراهيم بن هلال بن إبراهيم بن زهرون الصابي الحراني (ت ٤٤٨ هـ) .
« **الوزراء أو تحفة الامراء في تاريخ الوزراء** » تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار احياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٨ م .
« **رسوم دار الخلافة** » تحقيق ميخائيل عواد ، مطبعة العاني بغداد ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .

الصولي : أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد الصولي البغدادي (ت ٣٣٥ ﻫ) .

« **أخبار الراضي والمتقي** » (تاريخ الدولة العباسية من سنة ٣٢٢ - ٣٣٣ ﻫ) نشره ج . هيوات دن ، منشورات مدرسة اللغات الشرقية بلندن مطبعة الصاوي - القاهرة .

« **أخبار البحتري** » تحقيق صالح الأشتر ، مطبوعات المجمع العلمي العربي - دمشق ١٣٧٨ ﻫ / ١٩٥٨ م .

« **أخبار أبي تمام** » ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة - ١٩٣٧ م .

« **أدب الكاتب** » (٣) أجزاء مجلد واحد ، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١ ﻫ .

الضبي : أحمد بن يحيي بن احمد بن عميرة الضبي (ت ٥٩٩ ﻫ) .

« **بغية الملتمس في رجال أهل الاندلس** » مطبعة روخس - مجريط ١٨٨٤ م .

الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري الآملي (ت ٣١٠ ﻫ) .

« **تاريخ الامم والملوك** » (٣) سلاسل ، باعتناء دي خويه بريل لايدن ١٨٧٩ .

عريب القرطبي : عريب بن سعد ، الكاتب القرطبي (ت ٣٦٩ ﻫ) .

« **صلة تاريخ الطبري** » بريل - لايدن ١٨٩٧ م .

الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن احمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥ ﻫ) .

« **إحياء علوم الدين** » (٥) أجزاء ، القاهرة المكتبة التجارية

الفاسي الكتاني : ابو المفاخر محمد الحسين الإدريسي الكتاني الفاسي .
« **كتاب التراتيب الادارية** » المطبعة الأهلية ، المغرب ـ الرباط ١٣٤٦ ﻫ .

قدامة : ابو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي (ت ٣٣٧ ﻫ) .
« **نبذة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة** » باعتناء دي خويه ، بريل ـ ليدن ١٨٨٩ م .

القرطبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (٦٧١ ﻫ) .
« **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** » ، (جزءان) مطبعة الاستقامة ـ القاهرة : ١٣٧١ ﻫ / ١٩٥٢ م .

القرماني : أبو العباس أحمد بن يوسف بن أحمد بن سنان القرماني الدمشقي (ت ١٠١٩ ﻫ) « **أخبار الأول وآثار الدول** » طبع محمد أمين أفندي ، مطبعة عباس التبريزي ١٢٨٢ ﻫ .

القلقشندي : أبو العباس أحمد (ت ٨٢١ ﻫ) « **صبح الأعشى** » (١٤) جزءاً ، طبع الجزءان الأول والثاني في دارالكتب المصرية القاهرة (١٩٢٢ ـ ١٩٢٨ م) والأجزاء الباقية في المطبعة الأميرية ـ القاهرة ١٩١٤ ـ ١٩١٨ م .

القمي : حسن بن محمد بن حسن القمي (ت ٣٧٨ ﻫ) « **تاريخ قم** » (باللغة الفارسية) توجمة حسن بن علي بن حسن بن عبدالملك القمي ، صححه جلال الدين الطهراني ، مطبعة مجلس ١٣٥٣ ﻫ طهران .

القيرواني : أبو إسحاق ابراهيم بن علي الحصري القيرواني (ت ٤٥٣هـ) .
« **زهر الآداب وثمر الألباب** » (٤) أجزاء : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٧٢ هـ .

الكاتب : أبو جعفر أحمد بن يوسف (ت ٢١٣ هـ) « **المكافأة** » : المطبعة الأميرية ، بولاق ١٩٤١ م .

الكندي : أبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري (ت ٣٥٠ هـ) .
« **كتاب الولاة وكتاب القضاة** » تحقيق رفن كست ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ـ ١٩٠٨ م .

الكرديزي : ابو سعيد عبد الحي بن الضحاك بن محمود كرديزي (ت ٤٤٠ هـ) . .
« **كتاب زين الاخبار** » تحقيق محمد كاظم ، مطبعة ايرانشهر برلين ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م .

المالكي : « **رياض النفوس** » .

مالك : أبو عبد الله مالك بن انس بن مالك بن أبي عمار التيمي الأصبحي الحميري (ت ١٧٩ هـ) .
« **الموطأ** » (جزءان) تحقيق وتصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .
« **المدونة** » (١٦) جزءا في ثمانية مجلدات ، طبعة ساسي ، مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٢٣ هـ .

الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الفقيه الشافعي (ت ٤٥٠ هـ) .
« **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** » مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ القاهرة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .

المسعودي : أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي الشافعي (ت ٣٤٦ هـ)
« **مروج الذهب ومعادن الجوهر** » (٩) أجزاء ـ باريس ١٨٦١ ـ ١٨٧٦ م .
« **التنبيه والاشراف** » بريل ـ لايدن ١٨٩٣ م .

المرزباني : أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت ٣٨٤ هـ)
« **معجم الشعراء** » تحقيق عبد السلام أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

المقدسي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء المقدسي الحنفي المعروف بالبشاري (ت ٣٨٠ هـ) .
« **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** » باعتناء دي خويه ط ٢ بريل لايدن ١٩٠٦ م .

المقري : أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى عبد الرحمن بن أبي العيش بن محمد المقري التلمساني المالكي الأشعري (ت ١٠٤١ هـ)
« **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** » حققه محمد محي الدين عبد الحميد (٨) أجزاء مطبعة دار السعادة ـ القاهرة ١٣٦٧ هـ .

المقريزي : تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد الحسني العبيدي (ت ٨٤٥ هـ) .
« **إغاثة الأمة بكشف الغمة** » نشره محمد مصطفى زياده وجمال الدين الشيال ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م .
« **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار** » (٤) أجزاء مطبعة النيل القاهرة ١٣٢٤ هـ - ١٣٢٦ هـ .
« **السلوك لمعرفة دول الملوك** » نشره محمد مصطفى زياده ، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٣٤ م .

النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار (ت ٣٠٣ هـ) .
« **سنن النسائي** » (٨) أجزاء ، تحقيق محمد المسعودي ، المكتبة التجارية الكبرى ، المطبعة المصرية بالأزهر .

وكيع : محمد بن خلف (ت ٣٠٦ هـ) .
« **أخبار القضاة** » تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي (٣) أجزاء مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٩٤٧ - ١٩٥٠ م .

الهمداني : محمد بن عبد الملك الهمداني (ت ٥٢١ هـ) .
« **تكملة تاريخ الطبري** » (الجزء الأول) تحقيق البرت كنعان ، بيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٩٥٩ م .

ياقوت الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت ٦٢٦ هـ) .

« معجم البلدان » (٦) أجزاء ، باعتناء وستنفلد ، لايبزج ١٨٦٦ — ١٨٧٠ م .

« معجم الأدباء » (الإرشاد) ط ٢ ، (٧) أجزاء باعتناء مرجليوث المطبعة الهندية ، القاهرة ١٩٢٣ - ١٩٣٠م .

يحيى بن آدم : القرشي (ت ٢٠٣ هـ) .

« الخراج » حققه ووضع فهارسه أحمد محمد شاكر ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ١٣٤٧ هـ .

يحيى بن عمر : يحيى بن عمر بن يحيى الأندلسي (ت ٢٨٩ هـ) .

« أحكام السوق » نشره الأستاذ محمود محمد مكي ، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية - مدريد ١٩٥٦ م .

اليعقوبي : أحمد بن واضح (ت ٢٨٤هـ) « التاريخ الكبير أو تاريخ اليعقوبي » (جزءان) باعتناء دي خويه بريل - لايدن ١٨٨٣ م .

« كتاب البلدان » نشره دي خويه ، بريل - لايدن ١٨٩٢م

المراجع الحديثة

بروفنسال ليفي :

« ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب » مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية - القاهرة ١٩٥٥م

بلا شارل :

« الجاحظ » ترجمة إبراهيم الكيلاني ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر - دمشق ١٩٦١ م .

حسن باشا :
« الالقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والآثار » القاهرة ١٩٥٧ م .

الدوري : عبد العزيز عبد الكريم .
« تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري » مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٤٨ م .
« العصر العباسي الاول » مطبعة التفيض بغداد ١٩٤٥ م .
« دراسات في العصور العباسية المتأخرة » مطبعة السريان بغداد ١٩٤٥ م .
« النظم الاسلامية » مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٥٠ م .
« الجذور التاريخية للشعوبية » دار الطليعة بيروت ١٩٦٢م
« بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب » المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٠ م .

دوزي :
« تكملة المعجمات العربية »

زامباور إدوارد فون :
« معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي » ترجمة وإخراج زكي محمد حسن ورفاقه ، مطبعة جامعة فؤاد الأول القاهرة ١٩٥١ م .

الزركلي : خير الدين الزركلي .
« الاعلام » (١٠) أجزاء ، مطبعة كوستاتوس ـ القاهرة ١٩٥٤م / ١٣٥٩هـ .

زياده نيقولا :
« الحسبة والمحتسب في الاسلام » المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٩٦٢ م .

زيدان جرجي :
« تاريخ التمدن الاسلامي » (٥) أجزاء القاهرة ١٩٥٨م

سعداوي نظير حسان :
« نظام البريد في الدولة الاسلامية » دار مصر للطباعة ، القاهرة ١٩٥٣ م .

العلي ، صالح أحمد :
« التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة » في القرن الأول الهجري ، بغداد ١٩٥٣ م .

عواد ، ميخائيل :
« أقسام ضائعة من كتاب تحفة الامراء في تاريخ الوزراء » مطبعة المعارف ـ بغداد ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .

كحاله : عمر رضا كحالة .
« معجم المؤلفين » (١٥) جزءا ، مطبعة الترقي دمشق ـ ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧م .

متز ، آدم :
«الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري» (جزءان) ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، الطبعة الثالثة ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٥٧ م .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القواميس

الفيروز أبادي: مجد الدين الفيروز آبادي .
« **القاموس المحيط** » (٤) أجزاء ، المطبعة التجارية ـ القاهرة.

ابن منظور : جمال الدين أبو الفضل محمد بن جلال الدين الأنصاري (ت ٧١١ ﻫ) .
« **لسان العرب** » (٢٠) جزءا الطبعة الأولى ، المطبعة الاميرية ـ بولاق ١٣٠٠ ﻫ .

الزبيدي : محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي (ت ١٢٠٥ ﻫ) .
« **تاج العروس في جواهر القاموس** » (١٠) أجزاء ، الطبعة الأولى المطبعة الخيرية ـ القاهرة ١٣٠٦ ﻫ .

ابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨ ﻫ) .
« **المخصص** » (١٧) جزءاً ، المطبعة الإميرية ـ بولاق ١٣١٦ ﻫ .

المجلات

« **صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية** » مدريد ١٩٥٦ .
« **كتاب أحكام السوق** » للأستاذ محمود محمد مكي .

مجلة المشرق : المجلد العاشر ، العدد (٢١) لسنة ١٩٠٧ م .
« **كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة** » الأب لويس شيخو
«**مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق**» : المجلد (١٧) الجزءان الأول والثاني

« جامع التواريخ أو نشوار المحاضرة القاضي التنوخي »
تحقيق المستشرق د.س مرجليوث .

مجلة كلية الآداب : العدد الأول ، حزيران ١٩٥٩ م .

« نشوء الاصناف والحرف في الاسلام » للدكتور الدوري مجلة :
Rivista Degli Studi Orientali, Vol. XXVIII, Roma 1953

« كتاب الاحتساب للامام الناطق بالحق الناصر للحق المعتمد
على الله الامام يحيى » بقلم : Sergeant, R. B.

المراجع الاجنبية

BOWEN, H. : The lif and times of ali ibn isa « The god visier » , Cambridge, 1928
Encyclopaedia of islam (first and new. ed.) .

KABIR, M. : The buwayhid dinasty of baghdad,
Iran society, calcutta, 1964

ROSENTHAL, F : Ibn khaladun, the muqadimah, 3 vols .
Bollingen series XL 111, pantheon books,
London, 1958

SOURDEL, D. : Le visirat' abbaside de 749 A 936
(132 a 324 de l'hegiere) , 3 vols .
Damas 1959

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أعلام الأفراد

* * *

أعلام الجماعات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أعلام الأماكن

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات



المبحث الثالث

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الرابع


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com



هــذا المؤلف

ـ ولد المؤلف الأستاذ الدكتور حسام الدين السامرائى فى سر من رأى من العراق عام ١٩٣٩ م من اسرة شريفة النسب عرفت بالعلم والورع.

ـ اكمل دراسته الأولية فى مسقط راسه .

ـ التحق عام ١٩٥٤ م بدار المعلمين العالية ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ ، وتخرج بدرجة الشرف الاولى .

ـ اكمل دراسته العليا ـ الماجستير فى معهد الدراسات العليا بجامعة بغداد تحت اشراف الاستاذ الدكتور عبد العزيز الدورى .

ـ ارتحل الى لندن والتحق بجامعتها فى مدرسة الدراسات الشرقيّة والأفريقية عام ١٩٦٦ م حيث انجز الدكتوراة باشراف المستشرق الانكليزى البروفسور برنارد لويس .

ـ اشترك فى عدد كبير من المؤتمرات والندوات العلمية منها مؤتمر التاريخ الاقتصادى فى جامعة لندن ، ومؤتمر التاريخ الدولى الاول ببغداد ، ومؤتمر الأدباء العرب الأول ببغداد ، والندوة الخاصة بالماوردى فى القاهرة ، وندوة اليوبيل الذهبى للدراسات الاثارية فى القاهرة ، والمؤتمر الأول للمجمع الملكى لبحوث الحضارة الاسلامية فى عمان .

ـ عضو فى لجنة الادارة المالية فى الاسلام فى المجمع الملكى لبحوث الحضارة الاسلامية ، وعضو فى مشروع موسوعة الادارة العربية الاسلامية فى المنظمة العربية للعلوم الادارية بجامعة الدول العربية .

ـ تخرج على يديه مجموعة من الباحثين والمحققين ، وهو يشرف حاليا على عدد من طلاب الدراسات العليا للماجستير والدكتوراة فى قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى مواضيع التاريخ والنظم الاسلامية وتحقيق التراث الاسلامى .

ـ نشر العديد من المؤلفات والمقالات منها :

* كتاب المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية (تأليف) .

* كتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة لابن بسام المحتسب التنيسى (تحقيق) .

* Agriculture in IRAQ During the 3rd — 9th century

* هشام بن محمد الكلبى (تحقيق ودراسة) .

اضافة الى عدد كبير من المقالات والبحوث فى اطار الدراسات الادارية والاقتصادية للدولة الاسلامية خلال القرن الثالث الهجرى .